جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

تخصص: العلاقات الدولية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية

بعنوان:

إدارة الملف النّووي الإيراني مع قوى الغرب وأثره على السّاحتين الإقليميّة والدوليّة

إعداد الطالب: أسامة بوحمامة **إشراف أستاذ الدكتور:** بوحنية قوي

نوقشت بتاريخ : 2019/6/13

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

الإسم واللقب:	الرتبة العلمية:	الجامعة الأصلية:	الصفة:
أ.د / عبد المؤمن مجدوب	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ بوحنية قوي	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين حشود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د/ شمسة بوشنافة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
د/ سعيد ملاح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ نور الدين فوزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى كل من أنار بعلمه وخلقه عقل غيره

أو أعطى الجواب الصحيح لمساعدة سائليه

فأظهر بروحه تواضع الأنبياء

وبرحابة صدرها لمحتاجين.

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد المساعدة سواء القريب أو البعيد

فمن الجميل أن يضع الإنسان هدفا في حياته والأجمل أن يجد من يسانده في صناعة الهدف فلهم كل التقدير والإحترام

أشكر جميع الأهل والأصدقاء والأساتذة الذين مروا علي في مشواري الدراسي فقد تعلمت من جميعهم الإخلاص والتقدير

وأخص بالذكر الوالد الدكتور جيلالي بوحمامة على مساندته غير المشروطة و غير المحدودة، الرجال الحقيقون يظهرون وقت الشدائد ، و أنت دائما تكون في مقدمتهم ، مهما نطقت الألسن بأفضالها و مهما جسدت الروح معانيها تظل مقصره ،أسعدك المولى و جعل ماتقدمه في ميزان حسناتك

وأخص بالذكر أيضا مشرفي وأستاذي الفاضل أ.د بوحنية قوي الذي لم يترك مجالا إلا وكان من أوائل المشجعين لي في المجال الأكاديمي والمجال الحياتي، لازلت أخذ نصائحه القيمة التي اكتسبها من خبرة الحياة

فلهم مني الشكر كله والتقدير والعرفان

قائمة الإختصارات والرموز

المناطق الخالية من الأسلحة النووية	NWFZ
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSC
الدول غير حائزة للأسلحة النووية	NNWS
البروتوكول الإضافي	AP
الأبعاد العسكرية المحتملة	PMD
خطة العمل المشتركة	JCPOA
الترويكا الأوروبي	EU+3
وكالة الطاقة الذرية	IAEA

الملخص:

نجح الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا (P5 + 1) في التوصل إلى اتفاق مؤقت حول البرنامج النووي السابق في جنيف في 24 نوفمبر 2013م، تعتبر هذه الصفقة إنجازًا تاريخيًا في العديد من المحاور؛ فهيقد تنجح في سد الفجوات بين إيران والغرب، على الأقل في الوقت الحالي. وكذلك تكسر نموذج العداء ما بعد الثورة الإسلامية 1979 بين طهران والغرب، والأهم من ذلك أنه يساعد الطرفين المتخاصمين على تجنب أي تحرك خطير محتمل للحرب في حالة أن الأسلوب الدبلوماسي لم ينجح، وقد رحَّب العالم بالاتّفاق على أنّه "خطوة أولى مهمة" لحل النّزاع النّووي الإيراني، وفي نفس الوقت كان بمثابة صدمة كبيرة لحلفاء أميركا التقليديين في المنطقة على رأسهم دول الخليج العربية الّذين صُدِموا بأنّ واشنطن قد اقتربت أكثر من طهران، على الرغم من المعارضة القوية منهم، وتهدف هذه الدّراسة إلى التدليل على أن الرؤية الإيرانية في قضيتها النووية هي رؤية إستراتيجية تسعى لامتلاك القوى الشاملة من أجل إحكام نفوذها في الإقليم وبالتالي تحقّق وتحفظ مصالحها، فبالتالي فإن وجود حل شامل للنزاع النووي سيشمل تغيير رئيسي في البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط وتقلص العداء الدولي الممكن لإيران، ووقتها ستصبح إيران وحلفائها هم أصحاب الهيمنة في المنطقة، وبالتالي فإن دول الجوار خاصّةً دول مجلس التّعاون الخليجي لن يكونوا في وضع يسمح لهم بمواجهة التوسع والتأثير الإقليمي لإيران.

لكن هذا كلّه لا يعني أن دول مجلس التّعاون الخليجي سيسمحون لطهران بالذهاب دون تحدي، ولو على الأقل لجولة جديدة من التنافسات والصراعات المكثفة، تماشيًا مع هذه الاقتراحات الأساسية، وفي هذه الدراسة سنخصّ بالدّراسة مفاوضات برنامج النّووي الإيراني وكيف تمّت مواجهة التحديات التى لزمته منذ نشأته، ومن ثم سأحدّد مدلولاته الإستراتيجية على التغيّرات الإقليمية والدّولية.

الكلمات المفتاحيّة: المفاوضات – تبادل التّحالفات – البرنامج النّووي الإيراني– النّزاع – الصبر الإستراتيجي – النظام الدولي – المنشآت النووية .

Abstract:

The five permanent members of the UN Security Council and Germany (P5 + 1) succeeded in reaching an agreement on the previous nuclear program in Geneva, 2013, November 24th. This deal is considered to be a remarkable step, at least for now, in putting down the conflict between Iran and the West. More importantly, it helps the opponents' parties avoid any potentially dangerous war, if diplomacy fails. The world welcomed the agreement as 'an important first step' to resolving the Iranian nuclear dispute, and at the same time, it was a major shock to America's traditional allies in the region,and especially to the GCC states who were shocked that Washington has come more close to Tehran, despite their strong opposition, the current work is an attempt to prove that the Iranian vision in its nuclear case is a strategic vision that seeks to acquire the comprehensive powers in order to strengthen its influence in the region to achieve and safeguard its interests. Therefore, a comprehensive solution to the nuclear dispute will include a major change in the strategic environment of the Middle East, as Iran and its allies will be the most powerful countries in the region. Thus, the neighboring countries and most specifically the GCC will not be in a position to face the expansion and regional influence of Iran.

However, this does not mean that the GCC will allow Tehran to go without challenge, at least for a new round of intense competition and conflict. In line with these basic proposals, I will examine the negotiations of the Iranian nuclear program and how the challenges they have faced since its inception have been met. Finally, the implications of the strategy on regional and international changes will be dealt with.

Key words: Negotiations - The exchange of alliances -The Iranian nuclear program – conflict - Strategic patience - International system - Nuclear facilities.

Résumé:
Les cinq membres permanents du Conseil de sécurité des Nations Unies et de l'Allemagne (P5 + 1) ont réussi à parvenir à un accord sur le précédent programme nucléaire à Genève le 24 novembre 2013. Cet accord est considéré comme une fin des travaux, du moins pour le moment. . Cela brise également le modèle d'hostilité post-islamique de 1979 entre Téhéran et l'Occident. Plus important encore, il aide les parties en conflit à éviter toute guerre potentiellement dangereuse en cas d'échec de la diplomatie. Le monde entier a salué cet accord, considéré comme "un premier pas important" dans le règlement du différend nucléaire iranien et, parallèlement, comme un choc majeur pour les alliés traditionnels des États-Unis dans la région, et en particulier pour les États arabes du Golfe qui ont été choqués que Washington Dans cette étude, je vais essayer de faire valoir que la vision iranienne dans son cas nucléaire est une vision stratégique qui cherche à acquérir les pouvoirs étendus afin de renforcer son influence dans la région et ainsi atteindre et sauvegarder ses intérêts. Ainsi, une solution globale au différend nucléaire comprendra un changement majeur de l'environnement stratégique du Moyen-Orient, puis de l'Iran, puis de l'Iran et de ses alliés, qui seront les pays les plus puissants de la région. Ainsi, les pays voisins et plus particulièrement le CCG ne seront pas en mesure de faire face à l'expansion et à l'influence régionale de l'Iran.
Mais cela ne signifie pas que le CCG permettra à Téhéran d'y aller sans défi, du moins pour une nouvelle phase de concurrence et de conflit intenses. Conformément à ces propositions de base, j'examinerai les négociations du programme nucléaire iranien et la manière dont les défis auxquels ils sont confrontés depuis le début ont été relevées. Enfin, les implications de la stratégie sur les changements régionaux et internationaux seront traitées
Mots clés: Négociations - Échange d'alliances - Programme nucléaire iranien – Patience stratégique - le système international - les installations nucléaires – Conflit

مقدّمة

مقدمة الدراسة:

تعتبر إيران من الدول الفاعلة في النظام الدولي ولها مكانتها الاستراتيجية في إقليم الشرق الأوسط، فبعد المفاوضات الماراثونية، التي بدأت سنة2015م وأدّت في النّهاية إلى إتفاق بين قوى الغرب المعروفة باسم (5+1" خمسة زائد واحد") بخصوص برنامجها النّووي ظهرت تداعيات في المنطقة -لاسيما منطقة الشرق الأوسط- وبرزت كذلك ظاهرة في العلاقات الدولية المعروفة باسم تبادل التحالفات، فخلال هذه المفاوضات ظهرت ردود أفعال للدول الإقليمية جرّاء هذه المفاوضات خاصّة أن هذه الدول تربطها علاقات وطيدة وتحالفات كاملة مع الولايات المتحدّة، إن هذا التحوّل الإستراتيجي في الإدارة الأمريكية سيُدخِل المنطقة في تداعيات وتغيرات استراتيجية لجميع الأطراف.

ومن هذا المنطلق تعتبر أزمة الملف النووي الإيراني أحد أبرز الأزمات تعقيدًا في السّاحة الدولية، فعلى الرغم من أن الطرفين الداخلين في الصراع هما الطرف الايراني صاحب الموضوع كله ومفتعل الأزمة التي طال حلها لعقود، والطرف الثاني هو بدرجة خاصة الدول الغربية وفي مقدمتهما الولايات المتحدة وهي مسيرة النظام العالمي،إلّا أنّ هناك أطرافًا أخرى مشاركة في هذه الأزمة فهنالك روسيا والصّين وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، إن أطراف اللّعبة تعددت مما أعطى لإدارة هذا الملف طابعًا معقّدًا، وبطبيعة الحال فأي نزاع أو أزمة تكثر فيها الأطراف أو اللاعبين فإن نسبة حلها ستقل ومجرايات إدارة ملفها تتعقد وبالتالي فالمدة الزمنية لطي هذا الملف ستطول.

ترى إيران أن امتلاكها لسلاح نووي هو حقّها الشرعي بينما يعتقد الغرب أن امتلاك إيران لسلاح نووي سيخل من توازن القوى في الإقليم/المنطقة وحتى في النظام الدولي. لا شك أن لإيران دورًا كبيرا في قضايا الشرق الأوسط وهي دولة مهمة في جنوب آسيا، وكذلك تمتلك احتياطا كبيرا من النّفط وغيره من الثّروات الطبيعيّة، ولها دور سياسي كبير في المنطقة وسيتضاعف هذا الدور بامتلاكها لسّلاح نووي.

بعد سقوط العراق في سنة 2003م أصبحت إيران الدولة شبه المهمينة في الشرق الأوسط وتقدمت لتصبح الدولة الأكثر تأثيرًا في الإقليم وبامتلاكها للسلاح النووي بجانب المقاومات الطبيعية التي تملكها ستجعل المنطقة تمر بصراعات واضطرابات قد تخل من توازن القوى.

إن الرؤية الإيرانية في هذا الصدد هي رؤية إستراتيجية واضحة كون رغبة إيران الأولى هي أن تصبح الأقوى إقليميًّا بدون منافس لها في المنطقة، لذلك هي تضع البرنامج النووي كورقة رابحة لمفهوم

القوى الشاملة التي تعتمد على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية؛ لهذا ترى الدول المجاورة لإيران أن طموح إيران بالقوى لا سقف له مما سيؤدّي إلى فراغ كبير في الفرق بينهم في مستويات القوى، فالدول المجاوره ترى أن عليها تكثيف الجهود لمنع إيران من أن تحذو حذوها وإكمال طموحاتها النووية فلهذا نرى أن علاقة إيران مع دول الإقليم تكاد أن تكون منهارة تمامًا.

ومن النّاحية الدّولية فإن المجتمع الدّولي بكافّة أطيافه وقف وقفة المعارض لهذا البرنامج، فدول الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن إيران لا يمكنها أن تكون عضوًا من أعضاء النادي الذري ولا تريد لها الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط لأن مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لها علاقة مباشرة بالهيمنة على الشرق الأوسط وأي قوى تبرز فيها سيكون من الواجب على الغرب أن يكبح جماحها.

إنّ التحليلات السياسيّة الخارجيّة لبعض المدارس التحليلية ترى أن النظام الإقليمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنّظام الدّولي، وفي ضوء ما سبق فإن القصد اتّجه في الدّراسة الحالية للتركيز على تحليل النّظم السّياسية الدّولية والاقليميّة،حيث سيتناول الإنعكاسات الدوليّة والإقليميّة الّتي ستنجم عن الملف النّووي الإيراني.

❖ إشكالية الدراسة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة الكثير من الأحداث السياسيّة الّتي أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية وكانت أحداث المفاوضات الإيرانية وقوى الغرب في 2015م من أبرز الأحداث الّتي شغلت الرأي العالمي عامة والشرق الأوسط خاصة، لذلك تطلب الأمر من صانعي السّياسة إلى دراسة السلوك الإيراني وفهم هذه الظّاهرة بشكل أكثر دقّة وتعمّق من ذي قبل، فقد فشل العديد من صانعي القرار في فهم السلوك الإيراني ذلك ما أدّى إلى استنتاجات خاطئة بشأن هذا السلوك[1]، ثم إن بعض المحلّلين الغربيين أخطؤوا في تحليل السلوك الإيراني حينما قاموا بدراسته من منظور فكر شيعي وسني معتبرين الفكرين متجانسين في الاسلام وأيضًا لابدّأن ندرك أنّه حتّى في المذهب الشّيعي توجد

1-Jeff Stein, “Can You Tell a Sunni From a Shiite?” The New York Times, October 17, 2006 http://www.nytimes.com/2006/10/17/opinion/17stein.html?pagewanted=all

اختلافات بين الحكم تحت يد مفهوم ولاية الفقيه كما هو الحال في إيران، وبين الحكم تحت يد آية الله العظمي السيستاني مثل ما هو في العراق.

إن المُتتبِّع لسياسة إيران يلاحظ بشكل واضح علاقة إيران بالغرب، فمنذ نجاح الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية تحت –راية ولاية الفقيه– اتسمت علاقة إيران والغرب بالعداء وعدم الثقة والاستقطاب، مما ولَّد لدى الدّول الغربيّة بقيادة الولايات المتحدّة الرّغبة في منع إيران من إكمال طموحاتها النّووية من خلال الحصار الاقتصادي وغيره من الإجراءات، ومع مرور الوقت واستمرار المعاناة الّتي خلّفتها هذه الإجراءات في حقّ الإقتصاد الإيراني، توجّهت إيران إلى الغرب وكسرت قاعدتها العدائيّة حين جلوسها على طاولة المفاوضات مع القوى الغربيّة وحلفائها، فهذا التغير في السّلوك الإيراني يتناقض مع السلوك الذي انتهجته ووضعته في مبادئ ثورتها الإسلامية.

في ظلّ هذه الأحداث تمخّض سؤالنا حول مدى نجاح إدارة الملفّ النّووي مع قوى الغرب ومنه تبلورت عدّة أسئلة فرعيّة أخرى الّتي سنتطرّق إليها في هذه الدّراسة.

*كيف استطاعت إيران إدارة ملفّها النّووي على الرّغم من التّعقيدات الّتي مرّت بمراحله؟

*ما هي مبرّرات إيران في استمرارية تعزيز طموحاتها النّووية؟

*كيف أثّر هذا البرنامج على المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة؟

*ما هي الثّوابت والمتغيّرات الدّولية والإقليميّة التي أثرت في إدارة الملفّ النّووي الإيراني؟

* ماهي السّيناريوهات المحتملة بعد التمخُّضات السّياسية الّتي مرّت على الملفّ النّووي الإيراني؟

وللإجابة على التّساؤلات السّابقة قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

*اعتمد الغرب في إدارة الملفّ النّووي الإيراني على سياسة فرض العقوبات تارةً وتخفيفها تارةً أخرى.

* إنّ المفاوضات الإيرانيّة مع قوى الغرب أثّرت في تغير ميزان القوى في الشّرق الأوسط.

* أصبح الملف النووي الإيراني ملفًّا إستراتيجيًّا وفق المنطق السّياسي الإيراني لا مجرد برنامج نووي.

* كلما زاد التّقارب الغربي الإيراني ازدادت علاقة الحلفاء في المنطقة ضررًا.

❖ **أهداف الدّراسة:**

تهدف هذه الدّراسة إلى استقراء الوضع الجاري في المنطقة وتحليل الخيارات المتاحة للدول التي تلعب دورًا محوريًّا أو ثانويًّا في هذه المفاوضات، إذ أنّ إستراتيجية أمريكا في التّقارب مع إيران من أجل الوصول إلى حلّ نهائي لبرنامجها النّووي تشكل معضلة للدّول الإقليمية الّتي تربطها تحالفات قويّة مع الولايات المتحدّة الأمريكيّة وتحفظ مصالحها في المنطقة.

❖ **أهمية الدّراسة:**

يمتلك الشرق الأوسط أهمية جيواستراتيجة كبيرة، فالمكانة الجغرافية والثروات الطبيعية المتواجدة فيه تجعله تحت أنظار القوى الكبرى في هذا النظام الدولي الذي لايعترف إلا بالمصالح، ولهذا تسعى كل قوى أن تحظى بدور فعّال في هذه البقعة الجيواستراتيجيّة، ومن هذا المنطلق فإن أهمّية الدّراسة تكمن في توضيح مجريات المشروع النّووي الإيراني وتحليل ردود أفعال الدّول الإقليميّة جرّاء هذه المفاوضات خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أكثر المناطق العالمية تفاعلًا في النّظام الدّولي حيث تتصارع الدّول الكبرى فيها من أجل مصالحها، فهذه الدراسة سنوضح التغيرات الاستراتيجية في خطط قوى الغرب وتعاملها مع حلفائها المهيمنين في الإقليم.

❖ **منهجية الدراسة:**

لتحليل دراسة الملف النّووي الإيراني استوجب استخدام عدّة مناهج دراسيّة فمن بين المناهج المستعملة في هذه الدّراسة، نذكر ما يلي:

1-المنهج التاريخيHistoricalApproach، الّذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الإجتماعية الحاضرة، وذلك لأنّه كثيرًا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، وقد استخدمه الباحث في تبيان ما يلي:

أ-لإثراء الدراسة حيث أن المنهج التاريخي يساعد في فهم الأحداث التاريخية الّتي مرّت بها إيران في تاريخها السّياسي ممّا يُسهّل على للقارئ عملية استيعاب جذور البرنامج النووي الإيراني.

ب-له دور في تتبع مراحل التّطور للبرنامج النووي الإيراني، ودارسة ما توفر من المعلومات والوثائق والسجلات باعتبارها مصادر أساسية، واستخدامها في الاستدلال لتفسير الظواهر السياسية.

ج-يساعد على فهم المتغيرات الّتي طرأت على النّظام السّياسي الإيراني المتّسمة بعدم القدرة على التحكّم فيها كونها قد حدثت في الماضي وانتهت.

2-منهج تحليل النظم System Analysis Approach: وهو يسهم في تحليل البيئة الداخليّة والإقليميّة والدّولية ويساعد على إبراز أهمّية أبعادهما وتأكيد التّرابط بينهما من خلال التّغذية الاسترجاعيّة.

وتكمن أهمّية هذا المنهج في دراسة مؤسّسات صنع القرارات في السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة، فضلًا عن إسهامه في فهم تأثير متغيّرات البيئة الداخليّة والخارجيّة في السّلوك الخارجي الإيراني.

3-منهج تحليل القوّة Force Analysis Method: وذلك من أجل تحليل العوامل المؤثّرة في قوة وضعف إيران مثل؛ الجوانب الطبيعية وموارد الثروة الإقتصادية والبشرية فيها، وكذلك عدد السكان وخصائصهم ونظامها السياسي، وموقعها الجغرافي وتأثيره على شكل الدولة وحدودها وكذلك أثر البيئة الجغرافية في إيران على علاقاتها السّياسية والدّاخلية.

4-منهج السّياسة الخارجيّة لشنايدر: وذلك للتعرّف على الخطط الّتي ترسم السّياسة الخارجيّة الايرانيّة.

5-منهج توازن القوىBalance Of Power: وهو يسهم في فهم طبيعة الصّراع بين القوى الإقليميّة والدّولية، ويقوم على عدد من المحالفات أو محاور القوى المضادة، ويكون هناك تكافؤ في القوة، ومن خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب.

إن المكانة الإقليمة البارزة لإيران بالإضافة إلى القرب الجغرافي من المنطقة العربية ومشاركة حدودها وملفها النووي البارز جعل إيران تعمل علىتحقيق نفوذها والتّأثير في منطقة الشّرق الأوسط ونشر إيديولجيتها، وهي تسعى لممارسة دور إقليمي بَارِز في الشّرق الأوسط من خلال مواقفها من الثّورات العربيّة ولعب دور رائد في الأزمات الإقليميّة وردع التّهديدات الأمنيّة الّتي شَهِدتها المنطقة، فكلّ هذا يجعل ميزان توازن القوى يميل لكفة إيران وبذلك نرى الغرب يقف الند بالند في مساعي إيران الإقليمية لأنها بذلك ستكون منافسة لهم وسيؤجّج الصراعات في المنطقة ممّا يؤدّي إلى انعدام السّلام فيها، وبالتّالي جميع من له مصالح في الإقليم يهمّه أن تكون القوى متوازنة بين دول الإقليم.

❖ **الإطار النظري للدراسة:**

يركز البحث بشكل عام في إطاره النظري على نظرية توازن القوى والمنهج الاستقرائي التحليلي الّذي يعتمد على تحليل النظم نظرًا لخصوصيّة الفترة الزمنيّة، والّتي شابها العديد من المتغيرات سواء كان ذلك على الصعيد المحلي والاقلمي والدولي، أو على التحالفات والأحلاف التي تميزت بسيطرة رجال الدين على الحكم في إيران ونشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانيّة.

تتعدد النظريات وتقدم مداخل لتفسير وتحليل المصلحة القومية الإيرانية وهي العامل الرّئيس لصنع العلاقات الدّولية الإيرانيّة، ويرى الباحثون أن القائد السّياسي المتمثل في شخصية القائد العام (الولى

الفقيه) هو الأهمّ بالنسبة لصنع السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة، حيث يمتلك السّلطة المطلقة الزّمانية والمكانيّة.

مورغان ثو: وهو من مؤسسي المدرسة التقليدية الواقعية الّتي تستند على أفكاره والتي يتحث فيها حول تحديد السياسة الخارجية على مجموعة من الأفكار المهمة من أهمها أنّ: السّياسة الخارجيّة تشكّل عالمًا متمايزًا عن السياسة الداخلية، وأنّ القائد يتصرف تبعًا للمصلحة، حيث المصلحة هي القوة لأيّة دولة، وأهمّ اعتبارات الدّولة في سياستها هو أمنها وضمان بقائها.

وقد صنف مورغانثو سياسات الدول ضمن صراعات القوة الى ثلاثة أصناف:

- سياسة تسعى للحفاظ على القوة.

-سياسة تسعي لزيادة النفوذ وهي تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين الدول.

-سياسة التظاهر بالقوة وعرض العضلات.

ويضيف مورغانثو في سياسة الأحلاف للدول أن الدولتين أ و ب المتنافستين مع بعضهما تجدان أمامهما ثلاثة خيارات: دعم مراكز قواها وتركيزها، فبإمكانهما أن تزيدا من قوتيهما، وبإمكانهما أن تضيفا إلى قوتيهما قوى أخرى، وبإمكانهما أن تسحبا من قوة الخصم قوى الدول الأخرى. فإذا اختارتا السبيل الأول فان عليهما أن تدخلا في سباق التسلح، أما إذا اختارتا السبيلين الثاني والثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيران تعتمد على أكثر من سبيل لتطوير قوامها وتحالفتها، فالتحالف يتطلب مجموعة من المصالح المشتركة وهي الرابط الأكثر قوة، وليس هناك في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة وهذا ما ينطبق علي إيران في علاقاتها الدولية.

ونظرا لتعدد النظريات الخاصة بعلم السياسة، والتى تتضمن معاني متعددة لمفهوم توازن القوى ينبغي أن نشير إلى أن توازن القوى يعني توازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية ومنع أي واحدة منها أن تصبح قوية العضد لتفرض إرادتها على الأخرين، وأن هذه الظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية بل موجودة في الطبيعة والحياة الإنسانية.

1- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، العدد 7، الكويت 1978.

وتعد قوة الدولة الحجر الزاوية في تحديد أبعادها ودورها في الحياة السياسية الدولية، ومفهوم القوة كما عرفها إسماعيل مقلد تعني: (المقدرة في التأثير على السلوك في الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أهداف الدولة المالكة لها).[1]

ومن جهة أخرى يحلل الليبراليون المجتمع الدولي كما يحللون المجتمع المدني ويعترفون بخصوصيته من واقع أنه مشكل من دول مستقلة، أيضا يفسحون المجال أمام فاعلين من غير التابعين للدول: المنظمات الدولية، والمنظمات غير الغير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والسلطة الإقليمية والمحلية ويبحث الليبراليون أيضا عن قواعد تؤطر اللاعبين السياسيين: المنظمات وسير عملها، والأنظمة، نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، نظام حقوق الانسان والتجارة الدولية وغيرها.

وقد أكد مازن الرمضاني علي أهمية منهج التحليل النظمي لانتشاره على المستوى العالمي والمقدرة على التحليل الهادف، وتشكيله لإطار تحليل النظام السياسي، حيث أن هذا المنهج يجمع بين دراسة الحالة والإطار النظامي، ويحلل السياسة الخارجية تحليلا نظميًّا من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل: الداخلية والخارجية، وتشمل مجموعة من العناصر يتم تصنيفها في مراحل ثلاث: المدخل بشقين، البيئة الواقعية التي تشمل البيئة الخارجية بمستوييها العالمي والإقليمي، والبيئة الداخلية التي تشمل القدرة البشرية ومجموعة المصالح والبناء السياسي، والشق الآخر يتمثل بمكونات البيئة النفسية لصانع القرار.[2]

إن عملية صنع القرار والتي تشمل مرحلتين: مرحلة الإعداد ثم مرحلة التنفيذ، وأخيرًا مرحلة المخرجات فهي القرارات السياسية التي تصدر لأحداث تغير في البيئة الواقعية، والقرار السياسي لا ينتهي بإعلانه، لكنه يدخل لمرحلة جديدة على شكل دائري مستمر.[3]

وكما يقول محمود اسماعيل محمد " إن نموذج بريتشر وزملائه ومن واقع إنتقادهم لداراسات سابقة كانت تركز على التنظير عند دراسة وتحليل السلوك الخاص بالسياسة الخارجية، فإن هذا النموذج تحاشى التنظير اهتم بالتغذية العكسية الدائرية والإنسياب والتدفق والبعد عن الجمود).[4]

تجدر الإشارة إلى أن العديد من المفكرين وضعوا الكثير من النظريات لتفسير تطور السياسة الخارجية منهم " فريدمان واتسر" "fredman watser" كما أكدوا أن هناك ارتباطا دقيقا بين صانعي

1- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية بين النظرية والواقع (القاهرة، بدون ناشر،2004) ص: 134.

2- مازن الرمضاني، السياسة الخارجية-دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص: 100-107.

3 -موسى الزعبي، الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص: 209.

4 -محمود اسماعيل محمد، نحو استراتيجية سياسة مصر الخارجية، السياسة الدولية في الثمانينات،ع 69 ،1982.

السياسة الخارجية والبيئة المحيطية بهم، فصانعو السياسة يبتغون تحقيق الأهداف وحماية المصالح القوية بالتوافق مع البيئة المحيطة، ويرتبط نجاح سياستهم بتحقيق شروط عدة منها: البعد عن انتهاج سياسة غير واقعية وعدم اتخاذ خطوات غير منطقية، الاهتمام بالتطورات والتغيرات من قبل صانعي السياسة، وامتلاك مهارة مواجهة التغيرات الإحتمالية وسبل مواجهتها.

وفي العلاقات الدولية المعاصرة بدأ الاهتمام يزداد نحو سياسة فرض العقوبات أو تغير النظام أو احتوائه، وقد استعرض المحلل الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية سابقا، ريتشارد جملة من السياسات البديلة التي تشكل رؤية شاملة اتجاه إيران منها تغير النظام، والهجوم العسكري، والدبلوماسية والردع.[1]

وإذا تم النظر لكل بديل على حدة فالردع هو وسيلة مثلى لجلب أكبر قدر من المكاسب في وقت الأزمة، والهجوم العسكري أو التهديد به يكون وسيلة للنيل من الآفاق الدبلومسية التي بإمكانها النجاح أكثر من أي سياسة أخرى، وأخيرًا فإن عزل الأنظمة الديكتاورية لا يزيدها ذلك إلا ديكتاتورية، وأن السياسة الخارجية التي تختار التعامل والإندماج مع الأنظمة الاستبدادية وليس عزلها يمكنها تليين سلوك هذه النظم على المدى القصير وتهذيبها على المدى البعيد.[2]

فشلت سياسة تغير النظام مع الإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، وطورت الولايات المتحدة سياستها باتجاه الاحتواء المزدوج،وقد آمنت بضرورة التأثير في السياسة الخارجية أكثر من التأثير في السياسة الداخلية، فيما فشلت كوريا الشمالية، كما أن تغيير النظام يعتمد على الأسلوب المباشر السريع العنيف الذي يتضمن استخدام القوة العسكرية أو العمليات السرية أو عزل الحكومات المعنية سياسيًّا واقتصاديًّا.

وفي إيران يتغير منهج السياسات البيروقراطية كونه ينظر إلى القرارات السياسية على أنها تأتي كمصلحة لمساومات تتم داخل المؤسسات، حيث أن كل مؤسسة تسعى لاستمالة الرئيس لتؤكد وجهة نظرها، فهناك صراع مستمر بين المحافظين والإصلاحيين، وهناك من يرون أن صنع السياسة يتم فقط وفق رؤية الولى الفقية، ومن عيوب هذا المنهج أنه يتجاهل المؤثرات الدولية والإقليمية، وبالتالى يمكن

1 –ريتشارد هاوس، نغير النظام وحدوده، مجلة فورين أفيرز الأمريكية، ترجمة شرين حامد فهمي، عدد أغسطس2005.

2– المرجع السابق.

استخدامه في تحليل القرارات اليومية المتعلقة بالأحداث السريعة الجارية، وليس في تحليل القرارات الاستراتيجية والخطيرة.[1]

❖ **أدبيات الدراسة:**

حظي موضوع العلاقات السياسية بين إيران وقوى الغرب بإهتمام كبير من الدارسين والباحثين فالكثير منهم اهتموا بهذا الموضوع وقد تناولوا جوانب متعددة منه، وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

1-الصراع الداخلي في إيران وأثره على تطور سياساتها تجاه دول الخليج 1979-2011م،محمد عبدالله محمد النقبي.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى بيان محددات وأنماط الصراع الداخلي في إيران وأثر ذلك على تطور سياساتها تجاه دول الخليج. كما سعت الدراسة للتعرف على الموقع المحتمل لإيران في النظام الإقليمي العربي والخليجي وتأثير الدور الإقليمي لإيران على استقرار المنطقة وانعكاس ذلك على الناحية السياسية والعسكرية والإستراتيجية والأمنية والإقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وذلك في محاولة لاختبار فرص وإمكانات وجود أي دور إيراني في المنطقة العربية ومايمكن أن يفضي إليه ذلك مستقبلا.

2-التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (1991-2006)، أحمد عدنان الخالدي.[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة وخاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل، إضافة للتعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي. وبينت الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكريه التقليدية وغير تقليدية تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع الفعّال ضد خصومها والقوى الإقليمية والدولية عمومًا والحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة.

3-كتاب: البرنامج النووي، أ.د عطا محمد زهرة.[1]

1- فتحي حسن علقوة، السياسة الخارجية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 32،1989، ص: 39.

2-الصراع الداخلي في إيران وأثره على تطور سياساتها تجاه دول الخليج 1979-2011م، محمد عبد الله محمد النقبي، رسالة دكتوراه. معهد الدراسات والبحوث الآسيوية. قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2014.

3-التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (1991-2006)، أحمد عدنان الخالدي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية في الجامعة الاردنية، 2007.

تحدثت هذه الدراسة موضوع التوقعات المستقبلية لعملية المفاوضات بين إيران ومجموعة 5+1 وطرحت سؤالا حول ما إذا تم القضاء على المشروع الإيراني بصورة نهائية حقا وهل هذا الإتفاق كان فعلا نهاية الطموح النووي الإيراني.

4-الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية،د.أحمد علو.[2]

ذكر الباحث في هذا المقال التغيرات الجيوبوليتيكية التي طالت الواقع السياسي في الإقليم والمحيط، وتبدّل موازين القوى الجيوستراتيجية بين أطراف النظام العالمي المتغيرحيث برزت إيران كلاعب إقليمي «بأذرع كثيرة»، مؤثر وفاعل على المسرح الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي الممتد من أفغانستان وحتى البحر المتوسط، كما أشار إلى أن هذا الإتفاق قد ينعكس إيجابًا ويخفف من حدة الاحتقان في المنطقة ما بين إيران ودول الجوار وبخاصة المملكة العربية السعودية، وما بين إيران والولايات المتحدة الأميركية ومن خلفها إسرائيل والقضية الفلسطينية، وما يتصل بها من أزمات تتشابك، ومصالح تتقاطع فوق مسرح الشرق الأوسط الكبير.

5-تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، محمد أحمد المقداد.[3]

هدفت الدراسة إلى تشخيص تأثير المتغيرات التي طرأت على إيران منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام (1979)، ممثلة بالمتغيرات الداخلية ذات العلاقة بالجانب السياسي كمتغير الإصلاح والمتغير الحزبي، بالإضافة إلى المتغيرات في الجانب الاقتصادي من خلال دراسة كل من متغير النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة وحجم القطاعات الاقتصادية، ثم مناقشة المتغيرات الخارجية كالمتغير في السياسة الدولية والمتغيرالأمني. كما ناقشت الدراسة أثر المتغير الاقليمي لدى الجمهورية الاسلامية الإيرانية على ضوء العلاقات مع العالم العربي خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسة.

فلهذه الدراسة لها علاقة وثيقة بموضوع المفاوضات الإيرانية وقوى الغرب، حيث أنها تطرقت إلى الوضع الداخلي الإيراني المزري الذي كان بطريقة أو أخرى تحت حالة ضغط من الناحية الاقتصادية،

1-كتاب: البرنامج النووي، أ.د عطا محمد زهرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارت، بيروت، 2015.

2-الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية،د.أحمد علو، مجلة الجيش،العدد 343، كانون الثاني 2014.

3-تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، محمد أحمد المقداد، دراسات / العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2، 2013

فالحصار الاقتصادي من طرف قوى الغرب قد جنى ثماره وأصبحت إيران مرغمه على التحرك بخصوص فك هذا الحصار من أجل الانتعاش الاقتصادي.

6- Olli Heinonen, The Iranian Nuclear Programme: partical parameters for a credible long-term agreement. [1]

(أولي هاينونن، البرنامج النووي الإيراني: عوامل ملموسةذات مصداقية لاتفاقية طويلة الأجل يلخص نائب المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أولي هاينونن، الشروط المسبقة لأي اتفاق نووي دولي عملي مع إيران في بعض النقاط التى تم تناولها وهي توفير فحص شامل ومتوافق بسهولة للمتطلبات الفنية الأساسية للتوصل إلى اتفاق بين دول مجموعة 5 + 1 وإيران، كما يوضح بضرورة وجود نظام تحقيق فعال لضمان المجتمع الدولي أن برامج إيران النووية هي برامج مخصصه للأغراض السلمية وفقًا للمعايير المتفق عليها دوليًا.

وبما أن المفاوضات في منعطف حساس ويظهر أثار إيجابية بتعطيل إيران من امتلاك السلاح النووي فإنه من غير المحتمل وجود برنامج تخصيب اليورانيوم أوالماء الثقيل في إيران، وفي حالة ما زادت رغبة إيران بإمتلاك برنامج نووي سلمي فإنه من الضروري على المجتمع الدولي التركيز بشكل راسخ على الركائز التالية:

1 –توفير نظام تحقق فعال.

2 –عدمالتراجع عن القيود الموقع في بنود الإتفاق مع الكشف المبكر عن أي انتهاكات.

3– توفيروقت استجابة كاف في حالة حدوث انتهاكات.

4–إماكنية تجريد وتفكيك أي برنامج له بعد عسكري.

❖ خطة الدراسة:

وقد عرض الباحث الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

حيث عرض في الفصل الأول المحددات السياسية الإيرانية على مستوى الإقليمي والدولي وتكون هذا الفصل من المحددات الداخلية والتي شملت المحددات الإقتصادية وسياسية ومن المحددات الخارجية والتي تتكون من محددات على المستوى الإقليمي والدولي، وفي الفصل الثاني تناول الباحث البرنامج النووي الإيراني بين الرفض والتأييد واحتوى هذا الفصل على تمهيد لمراهل تطور البرنامج النووي الإيراني بداية من عهدة الشاه والثورة الإيرانية ومن ثم عهدة رافسنجاني ومحمد خاتمي والأخيرة في عهد أحمدي

1–Olli Heinonen, The Iranian Nuclear Programme: partical parameters for a credible long–term agreement, Center for the new Middle EST at the Henry Jackson Society, Published in 2014.

نجاو وحسن روحاني، وتم ذكر مبررات وأهداف البرنامج النووي الإيراني ودوافعه مبرراته والمعظلة الإستراتيجية التي واجهت إيران في المنطقة.

وفي الفصل الثاني تحت عنوان مفاوضات برنامج النووي النووي الإيراني مع قوى الغرب: الإنجازات والإخفاقات تم التطرق إلى المحادثات النووية الفاشلة والإنتخابات الرئاسية لعام 2005 وفيهتم ذكر كيف حاول الغرب المكون من الترويكا الأوربية من حل القضية النووية من خلال الحوار والضغوطات الداخلية والخارجية على إيران تحت الإطار العام للضمانت المحدودة، في المبحث الثاني تناول محاولة الغرب في تقويض برنامج إيران النووي في عهد أحمدي نجاد والمبحث الثالث ثم ذكر سياسة إيران في عهد حسن روحاني وخطة العمل المشتركة، وفي الفصل الرابع ذكر أثر البرنامج النووي الإيراني على متغيرات السياسة الدولية والإقليمية وتم أورد ثلاث مباحث في هذا الفصل، الأول كان عن النزاع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني وإنعكاسه على الساحة الدولية، والثاني عن تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والثالث تناول سيناريوهات إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب في ظل تزايد حكم المحافظون الجدد.

الفصل الأول:

محدّدات السّياسة الإيرانية على المستوى الإقليمي والدولي

توطئة :

إن نجاح الحركة الثورية يبشّر بعهد جديد في التّاريخ السياسي الإيراني، حيث كانت ثورة 1978-1979م تمثل واحدة من أبعد حالات الخروج عن القالب التقليدي للسياسة الإيرانية، على الأقل في المظهر إن لم يكن في الجوهر، وللمرة الأولى على الإطلاق في التاريخ الإيراني، تم إطلاق ثورة وأسفرت عن إنهاء الحكم السّلالي الدّائم في البلد، وحتى الثورة الدستورية التي كانت مَعلمًا مُستمرًّا وأسطوريًا تقريبًا في التّاريخ الإيراني، لم تحقق الكثير من خلال الحد من الاستبداد الملكي فحسب بل بالإطاحة به كلّيا، وقد تحققت أحلام الشّعب والآلاف الّذين خاطروا بحياتهم من خلال هتافات وشعارات ثورية في المظاهرات التي غطّت شوارع إيران.

الثورة على الشاه شغلت الهواء في طهران وغيرها من المدن الإيرانية، وكان البيت الملكي – الحاكم الأقوى في الشرق الأوسط، – والذي حظي بدعم من قوة غربية عُظمى والذي يملك جيشا تطور من تلقاء نفسه قد انهار على أيدي الثورة. انتهت بذلك خمس وعشرون سنة من الاستبداد الملكي، كان من المفترض أن عهدًا جديدًا من الحريات الشخصية والسياسية قد بدأ، في حين أن الأحداث الدرامية في يناير وفبراير 1979م كانت نهاية لسلالة بهلوي، وبالنسبة لحملة السّلطة الجديدة كانت الثورة الحقيقية لازالت في بدايتها، وقد أطلق التحالف ضد الشاه من قبل ائتلاف غير منظم وغير واقعي في الغالب من الجماعات ذات إيديولوجيات متباينة للغاية. إن تجسيد آية الله الخميني كتجسيد للحركة ضد الشاه لم يحرض بالضرورة رجال الدّين على معظم الجماعات الثورية الأخرى غير الدينية، ولا سيما الفدائيين والمجاهدين. وقد لعب هؤلاء المقاتلين دورًا محوريًّا في الأيّام الأخيرة من حكم الشاه بمهاجمة العديد من المنشآت العسكرية في طهران وفي مدن أخرى. ومن جهة أخرى فإن معظم المثقفين العلمانيين الذين حشدوا دعم الخميني والذين برزوا كشخصيات بارزة في الحركة الثورية كانوا يريدون حصة من السلطة في حقبة ما بعد الثورة، إلا أن التّفسير الضيق للمبادئ الشيعية وتطور الاختلافات الحادة على نحو متزايد مع آية الله والكتلة الناشئة له من حلفاء جدد أدى لعدم مشاركتهم للسلطة مع الخميني الذي بدوره ظهر بشكل قوي مع جماعته المتحمسين ليكونوا بذلك المستفيدين الرئيسيين من الثورة.[1]

1-Mehran Kamrava, 1992, The Political History of Iran From Tribalisam to Theocracy, Westport,conn :prager . page :101

المبحث الأول: المحددات الداخلية:

التاريخ السياسي الحديث في إيران تأثر بشكل كبير من خلال تكرار حالات الاستبداد السياسي والتدخل الأجنبي والأزمات الثورية. إن هذه السّمات لعبت دورًا محوريًّا في التّاريخ الإيراني بسبب الخصائص الجيوسياسية الخارجيّة والداخلية لإيران، والظروف الدولية المتطورة، والتطور السياسي الذي بدأت معالمه بالاختلاف الجذري عن الذي كان في السابق. فهذه التطورات السياسية شكّلت محورًا مهما في سياقة التاريخ وأثّرت بشكل مستمر على شكل السياسة والتاريخ الإيراني.[1]

وقد ساهمت كل من هذه الميزات بشكل واضح في تشكيل التاريخ السياسي الإيراني، وقد كانت الانقسامات والمُنافسات القبليّة وسيلة مساعدة مسهلة لتدخل القوى الأجنبيّة في الشّؤون الإيرانيّة، كما زادت من استبداد الحكومة المركزية. وقد ساهمت العقيدة والدّين والشّخصية الحاكمة من جهة في استبداد المؤسّسة السّياسية، ومن ناحية أخرى أدّت إلى انهيارها، في نهاية المطاف كان كل من الإقطاع والدين قوى محافظة والّتي عزّزت تاريخيًّا سلطات المؤسسة السياسية، ومع ذلك ففي الحالات الّتي لم تتمكن فيها الآلية السياسية من السيطرة على الدين بشكل فعال، عملت هذه القوة المحافظة على تفويض سلطات الحكومة. وكان لاستمرار الإقطاعية دورًا كبيرًا ورئيسيًّا في الاستبداد السياسي،فتحولت الشخصية الكاريزماتية إلى عامل قوي في السياسة الإيرانية، حيث ظهر الخميني في زمن شهد ظهور الدكتاتوريات الشخصية والحركات الثورية في ذاك الوقت، كذلك جعلت الأمية وعدم المساواة من السهل نسبيا تعبئة الجماهير الإيرانية في اتجاهات مختلفة، سواء كان ذلك دعما لثورة ديماغوجية (وهي إستراتيجية لإقناع الأخرين بالإستناد إلي مخاوفهم وأفكارهم المسبقة،ويشير إلى إستراتيجية سياسية للحصول على السلطة والكسب للقوة السياسية معتمدين على مخاوف وتوقعات الجمهور المسبقة، عادة عن طريق الخطابات والدعايات الحماسية محاولين استثارة عواطف الجماهير) أو ثورية لعاهل مطلق.

نرى أيضا أن الأوضاع البيئة المحيطة أدت إلى التطور المضطرب للتاريخ السياسي الإيراني، ففي ثلاثة قرون تطورت البلاد من مملكة قبلية إلى دولة شعبوية ثم إلى دول إسلامية ما بعد الثورة التى كانت مبنية على شرعية الإسلام ودعم وحشدها للجماهير،وفي هذه العملية أدّت التغيّرات الجذرية الّتي اجتاحت التاريخ السياسي لإيران إلى تغيير دورها الدبلوماسي وأهميتها على الساحة الدولية، وتصورها لنفسها، وثقافتها وقيمها الاجتماعية. وقد تطورت إيران الجديدة إلى حيز الوجود، وأصبحت تختلف اختلافا كبيرا

1- Feerouzan,T.(concerning the composition and structure of tribs and clans in iran), Agah institution Eelat va Ashyer (Tribes and clans)Tehran :agah,1362/1983, pp.7-62.

عن تلك التي حكمها إما القاجار أو البهلوي. فالجمهورية الإسلامية اليوم هي نتيجة حية من التحوّل الإيراني متعدّد الأبعاد على مرّ التاريخ.

في العصر الحديث كان على إيران الجديدة أن تتفق مع نفسها فهي لم تعد وحدها مركز القوى الإقليمية الذي نالتها بنفسها ولا كانت مازالت مستمرة بقيادة المنطقة لولا الجشع الدبلوماسي والواقع الاقتصادي. وبذلك كان على إيران أن تبحث عن عوامل جديدة للهوية على الصعيدين المحلي والدولي.

فعلى الساحة الدولية، وجدت إيران نفسها تدريجيًّا أنها لم تعد العتبة المركزية ولم تعد المملكة القوية التي يفتخر بقوتها جميع الملوك الآخرين ولكن فقط ضحية أخرى من ويلات الدبلوماسية التي سحبت منها نفوذها من قبل لاعبين سياسين أكثر قوة.وبمجرد أن كان النظام الجديد يتباهى بمركزه الفخري في الأواسط الشيعة مفتخرا بدينه الراديكالي مقارنة بجيرانه الأكثر تواضعا، وجدت البلاد نفسها بسرعة مضطرة على الوقوف في حالة الدفاع، وقد اضطرت إيران إلى التعامل وبشكل غير مريح بشروط مساوية بينها وبين جيرانها–حتى ولو ظهرت في بعض الأحيان كشريك ضعيف– نظرًا للصورة الجديدة التى كانت ترغب إيران بإبرازها للمجتمع الدولي والجيران الإقليميين، وربما كان تسمية الخليج الذي يقع بينها وبين دول المجلس التعاون أكبر مثال على هذا. فعلى الرغم من أن "الخليج الفارسي" قد احتفظ باسمه (وحتى ذلك غير مستقر) ولكن الفرس هم بالتأكيد لم يعدوا الرابحين الأكبر الذين كانوا يمارسون السباقات الدبلوماسية ويفوزون فيها دائما كما كانو معتادين على ذلك تاريخيا، فقد تغيرت حركة المد والجزر بشكل كبير في الساحة الإقليمية والدولية، مما أجبر إيران في العقود الأخيرة إلى الاعتماد أكثر وأكثر على الخدع الجوفاء فقط من أجل البقاء في اللعبة.

يمكن تقسيم التاريخ السياسي لإيران الحديثة إلى ثلاث مراحل متميزة، كل مرحلة تعبر عن النضج المتطور للبلد كدولة قومية. ففي المرحلة الأولى منذ بداية عهد القاجاري في القرن الثامن عشر وحتى نهايته في بدايات القرن العشرين، سعت البلاد ككل والمؤسسة السياسية بشكل خاص لتحقيق درجات أعلى من التماسك والوحدة والمركزية، ولتحقيق هذه الغايات تم توجيه المبادرات والإصلاحات السياسية. خلال هذه الفترة، كانت دولة داخل دولة قومية تكافح من أجل الخروج من تشكيلها الجنيني والسيطرة على القوى الاجتماعية والسياسية السائدة التي تطوف في جميع الأراضي التي تسيطر عليها ظاهريا. وهكذا فإن جدول الأعمال السياسي الوطني الذي يثير قلق السياسيين والمفكرين الأكاديمين هو تحقيق المركزية والانسجام السياسي، وأصبحت القاعدة الوطنية المركزية مرادفة للاستبداد السياسي، وعززتها بدورها ديناميات دولية ناشئة وقوة عظمى.

وتبدأ المرحلة الثانية من رضا بهلوي حين صعوده إلى السلطة، وهو مؤسس السلالة الّتي تحمل اسمه، في هذه الفترة تم تحقيق الوحدة الوطنية وتمّ إنشاء دولة حديثة نسبيًّا. ومع تحقيق هذه المهمة الأساسية، أصبح التحديث الهدف الجديد الذي واجهته جميع الجهود السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية. هذا الهدف الجديد تم في البداية من خلال القوة الوحشية المجردة، التي وجد فيها رضا الشاه الضرورة من أجل غرس فضائل التحديث والحداثة والتى كانت بين موضوعاته الأساسية. وكان الاعتماد تدريجيا الكبير على الإكراه كأداة سياسية قد خف بسبب التطور المتزايد للآلية السياسية الدولية، وخاصة في ظل خليفة رضا شاه، محمد رضا، على الرغم من أن الإكراه المنهجي والوحشية لم يتخل عنهما تماما من قبل أي حاكم البهلوي.

وقد ساعدت الآثار المجمعة للفترات السابقة من التاريخ السياسي الإيراني، والمراحل التي شكلت فيها المركزية السياسية والتحديثات في وضع الخطط الوطنية، على إطلاق المرحلة الثالثة من التاريخ السياسي للبلد. في هذه المرحلة الثالثة التي تمتد من منتصف السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر، شهدت إيران كدولة ذات تقييم ذاتي جماعي، وهي عبارة عن عملية بحث عن الذات والوطنية الكبرى يتم فيها اختبار وتمحيص الأولويات التي تم تحديدها سابقا والاستعاضة عنها.

ومن الجوانب غير الملموسة للحياة الإيرانية أن المرحلة الحالية هي الأكثر اهتماما بسبب ما يلي: لم تعتمد على المركزية السياسية ولكن على المركزية الثقافة، ولم تعتمد على التحديث الاقتصادي ولكن عن جماليات حياة الإنسان، وفي الواقع فإن في هذه المجالات السابقة جانب غير ملموس في الواقع السياسي آنذاك، حيث قدمت ثورة 1978–1979 مساهماتها الأكثر تأثيرا في السياسة الإيرانية وعلى الرغم من أن الهياكل السياسية قد تغيرت، واستبدلت القيم السياسية، وكان القادة وتطلعاتهم مختلفة. لكن الديناميات والقوى التي يقوم عليها النظام السياسي والشكل وتحديد طابعه النهائي لا تختلف اليوم عما كانت عليه قبل الثورة. فالنظام السياسي الإيراني لا يزال نظاما ديكتاتوريًّا أساسًا، وهو نفس الشيء الذي كان عليه قبل الثورة التي ضحى فيها العديد من الناس، فما هو مختلف في إيران أن اليوم هو التركيز على الحياة الشعبية وتحقيق رغبات المواطنين في الحياة الكريمة ولم يعد يسعى إلى الوحدة الوطنية أو التحديث، بل يسعى الآن إلى إعادة تحديد الأماكن الأساسية للحياة والثقافة الإيرانية.

المطلب الأول: المحددات السياسية:

تتميز إيران ما بعد الثورة الإسلامية عام 1979 بكونها التزمت بنظام إسلامي أرادت من خلاله أن تقدم نموذجًا معاصرًا للحكم الإسلامي تحت مصطلح "الجمهوريّة الإسلاميّة" أي الدّمج بين الفكرة الغربيّة

"الجمهورية" والفكرة الدينية "الإسلامية"، وبقدر ما أعطاها هذا الدّمج من تميز بين النّظم السّياسية الأخرى بقدر ما زاد من أعباء النظام وتحدياته، وربما تناقضاته بين ما يفرضه النظام الجمهوري من قواعد للحكم تعطي للشعب الحاكمية وبين ما تفرضه إسلامية هذا النظام من التزامات تعلي من شأن رجال الدين في وقت اعتمد فيه هذا النظام على مبدأ محوري هو "ولاية الفقيه" الذي يعطي الحاكمية للولي الفقيه الذي يجمع بين المرجعية الدينية والزعامة السياسية فهو المرشد والموجه للنظام، وانعكست خصوصية نظام الجمهورية الإسلامية على نظام الحكم والقوى السياسية المختلفة.

فمن ناحية القوى السياسية الإيرانية نجد أنها تنقسم إلى أولا؛ القوى السياسية الرسمية والعلاقات بينها، حيث تعد إيران حالة متميزة كدولة ونظام حكم بسبب العديد من الثنائيات والتناقضات في بلد واحد: الثيوقراطية مع دستور مكتوب، نظام استبدادي مع انتخابات عادية رغم محدودية الخيارات، نظام خارج من التعبئة الجماهيرية، ويقمع مظاهرات المعارضة، أصوليون وإصلاحيون، مؤسسات منتخبة ومؤسسات معينة. كما تقوم جمهورية إيران الإسلامية على شرعية مزدوجة دينية ودستورية، كذلك أثر تسييس المذهب الشيعي في الانصهار بين الدّين والسياسة، مما جعل الثقافة الإيرانية متغيرًا رئيسيًّا في المعادلة السياسية في إيران.

وقد بدأت إشكاليات وتناقضات هذا النظام مع الدستور الذي ينص على محورية وضعية الولي الفقيه واتساع صلاحياته، وإشكالية هيكل السلطة والعلاقات ما بين القوى السياسية الرسمية المنتخبة والمعينة والتي لا تزال تحكم المشهد الإيراني حتى الآن خاصة مع تجدد واستمرار التحديات اليومية للنظام على كافة المستويات في الداخل والخارج.

وفي الإطار الدستوري نرى أن الثورة الإسلامية الإيرانية فور نجاحها وضعت دستورًا يقنن علاقات السلطات، ويحدد ملامح السياسة الخارجية، وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية الّتي ظلّت من دون دستور لبضع سنوات؛ وينص الدّستور الإيراني على أن الدين الرسمي هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثنى عشري هو المذهب المتتبع، وأن هذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير.[1] أما المذاهب الإسلامية الأخرى فإنها تتمتع باحترام كامل، لذا لابد من أن يكون هذا الدستور وسيلة لتثبيت أركان الحكومة الإسلامية.

1دستور الجمهورية الاسلامية في إيران، موقع الكوثر، 2017/1/23

http://www.alkawthartv.com/news/68247

وتنصّ المادّة الرّابعة منه صراحة على أن الموازيين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، وأن هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقًا وعمومًا. لقد جعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها.[1]

وفي الوقت ذاته أكد الدستور على أن الزعيم يتساوى مع كل المواطنين أمام القانون إلا أنه الولي الفقيه بمعنى أنه يجمع بين المرجعية الدينية والزعامة السياسية، ومن ثم فهو المرشد والموجه للنظام السياسي وشؤونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، له فتواه الدينية والسلطة لتنفيذها. وقد حددت المادة التاسعة بعد المائة الشروط اللازم توافرها في الزعيم، كما حددت المادة العاشرة بعد المائة وظائفه وصلاحياته. وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضا لأنه يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.

وقد اعتمد الدستور بشكل أساسي على بعض المفاهيم الديمقراطية لكنه قيدها بأشكال مختلفة منها ألا تتعارض مع الموازين الإسلامية، حيث أقر الدستور المشاركة السياسية والانتخابات والاستفتاءات. كما أن هذا الدستور لا يفرض حكم حزب واحد مما يترك مجالا لتطوير المؤسسات التمثيلية إلى حدٍّ ما من جهة، وظهور مراكز قوى متعدّدة متنافسة من جهة أخرى، وممّا لا شكّ فيه أن وجود دستور مكتوب يرشد الحكومة الثيوقراطية، ويميزها عن الثيوقراطيات الأخرى.

وكان قد تم تعديل الدستور ثم الاستفتاء عليه في يونيو عام 1989 أي بعد شهر ونصف من وفاة الخميني الذي كان قد وافق على التعديل وحدد عناصره[2]. وتضمن التعديل عددا من المواد منها ماتطرق إلى القيادة وتغيير الدرجة العلمية للزعيم من مرجع إلى مجتهد التي يراها البعض منعا لاحتكار كبار العلماء لها. كما تطرق التعديل إلى السلطة التنفيذية، فألغى منصب رئيس الوزراء فضلا عن أن التصويت بالثقة أصبح يطبق على كل وزير على حدة مما يسمح بالاحتفاظ ببعض العناصر في الحكومة مما يحول دون سقوط الحكومة ككل. كذلك شمل التعديل عدد مقاعد مجلس الشورى الإسلامي بحيث تزيد كل عشر سنوات بما يتلائم مع الزيادة السكانية. ونص الدستور المعدل على وجود مجمع تشخيص

1-دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989، الفصل الثامن المادة 111، ص: 77.

2- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، طهران: مؤسسة الإمام الخميني للشؤون الدولية، ط: 3، 2003م، ص: 45.

مصلحة النظام وله اختصاص الحل، والفصل بين مؤسسات الدولة، ووضع السياسات العامة وتحديد مصلحة النظام.

وثانيا؛ القوى السياسية الرسمية، حيث يرى البعض أن مؤسسات صنع القرار المختلفة في إيران تكشف جانبا من الهواجس الإيرانية المتعلقة بالاستبداد. حيث تبدو شبكة العلاقات بين المؤسسات متداخلة ومعقدة إلى حد كبير بحيث لا تتيح لأي مؤسسة أن تنفرد أو تطغى. ولكن في الوقت نفسه قد يسبب هذا الأمر – حسب رأي البعض – بيروقراطية في الإدارة، وفي سرعة اتخاذ القرار.

أيضا انعكست ثنائية (جمهوري وإسلامي) على تصنيف المؤسسات الحاكمة ما بين مؤسسات منتخبة ومؤسسات غير منتخبة ، وعلى التنافس فيما بينها مع خصوصية واضحة لوضع المرشد.

(1) رسم تخطيطي للهيكل السياسي الإراني يوضح المؤسسات المنتخلة و المؤسسات الغير منتهبة

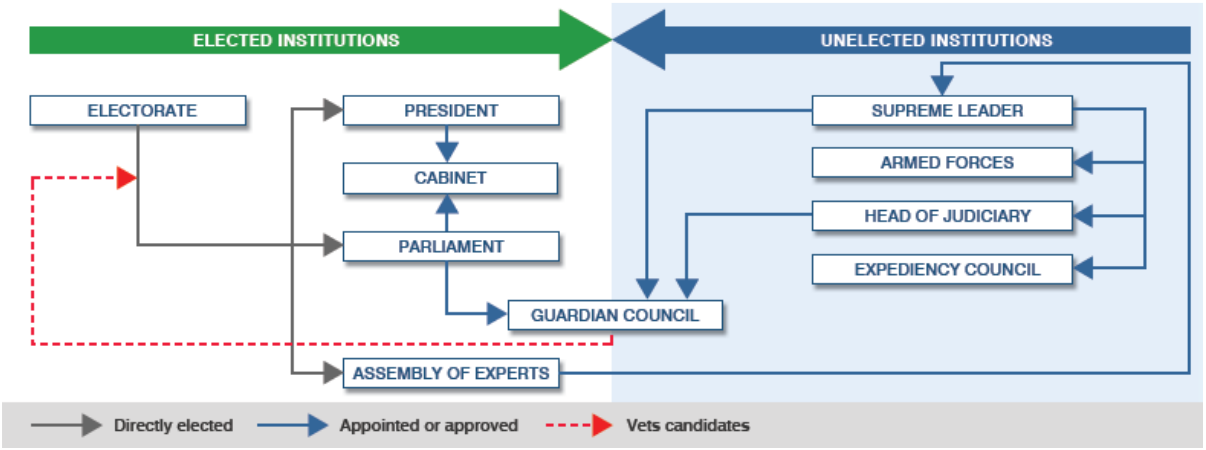

المصدر: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8051750.stm

(1) المؤسسات المنتخبة:

ينعكس ما هو جمهوري في الجمهورية الإسلامية على المؤسسات التي تتشكل بالاختيار المباشر للمواطنين لها وتتمثل في مجلس الخبراء، ورئيس الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي.

أ / مجلس الخبراء:

مجلس الخبراء هو المجلس الذي يجيب عن سؤال كيف ومن يختار المرشد. ويتألف من 86 عضوا ينتخبهم الشعب مباشرة لمدة ثماني سنوات، لا تقل سن أحدهم حسب القانون عن ستين عاما، ولا يتقاضى أعضاؤه راتبا. ويتميز هذا المجلس بأنه يشرع بنفسه لنفسه، وأعضاء المجلس غير ممنوعين من

تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى. ومهمته انتخاب المرشد الأعلى ومراقبة أدائه وإقالته عند الضرورة أو عند ارتكابه ما يخالف الإسلام أو أسس النظام.[1]

وتوالى على رئاسة المجلس رجال مقربون من خامنئي أمثال آية الله مشكيني إمام وخطيب جمعة قم في عام 1990. وبعد وفاته في عام 2007 خلفه هاشمي رافسنجاني حتى عام 2011، حيث انتخب آية الله محمد رضا مهدوي كني عقب خلافات عميقة بين المرشد ورافسنجاني. بعدها جرى انتخاب آية الله محمد يزدي رئيسا لمجلس الخبراء بعد فوزه على منافسه رافسنجاني في أكتوبر 2014. ويبدو أن إصرار رافسنجاني على الترشح لرئاسة هذا المجلس إدراكا لأهميته القصوى في اختيار المرشد القادم حتى يكون له دور في رسم المستقبل القريب ولا تخرج الأمور عن دائرة تأثيره.

ويسيطر على مجلس الخبراء التيار المحافظ حيث إن شرط اجتياز امتحان الاجتهاد على المرشحين الذي وضعه مجلس صيانة الدستور في انتخابات المجلس لم يمنح الإصلاحيين الفرصة للسيطرة على هذا المجلس أو القدرة على التأثير على قراراته. وبشكل عام من يتحكم في اختيار المرشحين لهذا المجلس هو مجلس صيانة الدستور.

ومن ناحية أخرى ففي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد والإعلان عنه، وحتى يتمّ إعلان القائد فإن مجلس الشورى المؤلف من رئيس الجمهورية، رئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور –منتخب من قبل مجلس تشخيص مصلحة النظام– يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، ومن هنا تأتي ضرورة اطمئنان المرشد لشخص الرئيس لأنه يعد الشخص الوحيد داخل مجلس شورى القيادة الذي جاء عبر الانتخابات وليس التعيين.

ب / رئيس الجمهورية:

ينتخب رئيس الجمهورية انتخابًا مباشرًا من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين (المادة 114)، ويحدّد الدّستور خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي على التوالي "أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية، قديرا في مجال الإدارة والتدبير، حسن السيرة، تتوافر فيه الأمانة والتقوى، مؤمنا معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد"، ويتولى التحقّق من توافر هذه الشروط في المرشحين مجلس صيانة الدستور، ويعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية

1– توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، مجلة شؤون الأوسط، مركزالدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد:114، ربيع 2004، ص: 4.

بعد المرشد في البلاد، وهو المسئول عن تطبيق الدستور، وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث. وقد ألغى منصب رئيس الوزراء في الدستور المعدل لتصبح صلاحياته بيد رئيس الجمهورية الذي يرأس الحكومة في البلاد، ويطلب الثقة من مجلس الشورى لهذه الحكومة لكل وزير بمفرده وليس للتصويت بالجملة على الحكومة كلها، ورئيس الجمهورية مسئول أمام الشعب وأمام القائد ومجلس الشورى (طبقا للمادة من الدستور 122).[1]

ومن أهم التطورات في الدستور الإيراني المعدل في عام 1989م أنه توسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونيين ونواب له مع الوضع المتميز للنائب الأول، وارتبط هذا التوسع بإلغاء منصب رئيس الوزراء، والحاجة إلى التخفيف من المسئوليات التي على عاتق رئيس الجمهورية. وقد نص الدستور على دور محدد للنائب القانوني لرئيس الجمهورية يتمثل في النيابة عنه في التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأيضا النائب الأول هو المخول بأداء وظائف رئيس الجمهورية والتمتع بصلاحياته في حالات وفاة الرئيس أو عزله أو استقالته أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين وذلك بعد موافقة المرشد الأعلى ولا يحتاج إلا إلى تصويت البرلمان بالثقة عليهم. وهناك العديد من المهام التنفيذية المناطة للوزراء في إطار الدستور وتعديلاته.[2]

ج / مجلس الشورى الإسلامي:

يشكل مجلس الشورى الإسلامي المكون الأول من السلطة التشريعية، وينتخب مباشرة من الشعب، ومدة الدورة أربع سنوات. ونص الدستور على أن عدد نواب مجلس الشورى هو مائتان وسبعون نائبا، وبعد كل عشر سنوات يمكن إضافة عشرين نائبا كحد أعلى. وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائبا واحدا، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معا نائبا واحدا، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائبا واحدا.[3]

إن التشريع في القانون الإيراني يعني التبيين والشرح، ولا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المخالفة للدستور، ويتولّى مجلس صيانة الدّستور مهمة البث في هذا الأمر طبقًا للمادة السّادسة والتسعين من الدستور، وبالإضافة إلى دوره

1- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المعدل لسنة 1989، الفصل التاسع المادة: 1.

2- دستور جمهورية إيران المعدل، الفصل التاسع، المادة: 114.

3- بهمان بختياي، المسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيراني، إيران والخليج،الطبعة الأولى: (أبوظبي: مركز الإارات للبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص: 87.

التشريعي، فصلاحية مجلس الشورى أيضا مراجعة المرشحين من قبل السلطة التنفيذية، ويمكن استدعاء وزراء لمحاسبتهم على سلوكهم.

إن مجلس الشورى الإسلامي هو المؤسسة الوحيدة غير قابلة للحل. وهو لا يعدّ مسؤولًا أمام السلطتين التنفيذية والقضائية، ولكن تتم مراقبته والإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور. كما يمكن لمجلس الشورى عدم قبول وجهات نظر خبراء مجلس صيانة الدستور وأن يرجع الموضوع محل الخلاف إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام.

(2) المؤسسات غير المنتخبة / المعينة:

تعتبر المؤسّسات المعيّنة من قبل المرشد سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر صاحبة اليد العليا على المؤسسات المنتخبة فبيدها حق الفيتو على اختيارات الشعب الممثل في المؤسسات المنتخبة، ومن أهم هذه المؤسسات: مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام، السلطة القضائية، مجلس الأمن القومي الأعلى، المؤسسات الأمنية والعسكرية.

أ/ مجلس صيانة الدستور:

يعتبر مجلس صيانة الدستور أحد المقومات الفريدة التي تتسم بها السلطة التشريعية إذ يتكون من ستة من كبار رجال الدين وستة قانونيين إسلاميين. ويقوم المرشد بتعيين رجال الدّين الستّة وتتمثل مهمتهم في الإشراف على عملية سن القوانين ورفض تلك التي تتنافى مع تعاليم ومبادئ المذهب الشيعي. ومدة المجلس ست سنوات. وكذلك له سلطات واسعة من حيث الإشراف على كل الانتخابات التي تجري في البلاد وعلى الاستفتاء العام. ما يعني أن مجلس الشورى سواء سيطرت عليه أغلبية إصلاحية أو محافظة لا يستطيع أن يمرر القرارات التي يريد قبل موافقة مجلس صيانة الدستور.[1]

وقد ألغى هذا المجلس ترشيح مئات الإصلاحيين لانتخابات مجلس الشورى، كما ألغى ترشيح العشرات للانتخابات الرّئاسية. ويؤخذ على عمل المجلس أنه لا يحدّد الأسباب الّتي تبرر له منع ترشيح هذا الشخص أو ذاك مما يسمح –كما فعل الإصلاحيون– باتهامه بالتحيز إلى جانب المحافظين. ويكون من واجب المجلس الموافقة على نتيجة الانتخابات الرئاسية والمصادقة عليها ولا تكون النتيجة نافذة دستوريًّا إلا بعد مصادقة المجلس.

1– نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،2002م،ص: 109.

وأضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس الخبراء في تعديلات الدستور في عام 1989 مما تسبب أوّل تطبيق عملي لهذا التّوسع بخصوص انتخابات مجلس الخبراء في عام 1990م في إثارة أزمة داخلية وذلك بعدما وضع المجلس شروطا للترشح اعتبرها الخبراء مهينة لهم فقد اشترط اجتياز المرشحين اختبارا للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم.[1]

ب/مجمع تشخيص مصلحة النظام:

لقد تم تشكيل هذا المجلس رسميا عام 1988م بأمر الخميني الذي يعين أعضاءه، وهو جهاز آخر غير منتخب من أجهزة النظام، ويخضع لإدارة القائد وسلطته بشكل كامل. ويتكون المجمع من 31 عضوا يمثلون مختلف التيارات السياسية الإيرانية. ويعين المرشد أعضاء المجمع الدائمين، والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع. مدة المجمع 5 سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء.[2]

ومنذ 18 مارس 1997م يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني.ومهمة المجلس تتركز في كونه حكما بين مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما وتصبح قراراته بشأن خصومة المؤسستين نافذة بعد مصادقة المرشد، وأن يقدّم إلى المرشد النّصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.

وبعد تولي رافسنجاني رئاسة المجمع قام المرشد بإدخال تعديلات مهمة جوهرية في تركيبته، وفي طريقة عمله، وهي التعديلات التي أثارت غضب جميع القوى السياسية والدينية حيث تبين أن الهدف الأساسي هو جعله المسئول الأول في تحديد السياسات ومراقبة تنفيذها. وفسر خامنئي السياسات العامة بأنها تلك التي تتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية والقانونية أي كل ما هو من صلاحيات الحكومة. وإشاعة حالة من الانسجام بين أجهزة النظام، وإرساء آلية تطبيق سياسية واحدة تمكن المرشد من إزالة العقبات عن طريق الحكومة، والأجهزة المختلفة.[3]

1- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص: 19.

2- طلال عتريسي، مرجع سابق، ص: 108.

3- ساجد أحمد عبل الركابي، رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران 1979-2005،دورية -مركز الدراسات الإيرانية، 2006، ص: 21.

إن المجمع يمثل في الواقع المشرف على الأوضاع العامة، والمحدد للاستراتيجيات والسياسات المستقبلية بالإضافة إلى مهمته اليومية، والمستمرة المطلوب أن يتطلع بها في مجال متابعة مدى تنفيذ السياسات الكبرى المتخذة من القيادة لحظة بلحظة من قبل الأجهزة المختلفة والمطالبة بتطبيقها عبر آلية الأمانة العامة، الأمر الذي جعل من رئيس المجمع الرجل الثاني في هيكل السلطة وليس رئيس الجمهورية.

ج/ السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية من كبار مسؤولي السلطة القضائية في الدولة كرئيس المحكمة العليا، والمدعي العام للبلاد، ورئيس ديوان العدالة الإدارية، ورئيس دائرة التفتيش القضائي وغيرها. وقد حل رئيس السلطة القضائية محل رئيس القضاء الأعلى بعد تعديل الدستور في عام 1989م وله مجلس استشاري، وقد حدد الدستور صلاحيات القضاء الإيراني. وهناك ثلاثة أنواع للقضاء في إيران فإنه يشمل القضاء العام، والقضاء الخاص: مثل محكمة الأسرة، ومحكمة الصحافة، والمحاكم العسكرية، ومحكمة رجال الدين، والنوع الثالث هو القضاء الثوري ويعتبر قضاء استثنائيا، ولم يضم إلى المنظومة القضائية الإيرانية إلا في عام 1994م. وينظر القضاء الثوري في جرائم الأمن الداخلي والخارجي، وإهانة مؤسس الجمهورية الإيرانية، التآمر ضد النظام والتجسس، تهريب المخدرات، الكسب غير المشروع.[1]

ويُعَيَّن رئيس السّلطة القضائيّة من قِبل المرشد لمدّة خمس سنوات، ويؤكّد الدّستور على استقلالية القضاء، فلا تستطيع السّلطة التشريعية (مجلس الشورى) ولا السّلطة التنفيذية عزل رئيس السلطة القضائية. وقد لعب القضاء دورًا مهمًّا في المواجهة مع الإصلاحيين.

د/ مجلس الأمن القومي الأعلى:

وتعكس هذه التركيبة السيطرة الكاملة للمرشد بشكل مباشر أو غير مباشر على المجلس. عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكما في تحديد غالبية الأعضاء. كما أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح المجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها. ويملك مجلس الأمن القومي التصويت على قرارات الدولة المصيرية، وفي شكل يفوق الصلاحيات

1- برهان غليون، النظام السياسي في الإسلام، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر ،2004) ص: 77-78.

الدستورية الممنوحة للبرلمان الإيراني. ويمكن القول أن مكتب مرشد الجمهورية يصنع التخطيط الإستراتيجي للقرار النووي، في حين ينفذ مجلس الأمن القومي خطة الإدارة والتنفيذ.[1]

هـ/المؤسسات الأمنية والعسكرية :

خصوصية وضع الحرس الثوري وقوات الباسيج:

رغم توزع القوى العسكرية في إيران بين الجيش، والحرس الثوري لكن الحرس الثوري يحظى باهتمام عالمي ومحلّي أكثر من الجيش، فقد تأسس الحرس الثوري بعد انتصار الثورة الإسلامية مباشرة لسببين: عدم الثقة بالجيش الذي تدرب معظم قادته في الولايات المتحدة وحماية الثورة والنظام بقوة شعبية تنتمي إلى الثورة وإلى أيديولوجيتها الإسلامية.

وبعد وفاة الخميني شكل رافسنجاني حكومة جديدة عام 1989م، ضمت وزارة الحرس إلى جانب وزارة الدفاع وأصبحت تسمى "وزارة الدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة"، ولكن استمر قادة الحرس في إدارة معظم شؤونهم بصورة مستقلة عن الوزارة الموحدة الجديدة. وظلوا مسيطرين على مرافق الإنتاج الحربي التابعة لهم، وعلى تعيينات المراكز العليا في الجيش النظامي.

ويعد الحرس الثوري مؤسسة متكاملة داخل مؤسسات الحكم في إيران، فهو يمتلك عدة أجهزة داخلية وخارجية، كما تتعدد مسؤولياته في حفظ الأمن الداخلي، وحث الشعب على الالتزام بالتقاليد الشيعية، حتى أنه يمتلك جهازًا أمنيًّا خاصًّا يتولى هذه المهمة "شرطة الآداب الإسلامية" ويتولى بشكل رئيس مسؤولية حماية الثورة الإيرانية ونشرها، فهو الجهاز الأكثر أهمية وقوة في إيران، الذي يتكفل بحشد التأييد الشعبي للنظام.[2]

وتأثير الحرس الثوري آخذ في التصاعد حيث يمتلك قوة عسكرية وسياسية واقتصادية. وكانت قد مررت وزارة الداخلية لائحة عام 2007م تتضمن دورًا رسميًّا للحرس في عملية الفحص للمرشحين السياسيين، فالتدخّل غير الرسمي لقوات الأمن في الانتخابات لا يزال مؤثّرًا، وشغل أعضاء سابقين في الحرس الثوري الإيراني بما في ذلك أحمدي نجاد مناصب رئيسة في الحكومة. وتم منحهم حق الشفعة للحصول على عقود الحكومة وبعضها كان مربح للغاية.[3]

1- ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجت المدني ودولة القانون،مجلة شؤون الأوسط العدد 64، أغسطس 1997، ص: 79.

2- نيفين عبد المنعم مرجع سابق، ص: 155.

3- الحرس الثوري الإياني ودوره في تصدير الثورة، دورة مختارات إيرانية، العدد: 54، يناير 2005.

تمتلك قوات الحرس الثوري كافة أصناف الأسلحة ويتبع لها قيادة متخصصة للقوات البرية والبحرية والجوية، ووحدة متخصصة في علوم الفضاء، وجهاز استخبارات خاص يرتبط بقيادة الحرس الثوري وبمكتب المرشد الذي يشرف عليه مباشرة. كما تمتلك شبكة كاملة من مصانع الذخيرة والأسلحة التي تعمل على تزويد قوات الحرس الثوري بالأسلحة والعتاد الحربي وتطوير بعض الأسلحة والذخائر، وخصوصا الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، كما يتمتع الحرس الثوري بميزة انتقال التجنيد الإلزامي له بدلا من الجيش النظامي، وحشد المتطوعين من قوات التعبئة الشعبية (الباسيج) في صفوفه، ويقود الحرس الثوري حاليا الجنرال محمد علي جعفري.

ينتشر التواجد الإيراني عبر الحرس الثوري نفسه وأتباعه وفروعه في مناطق مختلفة أبرزها لبنان والعراق. ويرتبط بالحرس قوات فيلق القدس والتي يبلغ تعداد عناصرها 50 ألف وهي الجناح العسكري الذي يقوم بعمليات خارج إيران. ويترأسه منذ عام 1998م العميد قاسم سليماني، ويقوم فيلق القدس (بالتعاون مع هيئات إيرانية أخرى) بتنفيذ سلسلة واسعة من العمليات السرية خارج حدود إيران بواسطة "الوحدة 400" وهي وحدة العمليات الخاصة الأكثر تدريبًا وتجهيزًا، والموكلة بمهام تنفيذ العمليات ضد معارضي النّظام الإيراني، وكافة العمليّات الخارجية التي تحدد لها من قبل الحرس الثوري ومكتب المرشد الأعلى، ومن بينها المساعدة المتنوعة والواسعة للنظام السوري، وتتضمن هذه المساعدات نقل الوسائل القتالية بصورة واسعة، والاستشارة الإستراتيجية، وعمليات الإرشاد والمعونات المالية، التي اعترف بها بشكل صريح نائب قائد فيلق القدس ونائب قائد الحرس الثوري لشؤون الاستخبارات الوقائية إسماعيل كآني. كما تتولى هذه الوحدة مهمة إنشاء الخلايا الإستخبارية في العالم، ونشر وتصدير قيم الثورة، عن طريق إقامة المنظمات الخيرية والتعليمية والطبية في مناطق متفرقة من العالم، وخصوصًا في الشرق الأوسط الذي تشرف على أبرزها هذه الوحدة بشكل كامل.[1]

يتبع الحرس الثوري أكثر من 100 شركة عملاقة تعمل في كافة النشاطات الاقتصادية، كاستيراد المعدات، واللوازم التكنولوجية، وصناعة السيارات، وتصدير النفط، والصناعات البتروكيماوية، والنقل، والتجارة غير القانونية، ومن أبرز هذه الشركات: شركة خاتم الأنبياء، المؤسسة التعاونية للحرس الثوري، مؤسسة كوثران. وللحرس الثوري أيضا نشاطات اقتصادية مهمة وحيوية، منها المطارات التابعة للحرس الثوري وشركات طيران، ومراسي وأرصفة بحرية تابعة مباشرة للحرس الثوري، وعددها أكثر من 60

1- محمد عباس ناجي، من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة يناير 2007، ص: 17.

رصيفا ومرسى، يتم عبر هذه الموانئ تصدير 68٪ من صادرات إيران التجارية، كما يتبع الحرس الثوري مؤسسات وشبكات إعلامية تتلقى تمويلها منه، في كافة المجالات الإعلامية: الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وتقدر القنوات الفضائية بالعشرات، منها 36 فضائية ناطقة باللغة العربية وحدها. وكان للحرس الثوري دور محوري في الصراع الدائر بين الرئيس نجاد والمرشد الأعلى حيث أكد الحرس في العديد من المواقف أنه سيطارد التيار المنحرف المقرب من نجاد في إشارة إلى "رحيم اسفنديار مشائي" الذي تمتع بنفوذ كبير في مؤسسة الرئاسة.

أ-قوات الباسيجMissouri Basij Organization:

وهي الشرطة الإيرانية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تطبق المعايير الإسلامية، وتحبط أي اضطرابات في الداخل، وينتظم فيها ملايين المتطوعين من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما. لقد تم تكليف هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة من قبل آية الله خامنئي بتشكيل تلك المنظمة الطلابية شبه العسكرية. وأنشأت هيئة الأركان مركزًا الباسيج في 25 نوفمبر 1989 وأسندت مسؤولية تنفيذها بعد ذلك للحرس الثوري الإيراني، وكان من أهداف المنظمة تجنيد الطلبة "الباسيج" وتعزيز قدرات الباسيج الأيديولوجية والسياسية، كان مقر الباسيج بجامعة طهران هو أول مكتب للمنظمة في 3 يناير 1990م وبعدها بفترة بسيطة تولى هذا المكتب مسؤولية إنشاء مكاتب الباسيج في الجامعات الأخرى، والتحق الكثير من الطلاب بهذه المكاتب، ويختلف الباسيج عن الحرس الثوري نظرا لأن قواته أقل تعليما وأكثر شبابا وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى.[1]

1- أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدوبة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2003، ص: 239-240.

(2) الهيكل التنظيمي لقوات الباسيج

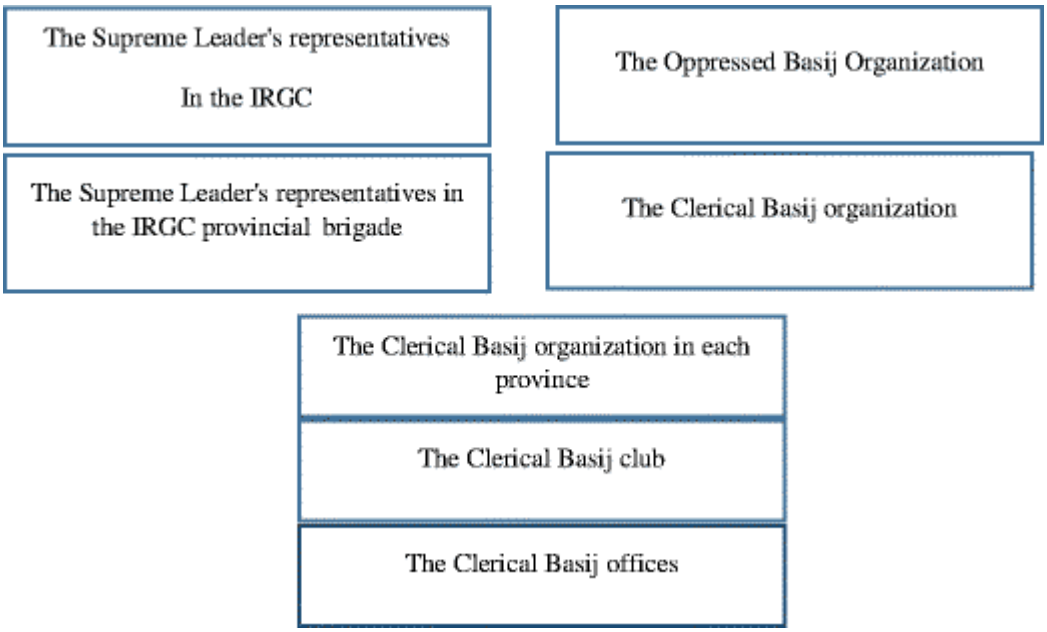

saeid Golkar, Clerical militia and securitization of seminary schools in Iran, Contemporary Islam Dynamics of Muslim LifeOctober 2017, Volume 11, Issue 3, pp 215

وفي الأشهر التي تلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2009 برزت قوة الباسيج كإحدى ركائز الدعم الرئيسية للنظام ضد حركة الاحتجاجات. إلا أنه على المدى الطويل لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت الميليشيا قادرة على تحقيق الهيمنة في حرب مطولة ضد معارضة مستمرة. أصبح الباسيج أداة مفيدة جدا لخامنئي ونظامه حيث يستعملهم كجنود في الحرب الثقافية والسياسية داخل الجامعات الإيرانية. وتعمل هذه المنظمة على قمع الطلاب المعارضين مما يجعل من المنظّمة واحدة من أهم المجموعات في المجتمع الإيراني، وتلعب أيضًا دورًا مهمًّا في تحديد طلّاب المعارضة وتقديم تقارير عن نشاطاتهم، وتعتبر المنظمة الآن دعامة أساسية للنظام الإيراني.

(6) خصوصية المرشد في الجمهورية الإسلامية:

يستند دور المرشد الأعلى في الدستور الإيراني على أفكار الخميني الذي وضع الزعيم في الجزء الأعلى من هيكل النظام الحاكم في إيران، وينتخب المرشد بشكل غير مباشر من طرف مجلس الخبراء، والّذي بدوره يُنتَخب مباشرة من قبل الشّعب، فمصدر معرفة صفات القائد ليس الأفراد العاديين بل المختصين والخبراء أصحاب الرأي، ويسمون خبراء القيادة طبقا للمادة 107 من الدستور، ومتى شخص مجلس الخبراء فردًا انتخبوه للقيادة وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائدًا.

ويجب أن تتوفر في المرشد الخصائص التالية:[1]

– الخصائص الأخلاقية: العدالة والتقوى والشجاعة.

الخصائص الدينية: الفقاهة، الأهلية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه أو الاجتهاد المطلق.

– الخصائص المتعلقة بالكفاءة: العلم بالعصر، الإدارة والتدبير، العدالة والتقوى اللازمين لقيادة الأمة الإسلامية، البصيرة السياسية الصحيحة والاجتماعية، والتدبير والشجاعة والإدارة والقدرة الكافية للقيادة. يتمتع المرشد بوظائف وصلاحيات ضخمة حددها الدستور، بالإضافة إلى عامل التقليد والإفتاء فما أن يصدر المرشد فتواه حتى يحسم أمر أية قضية اشتد فيها الجدل، فهو مرجع تقليد واجب الطاعة والاقتداء، مما يعطيه هالة من القداسة، ويجعل مسألة المعارضة شبه معارضة لواجب ديني.

وتأكيدًا على أهمية الفتوى الصادرة من الولي الفقيه وتوظيفها السياسي في المعارك السياسية داخل النظام يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الخاصة بتجريم نشاط حركة الحريّة المعارضة، وهي فتوى لم يُعلَن عنها إلا في عام 1999م بمناسبة محاكمة عبد الله نوري مستشار الرئيس خاتمي لشؤون التنمية،فلقد تضمنت لائحة الاتهام بين ما تضمنت الترويج لأفكار الحركة على صفحات جريدته، ولما كانت الفتوى المشار إليها ليست من فتواه المعلنة، بدا مفهومًا أن يتساءل نوري –أثناء المحاكمة– إن كانت هناك ثمة قوانين خفية تحكم حياة الإيرانيين. ويعتبر هذا الدور التشريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد من أهم عوامل إضعاف السلطة التشريعية. كما كانت الفتوى سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

ولمرشد إيران مكتب وهيئة موظفين وطاقم مستشارين وممثلين في أجهزة الدولة وجهاز مخابرات، وقد شهدت مؤسسة الإرشاد تضخّمًا ملحوظًا بعد رحيل الخميني، ويقدر عدد العاملين فيها ببضعة آلاف، وينبغي الإشارة إلى أنه رغم تمتع المرشد بصلاحيات هائلة تضعه على قمة رأس هرم السلطة فإنه تبقى نقطتان لهما أهمية كبرى:[2]

– إن الدستور الإيراني لم يحدد أو يضع شرط التمتع بالجنسية الإيرانية لشخص المرشد على العكس مما هو قائم بالنسبة لمنصب الرئيس الذي لابد وان يكون متمتعا بالجنسية الإيرانية وهو ما يعني

1– توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد144، ربيع 2004م، ص: 49.

2– دستور جمهورية إيران المعدل، الفصل الثامن، المادة 111.

أن مجلس الخبراء المنوط به اختيار القائد باستطاعته اختيار القائد للجمهورية الإسلامية في يران من خارج إيران طالما كان متمتعا بالشروط والصفات الأخرى التي حددها الدستور.

– إن مجلس الخبراء باستطاعته عزل القائد متى رأى أنه لم يعد حائزا لشروط القيادة أو أنه أصبح عاجزا عن أداء مهام القيادة المنوطة به (المادة 111). وهو ما يوضح أهمية وخطورة هذا المجلس وأن من يسيطر عليه سواء شخص أو جماعة أو تيار سوف يسيطر على الولي الفقيه.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية:

إن المحدد الاقتصادي للدولة يعتبر عاملا مهما وعنصرا أساسيًّا في قوتها وكفاءتها، فبناء الدولة الاقتصادي إذا كان قويا فسيساهم بشكل كبير في إعطاء الدول دورًا اقليميًّا مهمًّا وفي تحديد سلوكها السياسي أيضا، فالثروات والموارد الطبيعية وطريقة استثمارها المثلى تعطي جانبا قويا تستغله الدولة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية والإقليمية.

فمن هذا المنطلق فإن الجمهورية الإيرانية لها توجهات سياسة واقتصادية اختلفت عبر مراحل وفقا لإختلاف أهدافها وأدوارها الإقليمية، ففي المراحل الأولى التى شهدتها الثورة الإسلامية نجد أن الجانب الإقتصادي كان بعيدًا عن تطبيق نظرية اقتصادية واضحة، وكانت مبنية على توجهات فطرية تخضع لمفاهيم تعبر عن توجهات عامة والتى تسعى إلى تحرير الروابط العضوية الاقتصادية والوصول إلى استقلال اقتصادي بعيد عن التبعية الخارجية والعمل على وضع خطوط عريضة لاقتصاد يتناسب مع قواعد الجمهورية الإسلامية التي تستند إلى مبدأ "ولاية الفقيه" الذي يميزه بالمحافظة على القواعد الشرعية.[1]

ولا يخفى علينا أن تحرير الأسواق وتدفق الاستثمارات الأجنبية هو معيار مهم للإصلاح في حين يُعتبر معارضو هذه السياسة مناهضين للإصلاح، وعلى هذا الأساس تقوم بعملية تتبع للمسار التشريعي والسياسي للاقتصاد الإيراني بعد الثورة الإسلامية ونلاحظ أن الثورة ظلت بعد أكثر من ثلاثين سنة من قيامها محتفظة بشعاراتها الاقتصادية القائمة على الاستقلال الاقتصادي عن الغرب، وهي فترة طويلة وأطول بكثير من التوقعات حول الثورات التي تسلك طريقها عادة في مسار دائري لتعود إلى النقطة التي كانت عليها قبل الثورة، ولكن حصلت تطورات كثيرة في إيران، وهي بالتأكيد اليوم ليست ما كانت عليه في الثمانينيات.

1–عبد المؤمن، معوقات حالة الاقتصاد السياسي في إيران، مختارات إيرانية، العدد (97)، 2007، ص: 9.

لقد ظهرت العديد من التوجهات الفكرية في المجال الاقتصادي خلال المراحل الثلاث من عهد الجمهورية الإسلامية، وكان ذلك في بداية عهد أول رئيس للجمهورية (أبو الحسن بني الصدر) الذي انتُخِب عام (1979) في الوقت الذي لم يتبلور فيه بعد وضع المؤسسات السيادية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من حيث حدود صلاحياتها وكيفية عملها ومهامها من النّاحية القانونية، حيث قدم (بنى الصدر) برنامجًا اقتصاديًّا قائم على تحرير العملة الإيرانيّة من ارتباطها بالدولار الأمريكي، والعمل على التّنمية الاقتصاديّة من خلال عائدات البترول بمختلف المجالات الاقتصادية، وتغيير بنية الصادرات، وتوزيع الأنشطة في مختلف فروع الاقتصا .ومع ذلك تم عزل (بني الصدر) من قبل حزب "جمهوري إسلامي" الذي كان يسيطر على أغلبية مقاعد البرلمان، بحجة أن (بني الصدر) لا يتمتع بالكفاءة السياسية وأنه ذو ميول ليبرالية.[1]

(3)جدول يبين متوسط كعدل النمو، التضخم،البطالة للسنوات منذ عام (1979–2011)

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
1979–1989	%3.1	%25.5	%10.9
1990–200	%3.4	%17.3	%11.3
2001–2006	%4.5	%15.5	%12.3
2007–2011	%2.5	%21	%14.6

المصدر: CIA World Fact book, Jan, 2012

أما التوجه الاقتصادي الآخر، فكان من قبل (آية اللهَ بهشتي) الذي قدم أسس نظرية لتصبح مسارًا للاقتصاد الإيراني، تستند إلى إقرار العدالة الاقتصادية، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد، ومحاربة الفقر، والاعتدال في النفقات، وإتاحة الفرص الاقتصادية لكل من الأفراد والشركات، وتوفير كل الوسائل التي تكفل الوصول إلى استقلال اقتصادي لإيران.[2]ومع أهمية الأخذ بهذا المسار خلال المرحلة الأولى إلا أن الاقتصاد الإيراني تأثّر نتيجة الحرب العراقية –الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وعززت سيطرة مفهوم تفعيل القيادة السياسية الإيرانية لما يسمى بنظام حصة (الخمس) من الإنتاج لصالح

1– نجيب سامح، المشهد الإيراني من الثورة (1979–2009)، مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة، مصر، 2009، ص: 13.

2 – نجيب سامح، المشهد الإيراني من الثورة (1979–2009)، مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة، مصر، 2009م، ص: 15.

الحوزات العلمية التي احتكرتها لتسند أدوارها بإقامة المشروعات الخيرية، والتبرعات للكوارث غير المتوقعة. كما كان من نتائج الحرب على الاقتصاد الإيراني أن اتسع نطاق الاقتصاد الحكومي واحتكاراته، وتوجيه معظم الميزانية المالية والاقتصادية وجهود التخطيط نحو الموارد الحربية، كما فرضت الحاجة إلى إعادة البناء والتعمير نفقات باهظة على مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية.

أما المرحلة الثانية من عمر الثورة كانت قد تبلورت فيها عدة أفكار تدعو إلى ضرورة إصلاح الجانب الاقتصادي من خلال الإصلاح السياسي، كون المرحلة الأولى من الثورة كانت نظريًّا تخدم غايات الأفراد والمؤسسات في تنمية القطاعات الاقتصادية بالمستوى المتوقع من قيادات الثورة، لذا كان لابد من مدخل سياسي تكون أولوياته الاهتمام بإصلاح موضوع الأمن الاقتصادي، ومحاربة الفساد، وإصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح التي تكفل الوصول إلى وفاق وطني يبدأ من أركان النظام والسلطات العامة ليمتد إلى مختلف المستويات، وبما يكفل بالتالي نمو معدلات اقتصادية ويقلل من التضخم والبطالة.

وفي عهد كل من الرئيس (هاشمي رفسنجاني) والرئيس (محمد خاتمي) اهتمت حكومة (رفسنجاني) بوضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات ومراكز الخدمات الرئيسية، بعد أن أصدر المجلس الأعلى للاقتصاد عام (1991) لائحة للاستثمار الذي بدوره يحفز المستثمرين لإقامة المشاريع الصناعية بمستوياتها المختلفة التي تنعكس على تنمية القطاع الخاص، وتوفير الفرص أمام العمالة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وفي عهد (رفسنجاني) – حيث تعتبر مرحلة إعادة البناء والتعمير بعد انتهاء الحرب مع العراق– ظهر اتجاه جديد من مختلف القوى المجتمعية يطالب بالتخلي عن أفكار عام(1979) الثورية، وتشكيل فريق عمل من الاقتصاديين ذي اتجاهات اقتصادية تقوم على سياسة تحرير الاقتصاد من خلال تحرير الأسعار وخصخصة شركات القطاع العام، وتعويم سعر العملة، وتحرير الواردات، وتشجيع الاستثمار، والاستدانة من المؤسسات الدولية.[1]

ومع أهمية ما تم طرحه من قبل (رفسنجاني) – في الدورة الاولى لرئاسته اتجاه تحسين الظروف المعيشية والأخذ بسياسة اقتصاد السوق ودعم الاستثمارات والمستثمرين، إلا أن وجود مجلس وزراء جديد–أنذاك–كانت قد شاركت فيه مختلف المجموعات السياسية بعد انتخابات البرلمانيين الرابع والخامس، لم يستطع (رفسنجاني) متابعة سياساته الاقتصادية التحديثية، بسبب تزايد معدل البطالة،

1–Alizadeh , Parvin ." Iran Quandary: Economic Reforms and the "Structural Trap". The Brown Journal of World Affairs, Vol (IX), Issue (2), 2003.P14.

والفشل في عملية خصخصة الملكيات العامة، واتساع نطاق البيروقراطية وبعض مظاهر الفساد الإداري، وتزايد معدلات التضخم، واتساع الفجوة بين الطبقات نتيجة التوزيع غير العادل للدخول والثروة الوطنية. أما حكومة (خاتمي) فقد اهتمت بجعل إيران منطقة ترانزيت بين الجنوب والشمال، بما يؤهل الجمهورية الإسلامية للتحلل التدريجي والنسبي من أية ضغوطات اقتصادية دولية. وذلك باستخدام ميناء (بومباي) الهندي، وميناء (بندر عباس) جنوب إيران، واستخدام السكك الحديدة إلى ميناء (أنزلي) على بحر.[1]قزوين، ليتم نقل السلع عبر ميناء (إستراخان) في روسيا كما تم تأسيس البنوك الخاصة، وحظر استدانة الدولة من البنك المركزي، وتنمية البورصات الإقليمية، وتأسيس بورصة المعادن والزراعة، وتثبيت سعر العملة وتنفيذ قانون الاستثمار الأجنبي. ومع أهمية هذه المرحلة من التحول التدريجي في التغير الأيديولوجي في الاقتصاد الإيراني، إلا أنّ الاهتمام في الإصلاح السياسي كان له الحصّة الأكبر في أولويات (خاتمي)، مما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة النقد المحلي، وعدم النجاح في تحرير الاقتصاد بالشكل المطلوب[2].

في المرحلة الثالثة من عمر الثورة، قامت الحكومة الإيرانية في عهد (أحمدي نجاد) بخطوات رئيسية لتعديل مسار الإصلاح، من خلال تغيير المفاهيم في الاقتصاد الداخليً و النظام المصرفي نتيجة تغيير قيادات الإدارة المصرفية، بغية أن تكون البنوك أداء للخدمة سواء للممولين أو المقترضين،كما عملت الحكومة على طرح ما نسبته (5%) من أسهم الحكومة في الشركات الاستثمارية، وتقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص وتقليل الفوارق بين الطبقات الاقتصادية، ومنع استغلال الإتجار بالأسهم الذي طالما كان ترفع أسعارها دونما أساس واقعي، مما يؤهل إيران لدخول منظمة التجارية العالمية من جهة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.[3]

كما عملت حكومة (نجاد) على إجراء تغييرات جذرية في هيئة الإدرة والتخطيط، تمثلت بتغيير العديد من القيادات الاقتصادية المؤهلة، حيث عملت على وضع سياسات اقتصادية تنفيذية، ونظام رقابي على رئاسة الجمهورية، بما يكفل تحقيق اللامركزية التي تخدم المصلحة الوطنية بعيدا عن سيطرة الأفكار الاقتصادية التقليدية، كما قامت بوضع خطة اقتصادية طويلة المدى حتى عام (2025)تقوم على العدالة الاقتصادية، قوامها السيادة الشعبية الدينية، يتحمل من خلالها الأفراد والشركات الإيرانية المسؤولية

1-Parsi , Rouzbeh ." Iran : A revolutionary Republic in Transition" , Institute for Security Studies , Paris, 2012.PP, 57-58.

2 - Rouzbeh ." Iran : A revolutionary Republic in Transition" , Ibid pp 66

3-نجيب سامح، المشهد الإيراني من الثورة (1979-2009)، مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة، مصر،2009، ص: 18.

الملتزمة بروح التعاون والانسجام المجتمعي، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الطاقات الاقتصادية والفكرية بشكل متلازم.

وبشكل عام بات المتغير الداخلي في الجانب الاقتصادي واضحا في المرحلة الثالثة من عمر الثورة، لأن حكومة (أحمدي نجاد) باتت تنفذ بدقة البرامج الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحرير الاقتصاد لدخول إيران منظمة التجارة العالمية، بعد أن عهد النظام الإيراني بإصلاح كل من النظام الجمركي والمصرفي، وإصلاح نظام الدعم بعد أن تم تطبيق قانون ترشيد الدعم في نهاية عام (2010) حيث تم رفع الدعم عن بعض السلع كالوقود، الكهرباء، مياه الشر، الخدمات البريدية والجوية والبرية. كما تؤكد بيانات البنك الدوليللأعوام بين (2005–2011) أن الاستثمار الأجنبي في إيران تضاعف بشكل واضح حيث وصل إلى (15)مليار دولار عام (2011) مقارنة ب (10) مليار عام (2007) و(4) مليار عام (2005)، مقابل مبلغ لا يتجاوز مليارا واحد خلال مرحلته الأولى والثانية.[1]

وسواء أكانت لعنة أو نعمة فمن المؤكد أن الاقتصاد الإيراني كان لأكثر من نصف قرن يعتمد بشدة على النفط، ومن الواضح أن قطاع النفط كان المحرك الدافع للاقتصاد وكانت الميزانيات الحكومية والخطط الاقتصادية مرتبطة منذ وقت طويل بعائدات النفطضمن ميزانية الحكومة، فهناك إشارة صريحة إلى أسعار النفط للسنة ويتمّ إدارة الشؤون المالية الحكومية على أساس هذا السعر.

وكما يوضح كل من كارشينا وهاكيميان(Karshenas and Hakimian (2005 فإن هناك علاقة وثيقة بين عائدات تصدير النفط وأرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعظم العقود القليلة الماضية في إيران خاصة بعد الثورة، ويمكن ملاحظة هذا الاعتماد على النفط بشكل واضح من خلال النظر إلى الفروق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو السنوي للنفط.[2]

وفي ظلّ تأثير الأغلبية بعد انتخاب نجاد رئيسًا لإيران سمحت الخطة الخمسية الرابعة بانخراط أجنبي متزايد في الاقتصاد الإيراني، ومُنحت شركة جنوب إفريقية عقدًا للمساعدة على تطوير شبكة التليفون المحمول.

1–عباس يحيى، 2012، مقارنة تطبيقية بين الاقتصاد السياسيالايراني المعاصر والانظمة الغربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،مصر، ص: 33.

2– Hermann, Charles, 1990, "Changing Course: When Governments Choose toInternational Studies Quarterly pp86".Redirect Foreign Policy

وقد اعترض الإصلاحيون على أنماط معينة من الاستثمار الأجنبي، وبدأ يتشكل جدال حول خدمة وتحقيق أهداف الثورة الإيرانية، وكان انتخاب نجاد محاولة للجمع بين الثورة والانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية.

لقد ظلت المراهنة على الاستجابة الإيرانية للعولمة قائمة، وأن تتحول إيران إلى سياسات واقعية وتصفي خلافاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا من أجل فتح الباب أمام منافسة من كل الدول للاستثمار في إيران وبخاصة في صناعات النفط والغازوالتي تعدّ قاطرة النمو في البلاد، ولكن في ظل هيمنة التيار المحافظ في إيران والذي كان يعتقد أن المحافظة على الثورة الإيرانية يعتمد على مواجهة التمويل والاستثمار الأجنبي، اقترحت مع الوقت عدة استراتيجيات للانخراط في الاقتصاد العالمي بطريقة تجنب إلحاق الضرر بالنظام بسبب تعديات خارجية غير مرغوب فيها، وظلت الاتجاهات الإصلاحية والمحافظة متفقة على هدف الاستقلال الاقتصادي.

كانت الثورة الإيرانية سائبة غير متماسكة، حيث كان يتم تشكيل موقف جديد عند كل خطوة على الطريق، وذلك استجابة للتغير المستمر للأفكار المهيمنة ما بين الجماعات الفرعية المتعددة للنخبة الحاكمة. وباختصار كان يتم التوفيق بين الأهداف الثورية الموروثة من الماضي وبين الاحتياجات الطارئة لحاضر جمهورية إيران الإسلامية من خلال ممارسة طائفة من الخيارات السياسية، بحيث يتم تحديد كل عنصر من عناصر هذه الطائفة متضمنًا تركيزًا خاصًا على بعض الأوجه التي تحمل في طياتها بعض الشعارات التي كانت قد سهلت تأسيس الدولة الجديدة.وبينما كان هناك اتفاق عريض بين كافة الثوار على ضرورة وقف الاستغلال الغربي لموارد إيران، لم يكن هناك أية استراتيجية مفصلة تحدد على وجه الدقة كيف يمكن تنفيذ هذه المهمة الصعبة.[1]

المبحث الثاني: المحددات الخارجية:

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، حيث تطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي والدولي مجموعة من المتغيرات التى تؤثر على حركة السياسة الخارجية وهو ماينطبق تماما على دول منطقة الشرق الأوسط،[2] وتسعى جميع الدول في النظام الدولي إلى تحقيق أهداف مسطرة

1-الثورة الإيرانية والإقتصاد، صراع النخب حول استقلال الإقتصاد الإيراني، إبراهيم الغرايبة 2013/6/19.
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/07/201372891124360119.html

2KAYHAN BARZEGAR, Iran, New Iraq and the Persian Gulf Political – Security Architecture, the Iranian Journal of International Affairs, Institute for Politicaland International Studies, Vol.xx, No.1: 93 – 110, winter 2007 – 08, p.94

سواء كانت هذه الأهداف لها بعد داخلي أو خارجي، وهذه الأهداف لابد من توافر لها العديد من العومل المهمة التى تساعد على تحقيقها، ومن هذه العوامل هي ما مدى ملاءمة هذه الأهداف للبيئة المميزة للدولة، كذلك من العوامل المهمة هي المحددات الخارجية بما تحمله من مؤثرات، فالبيئة الخارجية محدد ومتغير مهم يساعد على فهم سياسة الدولة اتجاه محيطها الاقليمي والدولي.[1]

(4) الخريطة السياسية لإيران مع العاصمة طهران ، الحدود الوطنية ، أهم المدن

المصدر :https://fr.dreamstime.com/carte-politique-de-l-iran-image103386142

إنّ المحددات الخارجية تمثل مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تتبع النظام الدولي وهذه المتغيرات في صنع القرار السياسي الخارجي بصورة كبيرة حسب طبيعة كل متغير ومدى تأثيره على صانع القرار، فلولا وجود محددات خارجية لما كانت هناك سياسة خارجية أصلا، فالدول حتى تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة ردة فعل على بعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.[2]

فبطبيعة الحال هذه الخاصية تعتبر من سمات العصر الحديث، حيث أثرت –العولمة بشكل عام والتكنلوجية بشكل خاص– على شكل العالم فأصبح العالم أشبه بالقارة الصغيرة وتقاربت المسافات بين

1–خليفة الفهداوي فهمي، السياسة العامة صلا كليًا في البيئة والتحليل، ط 1، ب، ن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص: 101.

2–مثنى علي المهداوي، واقع تدرس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة. بغداد، العدد 38،2009، ص:161.

الدول وتداخلت الشعوب فيما بينها، لذلك لا شك أن السياسة الخارجية لأي دولة لابد وأن تتأثر بطبيعة المتغيرات الخارجية النابعة من التفاعل بين وحدات النظام الدولي، مما جعل صانع القرار يعتمد في السلوك الخارجي على متابعة البيئة الخارجية وتوظيفها لتحقيق المصالح للدولة.

ومن هنا يمكننا دراسة تحليل البيئة الخارجية عن طريق دراسة البيئة الاقليمية والتي تضم دول الجوار الجغرافي والدول القريبة من الإقليم، وكذلك دراسة البيئة الدولية والتي تضم بقية دول العالم، وتتباينوإنه من الأهمية بمكان الحديث حوله لإجلاء بعض التفاصيل الممهدة للنشاط النووي الإيراني منها الدول المؤثرة في محيط الإقليم حسب المصالح المشتركة في كل النواحي الاقتصادية مثل المؤثرات الاقتصادية التى تشمل نشاطات تجارية وتعاملات الأسواق العالمية واتجاهات التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، وكذلك النواحي السياسية على المستوي الإقليمي والدولي، وتضم مجمل الدول وأشكال التحالفات السياسية وأنماط توزيع القوى السياسية إقليميا ودوليا في كل من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والفواعل الأخرى، والنواحي البيئية: التى تتمثل في الطبيعة الأيدلويجية الحاكمة في بلدان الجوار خاصة ودول العالم عامة، ومحتوى ثقافات الشعوب وأشكال المجتمعات القائمة ومدى تطورها ونمو أفرادها، والنواحي التكنلوجية والتي تتضمن جمع البيانات عن مجمل التطورات التى تحث في العالم على الصعيد التكنلوجي، وابتكارات متجددة للأنظمة التكنلوجية ووسائل الاتصال.[1]

فهذه النواحي بشكل مجتمع يتم تحليلها والإستنتاج منها عدة مفارقات التي تهمّ الدولة في قضية تحديد الفرص والتهديدات التى توجهها الدولة لهذا النظام الدولي، وهذه النواحي أيضا تساهم بشكل كبير الاستراتيجية التى وجب التعامل بها لكسب المصالح الخاصه للدولة، فهي تساعد في كشف الحلفاء والخصوم وتقييم المكاسب والمخاسر والأصدقاء والأعداء من الدول بمقتضي ما تشمله المصلحة الوطنية، بعيدا عن بعض العوامل والسمات التى قد تكون مشتركة بين الدول بعيدا عن النواحي التى تم سبق ذكرها (مثل الناحية الدينية، القومية ....).

من خلال ما سبق نلاحظ أن المحدادت الخارجية تؤثر في صنع القرار السياسي للدول، فظروف المجتمع الدولي بشكل عام مما يحتويه من منظمات ومؤسسات دولية قد تساهم أكثر بتدخل المحددات الخارجية في صنع قرارت الدول بشكل أوضح، فبعد التطوارات العالمية في النظام العالمي الجديد أصبحت الكثير من المسائل الداخلية تتدخل فيها المتغيرات الدولية ويتم إحالة القضايا الداخلية ومعالجتها وفق منظور عالمي أي وفق أحكام قانونية عالمية وضحتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية

1-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية مجموعة النيل القاهرة، ط: 2، 2001م، ص: 113.

الأخرى، وليست وفق قوانين داخلية حيث يعتبر موضوع حقوق الإنسان وحماية البيئة والمناخ والنزاعات الداخلية ومدى توافر الديمقواطية في الحكومات وغيرها من الأمثلة التى تؤكد على أن البيئة الخارجية أصبح لها دور هام وتأثير قوي على اتخاذ القرارات السياسية.فهذا كله يمكن تلخيصه كما سبق أن ذكرنا عن البيئة الخاردية في أمور ثلاث، أوّلها: المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ثانيها: العلاقات القانونية بين الدول وفق القانون الدولي، وثالثها: التكتلات العسكرية والاقتصادية.[1]

المطلب الأول: محددات على المستوى الإقلّيمي:

شهدت فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين محاولات حثيثة لتطوير أساس علمي يبين مختلف مصادر التفسير في إطار ما عُرف بالثورة العميقة التي مست مجالات الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، سواءً من حيث المفاهيم، أو من حيث المناهج والأطر النظرية المتداولة، فنشأ من رحم هذه الثورة مفهوم جديد تبنته المدرسة السلوكية واتخذته كأساس علمي في تحليل التفاعلات الدولية وهو ما عُرف بمستويات التحليل – Levels of Analysis، ويُعد كل من كينت والتز – Kinneth Woltz وديفيد سينغر – Dived Singer و مورتن كابلان – Morten Kaplen من أبرز المفكرين الذين يعود لهم الفضل في إدخال المفهوم في مستوى تحليل الأوضاع الدولية إلاّ أنهم اختلفوا حول أي مستوى من التحليل يجب الاعتماد عليه؟، حيث ركز والتز على مستوى النظام الدولي أي ضرورة التركيز على التفاعلات التي تحدث بين القوى الكبرى، أما كابلان وسينغر فقد فضَّلا التركيز على مستوى الدولة (الوحدة)، في حين أكد باري بوزان – Barry Bouzen على "المستوى الإقليمي" باعتباره مكونًا منطقيًا للتحليل.

تُعنى كلمة "نظام – System " "مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي".[2] أما مصطلح النظام الإقليمي – Regional System فليست هناك معايير واضحة ودقيقة لتعريفه، حيث سبق لجوزيف ناي – Joseph Ney أن ذكر أن ساعات كثيرة أهدرت في الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو عام 1954 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم لكن دون جدوى.

1-كنت تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، بيروت، مؤسسة في اركلين المساهمة بالطباعة والنشر، 1961، ص: 459.

2-عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015).

لكن هذا لا يعنى أنه لا توجد اجتهادات ومحاولات من قبل الباحثين والأكاديميين لتعريف النظام الإقليمي، وقبل التطرق إلى مختلف هذه المحاولات لابد علينا أولاً التمييز بين منظورين للتعامل مع هذا المفهوم، أولهما، يستخدم مصطلح النظام الفرعي Sub System الذي يشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية وذلك انطلاقًامن فرضية أوران يونغ Oran Yong على اعتبار أن بعض الأقاليم تتميز بقدر من الانقطاع Discontinuity والخصوصية التي تميزها عن مناطق أخرى، وثانيهما، يستخدم النظام الإقليمي الذي يُعنى بتجميع دول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين وتتقاسم خصائص تفاعلية مشتركة تميزها عن باقي الأقاليم.

وانطلاقًا من التعريفات السابقة الذكر وبناءً على الاختلاف في وجهات نظر المفكرين يمكننا إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

1) ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.

2) الجوار الجغرافي أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.

3) كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية.

4) قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

بناءً على كل ما سبق، فالسياسة الإيرانية تتأثر بطبيعة التفاعلات والتوازنات الواقعة في إقليمها الجغرافي حيث تشير الوقائع إلى أن إيران متعلقة بدرجة كبيرة مع كل القضايا في الجوار الإقليمي، فهذه القضايا العالقة في الإقليم تتسم بطبيعتها المعقدة التي وجب على صناع القرار في الإيران فهمها والتفاعل معها بدءًا من الوضع الأمني في أفغانستان والعلاقة الشبه متأزمة مع باكستان النووية، أيضا لإيران علاقة ببيئة إقليم بحر قزوين المليئ بمصادر الطاقة والذي تتنافس حوله، وكذلك توجد علاقات نزاعية لإيران في محيطها الإقليمي ونزاعات حدودية كذلك، وعلاقاتها التعاونية الاقتصادية والتجارية مع الجارة تركيا، والأهم من كل هذا العلاقات المضطربة تاريخيا مع دول مجلس التعاون واختلاف المصالح مع بعضها البعض. وفي هذا المطلب سيتطرق الباحث إلى السياسة الإيراني مع دول الجوار، ومنه هذه الدول: العراق ودول الخليج العربي:

أ) السياسة الايرانية اتجاه العراق:

جمهورية العراق إحدى الدول العربية وتقع جنوب غرب قارة أسيا، ويشكل الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، تحده من الجهة الشرقية إيران ومن الشمال تركيا وتفصله عنها حدود طبيعية تكون جزءا من حدود الوطن العربي الشرقية والشمالية، أما من ناحية الغرب فتحاذيه أقطار عربية هي سوريا، الأردن، السعودية، الكويت، والموقع الجغرافي للعراق هذا أعطاها مزايا عديدة أهمها الظروف المناخية المعتدلة خاصة حينما يقترنها بالتربة الخصبة ووفرة المياه، مما سهم في زيادة المحاصيل الزراعية المتنوعة لمواجهة حاجة السكان الغذائية، كما أن موقع العراق الجغرافي بوصفه حلقة وصل بين الشرق والغرب جعل منه ممرا للقوافل التجارية وطريقا للاتصال الثقافي بين المجتمعات كما يجب العلم أن العراق يقع في منطقة جغرافية تطفو على بحر من النفط.[1]

فالعراق بالنسبة لإيران هي أحد الدول التي تعتمد على أولوية خاصة في أجندتها السياسية الإيرانية، وذلك بسبب الموقع الجغرافي الذي ينتمي إليه العراق المليئ بمصادر الطاقة الهائلة والمصادر الاقتصادية، بل إن الإهتمام الإيراني بالعراق بدأ بالظهور في عهد الشاه حيث كان من أهدافه الإستراتيجية أن تكون إيران شرطية المرور في المنطقة، وكذلك هذا كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية حيث في وقتها كان الشاه أقوى حليف أمريكي في المنطقة، وكانت من أجندة السياسة الأمريكية في المنطقة هي وقف المد الشيوعي في المنطقة وكانت إيران أقوى بطاقة رابحة لهذه السياسة، فإيران لعبت دورًا إقليميًّا محدّد الأهداف والدّوافع ضمن خطة الولايات المتحدة الاستراتيجية اتجاه المدّ الشيوعي في المنطقة.[2]

إن المتتبع للخلفية التاريخية للعلاقة الإيرانية العراقية يرى مدى الصراع التنافسي الذي كانا فيه، فطبيعة الإقليمة وطبيعة التنافس في لعب الدور الرئيسي فيه يحتم على الطرفين السعي وراء السيطرة ولعب دور شرطي المنطقة،فبناءعلى الخلفية التاريخية والإرث الحضاري الذي يتمتع به الطرفان كان الصراع بينهما متواصلا عبر مختلف فترات تاريخ المنطقة.

لقد كان الطرفان العراقي والإيراني تحت إيديولجيات متجانسة في الفترة التي حكمت الملكية الدولتين، فملك العراق وشاه إيران كانا متوافقان ومتجانسان من حيث النظم الحاكمة، ومن المعروف أن علاقات الدول المتواجدة في الإقليم تعتمد بشكل كبير على أهمية التجانس في الأنظمة، فالأنظمة حيثما

1-سيار الجميل، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانين (الورقة العربية الأولى)، في العلاقات العربية – الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص: 469-470.

2-عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة، 2004، ص: 154-155.

تكون متجانسة فهذا يعني أن العلاقات ستكون متقاربة في جميع مستوياتها وبذلك تحقق التعاون والتكامل بين الأطراف، على خلاف الدول التى تكون متعارضة في أيديولوجياتها حيث سيستتبع الانقسام والخلاف في المصالح مما ينتج تنافر في التعاون والتكامل .فالإقليم كان يعيش فترة هدوء نظرًا لتجانس النظام الإيراني والعراقي في المراحل الأولى والتى كانت تحت إطار ما يسمى "حلف بغداد" حيث ربط هذا الخلف دول الإقليم مع القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية 1955م.[1]

كانت الأوضاع السياسية من بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة تتسم بالميول إلى المعسكر الغربي وبالتجانس بين النظم السياسية، ولكن هذا التجانس سرعان ما اختل توازنه وذلك حين اندلاع الثورة العراقية 1958م وإطاحة الحكم الملكي فبعد تغير النظام العراقي سقط التجانس الأيدولوجي في المنطقة وبدأت الصراعات والإختلافات تشكل الصورة النمطية في المنطقة، فبعدما كان التقارب الغربي مع دول المنطقة جاء عبدالكريم قاسم من" بعد إطاحته النظام الملك القريب من الغرب " وألغى الاتفاقيات العسكرية والوصايا البريطانية في العراق وقام بخطوة كبيرة بعيدة عن المعسكر الغربي حينما أعاد العلاقات بين موسكو والعراق، وأبرم معها العديد من المعاهدات العسكرية والاقتصادية، فبقدوم عبدالكريم قاسم رحل التجانس من المنطقة وبالتالي ظهرت الصراعات والاختلافات في المنطقة مما سيؤدي إلىإشعال الصراعات تلقائيا.[2]

بدأ النظام العراقي بعد تخليه عن المعسكر الغربي الذي تمثل في حلف بغداد 1959م بتوسيع طموحاته حول الهيمنة على الإقليم نظرًا لعدّة وقائع يتمتع بها على أرض الواقع في الموقع الإستراتيجي والثروات التي كانت بحوزته والتى تؤهله بأن يلعب دور شرطي المنطقة، وبهذا أصبحت هذه النقطة الرئيسية في أجندة العراق السياسية، ولكن هذه الطموحات اصطدمت من ناحية بالوجود الغربي حيث أن دول الخليج كانت لازالت تحت وصاية البريطانية ومن ناحية أخرى نظام الشاه الحليف الأقوى للغرب والذي كان لازال قائما.

استمر الدعم الغربي لشاه إيران في المنطقة بعد فقدانه للحليف العراقي، وتقربه من المعسكر الشرقي المتمثل في روسيا، فإدارة نيكسون من1974/1969 كانت تعتبر الشاه أحد أقوى أذرعها في المنطقة لحفظ الوجود الأمريكي من التدخل السوفيتي في المنطقة، فقامت الولايات المتحدة لتمكين القوى

1-عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر، 1999، ص: 12.

2-جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2004، ص: 205.

العسكرية للشاه من خلال صفقات أسلحة بلغت 2 مليار دولار ففي سندات السبعينات تلقى نظام الشاه مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة وذلك لضمان قوة شوكة حليفه الاستراتيجي الإيراني في المنطقة، فبعد إعلان الخروج البريطاني من المنطقة في أكتوبر 71، كانت إيران أكبر قوى عسكرية في الشرق الأوسط وترجمت هذه القوى بإحتلالها لثلاث جزر إماراتية كانت تحت الوصاية البريطانية والتي هي لحد الأن تحت الاحتلال الإيراني (أم موسى –طنب الكبرى –طنب الصغرى) فبهذه الحركة أعطى الشاه إشارة الى دول المنطقة أنه أصبح شرطي المنطقة وحليف القوى الغربية في المنطقة.[1]

واستمرت الخلافات بين إيران والعراق في المنطقة وكانت أبرز الخلافات وأشهرها الخلاف الحدودي الذي انتهى باتفاقية الجزائر 1975، والذي جعل" شط العرب"هو الخط الحدودي بين الدولتين، فكانت اتفاقية الجزائر تعتبر الهدنة التي حدت من هذه الإختلافات بين العراق وإيران خاصة حين تعهدت إيران بوقف دعمها للمتمردين الأكراد وبهذا استتب الهدوء بينالطرفين الأقوى في الإقليم الى قيام الثورة الإسلامية.

بعد أن اندلعت الثورة الإيرانية التي تم التطرق إليها في فصل سابق من هذه الدراسة، اختلّت الموازين مرة أخرى فتم إلغاء إتفاقية الجزائر 75 وبذلك دخلت العلاقة بين الطرفين في مرحلة مختلفة.

فبعد قدوم الخميني اختلفت أفكار النظام الجمهوري الإسلامي عن أفكار الشاه، فالخميني كان يهدف لمحاربة الوجود الغربي في المنطقة الذي سيشعل المنطقة من أجل نفوذه ومصالحه، فرأى الخميني أن هناك مسؤولية كبيرة يحملها النظام الجديد ضمن هذه الحركات الموالية للغرب، وبهذا يكون التجانس في المنطقة قد انقلب تماما فبعدما كان متحالفا مع الغرب تحت يد ملك العراق وشاه إيران أصبح الأن معاديا بالدرجة الأولى للنفوذ الغربي من كلا الطرفين.[2]

إن ما ميز الثورة الإيرانية التى قادها الخميني أنه كان لها بعد إقليمي ورؤى طويلة المدى، فالخميني لم يكتف بفرض مبادئ الثورة الإيرانية في إيران بل سعى إلى نشرها في الدول المجاورة، فبطبيعة الحال كان أول صدام له في المنطقة مع العراق، فالطبيعة الديموغرافية ووجود السكان فيه الذين ينتمون للمذهب الشيعي كان النظام الإيراني يسعى لتصدير ثورته إلى العراق، في حين أن معاهدة الجزائر قد سقطت منها الثقة من كلا الطرفين تماما فالنظام العراقي استند مبدأ قانونيا حيث أسقط صدام

1- مرجع سابق ، عبد القادر رزيق المخادمي، ص: 154-155.

2-محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله قصة إي ا رن الثورة، ط 6، دار الشروق، القاهرة، ص: 268-269.

حسن إتفاقية الجزائر حيث يستطيع أحد الأطراف الأنسحاب من الإتفاقية في حالتين 1) إخلال أحد الأطرف بإلتزماته 2) تغير ظروف الإقليم تغيرا جوهريا.[1]

توالت الخلافات بين إيران والعراق حتى وصلت إلى تصريحات للخميني ينتقد ويتوعد نظام صدام حسين خاصة بعد عملية التطهير التي قام بها النظام العراقي بهدف قطع جميع الموالين لولاية الفقيه.

كانت المؤشرات الظاهرة في علاقات الطرفين تشير إلى احتدام الصراع و بلوغ ذروته بذلك اندلاع حرب بينهما لم يكن بالشيئ المفاجئ، فاختلفت الأراء بين الكتاب والأكاديميين على من بدأ الحرب ولمن كان يطالب بها، فبعد قراءة المشهد الإراني المتشتت بسبب الظروف العصيبة التي مر بها سقوط الشاه، رأى الجانب العراقي أنإيران بمثابة الغزال الجريح الذي يسهل افتراسه، وبذلك الفرصة تكون سانحة للعراق لهزيمة الطرف الإراني بسهولة مما سوف ينتج عنه تتويج العراق بمركز شرطي المنطقة بسقوط أشد منافسيه على المركز وكذلك قضية الرهائن الأمريكية ساعدت العراق بشكل جوهري وزادتها شجاعة لمحاربة إيران حيث ساهمت هذه الأزمة بزيادة رغبة الغرب في التخلص من النظام الخميني المعادي لمصالحه وبهذا تكون إيران قد عزلت نفسها عن المنطقة قبيل الحرب الكبيرة مع العراق.

إن الحرب التي سمتها إيران بالحرب المفروضة (فرض على إيران الخوض فيها) أدخلت القطبين القويين في سلسلة الصراع الإقليمي الذي كلما ظهر فيها طرف كقوة، وظهر الطرف الأخر كمعارض له ومزاحمة على الهيمنة الإقليمية، فالحرب العراقية الإرانية أكدت هذا الصراع وربطت فكرة الانتصار وظهوره كقوة إقليمية لا بد من إطاحة نظام صدام حسين.

سرعان ما انتهت الحرب العراقية – الإرانية 8 أغسطس 1981 وتم اتفاق بوقف إطلاق النار إلا أن المنطقة لم تهنأ بالهدوء، اذ سرعان ما لامت العراق (القوة المشاكسة في المنطقة) الحرب على الكويت واحتلالها، ففي فجر 02 أغسطس 1990 تفاجأ العالم بإحتلال العراق للكويت بهدف ضمها للسيادة العراقية، حيث شعر النظام العراقي بنشوة الانتصارات التي زادت في رغبتة بالتوسع في الإقليم.[2]

كانت دول منطقة الخليج تسعى لتحقيق التوازن في الإقليم لذلك في الحرب العراقية الإيرانية أعطت الدعم الكامل للعراق، لكن هذه الخطوة المفاجئة التي قامت بها العراق أخلت بالتوازن الإقليمي ورجحته لكفة إبران، كانت حرب عاصفة الصحراء البوابة التي أعادت الوجود الأجنبي في المنطقة، فبعد تحرير

1-مرجع سابق سيار الجميل، ص: 474-475.

2- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من قسم العلاقات الدولية، سلسلة أطواق الدكتوراه) 56 .58- ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص: 5.

الكويت من طرف قوات التحالف في حرب عاصفة الصحراء كانت أمريكا صاحبة الفضل الأكبر في تحرير الكويت وتم توقيع اتفاقية الحماية بين أمريكا والكويت بسبب هذه الأحداث.

توالت اتفاقيات الحماية في المنطقة فبعد أحداث غزو الكويت بدأت دول المنطقة الشعور بالخطر من تمام أحد القوى، وبإدراكهم أنهم حلقة الرعب في المنطقة ارتأوا أن يسيروا سير الكويت في إعلان اتفاقيات حماية مع الطرف الأمريكي القوي، وهنا أصبحت دول مجلس التعاون تربطهم اتفاقيات حماية مع الولاية المتحدة الأمريكية مما أعطى الفرصة لتوسيع نفوذها في المنطقة.[1]

لكن وفق المفهوم الإيراني والإستراتيجية المسطرة لدى الإيرانيين والإيديولوجية التي يمتلوكنها والتي تتسم بالعداء اتجاه الوجود الأجنبي في المنطقة فقد رفضت هذا التدخل وربطت أحداث المنطقة بعد أزمة الخليج لابد أن تكون تحت يد مسؤولية دول المنطقة الإقليمية.[2]

فوجهة نظر إيران هي التي دعا إليها الرئيس رافسن جاني حيث طالب بتحرير الكويت وربط الوجود الغربي بالمنطقة بوجود العراق في الكويت، فبإخراج العراق من الكويت فإن على الواجب من الوجود الغربي بالخروج من المنطقة أي أن إيران أيدت الوجود المؤقت في المنطقة لكنها ترفض أي وجود أجنبي دائم واعتبرته تهديدا قوميا لإيران.

فبعد عاصفة الصحراء جاء حدث برهن على أن السياسة الإيرانية سياسة ذات استراتجية ثاقبة وقادرة، فمن الأهمية بمكان الحديث حوله لإجلاء بعض التفاصيل الممهدة للنشاط النووي الإيراني، على فعل أي شيئ من أجل الفوز بمركز شرطي المنطقة وبعد أحداث 11 سبتمبر تغيرت الظروف الإقليمية وحتى الدولية فإيران قد خاضت شوطًا كبيرًا في إعادة صياغة العلاقات وتحسينها مع دول الجوار، هذه الميزة كانت قد افتقدتها في زمن رؤساء سابقين فبقدوم محمد خاتمي للسلطة أعطى فرصا للحوار بين دول المنطقة وأعطى نفساجديدا لعلاقات كانت تتسم بالتوتر، ففي وقت محمد خاتمي اتسمت سياسة إيران بقاعدة المصالح المشتركة وحسن الجوار واحترام وجهات النظر المتبادلة والسعي إلى التعاون الإقتصادي والتجاري وترك الخلافات السابقة وراءظهورهم.

1-محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي الموقع العرب والإيرانين منه وموقعهم،في العلاقات العربية – الإيرانية، الآراء العامة وآفاق المستقبل، دراسات ومناقشات الندوة ذات الصلة مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ط 2. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص: 234.

2-مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2112، ص: 72.

وبعد أحداث 11 سبتمبر اختلفت إيديولجية إيران السياسية اختلافًا كبيرًا فقد أصبحت أكثر براغماتية وأصبحت مصلحة إيران الوطنية فوق أي اعتبار، قد أدانت إيران الهجمات التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر ووقفت بجانب الشيطان الأكبر في حربه ضد القاعدة، وعلى الرغم من أن إيران كانت أكثر الدول الواقفة في وجه الوجود الأمريكي في المنطقة إلا أنها ساهمت بجانب أمريكا في حربها2010/2003.[1]

ب) إيران ودول الخليج العربي:

تتأثر السياسة الإيرانية بالبيئة الخارجية المحيطة بها، فالقرارات التي تخص المنطقة المجاورة لها طابع خاص، ومن بين هذه الدول المجاورة لإيران دول مجلس التعاون، فإيران بالنسبة لدولة مجلس التعاون تعد دولة كبيرة في وسط دول صغيرة، لذلك الشعور بالقلق كان دائما في كفة دول مجلس التعاون، فعلى المدى التاريخي نجد أن دول المنطقة كانو دائما يستنجدون بتحالف أجنبي عن المنطقة ،بسبب هذا القلق، ولكبح جماح الجار الفارسي على السواحل الجنوبية ففي عصرنا الحالي تستمد دول مجلس التعاون قوتها من تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إن الحديث عن علاقة إيران مع دول مجلس التعاون دائما ما يشير إلى الاختلاف الأيدولوجي العميق فكما ذكرنا سابقا أن الاختلاف الأيدولوجي في المنطقة دائما ما يؤجج الصراعات والنزاعات في الإقليم، فالاختلاف الإستراتيجي بين الطرفين له دور أساسي في جعل إقليم الشرق الأوسط إقليما نشطا سياسيا.

مرت العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون بعدة ملامح بعد قيام الثورة الإسلامية فبدايات 1989/1979 كانت إيران تسعى لتحسين العلاقات بين جيرانها وقامت بالعديد من الجهود وكان الصراع الإيراني العربي قد اتخذ وسائل استعملتها إيران للتقارب الايراني الخليجي، فبعد نجاح الثورة الإسلامية تحول النظام الملكي إلى نظام ولي الفقيه، زادت إيران من تقاربها من القضايا الإسلامية المشتركة، واستعانة النظام الإيراني بقيادة الخميني بالعديد من السياسات لتحسين العلاقة مع العالم العربي ودول

1-نبيل العتوم، التحديات التي تواجه إيران بعد 25 عاما من الثورة، في: إيران 25 عاما على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، مركز، القدس للدراسات السياسية، الملف الإستراتيجي، العدد 15 -16 مارس 2004، ص: 4-5. نبيل العتوم، التحديات التي تواجه إيران بعد 25 عاما من الثورة، في: إيران 25 عاما على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، مركز، القدس للدراسات السياسية، الملف الإستراتيجي، العدد 15 -16 مارس 2004، ص: 4-5.

2-مهران كامرافا، " السياسات الإيرانية الخارجية والأمنية في الخليج الفارسي"، في السياسات الدولية للخليج الفارسي،سيراكيوز: منشورات جامعة سيراكيوز،2011، ص: 187.

مجلس التعاون، فقد قام بإغلاق السفارة الإيرانية وتحويلها لسفارة دولة فلسطين، حيث كان ذلك بداية تغير في موازين قوى الإقليم، وبالإضافة إلى غلق السفارة الإسرائيلية فقد أوقفت إيران تصدير النفط لإسرائيل، حيث كانت إيران قبل ذلك تزود مايقارب60 % من احتياجات إسرائيل للنفط، وقامت إيران بتغيير كافة سياساتها الدولية التي كانت على حساب مواقف عربية في هذا أخرجت إيران من كل القضايا التي كانت معادية للسياسات العربية في عهد الشاه، وكذلك تم إدخال اللغة العربية في المناهج الدراسية الإيرانية وهذا من منطلق التوجه العملي في الأخذ الثقافة الإسلامية ووجوب تكريسها.

المطلب الثاني: المحددات على المستوى الدولي:

أ) إيران والإتحاد الأوروبي:

يهتم هذا الجزء من الدراسة بتطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع إيران منذ بدء العلاقات الرسمية في عام 1992م، ولكن مع اكتشاف البرنامج النووي الإيراني في عام 2003م، تحول اهتمام الاتحاد الأوروبي من القضايا الاقتصادية والمعيارية إلى السياسة الأمنية وكانت للقضية النووية الأولوية على جميع القضايا الأخرى بوضوح.

لقد استغلت إيران علاقاتها التعاونية مع الاتحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي وتقليص دوره بإدخال قوى فاعلة جديدة له في المنطقة، ويمكن القول أن علاقاتها عرفت نوعًا من التحسن والحوارفي الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مما أدّى إلى نقلة هامة في جملةالإستثمارات بينهما إلا أن سياسة الحوار الأوروبي – الإيراني سرعان ما فشلت، وقد شهدت المرحلة الأخيرة تواصلا كبيرا بين الدول الأوروبية وإيران خاصة بعد إعلان أوروبا بضرورة اللجوء إلىالحلول الدبلوماسية فيما يخص الملف النووي، وعليه عرف السلوك الإيراني اتّجاه هذه الدول نوعًا من التعاون، حيث بدأت مباحثات بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيران بعد اتفاق باريس عام 2004م في ما يخص تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم.[1]

1–طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، طالب ليمية، دار الساقي، بيروت،2006، ص: 91.

وعرفت هذه العلاقات في عهد أحمدي نجاد نوعا من الحوار نتيجة التطورات فى الملف النووي الإيراني،حيث اتسم الموقفالأوروبي منذ البداية بالمرونة، وشجع الولايات المتحدة على تبني خيار الدبلوماسية لإنهاء هذا الملف المعقد.[1]

وفي ظل الضغوط الدولية المتزايدة على إيران، لجأت هذه الأخيرة إلى توقيع عقود في مجال النفط مع الصين واليابان، وهذا ما أعاق وكالة الطاقة النووية في سبتمبر 2005 من اتخاذ قرارات تلزم الدولة بتعليق عمليات التخصيب.

علاوة على ذلك، فقد تغير وانخفض مستوى العلاقة بين الجانبين بسبب عدم وجود علاقة قوية تربط بين إيران وأوروبا، ونشاط شخصيات معارضة، خاصة بعد عام 2003، وبعدها صدر عدد كبير من القرارات ضد إيران، وفي مجالات شتى. على سبيل المثال: خلال الأشهر الستة الأولى التي تولتفيها فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي وقبل نهاية رئاستها بثلاثة أيام، أصدر 26 عضوا للاتحاد الأوروبي أكثر من 16 قرارا ضد إيران من جملتها قرارات في مجال حقوق الإنسان والملف النووي.كما أكدت السلطات الأوروبية في لقائها مع وسائل الإعلام الإيرانية، وكذلك أعلن خاجي سفير إيران في بلجيكا بأن كليهما لا يستطيع الاستغناء عن الآخر، ذلك لأن أوروبا هي الشريك التجاري الأوللإيران وفقا لقول خاجي. وعلى الرغم من قلة المعاملات التجارية في الثمانية أشهر الأولي من عام2008، إلا أن نسبة التبادلات التجارية بين إيران وأوروبا قد ازدادت بنسبة 8% مقارنة بالعام2008. من ناحية أخرى، فإن أوروبا تلعب دورا هاما وبارزا في المعادلات السياسية، ولذا فإنهذين السببين كافيين حتى يفتح الاتحاد الأوروبي سفارة ومكتبا في طهران، ولذلك تبذل المساعي والمشاورات الموسعة حتى يحدث هذا الاتفاق على ساحة السياسة الخارجية بين الطرفيين.[2]

إذًا فالمتغير الخارجي يعد من أهم العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي لأيّ دولة، وهذا ما لمسناه في تحليلنا للعوامل الخارجية وتأثيرها على صنع القرار الإيراني الخارجي، فقد أثبتت هذه المتغيرات مدى عمقها وتأثيرها في صياغة القرارات الخارجية ومن ثم فهم سياسات الدولة بما في ذلك تلك الموجهة نحو الدول العربية، واتضح ذلك بشكل كبير من ملاحظة الاختلاف في القرارات الإيرانية بتغير النخب القيادية الحاكمة والتي أدارت دفة السلطة في إيران.

1-أحمد السيد تركي، "أربع إحالة الملف العسكري الإيراني إلى مجلس الأمن"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2116، ص: 113.

2-مريم جمشيدي، الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير،2009،ص: 89.

لم تضع إيران الغرب كله في سلة واحدة بل كانت دومًا الدول الأوروبية واليابان محلًّا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل، بل هناك نوع من الانتقائية خصت الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة المخططات الرامية إلى حصارها، وعلى الجانب الآخر تبلورت مصالح أوروبية مستقلة خاصة ايطاليا وفرنسا وألمانيا بعيدا عن النفوذ الأمريكي، وقد استفادت إيران من تضارب المصالح الأمريكية الأوربية خاصة على المستوى الاقتصادي، فالإتحاد الأوروبي منافس اقتصادي لأمريكا وهو ما يزيد من أهمية إيران بالنسبة له.

وتطورت العلاقات بين الطرفين منذ التسعينيات بسبب سياسة رفسنجاني البرغماتية، وتعززت في عهد الرئيس محمد خاتمي، حيث بدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين، وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي، وتوجهت زيارات خاتمي لعدة دول أوروبية منها إيطاليا، وفرنسا وألمانيا. إن تطور العلاقات عكس سياسة الانفتاح التي انتهجتها إيران بدءا من عهد رفسنجاني، وكان الطرفان يحاولان عدم التطرق للقضايا الخلافية كوضع حقوق الإنسان وقضايا ما يعرف بالإرهاب، وذلك من أجل العمل على دفع العلاقات، وظلت العلاقة ثابتة إلى حدٍّ ما،لكن مع وصول أحمدي نجاد المحافظ إلى السلطة عام 2005 خلفا للإصلاحي محمد خاتمي، وبموقفه المتشدد أكثر حول أنشطة إيران النووية، فضلا عن تعليقاته حول مواضيع المحرقة وإسرائيل، كل هذه القضايا ومثل هذا الخطاب حول الموقف الأوروبي إلى الاتساق أكثر مع الموقف الأمريكي، خاصة مع جمود المفاوضات التي قادتها الترويكا الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) حول البرنامج النووي، وكذلك تزايد الاتهامات الأمريكية لطهران بدعم المجموعات المسلحة في العراق، كلها ساهمت في تراجع العلاقات بين الطرفين، وعملت على دعم الأوروبيين لقرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات أكثر على إيران. [1]

وفي دراسة استقصائية قام بها صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة في 2007،أظهرت النتائج أن 83 % من الأمريكيين و88 % من الأوروبيين يرون أن وجود إيران نووية من شأنه زيادة

1–دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص: 394.

الانتشار النووي في الشرق الأوسط، ويعتقد 54 % من الأوروبيين أن إيران النووية لديها القدرة على تهديد أوروبا.[1]

وتعتبر ألمانيا أكثر الدول الأوروبية صلة بإيران خاصة في المجال الاقتصادي وفي هذا السياق يقول ميكائيل تاكوس (Michael Tackuss) الرئيس السابق للغرفة التجارة الألمانية الإيرانية، أن نمو ثلثي الصناعية الإيرانية يعتمد على المنتجات الهندسية الألمانية، وهو ما يعكس التبعية الإيرانية لقطع الغيار الألمانية، وقد بلغت الصادرات الألمانية لإيران 5.7 مليار دولار في 2006،بعد ما كانت 5 مليار دولار في 2004، وأثار هذا التبادل الاقتصادي بين ألمانيا وإيران استياء الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب أن ألمانيا كانت أكثر مقاومة من بريطانيا وفرنسا لخفض العلاقات التجارية مع إيران،بسبب سيطرة ألمانيا على السوق الإيرانية.[2]

كذلك تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا الخلافية التي تؤثر على علاقات الطرفين وتدفع إلى عرقلة تطور التعاون، وفي هذا السياق تزايدت ضغوط الدول الأوربية. على إيران من أجل تحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان بعد عام 2002م، ورغم كل القضايا الخلافية بين الطرفين، ورغم تأزم العلاقات في بعض الأحيان خاصة في ظل إدارة احمدي نجاد، تبقى لدى إيران وأوروبا العديد من الأسباب للتعاون الثنائي على أساس المصالح المشتركة،وفي ظل العزلة التي حاولت أمريكا فرضها على إيران لجأت الأخيرة إلى الدول الأوروبية لتطوير المصالح الاقتصادية،وكذا اتخذ الاتحاد الأوروبي مواقف أكثر ليونة دائمًا نحو إيران في القضايا المثيرة للجدل مثل حقوق الإنسان والبرنامج النووي، وفي نفس الوقت إيران تلعب دورًا إقليميًّا هامًّا تستفيد منه أوروبا لتأمين مصالحها في العراق وأفغانستان وفي قضية تهريب المخدرات من أفغانستان عبر إيران إلى أوروبا وهي قضية مهمة للأوروبيين، وبالتالي فالبيئة الأوروبية تتيح لإيران الفرصة للمناورة في سياساتها الخارجية وتمنحها فرصة اللّعب على تباين المصالح الغربية، لكنها أيضًا تفرض عليها تحديات اقتصادية بسبب المصالح الاقتصادية الضخمة لأوروبا داخل إيران، مما يمكنها من التأثير أكثر على الخيارات الإيرانية.

ب) إيران والولايات المتحدة:

1-Roberto Dominguez, Iran's, A new Challenge to EU Foreign Policy, European Union Analysis, The Miami, Florida European Union Center of Excellence, Partnership of The University of Miami and Florida International University, Vol 4, August 2007, pp 4

2-Roberto Dominguez, Iran's, A new Challenge to EU Foreign Policy ibid , pp 5

هناك العديد من النقاط الخلافية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فالصراع العربي الإسرائيلي يعد أحد هذه الإختلافات فعلى الرغم من تغير سياسات الإقليم وتبدل التوازن الإقليمي والدولي في المنطقة إلا أن إيران مازالت متمسكة بموقفها المعادي لإسرائيل، لكن اختلال التوازن الدولي والإقليمي هذا قد خفف من فاعلية الموقف الإيراني للقضية.

إيران كذلك تعمل على دعم حركة حماس والتى هي مدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية من طرف أمريكا، فتصريحات صانعي القرار الإيراني كانت دائمًا ما تؤجّج الاختلاف بينها وبين أمريكا، حيث عرف رئيس نجاد برغبته في إزالة إسرائيل وقد استعمل هذه الجملة بشكل كبير.

كذلك سقوط العراق، حيث كانت إيران أول دولة تغلغلت في العراق كون هذا له أهمية إقليمية كبيرة في أهم أهداف إيران التى تسعى إليها، فالوجود العسكري كان الشوكة في حلق الإيرانين، لكن مع مرور الوقت تم تخفيف هذا الإختلاف حيث انسحب الجيش الأمريكي من العراق وبالتالي زاد النفوذ الإيراني في العراق لدرجة منافسته للنفوذ الأمريكي.

ويعد الحصار والعقوبات الاقتصادية علي إيران أحد أبرز الخلافات بين الطرفين، بسبب مباشر وكذلك إصرارها على إكمال برنامجها النووي. فرضت الولايات المتحدة حزما من العقوبات المتتالية تارة بتجميد للأرصدة المالية وحظر بيع قطع غيار الطائرات والحظر التكنلوجي وتارة أخرى بالتضييق على الصناعات النفطية الإيرانية، وهذه العقوبات أضرت كثيرا الإقتصاد الإيراني وقيدت نموه.

ومن العرض السابق يمكن القول أن العلاقات الإيرانية مع الجانب الأمريكي، وقعت تحت أجندة صعبة رسمتها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، فمن ملاحظة السياسة الأمريكية نرى أنها لم تغير من منهجيتها، فالهدف الأمريكي في المنطقة هو عدم ظهور طرف إقليمي قوي لذلك تسعي أمريكا للحد من الدور السياسي والأمني لإيران، لأن السياسة الأمريكية قائمة على أساس إستراتيجية تتمثل في حفظ توازن القوى وكذلك دعم تفوق وتقوية الدور الإسرائيلي في المنطقة.

فالعداوة الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية كذلك تعود أيضا إلى ثروات الموارد الطبيعية الموجودة في إيران، وموقعها الاستراتيجي على طول الطرق التجارية القديمة وممرات الوصول العسكرية بين الشرق والغرب، وهيمنتها على التضاريس الرئيسية المرتبطة بنقل إمدادات النفط في العالم.

أدت القومية الإيرانية إلى "جانب المذهب الشيعي" إلى ظهور شعب متحمس لفكرة حقّ تقرير المصير الذي غالبًا ما يتحدى الأفكار الغربيّة الموجّهة للشرق الأوسط من خلال النّظر إلى أصول الدّولة الإيرانية الحديثة، واضطراب القرن العشرين، وأخيرا استكشاف العلاقة الفريدة بين الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ويمكن للمرء أن يرى جذور الصراع التي حفرت في عمق التصورات العامة والسياسات الخارجية لكلا البلدين.[1]

كان هناك اهتمام متزايد بإيران من قبل القوى الغربية في أوائل القرن العشرين إلى منتصفها بسبب ثروتها النفطية وموقعها الاستراتيجي. حيث أدى هذا الاهتمام إلى زيادة المشاركة في الشؤون الداخلية لإيران وتقويض القيادة الإيرانية دعما للمصالح الاستراتيجية الغربية، إن لم يكن الشرق الأوسط ككل، في القرن العشرين كانت الشخصية الدينية الأكثر تأثيراً في إيران هي آية الله روح الله الخميني. فكانت خطاباته النارية دائما موجهة ضد مظالم النخبة الإيرانية[2]،ركز على تأثير القوى الغربية على الشؤون الداخلية لإيران وكان يظهر مع الجماهير المحرومة في إيران الذين سعوا إلى أسلوب حياة أفضل وهربًا من وقوع إيران تحت الحداثة الغربية.

بدأت الحرب الباردة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد دفع هذا الصراع معظم دول العالم إلى التوافق مع الكتلة الأمريكية أو السوفياتية، كما يشير أمين سيكال:

وجدت [البلدان الإسلامية] نفسها ببساطة بيادق في لعبة عالمية حيث لم يكن بإمكانها لعب دور يذكر أو لا دور لها إلا إذا ربطت نفسها بأحد القوى المتنافسة، أو حققت القدرة على اللعب خارج القوتين من أجل الحصول على درجة من الحكم الذاتي في إدارة شؤونهم الداخلية والخارجية.[3]

وتستند فرضيات بيل[1] على العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على العالمية والتفاعلات الهيمنة الإقليمية. ويذكر أن الولايات المتحدة، باعتبارها دولة مهيمنة عالميًا، دائمًا تسعى جاهدة لعرقلة أي هيمنة

1Fariborz Mokhtari, "No One Will Scratch My Back: Iranian Security Perceptions in Historical Context," The Middle East Journal Vol. 59, No. 2 (Spring 2005), 210.

2-"A program of radical economic and social change that caused major unrest" implemented under Shah Mohammad Reza Pahlavi. Peter Haggett, *Encyclopedia of World Geography, Volume 15* (Oxfordshire: Andromeda Oxford, 2002), 2,044.

3-Amin Saikal, Islam and the West: Conflict or Cooperation?, 42-43.THE SUPER POWER VERSUS A REGIONAL POWER: A GAMETHEORETICAL APPROACH TO THE CURRENT NUCLEAR TENSIONBETWEEN THE US AND IRAN

إقليمية محتملة كما أن المهيمنة العالمية تحاول تقويض القوى الإقليمية، وتغيير سياسات هذه الدول، التي تصطدم بخيارات السياسة الخارجية مع المهيمنة، وتحولها إلى حلفاء إقليميين من أجل الحفاظ على مصلحة المهيمن العالمي في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القوى الإقليمية الغنية بالموارد الطبيعية يتم التركيز عليها بشكل خاص من قبل المهيمن العالمي الذي يحاول السيطرة على هذه القوى الإقليمية.

يعرف الصدام بين الولايات المتحدة وإيران على النحو التالي:

هناك صدام حازم بين القوى العظمى غير المتسامحة مع المنشقين الدوليين "الدول المارقة"، وطالبت الولايات المتحدة دولة الحضارة المجيدة إيران التي كانت تعاني من "التقشف" بالخضوع لسياساتها في الإقليم.[2]

عندما تولى الرئيس رونالد ريغان منصبه في الولايات المتحدة، تأثرت سياسة إدارته تجاه إيران بالحرب الإيرانية العراقية، وفي الواقع بعد وقت قصير من الثورة الإيرانية في نظر الكثيرين، كانت هذه حربا خاضتها نيابة عن الغرب لهزيمة النظام الإسلامي في إيران من أجل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة التي كانت مهددة من النظام المعادي" نظام صدام حسين"، من جانبها اتخذت الولايات المتحدة موقفًا رسميًا من الحياد التام في العامين الأولين من الحرب، رغم ذلك عندما شنت إيران حملة عسكرية ناجحة في عام 1982م وهجومًا لاحقًا ضد العراق، بدأ صانعو السياسة في الولايات المتحدة يخافون من الانتصار الإيراني المباشر، ونتيجة لذلك خرجوا علانية لدعم العراق في حملة شنوها من أجل عزل إيران وخفض تهديدها.

وفي عام 1982م قامت الولايات المتحدة بإزالة العراق من قائمة الدول التي اعتبروها داعمة للإرهاب الدولي[3] وبدأ مسؤولون أمريكيون بزيارة البلاد.في كتابه "اختيار الأعداء"، ذكر لورانس فريدمان اجتماعاً رسمياً رفيع المستوى بين دونالد رامسفيلد وصدام حسين في كانون الأول / ديسمبر 1983م،

1-Bill, A. James. 1999. "Iran and the United States: A Clash of Hegemonies," Middle East Report, Autumn: 44-46.

2-Tarock, Adam. 2006. "Iran's Nuclear Program and the West," Third WorldQuarterly 27 (4): 647.

3-Bill, James. A. The Eagle and the Lion. New Haven: Yale University Press, 1988.306

والمحادثة التي أجراها بشأن المصالح المشتركة للبلدين، والتي تتعلق واحدة منها بالتعامل مع التهديد الإيراني.[1]

وفي إدارة بورش الأب في بادئ الأمر، بدت التغييرات العالمية وكأنها تقدم فرصًا لخفض الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وإيران حيث كان لسقوط جدار برلين "الذي وضع نهاية للحرب الباردة ونهاية التهديد الشيوعي"، يعني أصبحت الروابط الإيرانية السوفييتية لا يُنظر إليها بالضرورة على أنها تهديد، علاوة على ذلك عندما غزا العراق الكويت في 2 أغسطس 1990م بقيت إيران على الهامش من دون أي معارضة جدية للتحالف الذي تقوده أمريكا.[2]

في خطابه العلني في يناير 1989م، بدا أن بوش يرسل رسالة إلى خصوم أمريكا، بما في ذلك إيران، باقتراح أن حسن النية سيتم الوفاء به بإرادة جيدة. وأشار إلى حادثة اختطاف الرعايا الأمريكيين في لبنان أن "هناك اليوم أمريكيين محتجزين ضد إرادتهم في أراض أجنبية وأمريكيين لا يعرف مصيرهم. يمكن عرض المساعدة هنا وسيتم تذكرها لفترة طويل، وحسن النية سوف يولد النوايا الحسنة."[3]

وقد اعترف المسؤولون الإيرانيون بهذه التصريحات من مسؤولين بالإدارة كإشارة إلى أنهم سيُكَافَؤون إذا تعاونوا مع أمريكا في الإفراج عن الرهائن في لبنان إلا أنه عندما نجحت إيران في إطلاق سراح الرهائن لم تحصل طهران على المكافأة التي كانت تتوقعها، حيث لم يكن هناك أي تغيير في السياسة الأمريكية. [4]

يشرح بولاك ذلك من خلال الإشارة إلى أن تجربة الإدارة الأمريكية السابقة، كما هو الحال مع قضية كونترا، جعلت بوش أكثر حذرا حول إيران. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة الإيرانية وعملاؤها بالعديد من الأمور التى أزعجت الغرب وأمريكا مثل قتل رئيس وزراء الشاه الأخير، شبور بختيار في باريس وقتل المعارضين الآخرين للنظام في فيينا وبرلين، وأيضا زيادة على هذه الأحداث كان هناك عدم اهتمام أي شخص في واشنطن بتحسين العلاقات مع إيران.

1-Freedman, L. A Choice of Enemies: America Confronts The Middle East. New York: Public Affairs, 2008,157.

2-Pollak, Kenneth. M. The Persian Puzzle. New York: Random House, 2004, pp 248.

3-Kemp, Geoffrey. USA And Iran, The Nuclear Dilemma: Next Steps. ashington: The Nixon Center, 2004 pp: 5

4-Ibid pp: 5

عندما تولى الرئيس بيل كلينتون منصبه في عام 1993م، ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران معادية، حيث استمر اعتبار إيران تهديدًا رئيسيًا لمصالح الولايات المتحدة؛ فذكريات الرهائن الأمريكيين في الفترة 1979–1980، وقضية إيران–كونترا في الثمانينات، ورعاية إيران للإرهاب في الخارج، وجهود إيران للحصول على أسلحة الدّمار الشامل، ومعارضة إيران لعملية السلام العربية الإسرائيلية، منعت إدارة كلينتون من صياغة أي سياسات جديدة بشأن التعاون مع إيران.

رغم محاولات تحسين العلاقات بين البلدين، خاصة بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في إيران، فإن معارضة إيران لعملية السلام العربية الإسرائيلية ودعمها للجماعات التي تشارك في أنشطة إرهابية، والسعي المشتبه به في برنامجها نووي، أقنع المسؤولين الأمريكيين بأن الاحتواء، بدلًا من الاشتباك هو النهج الأفضل.

وبهذا كانت سياسة إدارة كلينتون الرئيسية اتجاه إيران جزءًا من استراتيجية أصبحت تعرف باسم "الاحتواء المزدوج".[1]

وكان الهدف الرئيسي من هذا النهج هو زيادة الضغط على الدولتين الأقوى في الشرق الأوسط، إيران والعراق، من أجل عزلهم سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

لقد تحدت إيران مصالح أمريكا من خلال أعمالها على عدة جبهات وتشمل: "1" بحثها عن أسلحة الدمار الشامل؛ 2) رعايتها للإرهاب والاغتيالات (بما في ذلك اغتيال شابور بختيار، آخر رئيس وزراء تحت قيادة شاه بهلوي)؛ 3) معارضتها لعملية السلام العربية الإسرائيلية. 4) سعيها للأسلحة الهجومية. 5) استغلالها للمواقف الصعبة مع الحلفاء الأمريكيين (مثل قصف السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس).[2] بناءً على ذلك نستنتج إلى أن الاحتواء المزدوج هو "سياسة واقعية ومستدامة تهدف إلى حماية مصالح أميركا في الشرق الأوسط، وتحقيق الاستقرار في السياسة الدولية، وتوسيع مجتمع الدول الملتزم بقيم أميركا الأساسية".

كان احتواء إيران تحت حكم كلينتون واضحًا بشكل خاص في جهود الإدارة لمعاقبة البلاد اقتصاديًا، ثم ازداد الضغط على إيران في مايو 1995م، عندما أصدرت كلينتون أمرًا رئاسيًّا آخر يحظر جميع أنواع التجارة والاستثمارات والمعاملات التجارية مع إيران، بما في ذلك تلك التي قامت بها الشركات

1–International Crisis Group. "Dealing With Iran's Nuclear Program." Middle East Report, 27 October 2003: 19.

2–Mraz, Jerry. L. "The Policy of Dual Containment in Dual Containment: U.S.. Policy in the Persian Gulf and A Recommendation for the Future, "1997 , pp 15

الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية المشمولة في الحظر. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تحصل على الكثير من المساعدة من حلفائها الأوروبيين أو دول أخرى في المنطقة لأنّها كانت تستفيد أكثر من علاقتها الاقتصادية مع إيران، على سبيل المثال في الوقت نفسه حينما كانت الولايات المتحدة تحظر أي تجارة واستثمار في الاقتصاد الإيراني، وقعت شركة توتال، وهي شركة فرنسية، اتفاقية بقيمة مليار دولار لتطوير حقلين نفط قبالة الشاطئ، على الرغم من أن إدارة كلينتون كانت تأمل في إضعاف إيران ماليًّا من أجل منعها من تطوير برنامجها النووي، فضلًا عن الحد من دعمها للمنظمات التي تعترف بها الجماعات الإرهابية على يد الولايات المتحدة. [1]

في وقت انتخاب الرئيس جورج بوش في الولايات المتحدة في عام 2000م، كانت إيران في أسفل قائمة أولويات بوش وفي الواقع، في السنة الأولى من إدارة بوش، لم يول اهتماما يذكر لإيران وقضاياها المختلفة. ولكن سرعان ما اعترفت إدارة بوش بإيران "كدولة مارقة" معادية لأمن الولايات المتحدة ومصالحها الوطنية بسبب عدة حوادث مثل الاعتراض الإسرائيلي على سفينة "كارين إيه" على البحر الأحمر في 3 يناير / كانون الثاني 2002م حيث ادعت الولايات المتحدة وإسرائيل أن السفينة، التي تخص إيران، كان لديها 50 طنا من الأسلحة المتجهة إلى فلسطين، وهذا أثر على الولايات المتحدة في تبني سياسات عدائية تجاه إيران. وبهذا في 29 يناير 2002م، وفي خطاب ألقاه أمام دولة الاتحاد، وصف الرئيس بوش إيران، إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، بأنها جزء من "محور الشر" الذي يهدد السلام العالمي.[2]

في يونيو 2003م أعلن بوش أن المجتمع الدولي "لن يتسامح مع بناء الأسلحة النووية في إيران، كما ذكر بوش أن إيران ستكون خطيرة إذا كانت تمتلك أسلحة نووية. في الوقت الذي أدلى فيه بوش بهذه التصريحات، شاركت دول أوروبيّة مثل فرنسا وألمانيا بنشاط في مفاوضات لوقف برنامج إيران النووي. أجمع وزراء الاتحاد الأوروبي في توقيع اتفاقية مع إيران، والتى بدورها وافقت بموجبها على تعليق برنامج التخصيب النووي ومع ذلك فإن التعهدات "مثل اتفاقية باريس في 14 نوفمبر 2004م، التي قدمها وزراء

1-Zedalis, Rex. J. "The Total S.A. Case: Meaning Of "Investment" Under The ILSA. "v The American Journal Of International Law, 92, No. 3 (1998) , 539.

2-The Manchester Guardian, Israel seizes ship carrying weapons for Hezbollah, November 04, 2009. http://www.guardian.co.uk/world/2009/nov/04/israel-seizes-ship-weapons-hezbollah (Accessed July, 22,2018)(

الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى إيران" لم يتم الوفاء بها، حيث أعلنت إيران في عام 2005م أنها استأنفت برنامجها النووي.[1]

قررت الولايات المتحدة أن تشارك بشكل مباشر أكثر في مفاوضات برنامج إيران النووي بعد إعلان إيران عن نواياها، كان هذا النهج الجديد يعني مزيدًا من التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودعمًا على أوسع نطاق لمبادرة الاتحاد الأوروبي التي تبنّتها واشنطن بشكل شرس ومشروط في مارس 2005. واعتمادًا على مبادرة الاتحاد الأوروبي، أعلن بوش أنه "مستعد لمساعدة الدول الأوروبية في مفاوضاتها مع إيران بشأن برنامجها النووي".[2]

عندما تولّى باراك أوباما منصب رئيس الولايات المتحدة، اعتقدت إدارة أوباما أن هناك فرصة لإثناء إيران عن توسيع برنامجها النووي، وربما بناء إطار جديد من العلاقات مع إيران بعد عقود من القطيعة والعداء، حاول أوباما أن يتخذ نهجًا مختلفًا من إدارة بوش السابقة وأن يكون أكثر تصالحًا مع المنطقة في محاولة للحد من تفشي معاداة أمريكا والتهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة.

في النصف الأول من عام 2009م بذلت إدارة أوباما جهدًا عظيمًا على المستويين العام والخاص، لتشجيع إيران على الدخول في حوار دبلوماسي حول برنامجها النووي وشدد مرارًا على "البدايات الجديدة" و"المشاركة على أساس المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل" في خطبه لإيران في براغ وأنقرة والقاهرة[3].

1-Adem Ogultarhan, "Iran's Nuclear Program: The U.S..Misses Opportunities? "Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 9, No. 1. 1 (2010): 119

2-British Broadcasting Cooperation. Bush Offers to Help EU Over Iran, March 04, 2008. http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4317579.stm (Accessed Juan 08, 2018)

3-William S. Harrop, "Obama's Iran Policy: Mutual Respect Matters," Iranian Review of Foreign Affairs, 1, No. 1, p. 3 (2010): 67.

خاتمة الفصل:

إيران قوة مؤثرة للغاية في الشرق الأوسط لما تحمله من مميزات داخلية وخارجية، فالعدد السكاني والموارد الطبيعية التى فيها تساعدها في خوض مغامرة امتلاك السلاح النووي كما أن إيران هي عضو نشط في السياسة الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي، فقرارتها السياسية نحو دول المنطقة لها تأثير واضح فيها ولها العديد من الأطراف في المنطقة الذين يلعبون أدوارا مهمة في مختلف قضايا المنطقة.

إن التصور الإيراني للمشهد السياسي في الإقليم هو اعتبار إيران قوة إقليمية هدفها الحفاظ على خلو المنطقة من أي وجود عسكري أجنبي ومنع الدول الخارجية من المساهمة في تشكيل السياسة في المنطقة وكذلك حرصها على عدم احتكار الغرب لمستقبل أمن الخليج. لذلك هى ترى في احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وتعزيز التواجد الأمريكي المتمثل بالأسطول الخامس هو تهديد سافر لطموحاتها ورغبة من تقويض وتحديد قدراتها، وتؤكد إيران أن الولايات المتحدة تقوم ببناء قواعد في الخليج ومنصات إطلاق صواريخ بهدف شن أعمال عسكرية ضدها. ومن جهة أخرى،إن الغرب يعتبر إيران تهديدًا وجوديًا لذلك تعمل الولايات المتحدة على زعزعة استقرار إيران وإصرارهاعلى عدم السماح لإيران بالخوض في برنامج الطاقة النووية.

لقد تبلورت عدة مجهودات تقوم بها إيران من أجل التعامل مع تصوراتها في المنطقة، فقد بدأت بالنشاط الديبلوماسي لإقناع دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع الاتفاقيات المتبادلة وتوطيد العلاقة مع بعضهم البعض بدلًا من الاتجاه نحو الاتفاقيات مع الغرب، وبهذا تؤكد إيران على تحقيق التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل استقرار المنطقة وتحقيق الأمن الإقليمي بدون الحاجة الى تدخل قوات أجنبية.

الفصل الثّاني
البرنامج النّووي الإيراني وفق المنظور الدّولي:
بين الرّفض والتأييد

توطئة:

إن من المفارقات والتعقيدات التي يتميز بها البرنامج النووي الإيراني تتمثّل في كونه بدأ بدعم أمريكي شامل، فعلى الرغم من تواجد أمريكا على رأس الدول الغربية التي تقف بالند ضد البرنامج النووي الإيراني إلا أنها هي التي أسست قاعدة هذا البرنامج وهي من ساهمت في تطويره، ففي أواخر الستينات تم تأسيس منشآت إيران النووية التي وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية، تحديدًا في سنة 1967 استقبلت إيران مجموعة من الباحثين الأمريكيين المختصين في منشآت المفاعل النووية تحت مسمى (الذرة من أجل السلام) حيث كان وقتها الشاه رضا بهلوي قد وافق على هذه الخطوة مع نظيره أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة آنذاك، حيث أن هذا الأخير أعلن ذلك فيما سبق في كلمته عند انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بامكانية دول العالم امتلاك الطاقة النووية السلمية لأهداف تنموية واستخدامها كمصدر طاقة سلمية وليس حربية.

المبحث الأول: بناء البرنامج الإيراني النووي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين:

تعود جذور نشأة البرنامج النووي الإيراني إلى عهد حكم الشاه رضا بهلوي، حيث ظهرت نواياه الجدية بامتلاك هذا البرنامج بشكل تصاعدي،وقد كانت كانت علاقته الوثيقة مع الغرب آنذاك أحد أهم العوامل التي ساهمت بشكل إيجابي بتكوين قاعدة نووية إيرانية وكذلك الاهتمام والرغبة الشديدة من الشاه لامتلاك هذا البرنامج كانت لها البصمة المثمرة في تكوينه.

ساهمت علاقات الشاه مع الغرب بشكل كبير في وضع أساسيات هذا البرنامج حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية حليفا أساسيا وقويا لنظام الشاه خاصة بعد الإطاحة برئيس الوزراء آنذاك محمد مصدق سنة 1953، وكان محمد مصدق رجلًا ديموقراطيًّا وذو أفكار تعارض أفكار الشاه التي كانت تميل كثيرًا للغرب، حيث أراد مصدق تعميم قطاع النفط في إيران مما أدى ذلك الى تخوف ورفض القوى الغربية وأصبح مصدق بهذا هدفا يجب الإطاحة به، ونتيجة لذلك تم التعاون بين البريطانيين والأمريكيين في عملية سمية بأياكس Ajax [1]، وبعد الإطاحة بمصدق رجعت الأمور والعلاقة بين الشاه والغرب كما كانت عليه.

[1] "سي آي إيه" تعترف بمسؤوليتها عن انقلاب إيران عام 1953، جريدة الحياة ، اميركا - يو بي اي 19 أغسطس 2013 ، تصفح بتاريخ : http://www.alhayat.com/article/455543/

إن سقوط مصدق سنة 1955م الذي كان يطمح نحو تأسيس دولة ديموقراطية بدل النظام الملكي، كانت ردة فعل الشاه اتجاه هذا هو التقارب مع الغرب الذي ساهم بإبقائه في سدة الحكم، ونتيجة لذلك شهدت إيران في ذلك العصر حملة تغريبية واسعة وشاملة والتي جعلت الولايات المتحدة تنتشر في الأجهزة والمؤسسات الإيرانية كانتشار السرطان في الجسد. ومن هنا جاءت بداية البرنامج النووي الإيراني، حيث في منتصف الخمسينيات كانت علاقة الشاه بالولايات المتحدة علاقة إستراتيجية قوية، فبعد الدعم الذي تلقاه الشاه من أمريكا الذي بسببه تثبت بالسلطة، أيقن بأن الجانب الأمريكي هو الجانب الآمن الذي سيواصل دعمه في بقائه على سدة الحكم وكذلك سيساعده على تأسيس برامجه التنموية وتحقيق النهضة الشاملة والبزوغ نحو تأسيس قوى إقليمية معتبرة، وفي هذه الفترة جاء مشروع برنامج الذرة من أجل السلام الذي كان يهدف لإتاحة الفرصة لاستخدام الطاقة النووية السلمية والنهوض بالبرامج التنموية واستعمال الطاقة وتوليدها حيث جاء هذا على لسان الرئيس الأمريكي أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

بدأت رؤية الشاه الإستراتيجية لهذا البرنامج في سنة 1972م حيث رسمت الحكومة الإيرانية خطة طويلة المدى مقدرة بعشرين سنة تتمكن من خلالها بناء أجهزة التخصيب، ووضع اللبنات الأساسية للبرنامج من جهة وتوسيع الشراكات مع الدول الغربية التى تمتلك هذه التكنلوجيا المتطورة من جهة أخرى، ومما سبق نستنتج أن أساسيات البرنامج النووي الإيراني تأسس خلال جهتين رئيسيتين؛ الأولى جهة داخلية وهو القرار الذي اتخذه الشاه بنفسه ليكون هو المشرف الأساسي على هذا البرنامج حيث أسس منظمة أسماها (منظمة الطاقة الذرية الإيرانية) لتتكلف بعملية التأسيس الإرادي والتنظيم وقد عين مديرًا على هذه المنظمة الدكتور أكبر اعتماد، أما الجهة الثانية كانت خارجية وكانت رؤية لإيران في هذا الجانب المهم رؤية واسعة فإدراكها بمدى ضخامة برنامجها جعلها تدرك أن من الاستحالة أن تعتمد على دولة واحدة فقط من أجل إكمال برنامجها النووي وإن كانت هذه الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اعتماد إيران كان على كل دولة لها شأن في النووي فقد كانت جهود إيران الخارجية تستهدف أي دولة تمتلك هذه التكنلوجيا لمساعدتها في اتخاذ الإجراءات والمشورة اللازمة، واعتماد إيران كان كذلك من ناحية تكوين الإطارات، ففي جانب تكوين الكادر المحلي لعلماء ذرة جدد كانت إيران ترسل طلابا إلى مختلف

[1]Stephen Zunes , April 2009, Iranian Revolution [1978–1979] the International Center on Nonviolent Conflict (ICNC) : https://www.nonviolent-conflict.org/iranian-revolution-1977-1979/

الدول من أجل التكوين البشري لهذه التكنلوجية، فكانت لها شراكات تعاونية بينها وبين الهند وفرنسا وأمريكا وألمانيا الغربية والأرجنيتن وغيرها من الدول.

إن المتتبع لهذه الأحداث الأولية لنشوء البرنامج النووي الإيراني يرى مدى شدة شغف الشاه وإصراره الكبير لتحقيق هذا الطموح في وقت قصير من خلال تكثيف الجهود الخارجية وتوفير الميزانية الكافية لإتمامه، إن دوافع الشاه آنذاك لم تكن صريحة وشفّافة فالطريق الّذي رسمه والذي كان يسير عليه يوحي بأن دوافع الشاه كانت امتلاك هذا البرنامج لأجل التسليح النووي ليس فقط من أجل التكنلوجية النووية السلمية، بطبيعة الحال هذا الأمر لم تغفل عنه الدول الغربية وبدرجة أولى الولايات المتحدة، حيث دخلت مع إيران في مفاوصات على شروط التخصيب وغيرها من العوامل التي تضمن أن يكون نهاية البرنامج النووي لأغراض عسكرية،خلال هذه المفاوضات وجدت فيها إيران منفذا يخفف عنها الصرامة الغربية عليها وهو المبالغ الطائلة التي كان يصرفها الشاه للغرب وأيضا كانت إيران بالنسبة للغرب دولة موالية لهم ومن أقوى حلفائها في المنطقة.

المبحث الثاني: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

إن هذا الجزء من البحث ضروري جدا فهو يضيف قيمة تاريخية كبيرة للدراسة لذلك رأى الباحث أنه من الأهمية بمكان الحديث حوله لإجلاء بعض التفاصيل الممهدة للنشاط النووي الإيراني.

المطلب الأول: المرحلة الأولى من نهاية عهدة الشاه والثورة الإيرانية 1957–1989م:

أحدثت الثورة الاسلامية في 1978م تغيرات مفاجئة، فقبل الثورة كانت إيران أبرز حلفاء الغرب في المنطقة على الإطلاق بينما بعد أحداث الثورة ونجاحها انقلبت الأوضاع وأصبح هذا الحليف أحد أكثر الدول عداء للغرب وبدأت القطيعة في أحداث خطف الرعايا الأمريكيين إثر الهجوم على السفارة الأمريكية.

ثار الإيرانيون على نظام الشاه بسبب السياسات التي اتخذها، فقد شعر الإيرانيون بأن إيران أصبحت "دولة دمية" يحركها الغرب كيفما شاء ومتى ما شاء"، إذ تيقنوا أن الشاه يعمل ضد مصالح الشعب والقومية الفارسية التي يؤمن بها الإيرانيون، إن هذا الشعور الذي تولد لدى الشعب الإراني اتجاه الغرب كان وليد الحرب الحربين العالمتين لأن غطرسة الغرب ولهفه على مصالحه وكذلك الحالة الاجتماعية البائسة التي عانى منها الشعب الإيراني جعلت الإيرانيين يتيقنون بعدم جدوى الصداقة بينهم وبين الغرب.[1]

[1] محمد حسنين هيكل ، مدافع أية الله قضية إيران والثورة ، القاهرة دار الشروق ، الطبعة السادسة ، 2002 ص : 17 - 18

وقد عرفت إيران بإسم بلاد فارس حتى عام 1935م، وأصبحت جمهورية إسلامية في عام 1979م بعد الإطاحة بنظام الحكم الملكي، واضطر شاه محمد رضا بهلوي إلى اللجوء للمنفى. وأنشأت القوى الدينية المحافظة نظام حكم ثيوقراطي يتمتع بسلطة سياسية نهائية مكرسة لعالم ديني متعلم يشار إليه عادة بأنه المرشد الأعلى الذي لا يخضع –وفقا للدستور– للمساءلة إلا أمام جمعية الخبراء – وهي هيئة منتخبة شعبيا تتألف من 86 عضوا من رجال الدين. وكانت العلاقات الأميركية الإيرانية قد توترت منذ أن استولت مجموعة من الطلاب الإيرانيين على السفارة الأميركية في طهران في نوفمبر 1979م واحتجزتها حتى 20 يناير 1981م .قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أبريل 1980م، وخلال الفترة 1980–88، خاضت إيران حربا دموية غير حاسمة مع العراق توسعت في نهاية المطاف إلى الخليج الفارسي وأدّت إلى اشتباكات بين القوات البحرية الأمريكية والقوات العسكرية الإيرانية، تم تعيين إيران دولة راعية للإرهاب لأنشطتها في لبنان وفي أماكن أخرى من العالم، ولا تزال تخضع للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وضوابط التصدير بسبب استمرار مشاركتها في الإرهاب والمخاوف بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة من برنمجها النووي. في فبراير 1989م، احتفلت إيران بالذكرى العاشرة للثورة الإسلامية ووفاة آية الله الخميني، الشاهد الأكبر للثورة الإيرانية، كان هناك حدث مهم في الفترة 1988–1989محيث تم ترسيم دقيق لنهاية العقد الأول من الجمهورية الإسلامية .في يوليو 1988م، انتهت الحرب التي استمرت ثماني سنوات بين إيران والعراق، مما سمح لقادة إيران بمعالجة مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خارجية مهملة منذ زمن طويل. في يوليو 1989م، وافق الإيرانيون على تعديلات بعيدة المدى للدستور، والتي غيرت بطرق مهمة هيكل الدولة ومهدت الطريق لعصر ما بعد الخميني، تعكس التعديلات الدستورية التي مرت بها إيران مرحلة صعبة للتغلب على المشاكل التي واجهها القادة الإيرانيون في محاولة لإقامة دولة إسلامية تقوم على الشريعة الإسلامية ويحكمها رجال الدين.[1]

فى فبراير عام 1979م، انهارت الملكية البهلوية التى إستمرت خمسين عاما فى انتفاضة شعبية قصيرة استمرت يومين. وكان الشاه قد غادر البلاد حيث كذلك كان كبار رجاله ومسؤولوه في الخارج. ولم يعد جنرالاته في مناصبهم. وكتاب الحكومة التي خلفها بالكاد يمتد إلى ما وراء المبنى الذي يضم مكتب

1See especially, Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Reoolutions* (Princeton, N.J.: Princeton Uni versity Press, 1982), 426–29; and Marvin Zonis , "Iran: A Theory of Revolution from the Accounts of the Revolution, " *World Politics* (July 1983): 586–606.

رئيس الوزراء وكان الثوار يسيطرون على الشوارع، ويضربون لجان أدوات الإدارة، وفي 10 و11 فبراير، تولى شعب طهران الرموز المادية للحكومة؛ الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة والمباني الحكومية، ومجلس الثوار الملتحقون في مكاتب الوزراء.

كانت الثورة حدثًا كارثيًّا أدّى إلى تحول واسع النطاق في الهيكل السّياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وقد ألغيت الملكية القديمة التي تعود إلى قرون واستبدلت بجمهورية؛ فقد أفسحت الدولة العلمانية الطريق إلى دولة شبه ثيوقراطية وقد حلت رموز الشريعة الإسلامية محل القوانين العلمانية، وقد انتقل جزء كبير من الإقتصاد من القطاع الخاص إلى العام (أيدي الحكومة). وحلت النخبة الإدارية والعسكرية الجديدة محل الطبقات الحاكمة السابقة من الحكام، وموظفي الخدمة المدنية رفيعي المستوى، وضباط الجيش، ورجال الأعمال المرتبطين بالمحكمة. أدت الثورة إلى تمرد داخلي وحرب أجنبية كان للثورة تداعيات تتجاوزت حدود إيران. وقد حدثت تحولات كبرى في نظام التحالفات في إيران، والسياسة الخارجية، والقدرة العسكرية. وأدى ذلك إلى إزعاج التوازن الاستراتيجي في المنطقة. ونتيجة للثورة، انتهى الموقف الأمريكي والغربي المهيمن في إيران، وتمزق خصلة العلاقات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية التي تربط إيران والغرب.[1]

ويمكن القول أن الثورة الإيرانية في عام 1979م فاجأت العالم لأن المعارضة المسلحة أطاحت بحاكم له أصول هائلة تحت تصرفه وكانت هذه الإطاحة بواسطة شعارات ومنشورات، حيث تغلبت هذه المنشورات المبرمجة والمنظمة على النظام الذي كان قائما بقيادة الشاه حيث كان له جيشًا قوامه 400 ألف جندي، وقوة شرطة كبيرة، وشرطة سرية مخيفة،" سافاك،" مع 4000 من العاملين بدوام كامل وعشرات من المخبرين بدوام جزئي وكانت الحكومة تسيطر على وسائل الإعلام وتضغط على الصحافة. لم يكن هناك سوى حزب سياسي واحد معترف به رسميا، وكان خاضعا للملك.

وعلاوة على ذلك، وقعت الثورة على خلفية ما يقرب من عقدين من النمو الإقتصادي المثير للإعجاب. وباستخدام تدفق ثابت من عائدات النفط، قام الشاه ببناء الطرق والسدود والسكك الحديدية والموانئ؛ كان قد أسس صناعات الصلب والبتروكيماويات؛ وكذلك ساعد القطاع الخاص في ريادة الأعمال التي تختص في تطوير مجموعة من الصناعات الاستهلاكية.

[1] Arjomand, S.A. 1984. "Traditionalism in Twentieth Century Iran," in S.A. Arjomand, ed., From Nationalism to Revolutionary Islam, London: Macmillan and Albany: State University of New York Press. PP: 39-40

ولم يؤد الانخفاض الطفيف في دخل النفط في عام 1977م إلى تغيير حقيقة أن البلد لديه احتياطيات قوية من النقد الأجنبي والاستثمارات في الخارج وقليلمن الديون الخارجية وتدفق عائدات النفط التي كانت لاتزال متوفرة بكثرة، مقارنة بالوضع الإيراني قبل أربع سنوات فقط، وبالإضافة إلى ذلك كانت حدود إيران آمنة وهيمنتها على المنطقة واضحة حتى الفترة القريبة من سقوطه، كان الشاه قد دعم كل من القوى العظمى، ودول أوروبا الغربية، وجيرانه المباشرين، والدول العربية في الخليج الفارسي.[1]

وقد أكدت الدراسات الحديثة الطبيعة المعقدة لخلفية الثورة الإيرانية سلالة بهلوي، التي أنشئت في عام 1925م، لم يكن لها جذور عميقة في البلاد، والشاه فقد تقريبا عرشه في عام 1953م في ذلك الوقت، تم استعادته إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري الذي تدخلت فيه وكالة المخابرات المركزية واستطاعت مساعدة الشاه في إعادته للعرش، ولكن في عام 1963م هزت البلاد مرة أخرى أعمال الشغب على نطاق واسع. كانت مستوحاة من روح الله خميني، وهو يعتبر زعيما دينيا، وتم إخمادها بشدة كبيرة وقد تجاوز الشاه أزمة الستينيات بفضل دعم برنامج توزيع الأراضي والعقد الذي ميزه النمو الإقتصادي المطرد وعددا من الإصلاحات الأخرى، ولكن عشية الثورة تبددت هذه النزعة من خلال النزعات الاستبدادية للشاه،الناجمة عن برنامج اقتصادي متهور، والسياسات التي غلبت عليها قطاعات هامة من المجتمع.

وقد تضاعفت عائدات النفط في إيران بين عشية وضحاها تقريبا من أربعة بلايين دولار إلى ما يقرب من 20 بليون دولار سنويا، واعتقد الشاه أن هذه الأموال ستمكنه في نهاية المطاف من حمل البلاد إلى عهده الطويل "الحضارة الكبرى" وذلك خلال فقط عقد من الزمن، وتحويل إيران إلى واحدة من الدول الصناعية الخمس الكبرى في العالم، لكنه سرعان ما انهار في برنامج الإنفاق المتهور.[2]

ولقد كانت النتائج قابلة للتنبؤمن خلال عدة مؤشرات منها: الاقتصاد المحموم وارتفاع أسعار المساكن، والغذاء، والضروريات الأساسية. وقام المهاجرون الريفيون باستنزاف الريف من الأيدي العاملة الزراعية مما أدى إلىازدحام المدن الى درجة بروز الطبقات الحضرية في المدن الكبيرة. وكل هذه الاختناقات أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد. وكان الوضع غير مستقر وشبه فوضوي إلى أن وصل لدرجة أن السفن كانت تنتظر لأشهر في الموانئ الإيرانية لتفريغ حمولتها في الموانئ؛ وأيضا كان هناك نقص في الإسمنت والصلب لبناء المنازل، فكل هذه مؤشرات بالتاكيد توحي بالفوضي وتخبط في النظام.

[1] Djavad Salehi-Isfahani, March / 2019 , Iran's economy 40 years after the Islamic Revolution,brookings website, seen 4/2019: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/03/14/irans-economy-40-years-after-the-islamic-revolution/

[2] Hazem Kandil , The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change, oxford press university 2016, PP : 60-67

وقد أدى النقص في اليد العاملة الماهرة إلى استقدام عشرات الآلاف من العمال الأجانب، وكان هناك نقص كبير في الكهرباء، بحيث لاحظ الإيرانيون أن فشل السلطة وانقطاع التيار الكهربائي كان بمثابة بداية النهاية للحضارة الكبرى، ومن جانب آخر تحسنت الإيرادات الحقيقية للعمال والموظفين ذوي الياقات البيضاء بشكل مطرد في الفترة 1963–1973م، بعد عام 1974م تدهور الوضع الاقتصادي لهذه المجموعات وازدادت حدة الاستياء بسبب اتساع الفجوة في الدخول، وبقدرة القلة المتميزة على تحقيق ثرواتها عن طريق اللجان المعنية بعقود حكومية كبيرة حيث كانت تتعامل بتوزيع الأراضي بطرق مشكوك فيها.

وتزامنت الأزمة الاقتصادية مع الضغط على الشاه من خلال منظمات مثل منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية على شرطة السجون ومعاملة السجناء السياسيين في إيران، والأهم من ذلك هو الضغط على إصلاحات في جانب حقوق الإنسان المنبثقة عن إدارة كارتر وكان الشاه حسّاسًا لهذه الضغوط، وخاصة أنها كانت من إدارة ديمقراطية، وفي الفترة 1961–1962م، وخلال فترة أخرى من الأزمة الداخلية، أقنعت إدارة كينيدي بتعيين رئيس وزراء إصلاحي وتنفيذ الإصلاح الزراعي. وهذه كانت تجربة لم ينسها الشاه على المدى القريب ففي عام 1977م، رأى حملة كارتر لحقوق الإنسان كأداء متكرر لتجربته مع كينيدي، حيث اتخذ التدابير الأولية بمبادرة منه. فعلى سبيل المثال، قدم لوائح جديدة تسمح للمدعى عليهم المدنيين بإحضار محاكم عسكرية لتمثيلهم من قبل محامين مدنيين والتمتع بمحاكمات مفتوحة، كما خفف الشاه قليلا من الضوابط على الصحافة. [1]

وسرعان ما استفاد أعضاء المثقفين والمجموعات المهنية وقادة أحزاب المعارضة من الطبقة الوسطى من هذا الانفتاح الطفيف. وفي مايو 1977م، وجه ثلاثة وخمسون محاميًّا رسالة إلى البلاط الإمبراطوري يطالبون فيها باستقلال القضاء.وفي يونيو، كتب ثلاثة من قادة الجبهة الوطنية مباشرة إلى الشاه طالبوا فيه باستعادة الحريات الصحفية، وتنفيذ الدستور، وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وكتبت مجموعة من أربعين كاتب ومفكر إلى رئيس الوزراء الأمير عباس حفيدة، احتجاجًا على الرقابة وقمع الحرية الفكرية. ووقع ثمانية وثمانون من المثقفين رسالة ثانية على رئيس الوزراء في نفس السياق.

دخلت الاحتجاجات مرحلة جديدة في يناير 1978م، عندما أُخِذ طلاب المدارس الدينية في مدينة قم المقدسة إلى الشوارع للإعتراض على مقالة مكتوبة من الحكومة في الصحيفة، والتي أثارت الطعن في شخصية آية الله روح الله الخميني،وكان قد طرد الخميني من إيران في عام 1964م، الذي كان له عدد

[1] Hazem Kandil, Ipid.

كبير من الموالين، بسبب هجماته على الشاه وكان يعيش في المنفى في العراق. وأدت المواجهات مع السلطات خلال مظاهرات قم إلى سقوط عدد من القتلى.[1]

أثارت اشتباكات قم سلسلة من مراسم ومواكب حداد وأعمال الشغب التي هزت عشرات المدن والبلدات، في فبراير 1978 اختلفت هذه المرحلة الجديدة من حركة المعارضة اختلافًا كبيرًا عما حدث من قبل، وتصدرت الاحتجاجات السابقة كل من المثقفين والطبقات الوسطى واتخذت شكل إعلانات مكتوبة، ونظمت فيما بين المجموعات المهنية والجامعات أي أنّها دخل عليها طابع سياسي منظم وممنهج،وقاد الإحتجاجات الجديدة رجال الدين، ونظمت حول المساجد والأحداث الدينية، ووجهت لدعم الجماهير الحضرية، وبينما كانت الاحتجاجات السابقة تتركز في طهران، ثم انتشرت الاحتجاجات في هذه المرحلة الجديدة إلى البلد بأسره. وكانت الاحتجاجات السابقة عمومًا إصلاحية في المضمون وكانت تسعي إلى الانتصاف من المظالم وتنفيذ الدستورعكس هذه الاحتجاجات الجديدة التي كانت تهدف إلى تغير النظام.[2]

عرض رجال الدين قدرتهم على حشد الشعب في 4 / سبتمبر، عندما نظموا صلاة جماعية للاحتفال بعيد الفطر في طهران، واجتمع ما يقرب من مئة ألف شخص للصلاة الجماعية، ثم توجهوا إلى ساحة شهيد وهم يطلقون شعارات مؤيدة لأية الله الخوميني واستمرت المظاهرات خلال الأيام الثلاثة القادمة، وتزايدت في حجمها وكانت أكثر عمقا في شعاراتها. وفي 7 / سبتمبر، دعا المتظاهرون علنا إلى قيام حكومة إسلامية، وشجبوا الشاه، وكرروا شعار "خميني زعيمنا"، وقد أعلنت الحكومة– التي ثار جزعها من حجم المظاهرات ومظاهرها الجذرية– علي مؤشرات التي كانت تشير إلى أن المتظاهرين يحاولون الإعتداء علي القوات النظامية و بسبب ذلك تم إعلان الأحكام العرفية ليلة 7 – 8 / سبتمبر، وفي اليوم التالي 9/ سبتمبر، في ساحة "جالة" وهي منطقة يكثر فيها الطبقة العاملة في طهرانرفض المتظاهرون قرار الأحكام العرفية وهم غير مدركين بلوائحه فوقع التفريق وفتحت قوات النظام النار عليهم، وقتلت أعداد كبيرة من المتظاهرين.[3]

كانت مذبحة ساحة جالة، التي أصبحت تعرف باسم "الجمعة السوداء" في الفولكلور الخاص بالثورة، نقطة تحول في حركة الإحتجاجحيث أصبح التوصل إلى حل وسط مع الشاه صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا بعد هذا التاريخ، ووجد المعتدلون أنفسهم مجبرين على اتخاذ موقف أكثر راديكالية لا هوادة فيه.

---

[1] 'January 1978, first sparks of the Iranian revolution' , ,2018 , website Dunya news, seen 2/2019 : http://dunyanews.tv/en/World/422257-January-1978-first-sparks-Iranian-revolution

[2] James A. Bill ,Winter, 1982 , Power and Religion in Revolutionary Iran, Middle East Journal Vol. 36, No. 1 pp. 22-47: https://www.jstor.org/stable/4326354?seq=1#page_scan_tab_contents

[3] روى متحدة ، بردة النبي الدين والسياسة في إيران ،ترجمة رضوان السيد، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 ص : 11 -16

واستمرت المظاهرات بعد 8 / سبتمبر. وفي أكتوبر، وقعت أول الإضرابات في القطاع العام، وانتشرت بسرعة، وبحلول نوفمبر، كان العمال في صناعة النفط، وإدارة الجمارك، ومكاتب البريد، والمصانع الحكومية، والمصارف، والصحف في إضراب، وشلت هذه الإضرابات الحياة المعيشية في إيرن وبالتالي شلت الاقتصاد الايراني.[1]

وكان رد الشاه على هذه التطورات غير مؤكد وغير منتظم. وتناوب بين الإغراء بالامتيازات والقتال؛ ولكن فترات الحصار والإمتيازات التي قدمها لم تكن فعالة، نظرا للأزمة في البلاد ومطالب المعارضة. وردا على أعمال الشغب الأولية أطلق سراح السجناء السياسيين، وأعلن الشاه انتخابات حرة، ووعد بالديمقراطية على النمط الغربي.

وتعزى استجابة الشاه غير المؤكدة للأزمة إلى عدد من العوامل، بما في ذلك أنه لم يكن حاسمًا أبدًا لأنه كان تحت الضغط، حيث كان الوضع صعبًا بطبيعته، وبحلول سبتمبر 1978م، لم يكن من الواضح ما إذا كان حتى القمع الجماعي يمكن أن ينهي الاحتجاجات؛ وعلى أي حال كان الشاه مترددا في زيادة استخدام القوة ويسبب المزيد من سفك الدماء، وعلاوةً على ذلك تلقى المشورة المتضاربة سواء من مستشاريه في إيران أو من السلطات واشنطن.

وطوال الأزمة، كان الشاه ينتظر الولايات المتحدة أن تخبره بما يجب القيام به. ولكن في واشنطن تم تقسيم المشورات للشاه من طرفين، الأول من الوزارة الخارجية والثانية من مؤسسة القوم الأمني الأمريكي:

أ– الوزارة الخارجية، تحت سايروس فانس، كان يجب علي الشاه التفاوض مع المعارضيين.

ب–مستشار الأمن القومي الأمريكي، اعتبر مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريزنسكي أن الشاه يجب أن يقال له أنه سيحصل على دعم أميركي لأي تدابير يعتقد أنها ضرورية لاستعادة النظام، فهذان المشورتان هما الرسالة التي تلقاها الشاه من خلال سفيره الخاص في واشنطن، أردشهر زاهدي، ومن خلال السفير الأمريكي في طهران، وليام سوليفان، ومن الواضح أن المشورتين كانتا متضاربتين، وهذا ما أضاف الشلل لأصحاب القرار وزاد من التردد.[2]

ومع نهاية ديسمبر، أصبح موقف الشاه لا يمكن الدفاع عنه، وكان السفراء البريطانيون والأمريكيون يحثونه على الذهاب إلى الخارج. استعان الشاه بعدها بعضو آخر في الجبهة الوطنية، شابور بختيار. وقد

[1] Elizabeth Shakman Hurd, Iran: One Revolution , Huffpost website , 07/30/2009
https://www.huffpost.com/entry/iran-one-revolution-at-a_b_222651

[2] Roham Alvandi , Nixon, Kissinger, and the Shah: The Origins of Iranian Primacy in the Persian Gulf, Diplomatic History Vol. 36, No. 2 (APRIL 2012), pp. 337-372
https://www.jstor.org/stable/44376155?seq=1#page_scan_tab_contents

التزم بختيار بنقل السلطة دستوريا؛ لم يكن له سوى استخدام ضئيل للقاعدة الكتابية.ووافق على قبول رئاسة الوزراء من الشاه وبقاء الموالين للدستور بشرط أن يسلم الشاه السلطة إلى مجلس ريجنسي وغادر الشاه البلاد في "إجازة" بمفاجأة غير محددة وترك الشاه إيران في 16 / يناير 1979م.

غير أن بختيار الذي استلم مكانة الشاه المختفي كان يفتقر إلى السلطة ولم يملك الخبرة الكافية لحل الأزمة الموجودة في الشوارع. وبعد ثلاثة أيام من رحيل الشاه سار مليون شخص في طهران مطالبين باستقالة بختيار، وبناءً على تعليمات الخميني رفض موظفو الوزارات السماح لوزراء بختيار بالدخول إلى مكاتبهم.وعندما عاد إلى طهران في 1 / فبراير 1979م عين خميني رئيس وزرائه مهدي بازرجان، لم يكن الأمر سوى مسألة وقت قبل أن تنهار حكومة بختيار، وانتهى الأمر في 11 فبرايرحيث استولت القوات الثورية على الحكم، وقام الخميني بإعلان إنشاء الدولة الإسلامية.[1]

حكم الخميني وأول اختبار في الحكم حين نشوب الحرب العراقية الإيرانية، الحرب الإيرانية العراقية أعطت الدولة دفعة سريعة للتوسع، وكانت الحرب قد بدأت من قبل صدام حسين لاستعادة السيطرة على شط حاسم في الممر المائي العربي – استمرت الحرب ثماني سنوات كاملة، دخلت إيران في الحرب ضدّ العراق في مايو 1983م، ثم تقدمت إلى الأراضي العراقية مع شعارات "الحرب، الحرب حتى النصر"، و"الطريق إلى القدس يذهب من خلال بغداد"، حيث لجأت إلى حرب الخندق وإستراتيجية التعبئة الكاملة – تذكرنا في الحرب العالمية الأولى_ في ذلك الوقت كان يعتقد أن إيران عانت بفقد أكثر من مليون قتيل، إلا أن المتحدثين الحكوميين أعطو هذا الرقم 160 ألف شخصقتلوا في المعركة.[2]

ويضيف أن ثلاثون ألف آخرين لقوا مصرعهم في وقت لاحق كونهم كانو جرحى حرب، وكذلك كان هناك ستة عشر ألف مدنيا قتلوا في قصف المدن، وهذا قد أصيب منهم أكثر من ثلاثة آلاف إصابات دائمة –وكثير من الإصابات كانت بسبب الغاز والهجمات الكيميائية في الخنادق الذي استعمله النظام العراقي. ويقدر أيضا أن 000 23 آخرين عانو اضطراب ما بعد الصدمة، كما كان معروف وقتها بأن هذه الحالة تسمى ب "صدمة القذائف"، وليس من المستغرب أن الحرب كانت لها عواقب طويلة الأمد. وظلّت الحرب مع العراق هي الشاغل الرئيسي للسياسة الخارجية لإيران، إلّا أنّ المسؤولون الإيرانيون لم يتمكّنوا من تجاهل ظروف البلد المضطربة، وكانت إيران معزولة دبلوماسيًا ولم تحظ بدعم دولي يذكر وهي تواجه صعوبة في تأمين الأسلحة، وكان من الضروري إقامة علاقات أفضل مع دول الخليج

[1] Roham Alvandi , Ipid

2 Y.Ibrahim,'Scores dead in Tehran', New York Times, 11 February 1988

الفارسي الأخرى –حيث كان لإيران تأثير في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)– أو أن تعزل هذه البلدان عن العراق. وابتداءً من عام 1984م، بذلت الحكومة جهودًا متضافرة لتحسين العلاقات مع العالم الخارجي، وقد أسفرت هذه الجهود عن ثمارها.[1]

لكن المبادرات الدبلوماسية الإيرانية الجديدة كانت معقدة بسبب أهدافها الحربية وطموحاتها في لبنان وأنشطتها مع حلفائها من الفواعل الدولية وغير الدولية في الخارج وهذا خلق ضررا في الداخل بسبب أن هناك تنافسا قويا للإيديولوجية الإيرانية مع البراغماتية في تشكيل السياسة الخارجية، وقد سعت الفصائل داخل الائتلاف الحاكم الذين اعتبروا أن إقامة علاقات مع الغرب موقفا يعتبر كبيع للثورة ومبادئها مما تسبب في عرقلة للمبادرة الدبلوماسية الإيرانية الجديدة، وبالتالي عدم إمكانية متابعة هذه المبادرة بأي اتساق، ورهنًا بنكسات متكررة، أصبحت هذه قضية رئيسية في السياسة الداخلية الإيرانية.

ورغم كل هذا ظهرت رغبة إيران في تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي في عام 1984م في سلسلة من الزيارات التي قام بها وزير الخارجية ورئيس مجلس النواب هاشمي رفسنجاني في الخارج والذي بدأ يلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل السياسة الخارجية، وأدى هذا النشاط الى انتقادات لهذه الزيارات مما أدى في أكتوبر 1984م إلى تدخل مباشر من قبل الخميني نفسه، وفي تصريحات علنية على نطاق واسع، نسب الخميني هذا الانتقاد إلى أعداء إيران، وأشار إلى أن النبي أرسل مبعوثين الى جميع أنحاء العالم وأن إيران لن تركع لهذه الادعاءات من جانب أعدائها لأنها ستعني لإيران "الهزيمة والابتزاز والدفن". ولم يستبعد الخميني حتى العلاقات مع الولايات المتحدة، بشرط أن تنهي أمريكا عداءها تجاه إيران ونهجها الاستبدادي تجاه المنطقة، واشتهرت هذه التصريحات باسم "دبلوماسية النافذة المفتوحة" للخميني. [2]

وقد تكثفت المبادرة الدبلوماسية الإيرانية في أعقاب الهجوم الجوي العراقي وقصف المراكز السكانية الحضرية في أوائل عام 1985م، وفي أبريل كانت الحكومة الإيرانية ولأول مرة لديها حججا منطقية ودلائل واضحة تعطيها للأمم المتحدة بشأن الانتهاكات العراقية، ورحبت بوساطة سكرتير على ليس فقط عدم التفاوض على إنهاء الحرب–كما اعتقد الكثيرون– ولكن لإجبار وقف القصف العراقي واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية. وواصلت الحكومة الإيرانية الإعراب عن استيائها من المساعدات المالية التي

[1] Fred Halliday, Iran and the Middle East: Foreign Policy and Domestic Change, Middle East Report No. 220 (Autumn, 2001), pp. 42-47: https://www.jstor.org/stable/1559410?seq=1#page_scan_tab_contents

[2] Kenneth Katzman, January 8, 2018, Iran: Politics, Human Rights, and U.S. Policy , Congressional Research Service , pp: 19
https://www.refworld.org/pdfid/5a5f83524.pdf

تقدمها دول الخليج للعراق،وأيضا خفضت إيران الخطاب المناهض للسعودية إلى حد كبير، وعلى الرغم من التزام إيران بالاحتفاظ بالضغط على أسعار النفط، إلا أن إيران وافقت مارس 1985م على تخفيض الأسعار التي كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تنادي بها، وامتنعت عن توجيه الاتهامات المعتادة ضد المملكة العربية السعودية وغيرها من شركات تحطيم الأسعار، وفي العام التالي تخلت المملكة العربية السعودية عن سياستها التي كانت تدعو إلى رفع الإنتاج في إطار امتياز لإيران، وتمكنت إيران من الاتفاق مع دول أخرى في منظمة أوبك على صيغة مشتركة لخفض حصص الانتاج.

وسعت الحكومة الإيرانية إلى الابتعاد عن التصريحات الإبتزازية والتدخلات الداخلية لدول الخليج، ووجهت اللوم إلى أعداء إيران في موضوع التفجيرات التي وقعت في السعودية والكويت ومحاولة الاغتيال التي وقعت عام 1985م على حاكم الكويت وصرحت بأن هذه الادعاءات تهدف إلى تفويض العلاقات الإيرانية مع "اخوانها العرب"، وعندما قام الخاطفون بتحويل الطائرة الكويتية إلى مطار طهران لضمان الإفراج عن السجناء السياسيين في الكويت، قام المسؤولون بإدانة الخطف والسعي إلى ضمان الافراج عن الرهائن. ومرة أخرى، عندما احتجز مواطنون أمريكيون كانوا على متن طائرة ركاب من طراز" توا" في بيروت في يونيو 1985مأعربت إيران علىإدانتها لهذه الحادثة ووصفها رافسنجاني بالعمل الإرهابي واستخدمت إيران نفوذها مع مسؤوليها في لبنان لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في مايو 1985م، والجدير بالذكر هناأن في هذه الفترة زار وزير الخارجية السعودي إيران حيث يعتبر أول مسؤول سعودي رفيع المستوى يزور إيران زيارة ودية منذ قيام الثورة. [1]

وبهذا يمكن القول بأن ايران دخلت القرن الحادي والعشرين كقوة إقليمية كبرى – بالتأكيد حتى لو لم تكن أقوى دولة في الشرق الأوسط. لكن مع حوالي 70 مليون نسمة "وهو أكبر بلد في المنطقة" فإن هذا العامل يلعب دورا رئيسيا في المنطقة، وهي من الدول المصدرة للبترول ثالث أكبر دولة في العالم منتجة للنفط وهي تحتل المركز الثالث في العالم من حيث أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز والنفط، وسوف تبقى إيران مهمة طالما أن عمرها الهيدروكربوناتي مستمر، وقد أنتجت على مدى القرن الماضي قوى دولية مركزية – التي يصل ذراعها من العاصمة إلى خارج المقاطعات المختلفة، –وصلت بطريقة أو بأخرى تقريبا كل مواطن و لابد من إدراك أن إيران ليست نتاج صنع الخرائط الإمبراطورية.إن ظهور إيران كقوة إقليمية قد جلبها إلى مسار تصادمي مع القوة الرئيسية الأخرى في المنطقة – الولايات المتحدة، وخاصة

[1] Shirin Hunter, "Gulf Security: An Iranian Perspective," in Gulf and International Security: the 1980s and Beyond (London: Palgrave Macmillan, 1989), 32-68.

مع الاحتلال الأخير للعراق وأفغانستان وكذلك إنشاء قواعد عسكرية في القوقاز وآسيا الوسطى، وليس ذلك مثل بعض الدول الأخرى مثل تركيا ودول الخليج.

لكن التّعقيدات زادت في تلك الفترة بسبب حقيقة أن الشيعة في المنطقة – في العراق، أفغانستان ولبنان – تنظر إلى إيران كحامية رئيسيّة لها ضد التهديدات المحلية والخارجية كون أنه الشعلة الدينية بالنسبة لهم وهنا يظهر الدور الأيديولوجي لإيران. من جهة أخرى ظهرت قوة إيران في التنافس واختلاف الأهداف مع الولايات المتحدة بشأن مسألة التكنولوجيا النووية، حيث كان لإيران إصرار قوي على الحق في تطوير هذه التكنولوجيا مستشهدة بالقانون الدولي، وكان لها إلحاح شديد لامتلاك هذه التكنولوجية وإيجاد بدائل للطاقة، وكانت ضد فكرة الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية دخول العالم الحديث عن طريق تسخير ما تراه لتكون غير بعيدة عن العلم وتلتحق بالعالم الأول. وأكدتإيران أنها ليس لديها نية لتوسيع برامجها النوويه الحاليةالي برنامج لإنتاج الأسلحة. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تصر على أن إيران لا ينبغي الوثوق بها حول امتلاكها للتكنولوجيا النووية، بل إن البعض في الإدارة الأمريكية يجادلبأن إيران ليس لها أي حاجة ولا خبرة نووية – لأن نيتها الحقيقية هي تطوير أسلحة الدمار الشامل. وهذه الأسلحة كما تدعي الولايات المتحدة لن يقتصر على ذلك بانتهاكها للقانون الدولي، ولكنها ستغير أيضا توازن القوى بأكملها وهي تشكل تهديدًا وشيكًا لإسرائيل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي – ناهيك عن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط–.

وبخصوص الملف النووي الإيراني فقد تبنت الثورة الاسلامية مواقف متغيرة وغير ثابتة حول البرنامج النووي، حيث أن القادة الدينيين للثورة الإيرانية وفي مقدمتهم أية الله الخميني لم يكن البرنامج النووي من ضمن أولوياتهم ولكن بعد مضي فترة قصيرة جدا على الحكومة الجديدة استئنف الاهتمام بالبرنامج وكان أول اهتمامه هو المفاعل الموجودة في بوشهر، وتم تفسير هذا التغير المثير للجدل في أن الحكومة أرادت اكتساب خبرة في مجال الطاقة النووية وليس الشغف نحو امتلاك السلاح النووي.

وقد أعلن رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية "فيروز ساهلي" في 12 يونيو 1979م أن عقود إنشاء محطات الطاقة النووية في إيران سوف تخضع للمراجعة وكانت الحكومة الإيرانية في بادئ الأمر متحفظة بشدة من استمرار التعاون مع الجانب الألماني على إنشاء محطة بوشهر للطاقة النووية، ورفضت تمديد

تصاريح الإقامة للفنيين الألمان العاملين في المشروع، وكان عددهم يقدر بنحو 200 فنيا، وهذا مادفع وقتذاك إلى وضع عملية استكمال هذا المشروع تحت أيدي الفنيين الإيرانيين[1].

وقد أنشأ " فيروز ساهيلي" في 18 أيلول 1979م إلى أن من الحيوي بالنسبة لإيران أن تمتلك المزيد من المعرفة في شؤون الطاقة النووية حتى تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي، ولكن مع ذلك أشار إلى أن حكومته لم تكن قد قررت حتى ذلك الحين ما إذا كانت سوف تستمر في عملية إنشاء مفاعل بوشهير أم أنها سوف توقف كل الأنشطة النووية التي كانت جارية من قبل الثورة.

وفي الإطار نفسه، كان رئيس الوزراء الإيراني قد أعلن في تصريح إذاعي في الثاني من يوليو 1981م أن محطات الطاقة النووية ليست اقتصادية، وأن الأنشطة النووية سوف تقتصر فقط على الأغراض البحثية، في إشارة إلى أن إيران سوف تتوقف عن استكمال المشروعات النووية الطموحة، التي كان يجري العمل فيها في كل من بوشهر ودار خوفين إضافة إلى التراجع عن الخطط الواسعة التي كان نظام الشاه قد أعلنها في أوقات سابقة.

ومع ذلك فان إيقاف العمل في محطة بوشهر لم يتم على أساس معايير سياسية، وإنما تم ذلك وفقًا لمعايير اقتصادية فقد تسببت في ظروف الارتباك السياسي العنيف الذي صاحب قيام الثورة لاسيما تلك المتعلقة بإبعاد الحكومة الجديدة ذات توجهات مختلفة لها، قد تسبب في حدوث انقطاع هائل في ترتيبات التعاون بين إيران والشركة الألمانية المنفذة لمشروع بوشهر، لاسيما تلك الترتيبات المتعلقة في دفع المستحقات المالية للجانب الألماني، وهو ما أدى الى تراكم متأخرات مالية علي الحكومة الإيرانية تقدر بنحو 450 مليون دولارا للشركة الألمانية مما دفعها في سنة 1979 إلى إيقاف أعمالها في بوشهر وأعلنت الشركة أنه في حالة ما دفعت إيران هذا المبلغ فإنها ربما تفكر في استئناف العمل وأوقفت العمل على هذا المشروع في مارس 1979م.[2]

ومن جهة أخرى قام النظام الثوري الإيراني في إيران بإلغاء الاتفاقية المبرمة مع شركة " كونسورتيم– بورورديف–اتحاد شركات جورديف الفرنسية" وطالب الجانب الإيراني بارجاع مبلغ البليون دولار الذي أقرضه إليها لبناء محطة محطة نووية، كما قامت إيران بإلغاء تعاقدها مع شركة "فرام أوتوم" التي كانت

[1] Iran's Strategic Weapons Programs: A Net Assessment (London: The International Institute for Strategic Studies, Routledge 2005), p. 9.

[2] Iran's Strategic Weapons Programs, pp: 12 , Ipid

تعمل في بناء محطة "داخوفين" للطاقة النووية وقامت الشركة من جانبها بالانسحاب من إيران في مارس 1979م بعد أن ظلت تعمل مدة تسعة أشهر من دون الحصول على مستحقات مالية. [1]

وقد تسببت القرارات التي اتخذها النظام الثوري في نشوء مشكلات قانونية مع الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في المشروعات النووية الإيرانية، منها قيام شركة " كونستورتيم يوروديف" باللجوء إلى محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في لوزان، سويسرا، لتقديم شكوى ضد إيران. وقد حكمت المحكمة بالحجز على الأصول الإيرانية كافة في يوروديف، لدفع المستحقات المالية الخاصة بها، كما أشار الحكم إلى أنه لا يمكن لإيران أن تبيع نصيبها البالغ 10% في كوننستورتيم يوروردييف.كما حكمت المحكمة بأنه ليس من حق إعادة القرض البالغ بليون دولار الذي كانت قدمته للشركة، وظلت هذه المشكلة سببا لأزمة طويلة وممتدة بين الجانبين الإيراني والفرنسي.[2]

وتتباين التقديرات بشأن المدى الذي كانت عمليات الإنشاء في المفاعل النووية الأول في محطة بوشهر للطاقة النووية، حيث قدر البعض أن العمل في تلك المفاعل إلى نسبة 77% في حين أن تقديرات أخرى تشير إلى أن كمية الأعمال المكتملة كانت بحوالي 85% من مكونات إنشاء مفاعل بوشهر النووية بالإضافة الي اكتمال نسبة 45% من المفاعل الثانية، كما يشيرون إلى أنه تم شحن نحو 90% من أجزاء المفاعل إلىإيران.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية مسعى النووي الإيراني في عهد رافسنجاني ومحمد خاتمي 1989-2005م:

تولى هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية الإيرانية في أغسطس 1989م بعد وفاة الإمام الخميني الذي كان يجمع بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية،فمرحلة ما بعد الخميني كان قد بدأها رفسنجاني الذي جاء في فترة تعتبر فترة توازنات في القوة الداخلية في إيران، حيث كان الخميني الشخص الوحيد الذي استطاع الجمع بين القوتين الدينية والدنيوية تحت حكمه وسيطرته فكان لهذا المزج أثر سلبي الذي تمثل في استخدام المشاعر والجوانب العاطفية في الأمور السياسية حيث استغلّها في نقطة جمع الحشد الشعبي وتوجيه آرائه.

كان رافسنجاني عضوًا في مجلس الثورة وبعد نجاح الثورة شارك في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979م، وتولى منصب وزير الداخلية، وفي يوليو 1980م انتخب رئيسا للبرلمان،

[1] Seyed Hossein Mousavian & Mohammad Mehdi Mousavian, Building on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security , Journal for Peace and Nuclear Disarmament Volume 1, 2018 - Issue,1 pp:169-192

[2] Sayed Hossien Mohamed and Mousavian ,Ipid

ثم تولى منذ عام 1989م منصب القائد العام للجيش الإيراني ثم بعدها رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية،وبعدما استلم رافسنجاني الحكم تبنى خطة لقيادة إيران نحومستقبل أفضل ويمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1-تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.

2-تطوير الإقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الإقتصادي.

3-إعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على القروض من الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية.

وقد نجح رافسنجاني في استغلال مناصبه السابقة التي تولاها في تسهيل عملية التقارب مع كافة مراكز القوى في إيران، وكذلك عزز قبضته على القوات المسلحة، وكانت أهدافه في فترة حكمه هي الانفراج والتفتح على العالم الخارجي والتركيز على الجانب الاقتصادي لبناء اقتصاد ما بعد الحرب العراقية وإقامة علاقات جيدة مع دول العالم على أساس التعاون المتبادل في ظل الالتزام بالمواثيق الدولية.

عندما كانت الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988) في النهاية تقريبا، كان الرئيس الإيراني آنذاك هو هاشمي رافسنجاني وقال خميني في خطابه أمام المنظمة الدولية للطاقة الذرية – وهو يوجه الكلام إلى رافسنجاني-إننا نحتاج إلى تكنولوجيا نووية ونحتاج إليها الآن وأن تيجب أن تعمل بجد للحصول على هذه التكنولوجيا وبعد المؤتمر الدولي الإيراني – العراقي، عقد مؤتمر سنوي لعودة العلماء النوويين الإيرانيين الذين يعيشون في المنفى. وناشد الرئيس الإيراني آنذاك رفسنجاني على أن يعمل على تسهيل عودة المشاركين في ذلك المؤتمر إلى إيران، ودعا علنا إلى تطوير التكنلوجيا النووية.لقد غيرت الحرب الإيرانية العراقية عقول الإيرانين حول موضوع التكنولوجيا النووية. وبذلك حرصت إيران على بدء البرنامج النووي مرة أخرى وبحماس كبير.[2]

تعلمت إيران دروسًا من الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، وركزت بقوة على دفاعاتها في أعقاب ذلك أثبتت الحرب أن إيران بحاجة للدفاع عن نفسها بشكل أفضل، والفكرة التي جاءت في المقدمة أثناء الحرب مع إيران والتي كانت متعلقة بها هي مدى فائدة الأسلحة غير التقليدية، وكانت العراق

[1] Adam Taroc , US: Iran Relations: Heading for Confrontation?, Third World Quarterly Vol. 17, No. 1 (Mar., 1996), pp. 149-167

[2] Gareth Porter, October 2014, when Ayatollah said no to nuclear weapons, Forigen Policy website .browes 2019/4 : https://foreignpolicy.com/2014/10/16/when-the-ayatollah-said-no-to-nukes/

قدحصلت على دعم مالي من المملكة العربية السعودية وحلفائها الأصغر حجما في الخليج الذين كانوا قد شكلوا حديثًافي ذلك الوقت مجلس التعاون الخليجي(GCC)، وتلقى العراق أيضًا شحنة ضخمة من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي،الصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومن خلال هذه الحقائق أدركت إيران أهمية التكنولوجيا النووية وبذلت جهودا لاستئناف برنامجها النوويبعد الحرب الإيرانية العراقية[1]. وكتب أنتوني وكوردسمان،أنه لا يمكن استبعاد جولة أخرى من القتال بين العراق وإيران.ويقول بعض العلماء: إن "تجربة إيران في زمن الحرب وتوقعات التهديدات الحالية معا يؤكدان لماذا استنتجت الجمهورية الإسلامية أن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أمر ضروري لأمنهاالقومي.[2]

في خلال فترة رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989 إلى 1997)، شهد العالم متغيرات كثيرة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبات من الواضح أن النظام الدولي واجه ظروفًا مختلفة وعصرًا جديدًا من حيث البنى والعلاقات في النظام العالمي الجديد، كما أفرزت حرب الخليج الثانية معطيات جديدة على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وما آل إليه البرنامج النووي العراقي جراء هذه المعطيات من إصدار جملة قرارت صادرة عن مجلس الأمن الدولي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية، لذلك عملت إيران على الاستفادة من هذه المتغيرات بتكثيف الجهود وسرعة الانطلاق مجددًا في برنامجها النووي.

شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطًا مكثفًا في كافة المجالات في هذه الفترة، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما أنّها قامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسّبًا لضربات جوية عسكرية وأقدمت على هذه الخطوة كدرس مستفاد من التجربة النووية العراقية عندما تعرض موقع أوزوريك العراقي عام 1981م لضربة عسكرية جوية إسرائيلية. كما شهدت هذه المرحلة اهتماما من طرف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني، حيث تعززت قدرة المنظمة بوجود المنشآت والمراكز التي تتبع لها وكان من أبرزها مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في بوشهر من جهة[3]، ومن جهة أخرى بذلت الحكومة الإيرانية جهودًا ضخمةً خاصة مع

1 Alidad Mafinezam and Aria Mehrabi, *Iran and Its Place among Nations* (Westport, Connecticut, London: Praeger,2008), p. 63.

2-Cordesman, Anthony H., *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder: Westview Press, 1994)., p. 2.

3-أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، ص: 5.

كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية للحصول على المساعدات في تطوير البرنامج وعلى وسائل النقل النووي لاسيما الصاروخي كون إيران أولت اهتماما وتركيزا عاليا عليها.[1]

واستمرت إيران في جهودها حيث أبرمت تعاقداً مع الصين(مستغلة العداء الصيني الأمريكي) لتزويدها بالوقود النووي بتاريخ 15 يناير 1991م في فترة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (العراق – الكويت)، حيث ساعد ذلك على تمرير التعاقد الصيني – الإيراني لاعتباارت سياسية، إذ استلمت إيران ما يقارب 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم، و400 كغم من مادة تتارفلوريد اليوا رنيوم، كذلك 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم، فضلًا عن 120 كغم من اليورانيوم المكثف الخام، من دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة النووية [2]، وفي نفس العام ذكرت التقارير – الصحفية أن رفسنجاني أنهى في أثناء زيارته لبكين مفاوضات خاصة لشراء مفاعلين بطاقة 300–330 ميغاوات من الصين.[3]

وفي عام 1992 م أجرت إيران تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف، وفي الوقت نفسه سعت للحصول على أسطوانات الفلورين والمغانط التي تستخدم في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة تايسين الألمانية، كما ركبت في منشأة "خرج" النووية جهاز كاليوترون الذي كانت قد حصلت عليه من بلجيكيا عام 1991م.[4]

وفي العام نفسه أعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقًا مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، واتفاقًا آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي، وبموجب هذه الاتفاقيات وصل أكثر من 100 خبير

1- محمد نور الدين عبد المنعم، قضايا إيرانية، مرجع سابق، ص: 6.

2-Sahimi, Mohammad. (2003): **Iran's Nuclear Program,Part1:Its History:Payvand**.10/2. http://payvand.com/news/03/oct/1015.html.

3-Anthony H. Cordesman,**Iran and Nuclear Weapons**, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C.2000.

4-Anthony H. Cordesman, **Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force**

Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies, Washington ,

November.9.1998,p31-32.

روسي إلى موقع بوشهر، وأعدت إيران في ذات العام (16) فنيا إيرانيا من كلية الطاقة النووية في بوشهر، غير أن الظروف الاقتصادية لإيران آنذاك أعاقت استكمال الاتفاقية.[1]

وعادت إيران في عام 1993 م للتعاقد مع روسيا لإعادة إحياء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخريين، ولكن استمرار الأزمة الاقتصادية حال دون تنفيذ العقد، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض العملة الإيرانية وهبوطها بمقدار 7% من قيمتها الحقيقية .[2]

ومع ذلك لم تنفك إيران تبذل جهودها في تطوير برنامجها النووي حيث تعاقدت أيضًا مع مصنع (Invap) النووي الأرجنتيني من أجل توريد معدات سلمية نووية تقدر بحوالي 18 مليون دولار أمريكي، لكن هذا العقد تم إلغاؤه تحت الضغط الأمريكي.[3]

كما حاولت إيران عام 1993 م الحصول على ثماني مجسات نووية (مكثفات للبخار) من شركة أنسالدو Ansaldo الإيطالية ضمن العقد نفسه مع شركة كرافت ويرك الألمانية، لكنها فشلت بسبب قيام الحكومة الايطالية بمصادرة هذه المعدات، كما تعرضت محاولات إيران لشراء مفاعل غير مكتمل من سكودا بليزن SkodaPlzen البولندية للفشل، كما أوقفت الضغوط الأمريكية المفاوضات مع شركة التشيكية والتي كانت تهدف إلى الحصول على مكونات لمفاعل بوشهر كجزء من العقد الأولى مع شركة كرافت ويرك.[4]

وهذا التصميم الإيراني يدل على وجود اسراتيجية نووية إيرانية ثابتة للحصول على السلاح النووي لحماية النظام في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

فمن هذا المنطلق يمكن القول أن إيران بذلت مرة أخرى جهودا جادة للحصول على الأسلحة النووية، وهكذا، كان يعتقد النظام الايراني أن رافسنجاني كان الشخصية المناسبة لرؤية إيران في إكمال برنامجها النووي وتحقيق طموحها في الحصول علي السلاح النووي الذي هو حلم أصبح يراود جميع من يتولى الحكم في إيران وكان أبرز تصريح لرافسنجاني الذي من خلاله تجلت رغبته لامتلاك الأسلحة النووية

1-Charles C. Mayer, National Security to Nationalist Myth: **Why Iran Wants Nuclear Weapons**, Naval

Postgraduate School, Monterey, California, September.2004.P8

2- نزار عبد القادر، **الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء**، مرجع سابق، ص: 135.

3-U.S. Halted Nuclear Bid By Iran,China,Argentina,Agreed to Cancel Technology Transfers –The Washington Post – High Beam Research.2008 . http://www.highbeam,com/doc/1p2-1035214.html.Retrieved 2008-02-24

4- رياض الراوي، مرجع سابق، ص: 131-132.

حين صرح بأنها "رادع الرجل الفقير" وفي نفس السنوات، أعادت الحكومة الإيرانية مسعاها النووي بمزيد من الحماس الذي لم يكن في مخطط أي حاكم من قبل وخصصت ميزانية قدرها 200 مليون دولار أمريكي تحت اسم الشفرة "خطة عظيمة". وزادت الميزانية بسرعة كبيرة حيث ازدادت أنشطتها على مر السنين.وقد خصصت ميزانية هذه الخطة السرية 800 مليون دولار في عام 1992م. وخبيران نوويان منذبدأت وزارة الدفاع الإيرانية الإشراف على هذا المشروع السري الجديد ومهمة المشروع هو الحصول على التكنولوجيا النووية من الدول الأجنبية بأي ثمن.[1]

وكما ذكر سابقا آية الله محجراني في نوفمبر 1991م، نائب الرئيس الإيراني آنذاك أنه إذا كان النظام الصهيوني له الحق في امتلاك الأسلحة النووية، فإن كل الدول الإسلامية لها نفس الحق، كما يؤكد على ضرورة أن يطور المسلمون الخبرة في المجال النووي لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي.وفي عام 1992م، قامت إدارة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآت الأسلحة النووية الإيرانية مرتين في ذلك العام، بيد أنها لم تجد دليلًا واحدًا على إجراء بحوث نووية غير مشروعة النشاط في أي مكان، وقال نائب رئيس إيران آية الله محجراني مرة أخرى في أوكتوبر 1992م إنه نظرًا لأن إسرائيل لديها منشآت للبحوث النووية، فإن الدول الإسلامية في الشرق الأوسط ينبغي أيضا أن تكونمجهزة بنفس التكنولوجيا لتحقيق التوازن بين القوة في المنطقة.[2] في عام 1993م التزم الجانب الروسي بإنشاء المفاعلين النوويين التوأمين في بوشهر.

ولكن كان الرئيسان الأمريكيان السابقان بيل كلينتون وجورج بوش قد أقنعا الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين لإنهاء المساعدات التكنولوجية النووية إلى إيران ووقف بيعهامفاعل الماء الثقيل (اليورانيوم الطبيعي). والواقع أن مفاعلات المياه الثقيلة تستخدم لإنتاج مواد من صنع الأسلحة الانشطارية، وبهذا حاول الرئيس الاميركي السابق كلينتون إقناع الرئيس الروسي آنذاك يلتسين بوقف المساعدات الروسية في مجال التكنولوجيا النووية للعلماء النوويين الإيرانيين في برنامجهم النووي. واتفق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وقف كل شيء بخصوص المساعدة النووية لإيران ما عدا بناء مفاعل للطاقة النووية في المدينة الساحلية الإيرانية بوشهر، الذي أعلن عنه في وقت سابقالرئيس الإيراني رفسنجاني حينما كان

1-Peter Herby, *The Chemical Weapons Convention and Arms Control in the Middle East* (Oslo: International PeaceResearch Institute, 1992), p. 42.

2Michael Eisentadt, "Living with aNuclear Iran?" *Survival*, August 3, 1999, pp. 124-148

ينفي كل تلك التقارير التي ألقت باللوم على أن البرنامج النووي الإيراني هو سلاح نووي[1]. وأكد أن البرنامج النووي الإيراني هو لأغراض سلمية؛ وذكر أن إيران وقعت على معاهدة عدم الانتشار، وهي عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستحترم التزاماتها. وقال أيضا إن البرنامج النووي الإيراني هو فقط لتوليد الكهرباء.

وأعلن رفسنجاني أن الأسلحة النووية ليست في مصلحة أي شخص في المنطقة بما فيها إيران. كما قال إنه لن يكون هناك نهج للحكومة الإيرانية لإستخدام مواردها على تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية الموسعة معربا عن قلقه إزاء القدرات النووية الإسرائيلية[2]. أيضا وقع ميخائيلوف فيكتور، وزير الطاقة الذرية الروسى مع نظيره الإيراني رضا عمر الله، رئيس الهيئة،عقد 800 مليون دولار، في يناير 1995م وبناءً على هذا الاتفاق، فإن على روسيا الانتهاء من بناء واحد من المفاعلات النووية للطاقة النووية في إيران خلال السنوات الأربع المقبلة[3].

وفي ذلك الوقت، كانت واحدة من المفاعلات في بوشهر كاملة 75 بنسبة في المئة، وكان ينتظر فقط جوهر المكونات التي يحتاجها مفاعل الطاقة النووية، والمفاعل النووي الثاني كان مكتمل بنسبة 60 في المئة، وذلك وفقا لبعض المصادر، تم استخدام كل من هذه المفاعل النووية المنجزة كصوامع مخازن الحبوب منذ الثمانينات.[4]

1Caryle Murphy, "Iranian Sees No Breakthrough on U.S. Ties," *The Washington Post*, February 1, 1993, pp. 12, 15

2-James R. Grimes & Karsten Prager, "Iran:Yes to Revolution and to Moderation," *Time*, May 24, 1993, pp. 46-49

3-Jafarzadeh, Alireza, *The Iran Threat: President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis* (NewYork: Palgrave Macmillan, 2007). , pp. 136-137

4-David Segal, "Atomic Ayatollahs*:* Just What the Mideast Needs—An Iranian Bomb," *The Washington Post*, 12 April1987, p. D1

(5) خريطة تبين مواقع مفاعلات البحوث النووية الإيرانية ومناجم اليورانيم

المصدر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/08/100821_iran_bushahar_tc2

ومن المهم أيضا أن نذكر هنا أنه في أوائل التسعينيات، كان اقتصاد إيران مدمرا نتيجة الانفاق الكبير على البرنامج النووي الإيراني السري حيث أنفقت الحكومة الإيرانية الجزء الأكبر من دخلها على هذا البرنامج النووي.

قدم وزير الطاقة الذرية الروسي فيكتور ميخائيلوف في فبراير 1995، تبرير اتفاق حكومته النووي مع الحكومة الإيرانية وقال إنه يعتبر أحد أنواع المساعدة. ويضيف أنه إذا ألغت حكومته الصفقة قد يسبب ذلك انسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وعندها قد تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الموقف وتقوم ببناء مفاعلات للطاقة النووية في إيران للحصول على عائدات مالية كبيرة.[1]

وقال إن المناقشات مع الحكومة الإيرانية أفادت بأن سيكون هناك توريد مفاعلات نووية إضافية وشملت هذه المناقشات أيضا مفاعال البحوث النووية التي ستقع في الجامعات المختلفة في إيران، وبهذا قد تصل قيمة العقد إلى 3 مليارات دولار أمريكي[2].

وبهذا جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995م حين وقعت الحكومة الإيرانية على هذا الاتفاق وهو اتفاق لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبموجب الاتفاق تقرر

1-Fred Hiatt, "US Efforts to Block Iran Reactor Sale Cause Anger in Moscow," *Washington Post*, March 3, 1995, p.32.

2- نفس المرجع

إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30-5- ميغاوات خلال أربع سنوات، وتدريب 15 خبيرا نوويا إيرانيا في روسيا.[1]

من الجدير بالذكر أن المفاعلات التي تم الاتفاق عليها تبلغ قدرتها الإنتاجية 180 كغم من البلوتونيوم في السنة الواحدة، وقد استغلت الولايات المتحدة ذلك وادعت أنه سيستخدم لإنتاج الأسلحة النووية؛ الأمر الذي ترتب عليه اتفاق أمريكي روسي باستعادة الوقود النووي المستنفذ من بوشهر إلى روسيا.[2]

وفي منتصف عام 1995 م ذكر مسؤولون إيرانيون مرة أخرى أن إيران خصصت 900- 800 مليون دولار من أجل الحصول على مفاعلين نوويين من الصين بقدرة 300 ميغاوات يعملان بالماء الثقيل، مما يعزز دور الصين في تقديم مساعدات تكنولوجية للمنشآت النووية في منطقة الكرج والتي تبعد 160 كم شمال شرق طهران.[3]

وفي العام ذاته أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، رضا أمر الله، أن إيران دشنت أكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم (الكيك الأصفر)، إضافة إلى المنشآت الموجودة سابقًا في منطقة صفند، حيث أكدت بعض التقارير بأن إيران أصبحت قادرة على إنتاج مادة(غاز هكسافلوريد اليورانيوم) بجهود ذاتية.[4]

وفي أواخر عام 1995م بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية كما أسهم وقوع حادث بمنشأة رشت التي تبعد نحو 9كم إلى الشمال من مدينة كيلان، والذي تعرض فيه حوالي خمسون شخصا إلى

1-Javed, Ali,**Iran Nuclear Imports and Environmental Possibilities**, The TED Case Studies, an onlineJournal, The Mandala Projects, American University.Case.No163,2 -1- 1994. http:// www.american.edu/TED/irannuke.htm.17.12.2006

2- محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران ومشكلاتها النووية**، مرجع سابق، ص: 97.

3- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، **بشأن البرنامج النووي الإيراني(2)** ، بازتاب الصدى (مارس2004) مختارات إيرانية، العدد47 ، يونيو 2004 م، ص: 28.

4-Cordesman, Anthony H.(1998): Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic andInternational Studies, Washington, November.9.

الإشعاع النووي، في تسليط الضوء على البرنامج النووي خاصة أن هذا الموقع الجديد لم يكن معلومًا من قبل.[1]

وفي ضوء ما سقناه سابقاً من شواهد فإن إيران كانت تحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أو أخرى، وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة لإستخدامات من جهات ومصادر غربية، الأمر الذي زاد من تخوف الولايات المتحدة ودول أخرى من احتمال تصنيع وسائل محلية –كالتخصيب بالطرد المركزي– لإنتاج وقود القنبلة.[2] ونتيجة لهذا التخوف فرضت الولايات المتحدة حظرا على إيران ومارست ضغوطا على الموردين الإيران خاصة الموردين من روسيا والصين. ونتيجة للضغوط الأمريكية امتنعت الصين عام 1996 م عن بيع إيران مجمعًا لتحويل اليورانيوم، كما دخلت إسرائيل على خط الضغوط على الدول الموردة إلى إيران، حيث حصل رئيس الوزاراء الإسرائيلي نتانياهو في أثناء زيارته للصين عام 1996م على وعد من رئيس الوزارء الصيني بوقف تصدير المفاعل المذكور أو أية وسائل تكنولوجية أخرى.[3]

وفي ذات العام قام مفتشو الجمارك البريطانيون بالاستيلاء على شحنة من الفولاذ الذي يستعمل في صنع أجهزة الطرد المركزية وهي في طريقها إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران.[4]

كما أسهم عدم وجود الوثائق الفنية الألمانية لمفاعل بوشهر وخاصة التجهيزات التي نفذها الألمان في إعاقة إرسال روسيا للتجهيزات والمعدات والفرق الفنية، باعتبار أن عدم توفر الوثائق المطلوبة يحول دون بدء تنفيذ الاتفاق، حيث إن إقامة محطة جديدة أسهل من تشغيل المحطة القديمة، وبالرغم من ذلك فإن روسيا بدأت بإرسال التجهيزات والمعدات اللازمة، وأعلنت أنها بصدد إرسال200 روسي وأنها سوف تبدأ بتدريب 500 متخصص إيراني، وأعلن أناتولي جيلينسكي عام 1996 م وهو أحد الخبراء النوويين أنه "على روسيا أن تقوم بعمل وإقامة تجهيزات محل التجهيزات الألمانية في ظل إصرار إيران على إكمال المحطة القديمة".[5]

1- رياض الراوي، مرجع سابق، ص: 134.

2- مفكرة الإسلام، **نشأة وتاريخ البرنامج النووي 2009/9/27م على الرابط التالي:**

www.albainah.net/index.asp?function=Item&id=30174&lang.

3- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، **بشأن البرنامج النووي الإيراني (2)**،مرجع سابق، ص: 29.

4-Anthony H. Cordesman, **Weapons of Mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force**

Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects,op.cit.p31.

5- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، **بشأن البرنامج النووي الإيراني(2)** ، مرجع سابق، ص: 30.

وانتقدت الولايات المتحدة الحكومة الروسية لإجراء محادثات مع الحكومة الإيرانية حول بيع اليورانيوم المخصب لصنع الأسلحة في إيران. وأكدت روسيا أنها لن تلغي العقد بسبب الضغوط الأمريكية، على الرغم من أنها تقدم تأكيدات بأنه لا يوجد صفقة تخصيب اليورانيوم خاص بالأسلحة.[1]

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على شركاء إيران، ووقعت أمريكا مع أوكرانيا مسودة اتفاق من شأنها السماح للشركات الأمريكية بالتعاون مع الهيئات النووية الأوكرانية مقابل عدم قيام أوكرانيا بتقديم التكنولوجيا النووية لإيران، وبموجب الاتفاق المذكور صرفت أوكرانيا النظر عن توريد توربينات للمفاعلات الإيرانية قيمتها 45 مليون دولار[2] وفي المقابل تمكنت إيران في نهاية عام 1998م من إقناع روسيا بضرورة ترك البلوتونيوم لها، وتعويضها ماليا لقاء عدم نقل النفايات النووية لروسيا وخزنها في سيبيريا.[3]

ويؤكد ممثل إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد عزم إيران على إعادة استلام شحنات الوقود من روسيا، ورحب وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكى آنذاك، بإصدار حكومة إيران بيانا بشأن هذه المسألة، وذكرت الحكومة الإيرانية رسميا أنها مستعدة للتوصل إلى حل توفيقيحول بعض جوانب اتفاقها النووي مع روسياوتوفير 440 مفاعلات نووية يستخدم فيها اليورانيوم المخصب الذي تحتاجه إيران لتطوير الأسلحة النووية، ومن المحتمل أن يتم تركيب هذه المفاعلات في مجمع "نيكا". وتصر روسيا وايران على أنه لا يوجد أي نوع من الأنشطة غير المشروعة التي تنطوي عليها معاملات المفاعل، بينما الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن أنشطة إيران الأخيرة، لا تشير إلى خطوة إيجابية والوضع في اتجاه خطير،وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز إن وزارة الخارجية لا تستطيع التأكيد على التقارير الصادرة عن مجمع "نيكا".[4]

وذكر تقرير في صحيفة (ذا صانداي تايمز) وهي صحيفة مرموقة في جنوب إفريقيا ذكرت على لسان وزير شؤون الطاقة والمعادن فيجنوب إفريقيا قال أن محادثات مارس 1995 مع "رضا أمرولاهي"،

1Robin Wright, "US Report Casts New Doubt on Russia-Iran Deal," *Los Angeles Times*, April 29, 1995, p. 13.

2- نفس المرجع السابق، ص: 31.

3-علي الدين هلال،القوى البازغة ومستقبل النظام العالمي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهرية الليبية، 2006.

4-David Albright, "An Iranian Bomb?"; Con Coughlin, "Russia set to sell 2 Nuclear Reactors to Iranian Regime," *WashingtonTimes*, August 28, 1995, pp. A1, A18; Martin Sieff, "Report of Reactor sale leads to Probe," *Washington Times*,August 29, 1995, p. A7.

رئيس الهيئة، غطت مشروعا لبيع اليورانيوم المخصب إلى الحكومة الإيرانية.وعلى الرغم من هذه المحادثات إلا أن الحكومة الأمريكية حثت حكومة جنوب إفريقيا على عدم مشاركة المعلومات الحساسة ذات الصلة بالطاقة النووية مع الحكومة الإيرانية.[1]

وفي بداية عام 1999م رفعت إيران ميزانية إنشاء مفاعلين نوويين لتصل إلى 850 مليون دولار؛ لتضمن شراء التوربيت التي تحتاج إليها من أحد المصانع الروسية، وفعلاً تمكنت إيران من ضمان حصولها على التوربينات اللازمة، حيث نجحت إيران في ضمان التعاون الروسي معها رغم الضغوط الأمريكية وتمثلت شواهد ذلك بزيارة وزير الطاقة الروسي، يوجمان آدم أووف، لطهران عام1999م، حيث أشار في زيارته إلى عدم تأثير الضغوط الأمريكية على التعاون الروسي الإيراني، وفي ذات العام أرسلت إيران عدداً من المهندسين للدراسة والتعليم في روسيا.[2]

وفي مطلع عام 2000م التقى وزير الدفاع الروسي، إيجور سيرجينيف، السكرتير العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، حسن روحاني، وأكد على تعهد روسيا باستمرار تعاونها مع إيران بهدف تطوير قدراتها في المجالات العسكرية والفنية والطاقة".[3]

وبسبب هذه النجاحات الإيرانية في إعادة إحياء برنامجها، وعلى إثر فشل الضغوط الأمريكية على روسيا، دخلت إسرائيل بشكل مباشر على خط الضغط من أجل إفشال المساعي الإيرانية وتعاونها مع روسيا، حيث أعلن مسئول إسرائيلي في منتصف عام 2000م عن اعتقاده بأن إيران ستبدأ في الحصول على قدارت نووية عسكرية اعتبارا من سنة 2005م، وسيكون بمقدورها وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها من الوصول إلى مراكز إستراتيجية في إسرائيل، وهذا يمثل إزعاجاً أمنياً لإسرائيل في ظل الصراع والاختلاف في وجهات النظر على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والدينية بين البلدين، مؤكداً بأن اللوبي اليهودي سيمارس ضغطاً على الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران.[4]

1-Fred Hiatt, "US Efforts to Block Iran Reactor Sale Cause Anger in Moscow," *Washington Post*, March 3, 1995, p.A32.

2- التقرير التفصيلي، للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني (2)، مرجع سابق، ص: 31.

3-علي الدين هلال، القوى البازغة، مرجع سابق.

4- هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط، طباعة ونشر جريدة الزمان اللندنية، حزيران 2005م، ص: 152-152.

وازدادت مخاوف إسرائيل من برنامج إيران النووي على إثر نجاح تجربة شهاب 3 في تموز عام 2000م، حيث صرح رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " أهارون زئيفي" أن المدة التي تحتاج لها إيران للتوصل لتخصيب اليورانيوم بشكل مستقل هي نصف عام.[1]

ورغم الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة واسرائيل، فإننا نجد أن التعاون الروسي الإيراني قد استمر، ففي مطلع عام 2001 م قام الرئيس الإيارني محمد خاتمي بزيارة روسيا، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي مبررًا هذه الاتفاقيات بحق إيران في استخدام الطاقة النووية بالمجالات السلمية دون المجالات العسكرية، وأن هذا الاتفاق يخدم الأغراض الدفاعية فقط وهي غير موجهة إلى أي بلد آخر[2].

وفي ذات العام ذكرت بعض التقارير أن الروس قدموا خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر، كاستجابة لطلبات إيران التي تضمنت بناء ثلاثة مفاعلات، تركب في بوشهر أو في أماكن أخرى من إيران بقيمة ثلاثة مليارات دولار أمريكي.[3]

ويتضح لنا في هذه المرحلة أن إيران قد استفادت إلى أقصى مدى من المتغيرات الدولية والإقليمية، حيث كثفت من أنشطتها في كافة المجالات لدعم برنامجها النووي وتطويره، سواء ببناء بنية تحتية أساسية للأبحاث على مستوى الكادر البشري والمعدات التكنولوجية، أو نشر المنشآت على مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية وإحاطتها بالسرية وبذل جهود ضخمة لتوقيع الاتفاقيات والحصول على المواد اللازمة لتشغيل البرنامج النووي من روسيا والصين وكوريا الشمالية، كما نجحت إلى حدٍّ كبيرٍ في مواجهة الضغوط الأمريكية والغربية.

برنامج النووي الإيراني في العصر الإصلاحي لمحمد محمد خاتمي،اختبرت إيران شهاب 3 في عام 1998 بنجاح، والتي من شأنها ستجعلها قادرعلي ضرب العراق وضرب كل الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة وإسرائيل.[4]

1- نفس المرجع السابق، ص: 153.

2- محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران وروسيا** :علاقات إسراتيجية متميزة.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17.shtml.5.2.2007

3-Moscow Times. 5 Septempar.2001.http:www.themoscowtimes.com/index.php

4-Albright, “An Iranian Bomb?”; Con Coughlin, “Russia set to sell 2 Nuclear Reactors to Iranian Regime,” *WashingtonTimes*, August 28, 1995, pp. A1, A18; Martin Sieff, “Report of Reactor sale leads to Probe,” *Washington Times*,August 29, 1995, p. A7.

وكان الغرض من ذلك تعزيز القدرة على مواجهة الولايات المتحدة على الصعيد الاقليمي، وقد صرح قائد البحرية الإيرانية آنذاك، الأميرال "علي أكبر"، أن إيران لا تنوي تطوير أسلحة نووية. وذكر أن المنشآت النووية الإيرانية خضعت لعمليات تفتيش عدة مرات من قبل عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث أكد عدة مناسبات أنه لا توجد أنشطة ذات صلة بالأسلحة النووية في المنشآت النوويةالإيرانية، وأعلن "غلام رضا عقازادة"، أن الاتفاق الحكومي في البرنامج النووي سيعزز العلاقات الإيرانية – الروسية. وأن مشاريع الطاقة النووية القائمة في إيران تتبع أعلى معايير السلامة وذكر أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول أخرى قد حدت من قدرة إيران على تلبية احتياجاتها من الطاقة خلال العقدين القادمين باستخدام الطاقة النووية.[1]

البرنامج النووي الإيراني: بعد الكشف عن منظمة مجاهدي خلق في عام 2002م، أعلن المجلس الوطني للمقاومة في إيران – الذراع السياسي لحركة مجاهدي خلق الإيرانية المعروفة أيضا باسم مجاهدي خلق أو منظمة مجاهدي خلق -في 14 أغسطس 2002 أن إيران كانت سرا تعمل على إنتاج المواد الانشطارية في المنشآت النووية الإيرانية في ناتانز (محطة للطرد المركزي للغاز)، وأراك (منشأة لإنتاج المياه الثقيلة) لاستخراج البلوتونيوم. وقررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر 2002 أن يقوم مديرها العام محمد البرادعي بتفقد الأنشطة في ناتانز وأراك في أكتوبر 2002. غير أن هذه الزيارة أجريت في فبراير 2003 بسبب تأجيلات الحكومة الإيرانية التي كانت أسبابها عالقة ومجهولة[2]. وفي عام 2005، حث محمد خاتمي–رئيس جمهورية إيران الإسلامية– جميع الزعماء الدينيين على إلغاء الأسلحة الكيميائية والأسلحة الذرية.[3]

لكن في الواقع، هذا الحث حول إلغاء أو تجميد النشاطات النووية لم يتواصل خلال فترة رئاسته بل على النقيض من ذلك، فقد تطور البرنامج النووي السري الإيراني بدرجة من الزخم والسرعة خلال رئاسة

1–"Iran Asks the Energy Agency (IAEA) for help to operate center for nuclear studies," *Al–Zaman* (London), May 19,2000, p. 3.

2–Thérèse Delpech, *Iran and the Bomb: The Abdication of International Responsibility* (London: Hurst & Company,2006), p. 123.

3–Mark J. Gasiorowski, "Iranian Politics after the 2004 Parliamentary Elections," *Strategic Insights*, vol. 3, issue 6, June2004.

خاتمي. وفي فبراير 2003، أكد البرادعي بوجود منشأة كبيرة لتخصيب الغازات بالطرد المركزي في ناتانز، وموقع لإنتاج المياه الثقيلة في آراك[1].

وعلاوة على ذلك، اعترفت الحكومة الإيرانية للمرة الأولى خلال زيارة الوكالة بوجود مرفق لتخصيب اليورانيوم. وكان يضم هذا المرفق النووي في نهاية المطاف 000 54 جهاز طرد مركزي. كما اعترفت بأن إيران استوردت في عام 1991م مواد انشطارية نووية ذات أصل صيني. كما تم تحويل بعض هذه المواد الانشطارية إلى معدن اليورانيوم. والواقع أن معادن اليورانيوم هذه غير مجدية لبرنامج نووي مدني بل هي ضرورية لبرامج الأسلحة النووية.[2]

في حين كان خاتمي إلى حد بعيد الزعيم الأكثر اعتدالا مقارنة بقرنائه الذين تولوا منصبه إلا أنه صرح بقوله إنه لن يتوقف تطوير البرنامج النووي الإيراني خلال حكمه، وقال إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق إيران، وقال: "إذا كان هناك قلق بشأن القنبلة النووية، لماذا علينا نحن، الذين لم نحقق التكنولوجيا النووية السلمية بعد – أي إنتاج اليورانيوم مع تخصيب 3.5 في المئة التي تعمل كوقود لمحطات نووية – ومع هذا نتعرض للخطر وعدم الثقة من المجتمع الدولي، في حين أن القوى التي لديها المئات من الرؤوس الحربية النووية في المنطقة، وقادرة على إنتاج عشرات القنابل النووية سنويا، لا تتعرض للضغط فحسب بل هي أيضا مدعومة ؟ ازداوجية المعايير في هذا العالم أصبحت واضحة. وينبغي أن نتحرك في الواقع ونعمل بجد لكي نتمكن من تلبية احتياجاتنا بالاعتماد على سلطتنا وعلى الله".[3]

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة في عهد أحمدي نجاد وحسن روحاني .2005–2017:

كان انتخاب محمود أحمدي نجاد في حزيران 2005م نقطة تحول في تاريخ إيران، مما أدى إلى مرحلة جديدة وأكثر مواجهة تحت قيادة رئيس متطرف في إيران. النظام الحاكم في إيران له أخطاء كثيرة، ولكنه أكثر تمثيلا من معظمه في الشرق الأوسط خارج إسرائيل.كانت هناك دلائل على خيبة الأمل والإحباط بين العديد من الشباب الإيرانيين بعد فشل تجربة خاتمي. وكان أحمدي نجاد، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في عام 2005م، يملك هذا التحدي النووي بالكامل، حيث دعم أحمدي نجاد البرنامج النووي للبلاد بحماس تام. وقال أن البرنامج النووى الإيرانى لم يخلق أى نوع من الأزمة للبلاد، ومن حقنا

1–Khan, *Iran and Nuclear Weapons*, p. 13.

2Delpech, *Iran and the Bomb*, p. 123.

3–Khan, *Iran and Nuclear Weapons*, p.13

أن نتقن عملية تخصيب الأسلحة النووية ولا يمكن لأحد أن يحرمنا منه وفي سبتمبر 2005م، وفي أثناء مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة قال أحمدي نجاد إن المجتمع الدولي قد أساء الحكم على البرنامج النووي الإيراني. هذه ليست سوى حيلة دعاية غربية ضد المساعي النووية الإيرانية. ومع ذلك، إذا أراد شخص ما حرمان الشعب الإيراني من التكنولوجيا الحديثة، فإننا سنعيد النظر في نهجنا الكامل تجاه سياستنا.[1]

ومنذ عام 2005م أفصح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن رغبة البلد في الحصول على أسلحة نووية.[2]كما ركز على ذلك مجموعة كتاب مركز الإمارات، الذي يصف استراتيجية إيران في الإنكار والخداع للدولة الإسلامية المتطرفة، على وجهات النظر المتطرفة للزعيم الإيراني المثير للجدل أحمدي نجاد وميله لجعل إيران دولة نووية.[3]

وذكر تيريز دلبش أن إيران تنتهك التزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قرار مجلس المحافظين، سبتمبر 2005م، الذي يشير إلى المادة 12 من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يلزم الوكالة من تقديم تقرير إلى مجلس الأمن الدولي. إن وصول محمود أحمدي نجاد إلى السلطة وخطاباته التحريضية وتصميمه على الحرث بأي ثمن وبضعف الاستجابة الدولية لهذه التطورات كلها أمور كانت تعزز من الشكوك بل والخوف من بعض الكوارث المستقبلية".[4]

بالإضافة إلى ذلك، "عند تولى أحمدي نجاد منصبه في أغسطس 2005، رفضت إيران اقتراح آخر للترويكا الأوروبي EU-3، أعاد تشغيل تحويل اليورانيوم في أصفهان، وأطلق العنان لتدهور دراماتيكي في المفاوضات مع للترويكا الأوروبي EU-3 والوكالة الدولية للطاقة الذرية".[5]

وعلى نفس المنوال، قال آخرون إن القضية النووية كانت أحد أسس نداء أحمدي نجاد للتفتيش[6].

1-Kasra Naji, *Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader* (London: I.B.Tauris, 2008 p. 126.), p.63

2-Mark Hitchcock, *The Apocalypse of Ahmadinejad: The Revelation of Iran's Nuclear Prophet* (New York: TheDoubleday Religious Publishing Group, 2007).P.16

3-Emirates Centre for Strategic Studies (ECSS), *Iran's Nuclear Program* (New York: Palgrave, Macmillan, 2007).P.8

4-Delpech, *Iran and the Bomb*, p. 91.

5-Solingen, *Nuclear Logics*, p. 180

6-Gareth Smyth, "Iran's Intellectuals Left in Cold by Populist President," *The Financial Times*, June 21, 2006, p.7.

وقال رائد البرنامج النووي الإيراني "أسغر خاني" إن الأسلحة النووية الإيرانية توفر للبلاد "الحد الأدنى من الردع". ولا يمكن لإيران أن تعزز اتساقها الاجتماعي إلا إذا أصبحت دولة نووية، وتحتاج إيران إلى القوة الناعمة والصلبة لاستعادة هويتها الوطنية المفقودة.[1]

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ابريل 2006م أن إيران انضمت إلى "نادي الدول النووية" من خلال إتقان دورة الوقود النووي برمتها[2]. والقدرة على تخصيب اليورانيوم لمحطات توليد الطاقة[3].

إن قلق وانشغال الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين تركز فيما إذا كانت إيران قادرة على السيطرة على تخصيب اليورانيوم والوقود، لأن هذه العملية تمكن إيران من السيطرة علي برنامجها النووية ويمكنها من إنتاج سلاح نووي،وعلى الرغم من أن إيران لا تعترف رسميا بأن برنامجها النووي هو لأغراض عسكرية، إلا أن الدلائل تشير إلى أن البرنامج ليس لأغراض سلمية.[4]

وضعت قضية إيران النووية ضمن السياق الأوسع لعلاقات إيران مع الغرب، فالولايات المتحدة ترى أن السياسات الخارجية العدائية لإدارة بوش لا تساعد الإصلاحيين الإيرانيين الذين يرغبون في تغيير مسار سياساتهم النووية في بلادهم. وفي قولهم ذلك فإنهم يدعون أن الولايات المتحدة تحتاج إلى فهم أفضل للسياسة الداخلية لإيران ويجب أن تفكر في "شراكة انتقائية" مع إيران.

وفيما يتعلق بالمخاوف التي أثارها الغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني، نقلت سائرة خان عن مئير جافيدانفر (خبير الشؤون الداخلية والخارجية الإيرانية)، الذي يقول إن البرنامج النووي الإيراني هو لأغراض عسكرية. يقدم مئير جافيدانفر عدة أسباب لتقييمه. ويجادل بأنه في عام 2002م، أصابت إيران هدفها في برنامجها النووي، وكان رفض إيران للزيارات التي قامت بها الوكالة إلى طهران وكذلك كيفية تصميم اليورانيوم في الرؤوس الحربية الايرانية –هو تصميم تم شراؤها من خارج إيران ربما من الدكتور عبد القدير خان والد برنامج باكستان للأسلحة النووية–. وأجهزة الطرد المركزي التي هي ليست مهمة في عملية إنتاج النووي لأغراض سلمية كلها دلالات على أن البرنامج الإيراني هدفه عسكري لأن المعطيات

1–Solingen, *Nuclear Logics*, p. 181.

2–Solingen, *Nuclear Logics*, p. 183

3–"Iran's Nuclear Programme," *The Guardian*, April 28, 2006.

4Khan, *Iran and Nuclear Weapons*, pp. 51–52.

الموجودة كان توحي بذلك خاصة مافعلته إيران بالبلوتونيوم. بولونيوم 210 الذي هو في الأساس الزناد الأساسي للتفاعل النووي والذي بذاته ما تسعىإليه إيران.[1]

وقد تحدت إيران قرار مجلس الأمن الصادر في أغسطس 2006م، ولذلك وافق مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2006 بالإجماع على حظر التجارة الدولية في مجال التكنولوجيات النووية والصاروخية مع إيران وتجميد الأصول الأجنبية ل 10 منظمات إيرانية و12 شخصا إيرانيا. ورد أحمدي نجاد على قرار الأمم المتحدة بأنه ضد الجهود النووية السلمية لإيران وعلى الرغم من هذا فإنه ليس له أي تأثير على إيران، وقال أيضا إن 10 قرارات أخرى للأمم المتحدة لن تؤثر على اقتصاد إيران وإرادتها في تطوير برنامجها النووي وبعد أن قضى قصته الطويلة، أصدر مجلس الأمن ستة قرارات أخرى (قرارات مجلس الأمن 1747 و1803 و1835 و1887 و1929 و1984)، إلا أن إيران لم تمتثل لأي من تلك القرارات. ويروي شاهرام تشوبين، وهو خبير في السياسة الخارجية والخارجية الإيرانية، أن المشكلة المركزية ليست التكنولوجيا النووية، ولكن حقيقة أن إيران دولة ثورية ومصالحها تتعارض مع الدول الإقليمية والغرب.[2]

وفي أكتوبر 2009م اتفقت إيران، في محادثاتها مع مجموعة 5+1 "خمسة زائد واحد"، على إرسال اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى الخارج لإجراء مزيد من المعالجة. وعقب المحادثات،أصرت إيران على أنها ستبادل اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى اليورانيوم عالي التخصيب. ومع ذلك فإن الصفقة الإيرانية لم تؤت ثمارها.

وقال رامين مهما نباراست إنه إذا ما استوفوا شروطنا فإننا مستعدون للتفاوض حول توفير الوقود النووي لجمعية النقل النووي، لكننا لن نتفاوض بشأن الأنشطة النووية الإيرانية ولن ننسحب من حقوقنا النووية.[3]

بالرغم من محاولة إيران تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة بقدر المستطاع مستغِلّةً بشكل دقيق المتغيرات الإقليمية في المنطقة، فإننا نجد أن فوز الرئيس الإيراني الجديد، أحمدي نجاد، أضاف سخونة على الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني، ففي أول تصريح صحفي له في 5 أغسطس 2005م أعلن عن إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي قائلًا: «إن للشعب

1Khan, *Iran and Nuclear Weapons*, p. 52.

2-Shahram Chubin, *Iran's Nuclear Ambitions* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2006).P. 49

3-نفس المرجع.

الإيراني حقا في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية داعياً أوربا إلى أن يكون أداؤها قائمًا على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها»[1].

وفي أغسطس2005م تسلمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إخطارا من السلطات الإيرانية تبلغها بقرارها استئناف أنشطة تحويل اليوانيوم في منشأة أصفهان، وبدأت بتغذية معدن اليورانيوم الخام في المرحلة الأولي من عملية تترافلوريد اليورانيوم) وأجهزة المراقبة في (UF)المعالجة، وقامت بإزالة الأختام عن خطوط التصنيع لأربع منشآتوالتي كانت قد أوقفت مؤقتاً إثر المفاوضات مع الترويكا(EU-3) الأوربية وعلى إثر هذه التطورات طالب المدير العام للوكالة، محمد البرادعي، بتوخي أعلى درجات ضبط النفس، وعدم اتخاذ إجراءات أحادية ومواصلة التفاوض.[2]

كما قام مجلس المحافظين باتخاذ قرار جاء فيه أن إيران تحاول إخفاء الأنشطة النووية الإيرانية؛ الأمر الذي نتج عنه تجدد الأزمة مع المجتمع الدولي، وزاد من انعدام الثقة في أن البرنامج النووي الإيراني مخصص حصرًا للأغراض السلمية وأثارت تساؤلات تندرج في نطاق اختصاصات مجلس الأمن باعتباره الهيئة التي تتحمل مسؤولية السلم والأمن الدولي[3] لكن روسيا والصين لم تدعما هذه الوجهة.

وقد أعلن الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، في سبتمبر 2005م خلال قمة الأمم المتحدة عن حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1970م، وعرض حلاً وسطاً يسمح للشركات الأجنبية بالمشاركة والاستثمار في البرنامج وقال: «إنه ضمان لعدم تحويل البرنامج النووي الإيراني إلي برنامج سري»،[4] وفي نوفمبر قامت الحكومة الإيرانية بالموافقة على خطة تسمح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في العمل في منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم، وأجاز مجلس

1- إبراهيم خليل العلاف، **القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط**، دراسات دنيا الرأي: 2006/1/7 على الرابط التالي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/07/34594.html

2-Chronology of Key Events Related to Implementation of IAEA Safeguards in Iran " InternationalOrganizations and Nonproliferation program at James Martin the Center for Nonproliferation forStudies, published June 16,2006. Op.cit.

3- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين**، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران، سبتمبر، 2005، وثيقة رقم (GOV/2005/7) على الرابط:
http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-77_ar.pdf,20.1.2007

4-Stewart Stogel,**" No – Shows**" Mark U.N.Summit' NewsMax, September.15.2005.
http://www.newsmax.com/archives/articles/2005/9/14/212136.shtml

الوزراء أيضًا لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي في عملية التخصيب[1].

وفي نوفمبر 2005م أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تمتلك وثيقة تتعلق بالمتطلبات إلى معدن بكميات صغيرة، وتتناول سبل صنع آلات معدن اليورانيوم المثري UF الإجرائية لاختزال 6 والطبيعي والمستنفذ في أشكال نصف كروية[2]، وأنها تملك معلومات لصنع "القلب المتفجر" للقنبلة النووية وفي ظل هذه التطوارت تم استئناف المحادثات بين الترويكا (EU-3) وإيران.[3]

في خضم هذه المتغيرات والتطورات البرنامج النووي الإيراني قامت إيران في 10 يناير 2006م برفع الأختام عن مراكز نووية عدة مما أثار استياء المجتمع الدولي من هذه الخطوة الأمر الذي دفع إيران إلى إعلان تأييدها للاقتراح الروسي الذي قدم في نوفمبر من العام الماضي والمدعوم من الأوربيين وواشنطن والقاضي بإجراء نشاطات التخصيب على الأراضي الروسية، خشية إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

في ظل هذه التطورات والاكتشافات التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دفعت بها إلى اتخاذ قرار مدعوم من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبليغ مجلس الأمن بتطورات الملف النووي، جاء فيه:

"مجلس المحافظين يرجو من المدير العام أن يخطر مجلس الأمن بالخطوات التي طالب المجلس إيران بجميع قرارات وتقارير الوكالة بصيغتها المعتمدة بهذه القضية، ويعرب المجلس عن قلقه الشديد لكون الوكالة ليست بعد في وضع يسمح لها بتوضيح بعض القضايا الهامة المتعلقة ببرنامج إيران النووي

1-Timeline of Nuclear program of Iran. op.cit

http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_nuclear_program_of_Iran.

2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين**، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقودب موجبم عاهدة عدم الانتشار في إيران، نوفمبر، 2005 م،الوثيقة رقم (GOC/2005/81) على الرابط:

http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-87_ar.pdf,21.1.2007

3- تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية:

http://www.arabicnewsarchive.com/cached-version.aspx?id=jsc-325091

بما في ذلك حقيقة أن بحوزة إيران وثيقة عن إنتاج أنصاف كارت معدنية من اليورانيوم وذلك لأن هذه العملية حسبما أفادت الأمانة العامة تتعلق بصنع مكونات أسلحة نووية..."[1]

وعلى إثر ذلك تخلت إيران عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي التي تسمح للوكالة بإجراء مراقبة مشددة على برنامجها.[2]

المبحث الثالث: مبررات وأهداف البرنامج النووي الإيراني:

تختلف أهداف الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية، فبالنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي على الرغم من أن الدوافع كانت تبدو سلمية لكنها تتبع مبدأ الاستخدام المزدوج، ويؤكد هذا التزاوج القائم بين تطوير القدارت النووية وتطوير أنظمة صاروخية متعددة والشروع ببناء برنامج فضائي، وكلاهما يعني احتمالية الاستخدام السلمي والعسكري في آن واحد.

إن امتلاك إيران القدرة النووية حلم يراودها منذ عهد محمد رضا بهلوي الذي تولي العرش في إيران عام 1941م، فلم يكن هناك في الداخل أو الخارج من يعترض برنامجه في ظل وجود ثروة نفطية، وقد اعتبر الشاه ذلك إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى حسب كتابه "نحو الحضارة العظمى"، حيث عزف الشاه على أوتار عقدية وقومية عند الإيرانيين لبدء المشروع، فالطاقة النووية تمثل الوجدان الإيراني باعتباره قمة الوصول للقوة وارتباطها التاريخي والعقدي ذات القيمة الخاصة والتي تصل إلى درجة التقديس وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م استمرت القيادة الإيرانية بالسير تجاه تحقيق هذا الحلم بشتى السبل والقدرات، وبالطبع فإن القدرات حتى تأخذ مجرى التنفيذ لابد أن تتفاعل معها عوامل مؤثرة أهمها المرجعية الفكرية والقيمية للنظام السياسي القائم، وطبيعة توجهات صانعي القرارات والمؤسسات المرتبطة به، وعليه سينتج من هذا التفاعل ما يعرف بالأهداف والدوافع.

المطلب الأول: دوافع إيران ومبرراتها النووية:

1- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين**، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران، يناير،2006م، وثيقة رقم (GOV/2006/13) علي الرابط:
http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/Arabic/gov2006-14_ar.pdf,2.2.2007

2-وكالة الأنباء الكويتية (كونا) 2006/11/23م
http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816431

يعتقد ساجان أن الأسلحة النووية ليست فقط أدوات للأمن، ولكن أيضا تعتبر كمنتجات سياسة محلية بيروقراطية، وتعتبر ذات قيمة رمزية كبيرة. وهكذا، يطرح في نظره ثلاثة نماذج لماذا تسعى الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية أو الامتناع عن امتلاكها. وتسمى النماذج باسم "النموذج الأمني" و"نموذج السياسة المحلية" و"نموذج القواعد".[1]

ويستند مفهوم "نموذج الأمن" على النظرية الواقعية الجديدة ونظام المساعدة الذاتية. وفقًا لنظرية الواقعية الجديدة، حيث أن النظام الدولي هو عبارة عن " فوضى" وأن أي دولة تهددها الطاقة النووية يجب أن تجد سبلا لردع المنافس. ويمكن اكتساب القدرة على الردع بطريقتين: تطوير منظومات الأسلحة النووية الخاصة بك، أو تشكيل تحالف مع حلفاء قادرين نوويين.فالأولى لا تفضلها الدول الضعيفة وذلك بسبب تكاليف تطوير المرافق النووية، وعلى الرغم من كون أن تطوير منظومة نووية أمرا مكلفا إلا أن الدول القوية تسعى الي امتلاك أسلحة نووية خاصة بها لتملك القدرة على تحقيق اكتفائها الذاتي حسب طموح برنامجها، والثاني هو خيار للدول الضعيفة لأنه لا يساوي الأول من حيث النفقات المالية، إلا أنّه هو خيار أقل مصداقية من الأول لأن الحليف النووي لا يمكن أن يضمن تقديم المساعدة في جميع عمليات التقديم، وخاصة عندما يكون في خطر من الانتقام النووي.

ووفقا لـ "النموذج الأمني"، فإن جميع القوى النووية اليوم، باستثناء الولايات المتحدة، سعت وحصلت على السلاح بسبب اعتبارات أمنية، ولم تكن الولايات المتحدة، وهي أول قوة نووية، تحت تهديد نووي. ورغم ذلك عملت بثبات وحصلت على السلاح قبل الآخرين. وقد حذا السوفيات حذوها لأنه كان واضحًا في هيروشيما وناغازاكي أن السوفييت لن تكون قادرة على مقاومة المواجهة الأمريكية دون أن يكون لها نفس السلاح. وبالتالي فإن التهديد السوفياتي المتنامي وتراجع مصداقية الضمانات النووية الأمريكية لأوروبا أجبر المملكة المتحدة وفرنسا على امتلاك أسلحتهم الخاصة، وقد فضلت الصين امتلاك السلاح بسبب التهديد الأمريكى المتزايد بعد الحرب الكورية، وطورت الهند قدراتها الخاصة بسبب العداء في العلاقات الصينية الهندية، وبالتالي باكستان حصلت على السلاح بسبب التهديد الذي تشكله الهند.

"نموذج السياسة الداخلية" يتوخى أن مصالح بعض الأفراد داخل الدول قد يدفع الفاعلين في الدولة إلى امتلاك أسلحة نووية. ويؤكد هذا النموذج على أهمية ثلاث جهات فاعلة داخل الدولة، وهي: 1-إنشاء الدولة للطاقة النووية، 2-وجود وحدات هامة داخل الجيش 3-وجود السياسيين المحترفين. وما دامت هذه

1Sagan, Scott D. 1996-97. "Why Do States Build Nuclear Weapons? Three Models inSearch of a Bomb," International Security 21 (3): (28-27 :2000)P 54-86

الجهات الفاعلة تتفق على تطوير الأسلحة النووية وأنها قوية بما فيه الكفاية للتأثير على عملية صنع القرار أو السيطرة عليها، فإن اقتراب الدولة لتطوير السلاح النووية يكون أكثر واقعية ووفقا لهذا النموذج، تعتبر الجهات الفاعلة والمبدعين داخل البلد من أهم شروط السعي إلى النووي وذلك بسبب أنه لهم القدرة على توحيد الصفوف الداخلية من خلال التأكيد على وجود تهديد أجنبي، وكذلك القدرة على تشجيع السياسيين الداعمين والضغط من أجل زيادة الإنفاق الدفاعي. فعلى سبيل المثال، قد يفضل العالم تطوير أسلحة نووية، حيث أن هذه الأبحاث تزيد من مكانته وتدفق الأموال لمختبره أيضا. هذا العالم يمكن أن يجد بعض الناس في الجيش أو البيروقراطية الذين يفضلون أيضا مثل هذا السعي النووي لأنه يخدم مصالحهم. وبالتالي، فإن هذا الائتلاف يرسي الأساس لدعم سياسي أوسع لاقتناء الأسلحة النووية.[1]

"نموذج القواعد" ويعتبر هذا النموذج أن منظمات اليوم تحاول تقليد كل منها للآخر. ويعتقد أن بعض أنواع الممتلكات مثل الإعلام وشركات الطيران والفرق الأوليمبية لها آثار رمزية. فالدول تفضل أن تكون لها، وليس لأنهم يستفيدون منها مباشرة، ولكن لأن هذه الممتلكات تخلق سمعة رمزية للدولة. وتعكس هذه الممتلكات الدولة الحديثة والمرموقة. وللأسلحة النووية أثر مماثل في ذلك، لأن الدول القوية تمتلك أسلحة نووية،والعضوية في النادي النووي هو علامة على السلطة. وبالتالي تفضل الدول تطوير برنامج سلاح بسبب أهميته الرمزية، ومن أجل أن تعتبر دولة قوية مع أعضاء آخرين في النادي النووي.[2]

وفي هذا السياق، فإن فهم الأسلحة النووية في العصر الحاضر يختلف عن فهمها في الماضي. حيث في الماضي، كان يعتقد أن وجود الأسلحة النووية هو دليل على القوة ودلالة على السلطة، وبالتالي فإن الدول تسعى لها لإظهار مدى قوتها، كما قال ديغول[3]: «لا يمكن لأي بلد من دون قنبلة ذرية أن يعتبر نفسه مستقلا»، وخلص روبرت جيلبين[4]في كتابه "حيازة الأسلحة النووية يحدد إلى حد كبير رتبة الأمة في التسلسل الهرمي للهيبة الدولية، في العصور الحديثة، ليس صحيحا تماما أن الأسلحة النووية وسيلة لهذه الهيبة". إن حيازة الهند وباكستان والصين وإسرائيل للأسلحة النووية لم تعزز سمعتها وهيبتها في المجتمع الدولي، اليوم أصبح تحقيق الهيبة والسمعة بواسطة عدة طرق أخرى، فالخطوات الناجحة في الاقتصاد، الدبلوماسية والتعاون التنموي المتبادل أو المتعدد الأطراف، حتى في الألعاب الرياضية، هي

1 ibid ,Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons :P 20-21

2-ibid ,Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons :P 38

3-(أفكار شارل ديغول، 1968: 102-103):

4-Gilpin, Robert. 1981. War and Change in World Politics. New York: CambridgeUniversity Press, p:215

اليوم أكثر شهرة بكثير من الحصول على السلاح الذي يستخدم في عمليات القتل الجماعي. وقد رحبت التجارب النووية في الستينات بحماس وإثارة، ولكن اليوم، فإن هذه الإجراءات لاتحظى بالإعجاب بل بالإدانة والاشمئزاز الدولي.[1]

وتظهر آثار نماذج ساجان الثلاثة في السعي الإيراني للحصول على السلاح النووي بشكل واضح،حيث أن النموذج الأمني بارز بشكل كبير في تفسير البرنامج النووي الإيراني وكذلك الصراع الداخلي على السلطة داخل البلاد، والقومية الإيرانية التي تتجلى في "الفخر الوطني" هي أيضا فعالة إلى حد كبير.

وفقا لدراج [2] فإن أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع إيران نحو السعي لامتلاك الأسلحة النووية تكمن في عدم ثقة إيران، في كل من القوى الغربية والإقليمية المنبثقة من التاريخ– الحرب بين العراق وإيران–، أدت القوى الغربية والإقليمية، –وهي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى وروسيا والسعودية والكويت ومصر والأردن– مساندة العراق إلى خلق هذا المستوى من الريبة في إيران نحو الفاعلين في المجتمع الدولي حيث ادعت هذه الدول عدم تأكيد استخدام صدام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد إيران وذلك في الحرب العراقية –الإيرانية، ونتيجة لذلك قررت إيران أن تصبح نووية وتكتسب أسلحة نووية لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء ردع موثوق به وتوفير الأمن الوطني، وفي هذا السياق يؤكد زيمك على أهمية التاريخ في تطور الدولة ودوافعها وخياراتها الاستراتيجية في قوله: «إن التجربة التاريخية تساعد الدول في رؤية نفسها، وكيف تنظر إلى العالم الخارجي، وكيف تتخذ قراراتها الاستراتيجية وللاستفادة من خبراتها التاريخية، تميل الدول إلى التركيز أكثر على تلك الجوانب من تاريخها الذي هو بذاته له أكثرمن دلالة ومعنى، حيث يتضح لهم أكثر عمن هم وعما يطمحون إليه».[3]

ترى إيران من جهة أخرى تهديدًا سياسيًّا من الولايات المتحدة وهناك بين الإيرانيين الذين يعتقدون وبشدة أن الثورات الديمقراطية الّتي حصلت في كل من (جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان) كان سبب إثارتها هي الولايات المتحدة وأن إيران قد تكون القادمة. وتشعر السلطات الايرانية بعدم ارتياحها للمعاملة

1–Mueller, John. 1998. “The Escalating Irrelevance of Nuclear Weapons: stability in the post–wae world.” International security vol: 13: 80–81.

2–Dorraj, Manochehr. 2006. “Behind Iran’s Nuclear Pursuit,” Peace Review 18 (3): 326

3–Ziemke, Caroline F. 2000. “The National Myth and Strategic Personality of Iran: A Counterproliferation Perspective.” In Victor A. Utgoff, eds., The Coming Crisis: Nuclear Proliferation, US Interests, and World Order. Cambridge: Belfer Center for Science and International Affairs, 87–88

الأميركية غير المتكافئة في أن "واشنطن تتصرف كما لو كانت إيران النووية أكثر خطورة من باكستان النووية أو كوريا الشمالية". وهم يؤكدون بقوة أن الهدف الوحيد من السعي النووي الإيراني هو الردع[1]. كذلك يؤكد الفالس على العامل الجغرافي ويقول أن دوافع امتلاك إيران للأسلحة النووية تقوم على اعتبارين أمنية جغرافية: الأول هو لإيران جيران غير مستقرين في الشرق، وهما أفغانستان وباكستان، والثاني هو وجود القوات الأمريكية في الغرب في العراق. ويضيف أنه منذ أن أعلن الرئيس الاميركي ثلاث ولايات هي العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنها مصنفة ضمن محور الشر وغزت الأولى –العراق–، فإن الخيار الافضل للاثنين الاخرين لردع الولايات المتحدة هو امتلاك أسلحة نووية، يعرف الفالس الولايات المتحدة بأنها "أكبر دولة مارقة"، وكما يقول "لا توجد وسيلة لردع الولايات المتحدة بخلاف امتلاكها أسلحة نووية

وهنا أيضا يجدر الذكر أن الدول الغربية لم تعارض البرنامج النووي إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتراضات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العداء الأمريكي لإيران، ويرجع السبب في تباين مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقول النفط وامداداته عبر البحار.[2]

أما مع نجاح الثورة وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، خاصةً مع صعود المحافظين وربحهم المعركة الداخلية ضد الإصلاحيين[3]، ورغبت إيران الإسلامية في أن توجد لها مكانه متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، واستغلال حالة الفراغ الأيد يولوجي لوضع استراتيجية استقطابية في العالم الثالث، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومواجهة الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام[4].

1-Katz, N. Mark. 2005. "Iran and America: Is Rapprochement Finally Possible," Middle East Policy 12 (4): 61-60.

2-أرشيف الأخبار، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني،
:http://www.newsarchiver.com/calendar/2/20-6/html/inde_824.htm.2001/6/19

3-عدنان غنام، الملف النووي الايراني... تاريخ ودوافع 2007/2/8م، مدونة الكاتب عدنان غنام

4-أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: بين الدوافع العسكرة والتطبيقات السلمية، العدد 6، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، يناير 2001م، ص: 54-57.

واستغلال التعنت والصلف الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لها، كذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام الرئيس صدام حسين ونظام طالبان، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية مما يعطيها المزيد من الثقل والتأثير الفكري والأيدولوجي، ويسهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية وثقافية لها تشعبات وامتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية.[1]

كما أن السياسة الداخلية الإيرانية لها أيضا عامل هام على برنامجها النووي. يقول بوين وكيد:«أن صراع السلطة المحلية بين المحافظين المتشددين والإصلاحيين المعتدلين هو عامل تحديد صنع القرار النووي الإيراني، وكذلك إن المتشددين يناصرون الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي وعلى الرغم من أن مثل هذا القرار سيجلب تكاليف سياسية واقتصادية نتيجة للضغط الخارجي، إلا أن مثل هذه التكاليف لن تردع المتظاهرين لأن التهديد من هذا القبيل من شأنه أن يعزز الأحاسيس الوطنية ويزيد من ثقة المتشددين، وخاصّة فيلق الحرس التطوري الإسلامي الذي هو المنظمة الرائدة في السعي لانجاح البرنامج النووي الإيراني. ومن ناحية أخرى لا يمكن للإصلاحيين الراغبين في تحسين العلاقات مع الغرباء وتقليل العزلة الدولية للبلد أن يخاطروا بهذه التكاليف».[2]

كما أن هذا البرنامج سيساعد الجمهورية الإسلامية في التخفيف علىاقتصادها الذي عانى الكثير من الصعاب حيث البرنامج النووي له القدرة على مساعدة اقتصاد إيران في تأمين 20 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية، لا سيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنويًا، من أجل تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة. وفي ظل سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب يوماً ما.[3] كما أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما تضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي، فقد أنفقت إيران قدرا كبيرًا من ثروتها

1-حسن نافعة، سياسات القوي الاقليمية تجاه العالم العربي، 2010/3/22 م:
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

2Bowen, Q. Wyn and Joanna Kidd. 2004. "The Iranian Nuclear Challenge,"International Affairs 80 (2):266-265.

3Jalil Roshandel,"**Iran,Nuclear Technology and International Security**", The Iranian Journal ofInternational Affairs,Vol,VIII,NO.1,Spring1996,p,p151-152

القومية خلال فترة حكم الشاه على البرنامج النووي؛ لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب النفقات التي صُرِفت عليه هدرًا.[1]

إن السعي الإيراني للبرنامج النووي في بعض الجوانب، يتوازى مع معايير نموذج ساجان. ويؤكد بهجت أن إيران تتكون من عدة فصائل سياسية ودينية، وتنقسم هذه المجموعات المختلفة عموما إلى قسمين معتدلين ومحافظين لديهم عادة مشاعر مختلفة حول جميع أنواع القضايا،إلا أنه في المسألة النووية أفكارهم ليست متنوعة فالإيرانيون يعتقدون أن لديهم أمة عظيمة ولكن تم استغلالها من قبل الغرباء مثل روسيا والمملكة المتحدة وأمريكا لعقود ولهذا السبب، تقلص مركز إيران لقوة إقليمية كبيرة وينبغي استعادتها في أقرب وقت ممكن. هذا الشعور الوطني، الذي يسمى "الفخر الوطني" من قبل بهجت، يوحد الإيرانيين ويجعلهم يكرسون أنفسهم بقوة لحقهم في امتلاك الأسلحة النووية.[2]

المطلب الثاني: المعضلة الإستراتيجة التى تواجه إيران في الإقليم:

عززت الحرب العراقية الإيرانية واكتواء إيران بنيران الأسلحة الكيميائية دون رد فعل دولي حاسم موقعها من ضرورة تحقيق طموحها النووي وذلك في ظل بيئة دولية لا تعرف سوى مفهوم القوة[3]. من دوافع إيران الاستعداد لأي حروب قادمة أو مفاجآت تكنولوجية جديدة، حيث أسهمت الدوافع السياسية لإيران الهادفة إلى القيام بدور إقليمي فاعل في إدراك أهمية امتلاك سلاح نووي في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء امتلاك إسرائيل وباكستان والهند له، ومع تصعيد التهديدات الإسرائيلية لإيران[4]، إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها تجاه دول الخليج والتي عقدت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991م.[5]

الأمر الذي ترتب عليه إحاطة القوات الأمريكية لإيران من اتجاهات عدة، فهناك الوجود العسكري الأمريكي في العراق غربًا وأفغانستان شرقًا والوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج جنوباً والقواعد العسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، إضافة إلى التمدد الأمريكي في منطقة وسط آسيا

1-أحمد إبراهيم محمود،البرنامج النووي الايراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، ص:18.

2-Bahgat, Gawdat. 2006. "Nuclear Proliferation: The Islamic Republic of Iran," IranianStudies 39 (3): 307-27.

3-ابراهيم غالي، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، مرجع سابق.

4-أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سابق، ص: 56.

5-أرشيف الأخبار، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الايراني، مرجع سابق.

والقوقاز[1]، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية خلافات إيران الكثيرة مع دول الجوار، خاصة خلافها مع أذربيجان حول بحر الخزر، وخلافها مع الإمارات حول الجزر الثلاث، وعملت أيضاً على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين[2]، ناهيك عن تصاعد التهديدات الإسرائيلية لإيران وتصاعد العداء بين الدولتين وتخوف إيران من ضربة عسكرية إسرائيلية وأمريكية لأهداف حيوية في إيران[3]، إضافة إلى وجود تحالف استراتيجي إسرائيلي تركي منذ عام1996 م[4]، رغم توتر العلاقات في هذه الأيام بينهما إلا أن علاقات التعاون العسكري والأمني ظلت قائمة.

وقد دفعت كل التهديدات الأمنية المشار إليها إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن امتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر اندلاع الحرب، ويعطل العدوان والاندفاع الأمريكي والإسرائيلي[5]، في المنطقة ويعزز من قدرة إيران الأمنية في مواجهتهما، كذلك يعزز من قدرات إيران العسكرية في مواجهة أي عدوان محتمل من باكستان مستقبلا نتيجة التقارب الإيراني الهندي من أجل مجابهة أية تهديدات محتملة في المستقبل. قامت سياسة إيران الأمنية على محورين رئيسين، أولهما امتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، أمّا المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطي وجنوب غرب آسيا، فهي إذا أرادت أن تلعب دوراً في منطقة بها لاعبون نوويون؛ فالأمر يتطلب منها امتلاك السلاح النووي[6]، إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديد له.[7]

❖الأهداف الإستراتيجية:

1-إبراهيم غالي، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، مرجع سابق.

2-محمد عبدالله محمد، دواعي التسلح وإعلان منظمة صواريخ شهاب، أمريكا طوقت إيران....وطهران متخوفة من تهديدات إسرائيل، صحيفة الوسط البحرينية، الثلاثاء، العدد 389، 30 سبتمبر ،2003م.

3-وهبي قطشيا، السلاح النووي في الاستراتيجية الايرانية، صحيفة الحياة،2003/5/8م.

4-محمد عبدالله محمد، دواعي التسلح وإعلان منضومة صواريخ شهاب، مرجع سابق.

5-علي غالب، قدرات إيران العسكرية التقليدية، مرجع سابق، ص: 33.

6-أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، أفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص: 18-21.

7-محمد عبدالسلام، الأمن القومي الايراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007، وحدة الأمن الاقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الايرانية، القاهرة، الأربعاء 2008/3/26م ص:7.

بصرف النّظر عن ماهية النّظام الذي يحتل مقعد السلطة؛ فالسّلاح النّووي له دور في الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل، وتطوير القدرات النّووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور استراتيجي على الأصعدة الإقليمية والدولية، إلى جانب ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية، ضمن برنامج متكامل وشامل. ويمكن تلخيص البواعث أو الدوافع الأساسية للطموحات النووية الإيرانية في النقاط التالية:

أ –افتقار إيران إلى الأمن الإقليمي:

تحيط بإيران دول جوار يربطها بها تاريخ مضطرب؛ لذا فإنها تشعر بالحاجة إلى إظهار نفسها كقوة متفوقة، فعلاقتها متوترة مع العرب، ومع دول بحر قزوين ومتأرجحة مع تركيا وباكستان وافغانستان وسيئة مع إسرائيل.[1]

ب – فشل السياسة الخارجية الإيرانية:

نادرا ما كانت إيران قادرة على تكوين تحالفات استراتيجية مع جيرانها، أو علاقات جوار تقوم على التعاون المشترك طويل المدى، فهي في عهد الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت أيضاً متحالفة مع تركيا وباكستان، لكن هذه التحالفات كانت لأغراض الحرب الباردة آنذاك، ونجم عن انتصار الثورة الإسلامية عزلة نسبية لها من المجتمع الدولي، وأسهمت نشوب الحرب العراقية – الإيرانية في إفساد علاقاتها مع الدول العربية.[2]

وتؤكد الحجة الاستراتيجية الأولية التي تشرح الطموحات النووية الإيرانية أن حاجة إيران إلى معالجة وتخفيف انعدام الأمن في المنطقة قد عرضت على زعماء البلاد حافزا استراتيجيا قويا. لكن من المهم دراسة ما إذا كانت جمهورية إيران الإسلامية تنظر إلى اقتناء الأسلحة النووية على أنها مفيدة لأمنها ضد صدام حسين أو حركة طالبان. وربما كان النظام يعتقد أن الأسلحة النووية ستكون رادعا ضد هؤلاء الخصوم. وكان من المعروف على نطاق واسع أن العراق كان، على الأقل في مرحلة ما، يعمل على الحصول على الأسلحة النووية. كما أنها استخدمت أسلحة كيميائية ضد السكان الإيرانيين، وهي ضربة مدمرة للنظام. وبالتالي، إنه من المنطق أن تسعى إيران إلى إيجاد قدرة نووية رادعة لأغراض دفاعية. وعلاوة على ذلك، وكما يذكر فولكر بيرثيس، إيران محاطة ب "دولتين مسلحتين نوويتين، باكستان

1–علي مستشاري، ايران والشرك النوي، مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة العدد 39، أكتوبر 2003م، ص: 51.

2–علي مستشاري، إيران والشرك النوي، مختارات ايرانية نفس المرجع السابق، ص: 52.

وإسرائيل... التي كانت الأولى جار مباشر ودولة هشة مع تيارات أصولية سنية قوية وعنف ضد الشيعة، والثانية هي إسرائيل، كانت إيران محاطة ببيئة نووية وغير ودية،هذا الواقع بالاقتران مع العدوان الصارخ لصدام، يضع إيران في وضع يائس. لهذا تبدو الدوافع الإيرانية للحصول علي النووي كمحاولة لتصحيح نقاط ضعفها الاستراتيجية عن طريق الردع النووي، وهي في الأساس قائمة على مسار إيجابي الى حد الآن.[1]

ومع ذلك، مع إطاحة صدام حسين عام 2003م اختفى هذا التهديد. ومنذ ذلك الحين تتعاون إيران مع المجموعات الشيعية الأساسية فى العراق بما فى ذلك المجلس الاسلامى العراقى الأعلى وحزب الدعوة الاسلامية والذي يرئسه مقتدى الصدر، وبهذا التعاون لم يعد العراق يشكل تهديدا أمنيًّا هامًّا لإيران، وحتى في السيناريو الذي تتدهور فيه العلاقات بين العراق وإيران، من غير المحتمل على نحو متزايد أن يعيد العراق تشغيل برنامجه النووي. وبالتالي، وكما أشار شاهرام تشوبين وروبرت س. ليتواك، "مع زوال نظام صدام في العراق المجاور، لم يعد لبرنامج إيران للسلاح النووي أي مبرر استراتيجي مقنع"[2]. وزيادة على ذلك، فإن القدرة العسكرية التقليدية الإيرانية تجاوزت كثيرا ترسانة طالبان، وبالتالي فإن القدرة النووية لن تعزز بالضرورة الأمن الإيراني ضد هذا التهديد. إن كان أي شيء فإن الطالبان يمثل مجرد ثقل إيديولوجي في إيران. كما أن دول الخليج لا تشكل تهديدا عسكريا أو أمنيا مشروعا لإيران. حتى إسرائيل وضعت برنامجا نوويا قبل عقود من برنامج إيران النووي ما بعد الثورة. ولذلك لم يكن المقصود من برنامج الشاه النووي مواجهة إسرائيل لأن إسرائيل كانت متحالفة مع النظام الملكي الإيراني، ولكن ربما لإقامة الهيمنة الإقليمية والمكانة الدولية.

عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة، تغيرت تصورات التهديد الإيراني بشكل كبير على مر السنين خلال نظام الشاه، كانت الولايات المتحدة تتعاون مع إيران، وتدعم سعيها إلى برنامج مدني للطاقة النووية. في فترة ما بعد 1979م، قد تكون إيران قد تعرضت للخطر مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبإدخال عقيدة بوش، عندما وصفت بأنها جزء من محور الشر، وتعرف بأنها أكبر دولة راعية في العالم للإرهاب. ومع ذلك سرعان ما أصبح واضحًا أنّ هذا المفهوم ليس له أساس من الصحة. ومنذ

1-Volker Perthes, "Ambition and Fear: Iran's Foreign Policy and Nuclear Programme," *Survival* 52, no. 3 2010,p.97.

2-Shahram Chubin and Robert S. Litwak, "Debating Iran's Nuclear Aspirations," *The Washington Quarterly 26*,
no. 4, 2003, p. 102.

ذلك الحين، كان خطاب النظام الإيراني وعمله مدفوعا إلى حد كبير بإدراك أن للولايات المتحدة تهديدا أيديولوجيا لوجودها، بالإضافة إلى النظريات الواقعية التي طرحت، فإن الطبيعة الإسلامية للنظام يدعم تفسير السياسة المحلية للقرار للحفاظ على الخيار النووي المتاح.

المطلب الثالث: الأهداف الجيوسياسية والقومية:

تعد إيران إحدى كبرى دول الشرق أوسطية، وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية تقدر بنحو 70 مليون نسمة، وتاريخ عريق وثروات طبيعية، كما تعد رابع دولة في احتياطي النفط، وثاني دولة في مخزونها للغاز الطبيعي بعد روسيا[1] وتبلغ مساحة إيران 1,6 مليون كم 2، ويتوافر فيها موارد اقتصادية هائلة ووفرة مياه وأراضي قابلة للزراعة، وتتمتع كذلك بموقع جغرافي استراتيجي يمكنها من التحكم في إمدادات النفط المتجه إلى العالم الخارجي عبر مضيق هرمز.[2]

ساهم موقع إيران الاستراتيجي بين أغنى منطقتين في مخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين وفي قلب العالم الإسلامي من تعزيز امتداداتها العرقية مع دول الجوار التي تتكلم الفارسية مثل أفغانستان وطاجكستان، والعراق وباكستان والخليج ولبنان وأذربيجان في إضافة مكانة جديدة لإيران، كما تجمعها إثنيات تعيش على جانب الحدود مثل البلوش مع باكستان والأذريين مع أذربيجان والتركمان مع تركمنستان، وتقدر نسبة حدودها مع الدول المجاورة 5440 كم، ممأعطاها أهمية كبرى في الشرق الأوسط، ولتحقيق نفوذ لها في المنطقة فإنها تسعى إلى تأمين مصالحها عسكرياً في كل الاتجاهات بامتلاك السلاح النووي، وما تلويحها بالبرنامج النووي إلا بهدف الهيمنة على المنطقة المحيطة وتعزيز وحماية مصالحها الحيوية رغم الكوابح جراء الوجود الأمريكي[3]، والتهديدات الإسرائيلية، كل ذلك دفع إيران أن تتدخل في قضايا المنطقة وأن تمد نفوذها وتعمل على دعم علاقاتها كعنصر فعال جراء التحالف مع سوريا وحزب الله والجماعات الفلسطينية الإسلامية المسلحة، فضلاً عن محاولاتها في الشمال إقناع الدول المطلة على بحر قزوين بتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل إلى الخليج عبر أراضيها بدلاً من التصدير عبر البحر الأسود، للربط بين المصالح الحيوية ونظراً لتخوفات إيران من الولايات المتحدة فقد عملت على توسيع دائرة نفوذها وتشبثها بالأوراق التي بيدها لتساوم عليها دبلوماسيا، فوجدت

1–وهبي قاطيشا، السلاح النووي في الاستراتيجية الايرانية، مرجع سابق.

2–حسن نافعة، سياسات القوي الاقليمية تجاه العالم الإسلامي، مركز الجزيرة للدراسات ، تصفح تاريخ: 7/2018 :
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2008/201172204352828470.html

3– وهبي قاطيشا، السلاح النووي في الاستراتيجية الايرانية، مرجع سابق.

في العراق ورقة رابحة للمساومة[1]، خاصة بعد إنهاء حكم الرئيس صدام حسين وسيطرة الشيعة على العملية السياسية، الأمر الذي منحها امتدادًا إقليميًّا وحركة اقتصادية نشطة وقد بدت نقطة الكرامة الحدودية نقطة التصدير الرئيسة فيما بينهما، إضافة إلى القدرة للوصول للمزارات الشيعية في العراق[2]. ولم تكتف إيران بهذا التطور بالنفوذ في منطقة الخليج، بل وسعت من دائرة علاقاتها لتصل إلى فلسطين من خلال ترويجها للحق الفلسطيني وإعلانها العداء بشكل علني لإسرائيل، مما وجد ذلك صداه في الشارع العربي وأصبح ذلك مصدر إحراج مستمر للأنظمة العربية أمام شعوبها[3]، إلى جانب دعمها لحزب الله في كافة المجالات، وتزعمها لقوى الممانعة في الشرق الأوسط وامتد دورها كذلك ليصل إلى النظام السياسي الأفغاني عبر الشيعة الأفغان الذين يشكلون 15 % من الشعب الأفغاني، مما يكسبها مجالاً حيوياً لتصدير قسم من غازها الطبيعي في اتجاه الهند وباكستان اللتان نشكلان تعدادا سكانيا فوق البليون نسمة.[4]

ومن نافلة القول التأكيد على أن السلاح النووي أصبح يشكل دورًا محوريًا في دعم الدولة المالكة له، ويعزز تأثيرها في القضايا الخارجية ولتفتيت تحالفات خصومها[5]، ولذلك سعت إيران إلى بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الشرق الأوسط وبحر قزوين من أجل امتلاك أكبر قدر من التهديدات المختلفة، جنبًا إلى جنب مع زيادة فرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وحماية مصالحها الاستراتيجية.

إن تبني إيران استراتيجية المجال الحيوي الذي يمنحها –حق ممارسة الدور الأكبر في المنطقة والاستئثار به، وتدخلها في قضايا الدول الداخلية عبر الترويج لنموذج الحكم الثوري الإسلامي بدلًا من الحكومات الملكية الموروثة في المنطقة، وكذلك سعت لاستبدال النظرية الغربية السائدة، والقائمة على أن

1–حميد الراوي، حلقة نقاش محدودة العلاقات الايرانية، رؤية مستقبيلية لمحددات بناء موقف عربي تجاه المسألة الايرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ICFSالمشروع النووي الايراني، القاهرة، 2007، ص: 18.

2–إبراهيم نوار، توسع الدور الايراني في المنطة، ورشة عمل، النفوذ الايراني في العراق وانعكاساته الاقليمية، وحدة الأمن الاقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الايرانية، القاهرة، الأربعاء، 2007/8/29م، ص:35–38.

3– مريم محمود دراز، تداعيات الملف النووي الايراني علي أمنها القومي 2005–2009م، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مايو 2009.

http://www.democraticac.com/2009-10-18

4–وهبي قاطيشا، السلاح النووي في الاستراتيجية الايرانية، مرجع سابق

5–Kori N.Schake& Judith S.Yaphe,The Strategic Implications of a Nuclear Armed Iran"Mc Nair Papers (Washington D.C:National Defense University Press, First Printing), NO.64 May2001,p.15.

العامل الإقليمي في الشرق الأوسط وبالذات في منطقة الخليج –ليس قادرًا على حل مشاكله وأزماته دون الاعتماد سياسيًا وعسكريًا على العامل الدولي.

بالرغم من كافة العراقيل والتهديدات التي تعرضت لها إيران والتي وقفت في مواجهة دوافعها وأهدافها المختلفة، فإنها اتبعت استراتيجية تكتيكية معقدة ومركبة، تضم السمات التالية:

1–اتباع استراتيجية الهجوم حتى ولو كانت بصدد التراجع أو الالتفاف أو المناورة.

2–المزج بين المواقف السياسية والإعلامية والاستعدادات العسكرية، من خلال استعراضات مكثفة لعناصر قوتها الردعية أو الهجومية أو الإعلان عن تطوير أسلحة جديدة.

3–إدارة معارك أو فتحها على الجبهات المتعددة لإشغال الخصم.

4–إتباع سياسة الحريق حيث أنه عند تعرضها للهجوم فإنها تقوم باشعال المنطقة من خلال أدواتها.

5–تقوم الاستراتيجية على أساس الاقتراب من الخصم والالتصاق به من خلال حالة صدامية، ووفق حالة تفاعلية، فهيتقحمه في ذلك من خلال التماس مع الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان، وكذلك الحال مع إسرائيل من خلال حزب الله والجماعات الفلسطينية المسلحة.[1]

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول: أن إيران قد سعت لامتلاك أسرار الصناعات النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الّذي تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة، لكن السلوك الإيراني يؤكد فعليًا نية إيران لامتلاك السلاح النووي، أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه التي تشكل ضمانة لصد محاولات تغيير النظام، كما تضمن موطئ قدم لها على الساحة الدولية والإقليمية، وبغض النظر عن إيديولوجيات حكامها فهي تسعى لبناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الشرق الأوسط وبحر قزوين.

❖الدوافع القومية:

تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها ماثلة دومًا في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن، وتكشف عن ذلك تصريحات القيادة الإيرانية المناهضة للدول الكبرى، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واستمرارها بكيل الاتهامات، واتهام الغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة.

1–طلعت الرميح، نظرات في الاستراتيجية الايرانية الجديدة، جريدة الشروق القطرية، 2009/4/25:
http://www.al-sharg.com/articles/more.php?id=14376

وبتتبّع سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد دوائر اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني سابقًا، بحيث امتدت إلى إفريقيا وأمريكيا اللاتينية، بالإضافة إلى استغلال نفوذها وتأثيرها الديني على الشّيعة في العالم، كذلك نفوذها في منطقة آسيا الوسطي وتمددها إلى دول حوض البحر المتوسط والدخول على خط الشؤون الداخلية في محيطها العربي.

وترتب على هذه الدوافع والمعتقدات الإيرانية قيام إيران بالعمل على تعزيز مكانتها وتاريخها في المنطقة إلى جانب تعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل بامتلاك ثلاث قوى إقليمية للسلاح النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان، في هذا المجال واجهت إيران كافة الضغوط الداخلية الهادفة إلى خلق فرص جدية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جرت المطالبة بها من خلال تظاهرات الطلبة في جامعة طهران عام 2003م باعتماد دبلوماسية فاعلة، ومطالبة 154 عضوًا في المجلس الإيراني العمل الجاد من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنّ النظام الحاكم استمر في طموحاته النووية لتصبح الحلقة المركزية للخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ظنًّا منه بأن المضي قدمًا بالبرنامج النّووي يؤدّي إلى توحيد الجبهة الداخلية ولفت انتباه الجميع نحو الخطر الخارجي لكي يضمن ترحيل أزماته الداخلية على حساب التهديدات الخارجية. إضافة إلى ما سبق من دوافع فقد أسهم العامل العرقي والإثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل إمتلاك المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة للسلاح النووي، فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكه؟[1] باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية، كل هذه الاعتبارات تستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجه النووي، وكذلك في علاقاتها الخارجية. مما سبق يتضح لنا أن طموح إيران النووي شكلَّ قضية شعبية إيرانية، ومصدرا لشرعية نظام الحكم الإيراني، الذي يتعزز كلما تقدمت في هذا المجال لا سيما بعد أن أصبحت تمتلك دورة الوقود النووي كاملةً[2]،ولكن هذا الأمر لا يخلو من تباينات داخلية سواء في مراكز صنع القرار أم في الأوساط الأكاديمية أم في وسائل الإعلام، رغم تمسك الجميع بحق الاستخدام النووي السلمي، وأن التباين الرئيس ينصب بين فئات

1-جيورا أيلند، الملف النووي الايراني: خيار اسراشيل العسكري، مجلة واشنطن كوارتزلي الفصلية Washington Quarterly ترجمات الزيتونة، 48،يناير 2010م.

2-سهيلة عبد الأنيس، ملف إيران النووي(دراسة في الموقف الدولي والتطورات الأخيرة)، الحوار المتمدن،محور السياسة والعلاقات الدولية، العدد2920، 17/2/2010 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204132

متشددة وفئات أكثر تشدداً للبرنامج النووي (الإصلاحيين والمحافظين) فثمة اتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين على الهدف رغم اختلاف الوسائل، وهذا الهدف تبلور بوضوح مع تيار المحافظين الجدد الذين يسعون إلى الهيمنة على السلطة باعتبار أحمدي نجاد تابعاً للمرشد الأعلى، وهم جميعًا يرون أن الانشغال الأمريكي في العراق وارتفاع أسعار النفط يسمح لإيران لتحقيق أهدافها من خلال وسائل عدة سواء كان ذلك من خلال البرنامج النووي أو النفوذ في العراق أو تعزيز الروابط مع سوريا ودعم الجماعات المسلحة في لبنان والأراضي الفلسطينية والحوثيين في اليمن، كما أن تباينا آخر يمكن إضافته يتعلق في سبيل تخفيف التوترات والتهديدات الغربية من خلال إدارة حوار مع الغرب كما يرى الإصلاحيون، وهناك بعض الأصوات الخافتة في إيران تشير إلى أن تركيز إيران على البرنامج النووي أدى إلى مشكلات اقتصادية على رأسها الفقر والبطالة في إيران؛ الأمر الذي يستدعي ترشيد نفقات البرنامج والوصول إلى حلول سلمية مع الغرب.[1]

وبالرغم من هذه التباينات فإن حلها لم يتم دون أن يكرس النظام جل طاقاته للبرنامج النووي، فامتلاك القدرة النووية سيشكل ضمانة فعالة ضد محاولات التغيير للنظام بالقوة، وورقة قومية لشرعية النظام، وتضمن موطئ قدم لايران على الساحة الدولية، وترغم الغرب على إعادة حساباته عندما يدرك أنه لا يستطيع استخدام لغة القوة عند الحديث مع إيران[2] ولقد استفادت إيران من درس العراق، كون إيران تعتقد بأن امتلاك العراق للسلاح النووي كان سيحول دون إقدام الولايات المتحدة على مهاجمته أو الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، فالسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة.[3]

كذلك استفادت من أخطائه في التعاطي مع المجتمع الدولي، فإيران حتى الآن تدير سياسة مزدوجة في التعاطي مع المجتمع الدولي تبدي فيها بعض المرونة، وفي ذات الوقت تستمر في تعزيز قدراتها النووية، وتعمل على إحياء المد الإسلامي وإقامة كتلة إسلامية قوية تضم إيران وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية، فالسلاح يدعم هذا الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.[4]

خاتمة الفصل:

1-إشراف سعد اليسوي، أزمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة علي أمن المنطقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مارس2006م، ص: 4.

2-شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي/2007م ص: 36-57.

3-نزار عبدالقار، الدوافع الايرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54، 2005م، ص: 135.

4-محمد نور عبدالمنعم، قضايا ايرانية، العدد السابع، مرجع سابق، ص:7.

بدأت قصة البرنامج النووي الإيراني في القرن السادس عشر، عندما دشن الشاه السابق محمد رضا البهلوي مشروعه الطموح للطاقة النووية ليكون دعوة لإرساء ماكان يصفه بـ"الحضارة الإيرانية الكبرى" التي تشكل التقنية التكنولوجية النووية أحد أركانها الأساسية، وقد كانت الولايات المتحدة في السبعينيات هي السبّاقة بالتلويح بجَزرة الطاقة الكهرونووية للشاه، بعد أن كانت قد عرضت مفاعلا للأبحاث،وبذلت إيران جهدًا كبيرًا لتحقيق أهدافها المتمثلة في امتلاك قدرات نووية تتسم بالسلمية و قدراتها العسكرية بما لديها من إمكانات وإستعانة بخبرات أجنبية، بينما ترى الدول الغربية أن ماتقوم به هو مقدمة لامتلاك سلاح نووي الذي ستكون له تداعيات استراتيجية على أمن المنطقة؛ لذلك لجأت الدّول الغربية إلى استراتيجية الردع النووي خوفًا من التهديد الإيراني.

بعد الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه حليف الولايات المتحدة، عارض مؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني النشاطات النووية في البلاد لأسباب دينية، لكن أعيد إطلاق النشاط النووي عام 1984م عقب الهجوم العراقي على القوات الإيرانية استخدم فيه السلاح الكيميائي. بعد انتهاء الحرب الإيرانية– العراقية، عززت إيران علاقتها بدول عدة مثل الصين وروسيا وباكستان وغيرها، وكان ذلك بمثابة هاجز للدول الغربية أدى إلى التعبير عن صحة تخوفهم من حصول الجمهورية الإسلامية على السّلاح النووي. فسعت الولايات المتحدة في تضييق الخناق على إيران للتوصل إلى حل يؤدي إلى تخلّيها عن طموحها النووي.

كان من الطبيعي أن الحرب في أفغانستان والعراق أثقلت بشدة على الخيارات السياسية والعسكرية الإيرانية،فقد تغير الوضع الدولي وحدثت تطورات إقليمية درامية، تعارضت كلها مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية. من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، فالحشود العسكرية الأمريكية تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطني ومصالحها الاستراتيجية مع محيطها المباشر، مثل العراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى. صحيحٌ أنّ سقوط نظام صدام حسين في العراق هو في مصلحة دول المنطقة، لكن هذا السقوط لم يبرر لايران السلامة من الأخطار والتهديدات التي لا تنتهي في وسط إقليم مليئ بمصالح اقتصادية واستراتيجة يسعى الجميع للحصول عليها.

إن حساب إيران في صنع القرار فيما يتعلق ببرنامجها النووي أمر محير لأنه من الواضح تأثيراته السلبية على البلاد أكثر من تأثيراته الإيجابية، حيث فرضت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عقوبات قاسية تستهدف قطاع الطاقة والإقتصاد، فقد تراجعت قيمة العملة الإيرانية وعانى السكان المدنيون

الإيرانيون بشكل كبير نتيجة لذلك. كما أضرت العقوبات إيران إلى الدرجة التي أصبحت فيها معزولة اقتصاديًا وسياسيًا ودبلوماسيًا عن أجزاء كثيرة من العالم.

ومما سبق عرضه في هذا الفصل يتضح لنا العديد من العوامل الّتي أثرت على قرارات النظام الإيراني في السعي للحصول على التكنولوجيا النووية، وهي ثقافة الاستراتيجية الإيرانية المحددة بخصوص القومية الإيرانية، والشعور السائد بالضعف، والتحديث الانتقائي، وكذلك الشعور بالعزلة في المنطقة واختلافاتها الثقافية والدينية.

الفصل الثالث

مفاوضات البرنامج النّووي الإيراني مع قوى الغرب

-الإنجازات والإخفاقات-

توطئة :

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر يوليو 2003م تقريرا يعلن أن إيران قد حصلت على تخصيب مواد نووية لكنه كان لا يزال يتوافق مع معاهدة عدم انتظار الأسلحة النووية، في حين ذكر تقرير آخر صدر بعد شهرين من ذلك وجود كميات ضئيلة من اليورانيوم عالي التخصيب في محطة نطنز للطاقة النووية، وردًّا على ذلك أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا يطالب إيران بتعليق التخصيب وجميع الأنشطة ذات صلة بالتخصيب لفترة غير محددة، بالإضافة إلى تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الخاصة به – مع مراعاة أعلى مستويات الشفافية الّتي وضعتها الوكالة، وفي أكتوبر 2003م كرر المرشد الأعلى لإيران آية الله علي خامنئي فتواه الّتي تحظر إنتاج واستخدام جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك السلاح النووي[1]، هذه المعارضة للأسلحة النووية تتفق مع مواقف إيران السياسية السابقة؛ وحتى الشاه أيد مبادرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (NWFZ) في الشرق الأوسط، كما أعرب والد الثورة الإيرانية آية الله روح الله الخميني عن معارضته الشديدة لتطوير الأسلحة النووية.

إنّ احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق في عامي 2001م و2003م على التوالي، كان كقوة دافعة للاتحاد الأوروبي للتواصل مع إيران دبلوماسيًّا، سعيًا لحل الأزمة النووية ومنع اندلاع حرب أخرى[2] ، في 21 أكتوبر 2003 وقع الجانبان على إعلان طهران، والذي وافقت إيران بموجبه، كإجراءات مؤقتة غير ملزمة قانونًا، على خفض إدخال الغاز في أجهزة الطرد المركزي إلى النصف وتطبيق البروتوكول الإضافي، وفي المقابل، وافقت دول الاتحاد الأوروبي الثلاث " الترويكا" على احترام حق إيران المشروع في التكنولوجيا النووية السلمية، وإزالة الملف النووي الإيراني من أجندة مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران.

استمرت المفاوضات بين إيران والاتحاد الأوروبي في عام 2005م، وقدمت إيران مقترحات متنوعة من خلال الدكتور حسن روحاني الذي كان كبير المفاوضين الرئيسيين.[3]ففي مارس 2005معرضت إيران

1 Crowley, M. 2015. “Ayatollah’s Decree Complicates Iran Nuclear Talks.” Politico, June 22. http://www.politico.com/story/2015/06/iran-nuclear-deal-ayatollah-fatwa-complication-119244

2 Mazzucelli, C. 2007. “EU3-Iranian Nuclear Diplomacy: Implications for US Policy in the Middle East.” University of Miami. http://aei.pitt.edu/8198/1/Mazzucelli-IranEUMA_edi.pdf

3 Davenport, K. 2015. Official Proposals on the Iranian Nuclear Issue, 2003-2013. Arms Control Association. July. https://www.armscontrol.org/factsheets/Iran_Nuclear_Proposals

مايلي: استعدادها لـ (1) التخصيب في مستوى 5 بالمئة.2) تصدير جميع اليورانيوم منخفض التخصيب (LEU) إلى ما وراء الاحتياجات المحلية أو تصنيعه في قضبان الوقود؛ (3) الالتزام بالبروتوكول الإضافي والترتيب الفرعي 3-1 من اتفاق الضمانات الخاص بها؛ (4) السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش غير مقصودة وتدخلية لمرافق غير معلن عنها؛ و(5) لا تدخل في إعادة معالجة البلوتونيوم من مفاعل آراك للماء الثقيل.[1]

(6) خط زمني للدبلوماسية النووية مع إيران 2003-2013

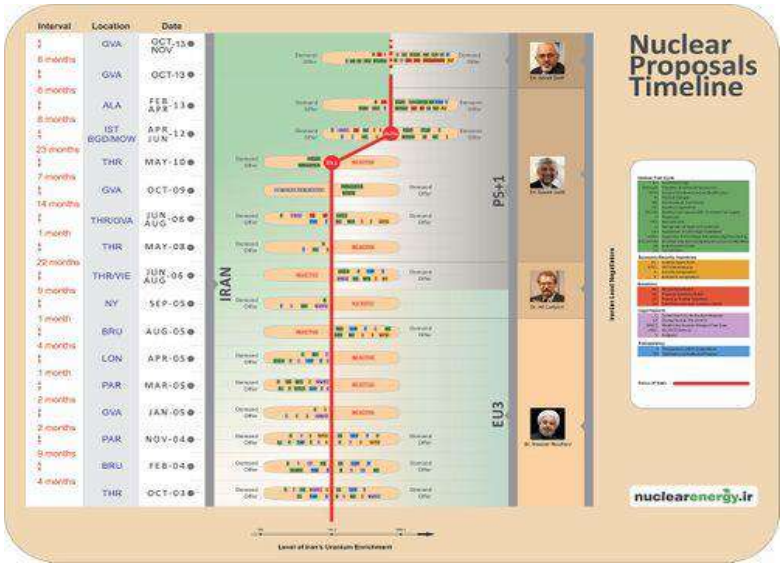

https://www.marefa.org

المصدر

وكان الهدف الرئيسي من الاقتراحات هو ضمان عدم تحويل برنامج التخصيب المدني الإيراني إلى برنامج للأسلحة النووية مع الاعتراف في الوقت نفسه يسمح لإيران بالتخصيب بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي مقابل هذه الالتزامات الإيرانية، سيتم تطبيع ملف إيران النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيكون لدى إيران تعاون سياسي واقتصادي وأمني أوسع مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي الثلاثية كانت مواتية لهذا العرض، إلا أن إدارة جورج دبليو بوش رفضته

1- Porter, G. 2012. "U.S. Rejected 2005 Iranian Offer Ensuring No Nuclear Weapons." Inter Press Service, June 7. http://www.ipsnews.net/2012/06/u-s-rejected-2005-iranian-offer-ensuring-nonuclear-
weapons/

وأصرت على مطلبها المتطرف "بتخصيب اليورانيوم" في إيران[1]. وعلاوة على ذلك، أعلن الرئيس بوش في يناير 2005م أنه لن يستبعد العمل العسكري ضد إيران.[2]

المبحث الأول: المحادثات النووية الفاشلة والانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2005م:

في أعقاب الكشف العلني عن منشآتها وأنشطتها المخبأة في أغسطس 2002م، انخرطت إيران وخصومها النوويين في معركة استطرادية حول نوايا النظام وطبيعة برنامجه، وكما تمتسليط الضوء على ذلك في المقدمة، فإن عددًا كبيرًا من صانعي السياسة والأكاديميين ومحللي المؤسسات الفكرية يعتقدون اعتقادًا راسخًا بأن إيران تسعى سرًّا لطموحات الأسلحة النووية وتهدف إلى أن تصبح دولة "عتبة" نووية على أقل تقدير، كما ينظرون إلى البرنامج النووي الإيراني على أنّه تهديد للأمن الدولي متجسد في معتقداتهم حول مصالح الدولة المارقة وطموحاتها وممارساتها في السياسة الخارجية،كان لهذه الآراء عواقب سياسية مهمة حيث كانت القضية النووية الإيرانية تمثل تحديًا سياسيًا وأمنيًا لأن العديد من الدول كانت تعارض بشدة أنشطة النظام وتمكنت من تعزيز وتنفيذ سياسات للحد من برنامجها والإشراف عليه،رفضت إيران بشكل منهجي اتهامات طموحاتها لامتلاك الأسلحة النووية وتصوير برنامجها مصفوفًا بلغة التهديد وطرح المسؤولون قصة متناسقة بشكل عميق تؤكد على شرعية نشاطاتهم النووية.

كان السبب الرئيسي في استخدام الطاقة النووية في إيران هو الجدل الذي كان يربط حول الشرعية، في حين أن كل عنصر كان مهمًا في حد ذاته للطريقة التي أدركت بها إيران نفسها وأداءها العلمي، إلا أن الجمع بينهما يضمن أن تكون القيادة شديدة المقاومة لفكرة التخلي عن برنامجها النووي، خاصة أنشطتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم.

وقد دافع المسؤولون الإيرانيون باستمرار عن برنامجهم على أنه اتبع هدفين رئيسيين؛ إنتاج الوقود للاقتصاد المحلي لإيران والنظائر الطبية لخدمة الصحة الوطنية، كما زعموا أنّ التّسهيلات الّتي قاموا بتثبيتها لتحقيق هذه الطموحات كانت قانونية وتتماشى مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، التي يشير الجزء الأول منها إلى "الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز".[3]

1- Parsi, T. 2013. A Single Roll of the Dice: Obama's Diplomacy with Iran. New Haven: Yale University Press

2- Herald, N. Z. 2005. "Bush Will Not Rule Out Military Action in Iran." January 18. http://www.nzherald.co.nz/world/news/article.cfm?c_id=2&objectid=10007131

3- معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، تم الإطلاع 2017/12/06

ساهم انهيار المفاوضات النووية في الفترة 2003–2005م خلال ولاية الرئيس محمد خاتمي في فوز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2005م، وبعد توليه منصبه أعادت إيران تشغيل منشآتها لتحويل اليورانيوم في أصفهان، وفي 24 سبتمبر 2005م وجد مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران في حالة عدم امتثال لاتفاقية الضمانات الخاصة بها.وفي 10 يناير 2006م استأنفت إيران أنشطة التخصيب في مصنع ناتانز،وفي 3 فبراير صوتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة الملف إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) بين سنوات 2006 و2009م مرر مجلس الأمن القرارات 1696 و1737 و1803 و1835، التي فرضت عقوبات على إيران، بينما طالب بوقف التخصيب الكامل وأنشطة المياه الثقيلة في إيران.

من وجهة نظر القيادة الإيرانية، قدمت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حقًّا مستقلًا في أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. وفي إعلانها عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أغسطس 2005م ذكرت إيران حقها في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية.

"لا يمكن تقويضه أو تقليصه تحت أي ذريعة. وستكون أي محاولة للقيام بذلك محاولة لتقويض دعامة من المعاهدة ذاتها. فإيران، كغيرها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ليست ملزمة بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق لممارسة حقها "غير القابل للصرف، ولا يمكن إلزامها تعليقه".[1]

وكما أكد أحد المسؤولين، فإن "المبادئ تهم إيران بقدر كبير لأن العدالة والسلام لا يمكن أن يكونا موجودين إذا لم تكن لديك هذه المبادئ". وبناء على ذلك، لا يمكن للنظام أن يعرض للخطر "حقوق إيران غير القابلة للتصرف" بموجب معاهدة عدم الانتشار.

كما رفضت القيادة الإيرانية الادعاءات بأنها أخفت بشكل غير قانوني المنشآت والأنشطة النووية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي وقت الكشف خضعت إيران لاتفاقية الضمانات الشاملة، التي مكنت الوكالة من التحقق من أن برنامج الدولة النووي لم يتم تحويله إلى أغراض عسكرية وأن جميع أنشطتها النووية كانتلأغراض سلمية فقط.ولم تلتزم إيران بأي اتفاق آخروالذي في الواقع كان سيسمح للوكالة بزيادة قدراتها على الرصد، حتى تم إدخال البروتوكول الإضافي في عام 1997م، وكان تقييم

http://www.un.org/en/conf/npt/2005/npttreaty.html.

1– الاتصالات المؤرخة 1 أغسطس 2005 المستلمة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة،"الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اخر إطلاع 2017/12/06.

https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2005/infcirc648.pdf

الوكالة لـ "صحة واكتمال" البرنامج النووي لدولة ما مقصورًا على الأنشطة المعلنة للدولة نفسها،ويهدف البروتوكول الإضافي (الذي يزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسلطات تحقيقية أكبر) إلى استكمال اتفاق الضمانات لزيادة احتمال اكتشاف برنامج سري للأسلحة النووية وفقا لرابطة مراقبة الأسلحة.

من وجهة نظر القيادة الإيرانية، لم تكن ملزمة بموجب شروط اتفاق الضمانات الخاص بها بإبلاغ الوكالة عن بناء منشآت نطنز وآراك حتى ستة أشهر قبل إدخال المواد النووية فيها. وتلك المرافق غيرمصرح بها لا تشكل انتهاكا لا لمعاهدة عدم الانتشار ولا لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]علاوة على ذلكوفي محاولة محتملة لتقويض الشكوك حول النوايا العسكرية النووية وتوضيح مطالب الحقيقة حول هوية إيران ومبادئها المعيارية، أعلن النظام باستمرار عن معارضته للأسلحة النووية لأسباب دينية وأخلاقية أصدر آية الله خامنئي فتوى شفوية في أكتوبر 2003م، وصفت الأسلحة النووية بأنها "خطيئة أساسية"، وأدان تطويرها وإنتاجها وتخزينها واستخدامها. وزعم المسؤولون الإيرانيون مرارًا أن فتوى المرشد الأعلى لهم تحمل أهمية أكبر من معاهدة عدم الانتشار. وقد صرح علي أصغر سلطانية، ممثل إيران الدائم لدى الوكالة خلال رئاسة أحمدي نجاد بما يلي:"لقد أثبتنا من الناحية العملية أننا ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل، حيث اخترنا عدم الرد على استخدام صدام للأسلحة الكيميائية أثناء الحرب الإيرانية العراقية. بالإضافة إلى ذلك، أن المرشد الأعلى هو الزعيم الديني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن تنفيذ مراسيمه إلزامي."[2]

وبعبارة أخرى، إذا كانت الالتزامات المستندة إلى المعاهدات غير كافية لتعزيز الثقة الضرورية والثقة بأن إيران لا تسعى إلى طموحات الأسلحة النووية، فإن "التسلسل القيادي" الداخلي أظهر التزام المسؤولين الوحيد بالاستخدام السلمي للطاقة النووية،وبما في ذلك حين وقع الإيرانيون ضحايا للأثر العشوائي لأسلحة الدمار الشامل أثناء الحرب الإيرانية–العراقية، كان الجيش الإيراني صامدًا ضد استخدامها، وهذا يثبت أن أسلحة الدمار الشامل لا تتوافق مع صور إيران الأخلاقية والمعيارية. وفي خطاب ألقاه آية الله خامنئي في شهر فبراير 2013م في منطقة أذربيجان الإيرانية، أصر أيضًا على أن إدانة إيران المعيارية للأسلحة النووية لا علاقة لها بالولايات المتحدة، وأكّد " أننالا نريد صنع أسلحة نووية

1 A. Bali, “International Law and the Iran Impasse,” *Middle East Report* (16 December 2012), accessed 16 08/2017, http://www.merip.org/mero/mero121612.

2– تحريم أسلحة الدمار الشامل، من موقع الرسمي لمكتب أية الله خامنئي، 15 أغسطس 2017
http://web.archive.org/web/20170815101448/http://farsi.khamenei.ir/treatise-content?id=228

لأن أمريكا منزعجة من ذلك، ولكن لأننا نعتقد أن الأسلحة النووية هي جريمة ضد الإنسانية ويجب ألا يتم إنتاجها وأنه يجب القضاء على تلك الموجودة بالفعل في العالم، هذا هو إيماننا وليس لها علاقة بك"[1]. وهكذا كانت إيران تبرر مخاوفها الأخلاقية ولم يتأثر موقفها الواضح من أسلحة الدمار الشامل بموقف الدول الكبرى أو الضغط السياسي.

كما رفض المسؤولون الإيرانيون إنتاج الأسلحة النووية واستخدامها لأسباب استراتيجية لقد أصروا باستمرار على أن مبدأ الأمن الإيراني يقوم على الردع لا على العمل هجومي، وبالتالي يتحدّى صورة إيران المارقة والساعية إلى السلطة، كما جادلوا بأن الأسلحة النووية لن تكون ذات قيمة رادعة لأن شركاء المفاوضات الإيرانيين يمتلكون بالفعل ترسانات نووية واسعة وعالية الجودة. على النقيض من ذلك، فإن الأسلحة النووية من شأنها أن تزيد من ضعف إيران الاستراتيجي فإيران تتفاوض مع مجموعة 5 + 1، التي تضم 5 دول نووية، على أساس الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة وإذا قررت إيران–من الناحية النظرية– تصنيع الأسلحة النووية لن تكون قادرة على التنافس مع الدول النووية التي تمتلك أكثر من 20.000 رأس حربي نووي، بقدر ما يتعلق الأمر بعدد الأسلحة النووية، فإن التعامل مع خمس قوى نووية سيكون عندئذ في موقف غير إيجابي وضعيف،وغيرمساوٍمقابل كفة ميزان الدول الغربية، كما هو الحال الآن، لذلك سيكون من الخطأ الإستراتيجي بالنسبة لإيران أن تستقوى بالأسلحة النووية.

في مقالة نشرت في عام 2007م، أبرز محمد جواد ظريف (الممثل الدائم لإيران في الأمم المتحدة من 2002 إلى 2007)، وجهة نظر متشابة حيث قالإن الأسلحة النووية لم توفر قط استقرارا داخليا أو أمنا خارجيا، وأن "حتى إدراك أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية يؤثر سلبًا على قوة إيران".وذلك بخفض نفوذها الإقليمي وزيادة نقاط الضعف العالمية فيها.[2]

وهكذا، وضعت إيران إطارًا جزئيا لبرنامجها النووي كمشروع قانوني وبصفتها طرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"NNWS"، فإنها تتمتع بحق قانوني في المشاركة في الاستخدامات السلمية للمواد النووية بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم، كما أن إدانتها الراسخة للأسلحة النووية ورفضها يؤكدان على التزامها المعياري والاستراتيجي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية بعبارة أخرى، لم تتابع إيران الأنشطة غير القانونية ولا الطموحات الخفية التي نسبتها إليها الجهات

1- Cited in A. Ganji, "Who Is Ali Khamenei?" *Foreign Affairs* 92, no. 5 (September–October 2013).

2- M. J. Zarif, "Tackling the Iran–U.S. Crisis: The Need for a Paradigm Shift," *Journal of International Affairs* 60, no. 2 (Spring–Summer 2007): 76.

الفاعلة الأخرى. -قبل استكشاف الجانب الثاني- من سرد إيران لبرنامجها النووي، من المهم التأكيد على أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ديسمبر 2015 قد طعن في الحجة القائلة بأن النظام لم يخف بشكل غير قانوني المرافق والأنشطة النووية من الوكالة، وفي موضوع التقرير الموسوم بـ: "التقييم النهائي حول القضايا القديمة والحالية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي"، تمت الإشارة إلى ما يلي:

-يتمثل التقييم العام للوكالة في أن مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي قد أجريت في إيران قبل نهاية عام 2003 كجهد منسق، وتم الاضطلاع ببعض الأنشطة بعد عام 2003.

-يوضح تقييم الوكالة أيضا أن هذه الأنشطة لم تتقدم إلى ما بعد الجدوى والدراسات العلمية، واكتساب بعض الكفاءات التقنية والقدرات ذات الصلة. والوكالة لا تملك أي مؤشرات موثوقة عن الأنشطة في إيران ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي بعد عام 2009.[1]

إن هدف برنامج إيران المعلن هو إنشاء برنامج شرعي للاستقلال، والرفاه الاقتصادي واحترام الذات، كما وضعت إيران برنامجها النووي كمشروع شرعي لدولة ذات سيادة لديها حاجة موضوعية للطاقة النووية،أولًا في ضوء تزايد عدد السكان، وارتفاع الطلب المحلي على الطاقة والبنية التحتية للطاقة المتقادمة، زعمت إيران أنها بحاجة إلى الاعتماد على مزيج من مصادر الطاقة وتقليل الإيرادات النفطية. وبذلك تسهم الطاقة النووية في أمن الطاقة على المدى الطويل وتعزز رفاهها،واستقلالها الاقتصادي.

ويمكن فهم هذه المخاوف في سياق الثورة، التي تعتبر الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي من الأمور الحاسمة في قدرة البلد على تحقيق الاستقلال السياسي الحقيقي، وبينما بذلت محاولات منتظمة للحد من قيود الاعتماد الاقتصادي على استقلالها وسيادتها، فإن الجزاءات الأحادية والمتعددة الأطراف ضد إيران أعادت إحياء رغبة القيادة في معالجة مواطن الضعف الهيكلي للبلد والحد من اعتمادها على عائدات النفط.

زعمت القيادة الإيرانية أن الطاقة النووية ستنتج تأثيرًا إيجابيًا على كرة الثلج في المجالات العلمية الأخرى. السفير سلطانية، الذي أكد أنه كان عالما فيزيائيا نوويا من خلال التدريب (مطالبة الشرعية)، قدم صياغة لهذا الطموح على النحو التالي في إحدى مقابلاته:

1- Final Assessment on Past and Present Outstanding Issues regarding Iran's Nuclear Programme," IAEA, 2 December 2015, accessed 2017/12/28, https://www.iaea.org/sites/default/files/gov-2015-68.pdf.

التكنولوجيا النووية هي نقطة التقاء لأعلى المعايير من مختلف التخصصات وهذا يعني أنه إذا شرعت دولة ما في استخدام تكنولوجيا نووية، فإن هذا البلد يحتاج إلى أعلى مستوى من المهندسين والعلماء في الهندسة المدنية، والميكانيك، والتعدين، والإلكترونيات وغيرها،ولذلك، يتعين على الجامعات تدريب كبار العلماء، وكبار الخريجين في العلوم والتكنولوجيا. لذلك، لن تفاجأ بأن هذا البلد سوف يقفز من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.[1]

وبهذا تأمل المسؤولون الإيرانيون المتخصصون بالطاقة النووية ورغبوا في أن يتسرع التطور العلمي والتكنولوجي لإيران، وخلق آفاق اقتصادية جديدة، وبالتالي تعزيز سمعتها ومكانتها الداخلية والخارجية.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن إيران، قبل الثورة وما قبلها، كانت تتطلع أن تكونذات قيمة كبيرة بين الدول القوية والمحترمة في العالم، وتولي أهمية كبيرة للتطور العلمي والتكنولوجي.وبهذا تقدمت إدارة أحمدي نجاد بهذا الطموح في خطتها الاستراتيجية العشرون للفترة من 2005 إلى 2025م، والتي سعت إلى تحويل إيران إلى دولة متقدمة، لتحتل المرتبة الأولى في المنطقة اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا،وكان برنامجها النووي "جزءًا لا يتجزأ من هذا التوجه من أجل تحقيق التنمية الواضحة – مما يدلّ على وصول إيران مرحلة دولة صناعية". لقد كان عنصرًا حاسمًا في مسيرتها نحو رفاهية اقتصادية أكبر واستقلال سياسي، كما يشرح منوشهر متقي (وزير الخارجية الإيراني في الفترة من 2005 إلى 2010م) قائلا:

"إن حق شعب إيران في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية هو مثال واضح على إعمال "الحق في التنمية"، و"الحق في الموارد الطبيعية" و"الحق في تقرير المصير". هذه الحقوق هي من بين الحقوق الأساسية للأمم.[2]

إضافةً إلى ذلك قام آية الله خامنئي بتقدير وتأكيد التنمية الوطنية وتقرير المصير، ولكن لطالما كان هناك موضوع متكرر في خطابات خامنئي هو العلاقة السببية التي تربط بين التقدم العلمي والاكتفاء الذاتي والاستقلال السياسي،وكانت رؤيته المثالية هي أن تكون إيران متقدمة علميًا وتقنيًا بدرجة كافية بحيث تكون مكتفية ذاتيًا بما يكفي لتكون مستقلة اقتصاديًا وبما يكفي لتكون مستقلة سياسيًا.

1 B. Baktiari, “Seeking International Legitimacy: Understanding the Dynamics of Nuclear Nationalism in Iran,” in *Nuclear Politics in Iran*, ed. J. S. Yaphe, Institute for National Strategic Studies, Middle East Strategic Perspectives Series no. 1,PP: 23

2 “Communication Dated 26 March 2008 Received from the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the Agency,” IAEA, 28 March 2008, accessed 17/12/ 2017, https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2008/infcirc724.pdf.

وقد أوضح المرشد الأعلى، في خطاب ألقاه في سبتمبر 2007 إلى "النخب الشابة"، أن التصميم الوطني على بناء بلد متطور علميًا لا يعني التغريب عليه حيث قال:

لا يجب الخلط بين هذين الاثنين. يتمتع الغربيون بمستوى عالٍ من التقدم العلمي، ولكن تقدمهم العلمي ملوث بأشياء أخرى والتي نتجنبها، نحن نكره أن نكون غربيين نحن نطلب العلم فقط، المعرفة الحالية بما يسمى بالدول المتقدمة تشكل خطرًا على البشرية. يستخدم الغربيون العلم لإشعال فتيل الحروب وتشجيع العنف، والإعلان عن الدعارة والجنس.كما أنهم يستخدمون العلم لتزويد المخدرات وغزو واستعمار دول أخرى، وإراقة الدماء، أما نحنفنسعى إلى استخدام العلم كوسيلة لخدمة الإنسانية والعدالة والسلام والأمن. هذا ما نسعى إليه. لقد نصحنا الإسلام بمتابعة هذا العلم. [1]

وهكذا كان برنامج إيران النووي جزءا لا يتجزأ من بنية المعنى التي أكدت شرعيتها. وقد كررت إيران أن سعيها إلى الطاقة النووية السلمية هو أمر حاسم لمصالحها الوطنية، لا سيما في ضوء قدرة التكنولوجيا على تلبية احتياجات إيران التجارية من الرفاهية الاقتصادية والاستقلال والإحترام الذاتي. وأكد أن المسؤولين الإيرانيين أيضًا على أن القدرات المحلية ضرورية استراتيجية المفاوضات النووية لإدارة خاتمي التي كانت تحمل مرارة كبيرة داخل إيران وأدانتها فيما بعد إدارة أحمدي نجاد مرارا وتكرارا. ومن وجهة نظر المتعصبين، فشل نهج بناء الثقة الذي اتبعه النظام خلال الفترة من 2002م إلى 2005م في تحقيق نتائج ملموسة، وبدلًا من ذلك، عرّض رحلة إيران إلى متاعب في أن تصبح بلدًا أكثر استقلاليةً واستقرارًا من الناحية الاقتصادية، وكذلك ساهم بتشويه صورتها وهويتها كقوة مستقلة.

في وقت الكشف العلني عن المنشآت الإيرانية السرية، حدثت تطورات مهمة داخل البيئة الإقليمية الإيرانية (على سبيل المثال التدخل العسكري في أفغانستان في عام 2001) والنظام الدولي (على سبيل المثال، الحرب الأمريكية على الإرهاب وخيار الضربة الأولى الوقائية). كما أشار خطاب محور الشر في يناير 2002م إلى إيران كعميل ومصدر رئيسي لـ "الإرهاب"،في هذا السياق سرعان ما تحركت إدارة خاتمي لإدارة واستجابة ما ظهر كتحدي أمني دولي وموضوع رئيسي لتركيز الإعلام السياسي والتحليلي، وتماشيًا مع سياسة الرئيس خاتمي بشأن الانفراج، اختارت إيران وضع استراتيجية لبناء الثقة لتوفير

1-"Supreme Leader's Address to Young Elites," The Center for Preserving and Publishing the Works of Grand Ayatollah Sayyid Ali Khamenei, 3 September 2007,accessed 2017/12/17, http://english.khamenei.ir//index.php?option=com_content&task=view&id=1056&Itemid=

الضمانات التي تطلبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضمان الاعتراف الرسمي بحقوقها القانونية في الطاقة النووية ومنع إحالة من مجلس محافظي الوكالة إلى مجلس الأمن.

إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية: تعديل اتفاقية الضمانات، والتفاوض على بروتوكول إضافي.

وقد دفع الكشف في أغسطس 2002 إلى بدء أنشطة التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي توازي باستمرار المفاوضات الدبلوماسية بين إيران والاتحاد الأوروبي / 1 + P5، نشرت الوكالة تقريرها الأول عن الأنشطة النووية الإيرانية في يونيو 2003م وقرارها في سبتمبر 2003م. وعلى الرغم من أن الوكالة لم تذكر أي انتهاكات لمعاهدة حظر الانتشار النووي في حد ذاتها ، إلا أنها حددت ثلاثة إخفاقات رئيسية في الإخطار؛ استيراد اليورانيوم الطبيعي في عام 1991م، منشأة تخصيب نطنز ومحطة إنتاج الماء الثقيل في آراك ومن خلال تأطير المسألة باعتبارها فشلاً للشفافية، استولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المسألة وشجعت إيران على "توقيع البروتوكول الإضافي والتصديق عليه وتنفيذه بشكل كامل" على أساس أنه "بدون هذه البروتوكولات السارية، فإن قدرة الوكالة على تقديم ضمانات موثوقة فيما يتعلق بموضوع –عدم وجود أنشطة نووية غير معلن عنها –هي محدودة بالإضافة إلى ذلك ، طُلب من إيران "تعليق جميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ، بما في ذلك إدخال المزيد من المواد النووية في ناتانز ، وكأي تدبير لبناء الثقة ، أي أنشطة لإعادة المعالجة".[1]

في فبراير 2003م، أعلنت إيران أنها ستقبل تعديلات على اتفاق الضمانات الخاص بها، الأمر الذي "يتطلب توفير معلومات عن تصميم المرافق الجديدة والتعديلات على المرافق القائمة في وقت مبكر، وبالإضافة إلى ذلك، في رسالة مؤرخة 24 أغسطس 2003م، أبلغت إيران الوكالة بأنها على استعداد لبدء المفاوضات بشأن البروتوكول الإضافي ولقد برّر روحاني، كبير المفاوضين الإيرانيين وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي – الهيئة المسؤولة عن عمليات صنع القرار النووي الإيراني – هذه القرارات في ضوء "الظروف الطارئة" الجديدة. يشار في الغالب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2003. القرار والظروف الخاصة للسياق الدولي في ذلك الوقت.[2]

1- "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran," IAEA Board of Governors, 12 September 2003, accessed 2017/12/18, https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2003-69.pdf.

2- F. Farhi, "'Atomic Energy is our Assured Right': Nuclear Policy and the Shaping of Iranian Public Opinion," in *Nuclear Politics in Iran*, ed. J. S. Yaphe, Institute for National Strategic Studies, Middle East Strategic Perspectives Series no. 1, PP : 29

والأهم من ذلك أن إيران قدمت قراراتها المتعلقة بالمجال النووي باعتبارها قرارات ذات نوايا حسنة وشفافية، ورغم أن إيران لم تكن ملزمة قانوناً باعتماد بروتوكول إضافي، إلا أنها كانت مستعدة للامتثال لهذه المسؤوليات الإضافية لزيادة الثقة الدولية في نواياها النووية. وأكد المسؤولون الإيرانيون بقوة على الطبيعة الطوعية للبروتوكول الإضافي وأن تعليق تخصيب اليورانيوم الخاص به ولا يمكن تفسير أنشطة إعادة المعالجة على أنها حق قانوني للوكالة في إطار ولايتها الخاصة بالشفافية والتحقق.[1]

أخذت القيادة جهدًا كبيرًا لتحديد وتمييز حقوقها القانونية كدولة طرف في معاهدة حظر الانتشار النووي وتمييزها وتوضيحها الولاية القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمطالب غير القانونية التي وضعت على إيران،وبينما أثبتت إيران استعدادها للالتزام بأحكام إضافية وخارجة عن القانون، أوضح النظام أنه لا يمكن إجبارها على ذلك. إن إصرار إيران على أن تكون تدابير بناء الثقة لديها منفصلة عن التزاماتها القانونية يسمح لها بأن تصور نفسها كدولة طرف مسؤول في معاهدة عدم الانتشار وعضو بنّاء في المجتمع الدولي،كما أن تصميم القيادة على معاملة إيران بطريقة عشوائية وأن حقوقها النووية معترف بها بالكامل، والجدير بالذكر أيضا أنه خلال إدارتي خاتمي وأحمدي نجاد، أكد المسؤولون الإيرانيون بشكل منهجي أن القضية النووية بدأت في عام 2003م بعد نتائج تحقيقات الوكالة في ناتانز وأراك، وبقيامهم بذلك نفوا الأهمية السياسية للإفصاح العلني الذي قدمه جعفر زاده (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) وأكدوا على خبرة الوكالة الوحيدة في تقييم البرامج النووية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

المطلب الأول: إيران والترويكا الأوروبية: حل القضية النووية من خلال الحوار:

بعد فترة وجيزة من اكتشاف المنشآت النووية السرية في نطنز وأراك ونشر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2003م، دخلت إيران في مفاوضات دبلوماسية مع الترويكا الأوروبي الأمر الذي أنتج ثلاث ملاحظات رئيسية:

أولا، بينما كان النهج الخاص للترويكا الأوربي المخصص للتصدي للتحدي النووي الإيراني غير عادي، فإنه لم يكن مسبوقًا منذ نهاية الحرب الباردة، حيث حاولت دول أو مجموعات من الدول التصدي لتحديات انتشار الأسلحة النووية إما من جانب واحد (على سبيل المثال مبادرة الهند النووية الأمريكية لعام 2005) أو بشكل متعدد الأطراف (على سبيل المثال ، الحرب الوقائية ضد برنامج أسلحة الدمار الشامل

1 Mousavian, S. 2012. The Iranian Nuclear Crisis: A Memoir. Washington, DC: Carnegie Endowment, 74.

العراقية في عام (2003) يهدف هذا الاتجاه إلى استكمال النهج المؤسسي التقليدي، مثل معاهدة عدم الانتشار، والاستراتيجيات متعددة الأطراف غير القائمة على المعاهدات، مثل مختلف إعلانات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[1]

ومن جهة أخرى اعترف الاتحاد الأوروبي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر بانتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفه تهديدًا متزايدًا للسلم والأمن الدوليين، وبدأ في "صياغة سياسة أقوى وأكثر تماسكًا بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل" وفي ديسمبر 2003م، اعتمد المجلس الأوروبي أول استراتيجية أمنية أوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعا الأخير إلى تعميم الاتفاقات المتعددة الأطراف وكذلك إلى الامتثال القوي للعمليات الحالية للحد من الأسلحة المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح،ودعا أيضا إلى تعزيز القدرات للكشف عن انتهاكات المعاهدات وإمكانية الاعتماد على الاستراتيجيات القسرية بموجب الفصل السابع من الأمم المتحدة عندما تفشل تدابير منع الانتشار النووي.الأهم من ذلك، دعا الاتحاد الأوروبي إلى اتباع نهج "شامل" لمعالجة الأسباب الجذرية للانتشار النووي على سبيل المثال[2]، حدد أن بيئة دولية وإقليمية مستقرة هي شرط أساسي:

"حيث أن البلدان لم تعد تشعر أنها بحاجة إليها إذا أمكن، يجب إيجاد حلول سياسية للمشاكل التي تؤدي بهم إلى البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وكلما شعرت البلدان الأكثر أمنًا بالأمن، زادت احتمالية التخلي عن البرامج، ويمكن أن تؤدي تدابير نزع السلاح إلى ارتياح كبير مثلما يمكن أن تؤدي برامج الأسلحة إلى سباق تسلح ".[3]في أواخر عام 2003م، كان الاتحاد الأوروبي أكثر استعداداً وأفضل استعداداً للعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك على أساس مخصص.

ثانيًا، يعكس السجل الدبلوماسي بين إيران والترويكا الأوربي المخاوف الأمنية الهامة المحيطة بأنشطة إيران النووية، والتي يجب حلها من منظور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من حلفائها الإقليميين في أقرب وقت ممكن. وعلى هذا النحو، صممت المفاوضات الموازية لتكمل تحقيقات الوكالة

1- W. P. S. Sidhu, "The Nuclear Disarmament and Non-Proliferation Regime," in *Security Studies: An Introduction*, ed. P. D. Williams (New York: Routledge, 2012), 421-22.

2- C. Ahlstrom, "The EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction," in *Europe and Iran: Perspectives on Non-Proliferation*, ed. S. N. Kile, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Research Report no. 21, 2005, 32,

3-ibid

الدولية للطاقة الذرية، إن لم يكن التعجيل بها.وكان المقصود منها إقناع إيران بتوفير قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بتاريخ برنامجها ونطاقه وغرضه، وبالتالي استعادة الثقة اللازمة في أنشطتها ونواياها.

من وجهة نظر إيران، ستساعد سياسة النوايا الحسنة النووية على نزع فتيل الأزمة وضمان حقوقها. ومع ذلك، فإن البعد المزدوج للقضية النووية كان له عواقب مختلطة بالنسبة للنظام الإيراني. وقد ساهمت مشاركة الترويكا الأوربي (وبعد ذلك مجوعة1 + P5) في تسييس برنامجها النووي منذ التحقيقات والمفاوضات ولم يكن فقط حكرا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثًا، أظهرت حقيقة أن الدول الأوروبية أخذت زمام المبادرة في المفاوضات مع إيران بسبب خلافاتها العميقة مع إدارة بوش. وكانت الولايات المتحدة قد طالبت بأن تكون القضية مباشرة تحت إدارة مجلس الأمن. لكن الزعماء الأوروبيين أكدوا على أهمية حل القضية النووية من خلال الدبلوماسية. وكذلك روج الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الحوار والمشاركة المشروطة مع إيران منذ أواخر الثمانينات ذلك خلال فترة رئاسة رفسنجاني حيث تبنى الاتحاد الأوروبي "الحوار النقدي" (1992–1997)، والذي سعى للتأثير على النظام في مجالات الاهتمام الرئيسية، وخاصة حقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي والإرهاب.[1] وعلى النقيض من ذلك، اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء النشط من بعد عام 1995م، والتي تضمنت عقوبات اقتصادية متزايدة بشدة. وفي 1997م فتح انتخاب الرئيس خاتمي فرصًا جديدة لإيران والاتحاد الأوروبي بافتتاح "حوار شامل"، قدم حوافز إضافية للتعاون على وجه الخصوص، وبدأ الاتحاد الأوروبي بالتفاوض حول اتفاقية شاملة للتجارة والتعاون مع إيران في عام 2002م، والتي ربطت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الأعمق بالتقدم في مجال حقوق الإنسان، ومحاربة انتشار الإرهاب، وعملية السلام في الشرق الأوسط.بينما في ذاك الوقت أطلقت إدارة بوش مبادرة الشرق الأوسط الكبير في يونيو 2004م، والتي سعت إلى تحويل دول المنطقة إلى مجتمعات ديمقراطية.

وخلاصة القول فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اختلفا بشدة حول أنواع الاستراتيجيات التي كانت مرغوبة وفعالة لتشجيع النظام الإيراني على تحويل سلوكه الداخلي والخارجي، وسياسته النووية بشكل خاص. وتعكس اتفاقية أكتوبر 2003م ونوفمبر 2004م تفضيلات الاتحاد الأوروبي لوضع نهج سياسي هجين وشامل.

وقد توصلت إدارة الترويكا الأوربية وخاتمي إلى اتفاقيتين رئيسيتين بين عامي 2003م و2005م

1– B. Kaussler, *Iran's Nuclear Diplomacy: Power Politics and Conflict Resolution* (London: Routledge, 2013), 16–17

واعتمد بيان طهران في 21 أكتوبر 2003م وكان اتفاقًا مهمًا يؤيد حقوق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وشدد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكن أنتحل هذه القضية. بالإضافة إلى ذلك، أوضح البيان دعم الاتحاد الأوروبي لتعاون طويل الأجل مع إيران في مجال الطاقة النووية والأمن الإقليمي. وقد عكس ذلك رغبة الاتحاد الأوروبي في معالجة الوضع الأمني لإيران وخلق حوافز للتأثير على السياسة النووية للنظام.

وبموجب شروط بيان طهران، التزمت إيران بالمشاركة الكاملة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع المسائل المعلقة للوكالة وحلها.[1] علاوة على ذلك وقعت إيران على نقطة الوصول، وبدأت إجراءات التصديق وبدأت تنفيذ البروتوكول بالكامل، بالإضافة إلى السماح لعمليات تفتيش موسعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوقفت إيران جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته.وقد تم تقديم هذه التدابير كوسيلة "لتعزيز الثقة" وتأكيد "نواياها الحسنة". بيد أن بيان طهران شدد على أن تعليق إيران لأنشطتها لا يتعارض مع حقوقها في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وأما "البروتوكول الإضافي فلا يقصد منه بأي شكل من الأشكال تقويض سيادة الدول الأطراف أو كرامتها الوطنية أو أمنها القومي".[2] وحذر روحاني من أنه في حالة الإحالة إلى مجلس الأمن، فإن إيران سوف تعلق فورًا تنفيذ خطة العمل واستئناف أنشطتها الخاصة بالتخصيب في حين أن حل القضية النووية لا يمكن أن يجبر إيران ويفرض قيودًا لا تخضع لها الدول الأخرى،وعلى الرغم من كل ذلك وافقت إيران على انقطاع قصير الأجل في أجزاء برنامجها الذي كان مصدر قلق كبير.

في 14 نوفمبر 2004م أبرم الترويكا الأوروبي وإيران اتفاق باريس الذي بني على بيان طهران، وواصلت إيران سياستها في بناء الثقة، مؤكدة أنها "ستواصل تنفيذ البروتوكول الاختياري بانتظار التصديق"، وبالإضافة إلى ذلك ينص الاتفاق على أن إيران قررت "على أساس طوعي مواصلة وتوسيع تعليقها ليشمل جميع عمليات التخصيب ذات الصلة، وأنشطة إعادة المعالجة". قدم الاتحاد الأوروبي هذه التعليقات بأنها "تدبير بناء طوعي لبناء الثقة وليس التزامًا قانونيًا"، وبالتالي الاعتراف بحقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار "دون تمييز"، أوضحت إيران والترويكا الأوروبي الجدول الزمني ومبادئ اتفاقهما المقبول للطرفين وتداول "الضمانات الموضوعية" (أي دورة الوقود النووي الإيراني للأغراض

1- من بيان طهران الصادر في أكتوبر 2003م، انظر "النص الكامل: إعلان إيران"، بي بي سي نيوز، 21 أكتوبر 2003، أخر ظهور في 27 يوليو 2015، http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3211036.stm

2- نفس المرجع.

السلمية فقط) من أجل "ضمانات راسخة" (أي أن التعاون السياسي والأمني والتقني والنووي بين إيران والاتحاد الأوروبي الثالث سيستمر)على وجه الخصوص. أوضح الاتفاق أنه حالما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التعليق الكامل لأنشطة إيران المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، فإن المفاوضات حول اتفاقية التجارة والتعاون سوف تستأنف، وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط فتح مفاوضات حول انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية. وبهذا حدد اتفاق باريس العديد من الشواغل الأمنية الرئيسية التي سيتعاون معها كل من الاتحاد الأوروبي وإيران "بغض النظر عن التقدم في القضية النووية". وشملت هذه الأنشطة تنظيم القاعدة والعملية السياسية العراقية.

المطلب الثاني: الضغوط الداخلية والخارجية تحت الإطار العام للضمانات الموضوعية:

قبل نهاية فترة رئاسة خاتمي، طرحت إيران أربعة مقترحات إلى الترويكا الأوربي (17 يناير و23 مارس و29 أبريل و18 يوليو 2005). واقترح الاتحاد الأوروبي اقتراحا واحدا (5 أغسطس 2005)، هذه العروض تتوازى إلى حد كبير مع بعضها البعض وأظهرت مسافة متزايدة بين إيران والترويكا خاصة وأن كل طرف سعى إلى إعطاء الأولوية لتوقعاته الخاصة بالضمانات "الموضوعية" أو "الثابتة".

وضعت إدارة خاتمي مخزونًا كبيرًا في اقتراحها في مارس 2005م، وقدمت تفاصيل شاملة عن "الضمانات الموضوعية" التي كانت إيران ترغب في تقديمها لتعزيز الثقة الدولية في برنامجها النووي، تحت عنوان "الإطار العام للضمانات الموضوعية، وضمان والتزامات الشراكة"واشتمل الاقتراح على نهج تدريجي في أربع مراحل متميزة وإجراءات متزامنة يتعين على كل من الترويكا الأوروبي وإيران القيام بها في كل مرحلة، وقد وفر ذلك استراتيجية للتعامل مع قضية عدم الثقة المتبادلة وفقًا لشروط مقترح مارس 2005م، فإن إيران ستطور الجوانب الأقل حساسية في برنامج تخصيب اليورانيوم وستنتقل إلى مكوناتها الأكثر حساسية مع زيادة الثقةعرضت إيران "مراقبة معززة" لأنشطتها النووية، في شكل استمرار تنفيذ خطة الوصول والوجود المستمر لمفتشي الوكالة في الموقع في مرافق التحويل والتخصيب.[1]

لم يستجب مؤتمر EU-3 لاقتراح إيران في شهر مارس وعرض بدلًا من ذلك "إطارًا لاتفاقية طويلة الأجل" في أغسطس 2005م، كان المفتاح في اقتراح الاتحاد الأوروبي الثالث هو طلب بأن "تقدم إيران التزامًا ملزمًا قانونًا بعدم الانسحاب من (معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) والحفاظ على جميع المنشآت النووية الإيرانية تحت ضمانات الوكالة في جميع الظروف"،وعلى الرغم من توضيح المخاوف

1-"عناصر الضمانات الموضوعة "، معهد العلوم والأمن الدولي، 23 مارس 2005
http://www.isisnucleariran.org/assets/pdf/Iran_Proposal_Mar232005.pdf

من أن إيران ستختار "الخروج" وتتصرف تصرف المروق مثل كوريا الشمالية، فإن هذا الطلب دعا إيران إلى التخلي عن حقها السيادي في الانسحاب من معاهدة دولية. وكذلك طالب الترويكا بأن تقوم إيران "بالتزام ملزم بعدم متابعة أنشطة دورة الوقود بخلاف بناء وتشغيل مفاعلات الطاقة ومفاعلات الأبحاث"، والحصول على الوقود من خلال مصادر خارجية، وفي الواقع طُلب من إيران التخلي عن كامل حقوقها بموجب "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، كما ذكر الاقتراح أن "التزام إيران" الملزم بعدم استخدام تقنيات دورة الوقود سوف يخضع للمراجعة كل عشر سنوات.

بالنسبة لإدارة خاتمي، كان عرض الاتحاد الأوروبي الثالث نكسة كبيرة لأنه فشل في الاعتراف رسميًا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وأظهر نيةً في التعامل مع إيران بشكل مختلف عن الدول الأخرى غير الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما أنه غير جلي ما إذا كانت إيران ستتمكن من متابعة أنشطة دورة الوقود لأنها ستحتاج إلى استعادة الثقة الدولية، وهو متغير غير محدد يمكن للولايات المتحدة والآخرين أن يقوموا به،وهكذا اعتبرت الحزمة "مهينة" و"صندوق فارغ". قال في ذلك مسؤول إيراني في مقابلة إن "الأوروبيين يعاملون الإيرانيين بطريقة رخيصة جدا" وكان اقتراحهم يعبر عن "عدم الاحترام"، وأعلن الرئيس أحمدي نجاد أن الاقتراح الأوروبي كان "إهانة للأمة الإيرانية. لقد تحدثوا بطريقة كما لو كانت الأمة الإيرانية تعاني من التخلف والوقت كان قبل 100عام وبلدنا مستعمرتها".[1]

من وجهة نظر إيران، خرق الترويكا الأوربي شروط اتفاق باريس في 1 أغسطس 2005م، في الأيام الأخيرة لإدارة خاتمي، أخطرت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها ستستأنف أنشطتها لتحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان. وأصرت إيران، في بلاغها إلى الوكالة، على أنها "وسعت مرارًا وتكرارًا تدابير بناء الثقة الطوعية الخاصة بها فقط لكي ترد بالمثل بوعود وطلبات موسعة". لقد أصبح من الواضح أن الترويكا الأوروبي كان يسعى إلى "مفاوضات مطولة وعديمة الجدوى، وبالتالي يسيء إلى ممارسة حق إيران غير القابل للتصرف في استئناف أنشطة التخصيب القانوني الخاصة بها".

1- "أحمدي نجاد: اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي بمثابة إهانة"، 9 أغسطس 2005"
http://www.iranwatch.org/library/government/iran/islamic-republic-news-agency-irna/ahmadinejad-european-union-proposal-nuclear-program-tantamount-insult.

فشلت الصفقة التي حددتها اتفاق باريس بين "الضمانات الموضوعية" أو "الضمانات الثابتة"، إلى حد كبير، بسبب عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على توفير الضمانات اللازمة لإيران لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقًا لمعاهدة عدم الانتشاروبشكل أكثر تحديدًا، كان المفاوضون الأوروبيون مقيدين بالرفض المستمر من جانب الولايات المتحدة للقبول، ناهيك عن الاعتراف رسميًّا، باتفاق من شأنه أن يترك إيران بتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام.نظرت إدارة بوش إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنها تهديد للأمن الدولي، وعضو رئيسي فيما يسمى بـ "محور الشر" الدولي، وبالتالي حافظت على هدف التخصيب الصفري واستبعدت مزاعم إيران النووية.

أثرت المواقف المختلفة للولايات المتحدة والترويكا الأوروبي بشكل كبير على المحاولات الدبلوماسية لحل القضية النووية. وكما يجادل كاسلر بشكل مقنع، فإن الاتحاد الأوروبي نجح في خلق مشاركة دبلوماسية ومنع التدخل العسكري ضد إيران ولكنه "فشل في النهاية في تنفيذ استراتيجية فعالة لحل المشاكل".[1] فمن ناحية أرادت إدارة بوش أن تعلن عدم امتثال إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي حتى يمكن إحالة القضية النووية إلى مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة الولايات المتحدة للمطالبة بوقف التخصيب، وفي المقابل وضع هذا السياق الخارجي قيودًا كبيرة على مساحة إدارة خاتمي للمناورة.

إن السياسة النووية لحسن النية وبناء الثقة لدى إدارة خاتمي كانت لها عواقب سياسية داخلية كبيرة. حيث ازدادت الانقسامات في النخبة الإيرانية حيث أصبح واضحًا أن استراتيجية التفاوض تقوض حقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار وتؤدي إلى سياسات تمييزية ضد برنامجها حيث يصر كلاهما على أن تعليق الأنشطة النووية الإيرانية كان نتيجة لنقاش متزايد داخل الدوائر الرسمية، وقد سادت الحجة القائلة بأن مثل هذا النهج هو أفضل خيار لحماية مصالح إيران الوطنية، في وقت كانت الولايات المتحدة تنتهج فيه سياسة خارجية قائمة على المواجهة وتمنى إحالة إيران إلى مجلس الأمن[2]، ومع ذلك فإن سياسة إيران تتوقف على إمكانية الحصول على اعتراف رسمي بحقوقها في الطاقة النووية السلمية على هذا النحو، عندما تعثرت المفاوضات بعد اتفاقية باريس عام 2004م،وفي الوقت الذي هيمن فيه

1- Brend Kaussler,2013*Iran's Nuclear Diplomacy power politics and conflicts resolution*,Routledge new diplomacy studies, P 19

2- الأمن القومي الإيراني والدبلوماسية النووية: خطف من الداخل، 7 أغسطس2012، فريد فرحي
http://lobelog.com/irans-national-security-and-nuclear-diplomacy-an-insiders-take2

المحافظون من مختلف الظلال على المشهد السياسي الداخلي كانت جميع الفصائل الإيرانية تستعد للانتخابات الرئاسية المقبلة في يونيو 2005م، دفعت خطة خاتمي لإدارة سياسات المشاركة والحوافز إلى أبعد من المتطلبات القانونية لمعاهدة عدم الانتشار. كانت القوى المختلفة داخل إيران بما في ذلك شخصيات مؤثرة للغاية مثل علي لاريجاني وأحمد جنتي، تعارض بشدة السعي وراء مثل هذه الاستراتيجيات مع الاتحاد الأوروبي، ومن وجهة نظرهم فإن السنتين اللتين قضتهما في مواصلة المفاوضات المكثفة قد أديا إلى الاعتراف بعدم حق إيران في التخصيب ولا بالضمانات النووية والاقتصادية والأمنية الموعودة، فقد عرضوا لخطر استقلال إيران من خلال تسهيل التدخل الخارجي في شؤونها السيادية، وفقا لأنصاري كان البرلمان المنتخب مؤخرا يعارض التصديق على البروتوكول الإضافي وأصر على أن تمارس إيران جميع حقوقها الوطنية، كان هذا التأكيد على القومية يهدف جزئيًاإلى التعويض عن عجز مشروعية البرلمان:

"أصبحت التطورات النووية، ولا سيما الحاجة إلى تخصيب اليورانيوم، قضية مبدعة لا تثير أي تساؤل، ولا حتى تلك المتعلقة بتكلفة المشروع. لقد أصبحت ممارسة في القومية المبتذلة، اختطاف أيديولوجية لمصلحة السلطة التي تخفي السخرية العليا: برلمان يتم انتخابه على أساس احتقار للإرادة الوطنية التي تقدم نفسها كحامية لتلك الأمة."[1]

وبناء على ذلك، بدأت بوادر إنهاء "مسار التراجع" وبدأت إدارة خاتمي ببدء "مسار التقدم". وبما أن المفاوضات تُستخدم كوسيلة لإطالة أمد أنشطة التخصيب الإيرانية إلى أجل غير مسمى، فإن تغيير النهج ضروري للدفاع عن حقوق البلد وسيادته واستقلاله وشرفه وبحسب ما ورد أبلغ روحاني المفاوضين الأوروبيين في أبريل 2005م بأن آية الله خامنئي قد أصدر تعليماته بأنشطة تحويل اليورانيوم في استئناف أصفهان بالإضافة إلى ذلك حذر روحاني، في رسالته المؤرخة في 18 يوليو 2005م إلى الاتحاد الأوروبي، المفاوضين من أنه ينبغي ألا يستخدموا الانتخابات الرئاسية الإيرانية ذريعة لعدم المضي قدمًا، خاصة وأن الإدارة الجديدة ستحترم الاتفاقات السابقة وبالتالي حاول على الأرجح التحذير من الضغوط الداخلية المتصاعدة والقدرة المحدودة على المناورة.[2]

1- A. Ansari, *Confronting Iran: the Failure of American Foreign Policy and the Roots of Mistrust* (London: C. Hurst, 2006), 216.

2- Kaussler, *Iran's Nuclear Diplomacy*, P 40.

كان الاستياء داخل القيادة الإيرانية متقاربا مع استياء الأفراد والجماعات العاملة في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وضمن مجال الطاقة النووية الأوسع (أي الطلاب والأكاديميين)، الذين كان تعليق أنشطة إيران النووية يعني أنه لم يعد بإكانهم تنفيذ مشاريع البحث والتطوير الخاصة بهم في نهاية شهر أكتوبر 2003م، قام حوالي 500 طالب من أعرق مدرسة هندسية في إيران و240 من أعضاء هيئة التدريس من جامعات مختلفة بكتابة رسالتين مفتوحتين يطلبان من الحكومة توخي الحذر فيما يتعلق بوعودها للوكالة. وفي أكتوبر 2004م، وقع 1375 أستاذًا رسالة مماثلة تدعو إلى استئناف أنشطة التخصيب. وهكذا واجهت السياسة النووية لإدارة خاتمي انتقادات وضغوطا متزامنة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

شكلت الفترة من 2003 إلى 2005 المرحلة الأولى من القضية النووية الإيرانية، وقد اتبعت إدارة خاتمي استراتيجية استباقية لبناء الثقة في تفاعلها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي في محاولة لتأمين حقوق إيران في الطاقة النووية السلمية، وتمنع إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وتحدد الشروط الخاصة بملف أوسع نطاقا تشمل شراكة جيوستراتيجية بين إيران وأوروبا.إن تعليق إيران الطوعي والمؤقت لأنشطتها لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته يوضح بما لا يدع مجالا للشك فهم النظام بأن تكنولوجيته المزدوجة الاستخدام حساسة بشكل خاص لشركائه في المفاوضات، الذين لديهم ثقة محدودة في نواياه وسلوكه.وفي الجهة المقابلة، فإن تأكيد النظام لدرجة أن سياسة التعليق الخاصة بها لا تتعارض مع أي من الحقوق الإيرانية بموجب معاهدة عدم الانتشار تعكس الثقة المحدودة الخاصة بها مقابل نوايا نظرائها الأوروبيين (ونوايا الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين). إن الضغوط الخارجية، وخاصة من الولايات المتحدة، وتغير الظروف المحلية في ضوء نتائج السياسة المحدودة للمحادثات بين إيران والترويكا الاوروبي، أثرت بشكل كبير على استراتيجية المفاوضات النووية الإيرانية قرب نهاية إدارة خاتمي. ووفقا لمسؤول إيراني،في كتابه الأمن القومي والدبلوماسية النووية، يظهر روحاني أنه ليس أمام الحكومة خيار سوى التخلي عن استراتيجيتها للتنازلات، خاصة بعد الاقتراح الأوروبي "المهين" لعام 2005. وفي هذا السياق جاء الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة وساعدت إدارته إضفاء الشرعية على التحول في استراتيجية التفاوض النووية الإيرانية.

المبحث الثاني: محاولة الغرب في تقويض برنامج إيران النووي في عهد أحمدي نجاد:

قدمت إدارة أحمدي نجاد سردًا ثلاثيًا للقضية النووية، وهو ما عكس بشكل كبير انعدام الثقة في المؤهلين والطبقة العسكرية والأمنية فيما يتعلق بنوايا وسلوك القوى الغربية الأساسية تجاه إيران وداخل

المؤسسات الدولية. وقد تحولت إيران إلى سياسة نووية أكثر حزما، والتي استمرت خلال الفترة من عام 2005م إلى عام 2013م حيث أثبتت مسيرة المقاومة والثبات أنها مفيدة نسبيا، داخليا وخارجيا.

الرئيس أحمدي نجاد وأتباعه قدموا تفسيرات عالية التورط والتآمر للدوافع العميقة للخصوم النوويين الإيرانيين. ويستند تأطير هذه المسألة النووية إلى معتقدات عميقة، ودروس مستفادة من استراتيجية التفاوض لإدارة خاتمي والتطورات التي حدثت خلال الفترة من 2005م إلى 2013م.

قبل الانتقال إلى الخوض في إدارة أحمدي، يجدر التأكيد على أن الأكاديمين السياسيين والمهتمين بالقضية النووية الإيرانية قد سلطوا الضوء بشكل منتظم على غضب عميق اتجاه الترويكا الأوروبي، حيث كانت وجهة نظرهم تؤكد علىوجوب حل القضية النووية خلال فترة رئاسة خاتمي، وحقيقة أنها لم تكن تشرح نية خصومها في الضغط على إيران قدر الإمكان لحرمانها من حقوقها النووية، كما أوضح أحد المسؤولين، خلال المرحلة الأولى " كانت إيران أكثر تعاونًا، واعتقد المفاوضون أن إيران ستتمكن من حل كل شيء عبر قنوات المفاوضات. كان الإيرانيون يبحثون عن شركائهم الغربيين لحل كل شيء لبناء الثقة وضمان حق إيران غير القابل للتصرف في الطاقة النووية. فعلت إيران كل ما في وسعها ولكن هذا النهج الغربي لم يجلب أي نتائج لإيران حيث كانت هذه تجربة مريرة لإيران. لم تنجح إيران على الإطلاق وفقا لهذا النهج. في كل خطوة كانت إيران تتخذها، كانت الدول الغربية تريد المزيد والمزيد.

وأبرز المسؤولون مرارًا وتكرارًا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنت من إجراء عدد غير مسبوق من عمليات التفتيش الروتينية والمفاجئة التي لم يكتشف فيها أي دليل على تحويل المواد النووية إلى أغراض عسكرية، من عام 2003 إلى عام 2005م، حيث تعاونت إيران بشكل استباقي مع الوكالة بطريقة غير عادية مع عمليات تفتيش مستمرة تقريبًا، تصل إلى أكثر من 1300 عملية تفتيش على مدار اليوم، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم اقتباس تقارير الوكالة بصورة متكررة، لا سيما أنه لا يوجد أي دليل على أن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها سابقا كانت مرتبطة بأي برنامج للأسلحة النووية.[1]

وقد أشار المسؤولون الإيرانيون إلى أنه لو لم تكن إيران دولة طرف في معاهدة حظر الانتشار النووي، لما واجهت مثل هذه التحديات. في نوفمبر 2009م، أدلى السفير سلطانية بالملاحظة اللاذعة:

1- "الاتصالات بتاريخ 12 سبتمبر 2005 من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة"، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 15 سبتمبر 2005م، اخر إطلاع 9 مارس 2017

https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2005/infcirc657.pdf

"على الرغم من حقيقة أن إيران تنفذ بشكل كامل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فما الذي يمكن أن يكون الوضع الراهن إذا لم تكن إيران طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؟ ليس فقط من المؤكد أنها واجهت مثل هذه التحديات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن كان من الممكن تبنيها لتعاون نووي من قبل نفس الدول التي خلقت عقبات وفرضت قرارات وعقوبات غير قانونية."[1]

لا ينبغي التقليل من شأن مرارة هذه التجربة وإهانتها؛ فقد شكَّلت بشكل جوهري تصور إدارة أحمدي نجاد للقضية النووية ومجموعتها من الخيارات المسموح بها، مما يدلّ على أن التاريخ له صدى ويعمل كمرجع للتفسيرات والأفعال.

بالنسبة لإدارة أحمدي نجاد، كانت القضية النووية مؤامرة غربية، معظمها من الولايات المتحدة وإسرائيل، تهدف إلى زعزعة استقرار الجيش الجمهوري الاسلامي، إن لم يكن كسره. حيث اعتبرت إيران الأمر لا يتعلقبالجوانب القانونية لبرنامج إيران النووي بل عن نية إيران بقدراتها النووية. فالموضوع هنا سياسي وليس قانوني. كما كان هناك شك في أن "القضية النووية [كانت] متجذرة في تاريخ العلاقة بين إيران والغرب، وخاصة الولايات المتحدة، "استعملته" ذريعة "لمواجهة إيران وكانت إيران تواجه تحدياً بشأن استقلال سياستها الخارجية منذ قيام الثورة، وترفض "الإصغاء والمتابعة" للقوى الغربية الأساسية. باختصار، كان جوهر القضية النووية يمثل مشكلة مع الهوية والمصالح إيرانية.

ومن ناحية أخرى تم تقوية معارضي إيران يحيث أصبحت فرصه لكي يستخدموا القضية النووية كدليل لتقويض إيران من خلال حقيقة أنه لا يوجد ما يمكن للقيادة الإيرانية القيام به لإرضاء الاتحاد الأوروبي وحلفائه الإستراتيجيين. كلما "استسلمت" إيران، كلما طلب منها ذلك وفي شرحه لاتفاق باريس 2004م ، في مارس 2013م صرح آية الله خامنئي بالمثل:

"كلما اقتربنا من الحل، يتسبب الأمريكيون في مشكلة من أجل منع التوصل إلى حل، إن تفسيري هو أن هدفهم هو إبقاء القضية دون حل حتى يكون لديهم ذريعة لممارسة الضغط علينا".[2]

1- بلاغات مؤرخة في 3 ديسمبر 2009 استُلمت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة بشأن البيانات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية في مجلس المحافظين، "الوكالة الدولية للطاقة الذرية، آخر إطلاع 9مارس 2017.
https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2009/infcirc779.pdf.

2 L. Rozen, "Former Obama Nuclear Advisor Samore: Iran Might Take Deal after June Polls," The Back Channel, *Al Monitor*, 1 April 2013

وهكذا كانت القوى الأساسية الغربية مخادعة لم تسترشد أعمالها بمخاوف الانتشار النووي ولكن بهدف تقويض نظام لن يتصالحوا معه أبدًا، وتحدوا مرارًا وتكرارًا مصالحهم الراهنة، كما أن العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف وخاصة تلك المفروضة على عائدات النفط الإيرانية تدعم ذلك التوجه، وكما قال آية الله خامنئي في إعلان صدر في أغسطس 2010م، فإن هذه العقوبات ترقى إلى سياسة تغيير النظام:

"أنهم يريدون إضعاف الثورة واحدة من أهمّ الوسائل التي استخدموها كانت هذه العقوبات الاقتصادية. يقولون إن العقوبات لا تستهدف الشعب الإيراني، لكنهم يكذبون! تهدف العقوبات إلى شل الأمة الإيرانية. وهي مصممة لاستنفاد الشعب الإيراني وجعله يقول: "نحن تحت ضغط العقوبات بسبب سياسات الدولة الجمهورية الإسلامية". إنهم يريدون قطع العلاقات بين الشعب والنظام الجمهوري الإسلامي. هذا هو الهدف الحقيقي للعقوبات".[1]

وبالمثل، فإن استراتيجيات الردع الأمريكية والإسرائيلية، وخاصة تهديداتها بالتدخل العسكري ضد إيران، تم تصويرها على أنها "جزء لا يتجزأ من الحرب النفسية" أو "الناعمة" ضد المسؤولين الإيرانيين والشعب الإيراني.

وباختصار فإن الدعامة الأساسية للسرد الإيراني للقضية النووية خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد تتعلق بالاعتقاد بأن القوى الجوهرية الغربية، الولايات المتحدة على الخصوص كانت تساعد في حل النزاع من أجل تقويض نظام يكرهونه بعمق وطالما سعى إلى زعزعة الاستقرار وذلك من خلال الاستراتيجيات القسرية.

كما وضعت إدارة أحمدي نجاد المعارضة التي يقودها الغرب ضد أنشطة إيران النووية السلمية كمحاولة لإعاقة التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي للأمة الإيرانية وقد أعلن الرئيس أحمدي نجاد في عام 2010 أن "العقوبات والتهديدات الغربية والأمريكية لا تهدف فقط إلى وضع حد لتقدم إيران في مجال التكنولوجيا النووية، بل تأتي لمنع إيران من أن تصبح قوة اقتصادية وصناعية، بعبارة أخرى، كانت

---

monitor.com/index.php/2013/04/4908/former-white-house-iran-negotator-gary-samore-possible-iran-could-accept-deal-on-table-after-june/.

1- F. Farhi, "What to do about U.S. Sanctions and Israeli Threats: Iran's Muted Nuclear Debate," Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, Middle East Brief no. 61, April 2012 http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB61.pdf.

القضية النووية عبارة عن استهداف سري لنظام يكره الحكومات الغربية وأمة كانوا قد استغلوها وزعزعوا استقرارها في كثير من الأحيان وكانوا يرغبون في الحفاظ على الاعتماد من وجهة نظر إدارة أحمدي نجاد، استُخدمت القضية النووية أيضاً كإذلال وإهانة للأمة الإيرانية، وهي حجة لها مكونان رئيسيان. أولًا، أظهرت "سياسة الجزرة والعصا" و"دبلوماسية المسار المزدوج" أن إيران عوملت بتجاهل وعدم إنصاف كبيرين ،من ناحية جادل المسؤولون بأن العقوبات والتهديدات كانت لها الأسبقية على المشاركة،وبالتالي تظهر ازدواجية ونفاق القوى الجوهرية الغربية والمفاوضين.

ومن ناحية أخرى رفض المسؤولون اللغة ذاتها التي استخدمها نظراؤهم لم تعتبر سياسة الجزرة والعصا "عبارة مقبولة"،حيثد وصفت هذه اللغة بأنها "مهانة وأنها اللغة المستخدمة لمخاطبة الحيوانات، ولذلك فإن من يستخدمها يعتبر محكوما وغير متحضر، هذه عقلية استعمارية "كولونيالية"، فقد أظهرت لغة وطرق الدول الغربية أنها لم تفهم "كيفية التعامل مع إيران"، لا سيما في ضوء ثقافتها وأهمية إظهار الاحترام المتبادل. وكرر الرئيس أحمدي نجاد هذا الموقف عندما أعلن أنه لا يمكن حمل عصا على رأس شخص ما وإجباره على الدخول في حوار. هذه لاتعتبر روح الحوار والتعاون أو التفاوض. وبالتالي فإن المسؤولين الإيرانيين جادلوا مرارًا وتكرارًا بأن العقوبات، واستراتيجيات الردع، ومشاركة مجلس الأمن، كلها نتائج عكسية وسيفشل الضغط والترهيب في تغيير حساب إيران النووي.

ثانيًا، تم تخفيض برنامج إيران النووي، والذي يعد علامة أخرى على عدم احترام الأمة الإيرانية لا شيء سوى أن أنشطتها النووية ذات أهمية. في بيانه الصادر في أكتوبر 2012 في مجلس العلاقات الخارجية اتهم وزير الخارجية صالحي الغرب بإنتاج صناعة خوف و"الحد من مجمل الأمة مثل إيران،بتقاليدها العميقة المتأصلة منذ عدة آلاف من السنين، ثورتها ذات الأبعاد التاريخية إلى قضية واحدة من الناشط النووي". وكثيرا ما يلام الإعلام الغربي على دوره ومسؤوليته السلبية في هذه الحالة. في حين أن الأصوات الإيرانية نادراً ما تُسمع، فإن المقارنات المتكررة بين إيران وكوريا الشمالية كانت مضللة ومضرة للغاية حيث كان من الأسهل بكثير مهاجمة إيران من خلال تجميعها مع كوريا الشمالية مما ساهم في إضافة صورة سلبية أخرى وإيران، من وجهة نظرها النووية، هي عضو في معاهدة عدم الانتشار، لم تطرد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا مفتشيها. ولقد واصلت تعاونها ولا تملك سلاحا نوويا ولم تقرر صنع سلاح نووي.

بالإضافة إلى ذلك إن صانعي السياسة الغربيين والمحللين والصحفيين قارنوا إيران بالاتحاد السوفييتي فقد استخدموا نفس المفاهيم (أي العقوبات والاحتواء والردع) والمنطق السلوكي. لكن إيران

ليست الاتحاد السوفييتي. لايمكن المقارنة بين الاثنين من وجهة نظر عسكرية، على سبيل المثال، إيران ليست تهديدًا لديها واحدة من أقل الميزانيات العسكرية في المنطقة بأكملها.

فسر المسؤولون الإيرانيون تخفيض إيران لبرنامجها النووي، ومقارنات كوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي، كدليل على عدم الاحترام وعدم رغبة القوى الغربية في حل القضية النووية. وقد تعزز هذا السرد من التظلم من خلال الاعتقاد بأن الجهات الفاعلة الغربية كانوا يسيسون في نفس الوقت المؤسسة الدولية الوحيدة المكلفة بتفتيش أنشطة إيران النووية.

المطلب الأول: محاولة الغرب لتحويل الملف النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية:

وتضمنت الانتقادات التي وجهها المسؤولون الإيرانيون للقضية النووية ذات الدوافع السياسية عنصرا ثالثا، ولكن بنفس القدر من الأهمية، حيث كانت القوى الأساسية الغربية سعت إلى تحويل الملف النووي إلى ولاية ومسؤوليات الوكالة الدولية ،و وضعت إيران إنتقادات لهذه المحاولة في أربع حجج بشكل منهجي:[1]

أولا، ندد المسؤولون الإيرانيون باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معلومات مفتوحة المصدر لعمليات التفتيش التي تجريها حيث منذ الكشف عن برنامج الأسلحة النووية السري للعراق في عام 1991م تمكنت بيانات الأطراف الثلاث الوكالة بشكل أكبر من استكمال عمليات التفتيش الميدانية الخاصة بها والبحث عن أدلة على الأنشطة النووية غير المبلغ عنها، كما انتقد النظام الإيراني جودة وموثوقية هذه المعلومات المفتوحة المصدر.

ثانيًا، اتهم المسؤولون الإيرانيون مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما الممثلين الأمريكيين والأوروبيين، بالسعي إلى تحويل "الضمانات المدفوعة بالمواد النووية" إلى "ضمانات تستند إلى المعلومات الاستخبارية". وفي أعقاب الثورة، شددت إيران بشكل منهجي على أن قدرات التحقق المحسنة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا ينبغي أن تستخدم لممارسة الضغط الدبلوماسي على الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار وتهديد سيادتها الوطنية وأمنها، فإن القوى الغربية تهدف إلى تحويل الوكالة إلى "هيئة رقابة تابعة للأمم المتحدة" مع أقصى حد من التدخل في الضمانات من أجل التدخل في الأمن القومي لغالبية الدول الأعضاء، تحت ذريعة عدم الانتشار. كانت هذه الجهات الفاعلة تنتهج "أجندة خفية" وكانت ترغب في "مراقبة فيينا والسيطرة عليها من نيويورك!"، وهنالك جانب أخر وهو نية القوى الغربية

1- B. Pirseyedi, *Arms Control and Iranian Foreign Policy: Diplomacy of Discontent* (Abingdon; New York: Routledge, 2013), 141

الأساسية في إنشاء ما يسمى "البروتوكول الإضافي " الذي من شأنه السماح لهم من التدخل في الشؤون الداخلية على أقصى قدر.

ثالثًا، كثيرًا ما أبرز المسؤولون الإيرانيون أنه في ضوء وضع الوكالة كمنظمة مستقلة، فإن مجلس الأمن والوكالة لا يمكن ولا ينبغي لهما الاعتماد على أنشطة وقرارات الطرف الآخر.

لا توجد أحكام في اتفاقيات الضمانات والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تفوض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتولي دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاقات الضمانات، أو فرض متطلبات جديدة، أو تعديل التزامات الأطراف في اتفاقات الضمانات؛ ولا تملك الوكالة الحق أو السلطة في فرض مطالب مفرطة على إيران من خلال الاعتماد على قرارات مجلس الأمن الدولي.

وهكذا، وبعد إحالتها إلى الأمم المتحدة في فبراير 2006م، شجبت إيران بشدة الإشارات المنتظمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى قرارات مجلس الأمن الدولي في تقاريرها عن إيران، على وجه الخصوص، تطلبت القرارات من إيران الالتزام بالبروتوكول الإضافي وتوفير الوصول والمعلومات إلى ما وراء اتفاقية الضماناتلم تعتبر إيران الوكالة مفوضة بطلب مثل هذه التفتيشات والمعلومات، واتهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنتاج تقارير سياسية (غير فنية) لم تكن متوازنة أو واقعية، لأنها "تعسّفت خارج صلاحيتها القانونية".

إن اختلاف "طرق تسويةجميع المعلقة" (بخطة العمل) يلخص الخلاف الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد تم الانتهاء من خطة العمل في أغسطس 2007م وتتألف من جدول زمني متفق عليه تجيب إيران بموجبه عن الأسئلة المتعلقة حول مراحل إعادة بناء تاريخ برنامجها وبناء الثقة حول نطاق وطبيعة أنشطتها. وبمجرد حل هذه القضايا، سيتم "تنفيذ الإجراءات الوقائية بطريقة روتينية".في تقريرها الصادر في نوفمبر 2007 فبراير 2008م، خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنها "تمكنت من التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران"، وأن "الإجابات التي قدمتها إيران تتفق مع نتائجها أو لا تتعارض مع النتائج التي توصلت إليها، لذلك تعتبر الوكالة أن تلك الأسئلة لم تعد معلقة في هذه المرحلة وأكد المسؤولون الإيرانيون أن الوكالة تمكنت من معالجة القضايا الستة المحددة في غضون ستة أشهر بدلا من الثمانية عشر شهرا المقدمة أصلا، وهي علامة على تصميم النظام على حل المسألة النووية. غير أن ما يسمى "الدراسات المزعومة" سممت علاقات إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية فترة رئاسة أحمدي نجاد. كما أن تقارير رابطة مراقبة الأسلحة تتبع هذه الدراسات المزعومة بالدرجة الأولى من ادعاء من وكالات استخبارات غربية بأنهم حصلوا على جهاز كمبيوتر محمول ووثائق

كانت تخص أحد الخبراء النوويين الإيرانيين وتضمنت الأبحاث ذات الصلة ببرنامج الأسلحة النووية. شمل هذا البحث العمل على تحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رباعي فلوريد اليورانيوم، واستخدام متفجرات شديدة بطريقة مشابهة لمحفزات سلاح نووي، وتصميم مركبة مضادة للصواريخ يمكن أن تكون قادرة على استيعاب رأس حربي نووي.[1]

وقد اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التحقق من هذه "الدراسات المزعومة" أمر بالغ الأهمية لتقييمها "للأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي"، ومع ذلك جادلت إيران بأن هذه الادعاءات "لا أساس لها من الصحة"، وأعلن النظام أنه ليس بحاجة إلى التعاون مع تحقيقات الوكالة ورفض بشكل ممنهج الوصول إلى الأفراد والمواقع والوثائق التي يحتمل أن تكون ذات صلة، بالإضافة إلى ذلك اشتكت إيران من عدم تزويدها بأي مستند أصلي وموثق متعلق بهذه الدراسات كيف يمكن للوكالة أن تدعم أو تتابع ادّعاءات ضد بلد ما دون تقديم وثائق أصلية مع صحتها وتطلب من البلد المعني أن يثبت براءته أو يطلب منه تقديم تفسيرات جوهرية، وترى إيران اعتماد الوكالة المفرط على معلومات مفتوحة المصدر أظهرتأن الأمور مسيسة وعزم الولايات المتحدة على التدخل في عمل الوكالة.

رابعًا، تم تحدّي سلوك المدير العام يوكيا أمانو ذاته، الذي تولى قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ديسمبر 2009م، وأسلوب إعداد التقارير وقد استنكر المسؤولون الإيرانيون بشدة تقاريره، وخاصة إدراج ما اعتبروه أحكامًا متحيزة واستنتاجات تمييزية، على سبيل المثال ذكر تقرير نوفمبر 2011م أن المعلومات التي أدّت إلى مخاوف بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي قد تم تقييمها من قبل الوكالة "لتكون، بشكل عام، ذات مصداقية"وتسليط الضوء على اذا ما كان هذه الاستنتاجات مشكلة كبيرة: "المصطلح" ذو مصداقية "هو معيار الإثبات في قانون الأدلة ومصطلح "الإجمالي" يلغي حقيقة أن المعلومات "ذات مصداقية".

وبشكل عام، تحت قيادة أمانو، يبدو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية "تعمل تحت ولاية تمليها الولايات المتحدة"، فمن الواضح أن نية المدير العام هي إبقاء هذه القضية مفتوحة من أجل تمهيد الطريق أمام أعداء إيران".وقد استنكرت إيران نمطًا من الحوادث، حيث أدى الكشف عن المعلومات السرية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجموعة من الإجراءات السرية التي شملت اغتيال علماء إيرانيين

1-تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأحكام ذات الصلة لقراري مجلس الأمن 1737 (2006) و1747م (2007) في جمهورية إيران الإسلامية،15 نوفمبر 2007

https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2007-58.pdf1

وتخريب منشآتها النووية. إن حيادية الوكالة ومصداقيتها واحترامها لاتفاق الضمانات الخاصة بها مع إيران (التي تقتضي حماية المعلومات السرية) كانت جميعها موضع تساءل لدى الإيرانيون حول الهدف والغرض من إطلاق هذه المعلومات في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتسريب المعلومات ونشرها في وسائل الإعلام، هل هي مسألة انتشار نووي،لكن سرعان ما ينجلي الأمر ويتضح أنها مسألة ضغط سياسي.

خلال رئاسة أحمدي نجاد، كان المسؤولون الإيرانيون يفسرون على نطاق واسع المعارضة التي يقودها الغرب لبرنامج إيران النووي الشرعي باعتبارها محاولة سرية لتقويض إيران، ومنع التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي للأمة الإيرانية وتوسيع جمع المعلومات الاستخبارية. وعلى هذا النحو، فإن توريق البرنامج النووي الإيراني يهدد الاحتياجات المؤسسية ذاتها التي يرغب النظام في تعزيزها من خلال تطوير قدرات الطاقة النووية الأصلية.إن تفسير إيران لقيمة برنامجها النووي وفهمها للقضية النووية شكّل بعمق نهج إدارة أحمدي نجاد تجاه الدول 5+1 والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي.

يشير إخطار أغسطس 2005م إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تستأنف أنشطتها لتحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان الذي سيؤدي إلى التحول إلى سياسة نووية أقل مخالفة وعلى الرغم من أن إستراتيجية التفاوض لإدارة الرئيس أحمدي نجاد تعرضت لانتقادات حادة داخل إيران، إلا أنها كانت مدعومة بقوة في البداية،لقد أخفق العامان ونصف العام من المفاوضات المكثفة وعمليات التفتيش المتقطعة في تحقيق النجاح المنشود بعد الاعتراف بحقوق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي حين أن آفاق إيران في تعزيز الرفاه الاقتصادي والحكم الذاتي قد تعرضت للخطر، فقد عانى النظام أيضا من الإذلال، وهبوط سمعته الداخلية والخارجية. فيمكننا استخدام مثلًا فارسيًا لشرح موقف إيران وهو أن"الحب من طرف واحد يؤدي إلى الصداع". هذا يعني أنه لا يمكنك أن تحب شخصًا ما أو تتعاون مع شخص ما عندما يتصرف بشكل مختلف تمامًا عنك، إذا قمت بذلك وأفعالك ليست بالمثل فسوف تواجه مشاكل، هذا ما حدث بين إيران والاتحاد الأوروبي في الفترة من 2003 إلى 2005. وكان عام 2005م بمثابة الصداع بالنسبة لإيران، لم ترغب في تغيير خططها ولم تغير مواقفها بشأن العديد من القضايا (أفغانستان، العراق، فلسطين) رغم ذلك لم تعد تستطيع اتباع نفس السياسات التعاونية مع الترويكا الأوروبي.

لا يمكن لإيران أن تخاطر بأداء ضعيف آخر في المفاوضات النووية كما يقول فريدمان وراجها فان بشكل مقنع:

يمكن لسلوك الدولة خلال اللقاء أن يؤثر على نتيجة لقاء آخر، حيث أن الدول الأخرى ستفحص سلوك المرء لعلامات العزم أو عدمه. وهكذا، إذا تراجعت الدولة في أحد مجالات الخلاف، فإنها ستكتسب سمعة ضعيفة أو تفتقر إلى التصميم. وهذا بدوره سيقود خصومه للشك في مصداقية تهديداته في مجالات الخلاف الأخرى، مما يجعل الدولة غير قادرة على الحفاظ على التزاماتها باستخدام استراتيجيات قسرية".[1]

كانت القيادة الإيرانية تشعر بقلق عميق إزاء التحديات المستقبلية المحتملة لإيران إذا استمرت فيما وصفه المرشد الأعلى بأنه "مسار التراجع"، وهكذا أكد المسؤولون بقوة على أن نهج إيران الأكثر جدية من عام 2005 فصاعدًا كان نتيجة مباشرة لعدم وجود نتائج ملموسة تم إنتاجها خلال المرحلة الأولى من المفاوضات النووية،كان التحول الإيراني إلى سياسة نووية أقل تنازعاً مدفوعاً جزئياً بحاجتها إلى "التعويض عن طريق تأكيد الذات / أو تخفيض قيمة العملة والعدوان" تجاه القوى الجوهرية الغربية من أجل "صورها الذاتية السلبية" (التجاهل والإذلال المتصورين)، الطريق نحو سياسة نووية أكثر حزما كانت مصممة على مقاومة الضغوط الخارجية غير القانونية وغير الأخلاقية من ناحية، ومن جهة أخرى، إعادة سمعة إيران كقوة مقاومة.

ومن المثير للاهتمام أن النظام وضع العديد من المقارنات بين المسألة النووية والتجربة الأخرى للضغوط المتضافرة التي أثيرت على سعي إيران إلى سياسات مستقلة أو تقدم تكنولوجي.فعلى سبيل المثال، كانت أوجه الشبه مستقاة من عدم رغبة بريطانيا في قبول تأميم إيران لمواردها النفطية وانقلاب عام 1953م على رئيس الوزراء مصدق بالإضافة إلى ذلك، أشار الدبلوماسيون الإيرانيون إلى تعليق الأبحاث النووية على أنها "تركمانشي علمية" في إشارة إلى المعاهدة المهينة لعام 1828م مع روسيا، (نتيجة لتلك المعاهدة، خسرت إيران الكثير من أراضيها في آسيا الوسطى واضطرت إلى منح امتيازات تجارية وحقوق خارج الحدود الروسية. فقد أضرت المعاهدة بسيادة إيران واستقلالها وينظر إليها على نطاق واسع على أنها إذلال). وكثيرًا ما تمت مقارنة القضية النووية مع حرب إيران التي دامت ثماني سنوات مع العراق، وهي حلقة أخرى من الظلم العميق والنضال من أجل البقاء والشرعية، و قد فرضت ثماني سنوات حرب من قبل صدام، تحاول ايران حماية استقلالها الوطني وسيادتهاحول الحدود الدولية والآن تعتبر إيران نفسها أنها تواجه حربا أخرى مفروضة، فهي تحمي حدود العلم والتكنولوجيا وحقوقها وهذه الحرب أكثر أهمية وأكثر تكلفة ولا يمكن قبول أي حل وسط للأجيال، فالجيل الإيراني القادم لن

1- L. Freedman and S. Raghavan, “Coercion,” in *Security Studies: An Introduction*, ed. P. D. Williams (New York: Routledge), 218.

يغفر أبدًا للجمهورية الإسلامية إذا كانو سيقدمون تنازلات وإذا فقدت إقليم العلوم والتكنولوجيا هذا، وهو حق غير قابل للتغيير، فسوف تخسر كل شيء آخر لذلك هناك حربان مختلفتان. كانت تلك الحرب حربًا جسدية، وهذا أمر أخلاقي ولا أحد يستطيع المساومة، ولا هذه الحكومة ولا الحكومات الأخرى وستكون قادرة على تقديم تنازلات حول هذا، لأن هذا شيء مختلف.

وبينما عززت هذه المقارنات التاريخية المختلفة صورة إيران الذاتية باعتبارها طرفًا متضررًا بشكل غير عادل وقد تكون لها وظائف مفيدة، مثل حشد الدعم الشعبي الواسع، فقد وفرت أيضًا مجموعة من الوثائق والإجراءات التي ساعدت في اتباع نهج النظام تجاه القضية النووية. وبوجه خاص، برروا الحاجة إلى تحمل الضغوط الخارجية، لا سيما من خلال الاستفادة الكاملة من حقوق إيران بوصفها من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في معاهدة عدم الانتشار والاستجابة للضغط الذي يتعرض له.

المطلب الثاني: نتائج الرفض الإيراني وعدم الرضوخ:

وقد ترجمت جزاءات إيران جزئيًا إلى تصميم معلن على العودة إلى نص القانون باستخدام مجموعة كاملة من حقوقها بموجب معاهدة عدم الانتشار ولم تعد تقبل بتدابير من شأنها أن تنفرد بها، حيث كانت إيران سخية للغاية في التعامل مع الملف النووي وكان المجتمع الدولي مدينًا لإيران.

ومن الناحية العلمية، جددت إيران التزامها بالامتثال لاتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأبرزت مرارا أن الوكالة هي المؤسسة الوحيدة المكلفة قانونيا بتقييم الجوانب الفنية لبرنامجها. ووضعت إيران جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة وسمحت لمفتشي الوكالة بتفتيش أنشطتها والتحقق منها. وأوقفت إيران التعاون طواعية في سياق البروتوكول الإضافي، وزعمت أن استعدادها لاعتماد وتنفيذ أحكامها مشروطة بعودة الملف النووي من مجلس الأمن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهكذا تم استخدام البروتوكول الإضافي كورقة مساومة بالإضافة إلى ذلك، رفضت إيران حتى التعليق المؤقت لأنشطتها لتخصيب اليورانيوم. أصبح تطوير دورة الوقود النووي الكاملة الأصلية أولوية. ولكن أظهر موقف النظام المتصلب حين رفض النظام للعرض الذي قدمته الولايات المتحدة في مايو 2006 لإجراء مفاوضات مباشرة وثنائية مع إيران، وشرطها على تعليقها لأول مرة أنشطة التخصيب والسماح بمزيد من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واقترن التزام إيران بممارسة حقوقها النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، مع الامتثال لالتزاماتها القانونية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمحاولات عديدة لإثبات "حقائق" بشأن برنامجها النووي. على سبيل المثال، في مارس 2010م، أنتجت إيران وثيقة بعنوان "السبب الجذري لعجز الثقة في إيران مقابل

بعض الدول الغربية بشأن ضمانات تزويد الوقود وأوجز تجربة إيران السلبية مع الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا لشرح انعدام الثقة العميق في فكرة أنها يمكن أن تعتمد على المشتريات الأجنبية لوقودها النووي. في نوفمبر 2011م، نشرت إيران قائمة بـ 20 سؤالًا وأجوبة على أساس أن "للجمهور الحق في معرفة الحقيقة بشأن الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية". في سبتمبر 2012م نشر التقرير "حقائق عن السياسة النووية الإيرانية"، والذي أكد على السبب الذي دفع إيران إلى توقع "الحوار والمفاوضات دون شروط مسبقة، والاحترام المتبادل، وعلى قدم المساواة".[1]

ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من جميع إدانات نظام نجادي لنهج بناء الثقة الذي تتبعه إدارة خاتمي، فقد اتخذ نظام أحمدي نجاد عدة خطوات تجاوزت التزاماته القانونية، على الرغم من أن هذه الإجراءات كانت هادئة نسبيًا، إلا أنهم سعوا وراء نوايا مماثلة: إثبات أن إيران كانت دولة بناءة، وأن تصل إلى حل دبلوماسي للقضية النووية وتتجنب التصعيد العسكري للنزاع. وهكذا سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة الموقع العسكري بارشين مرتين في عام 2005م لتقديم ضمانات بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة هناك. بالإضافة إلى ذلك، قبل إحالتها إلى مجلس الأمن، اقترحت إدارة أحمدي نجاد بشكل متكرر إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لتطوير أنشطة دورة الوقود الإيرانية على هذا النحو، سعى النظام إلى معالجة مشكلة العجز في الثقة من خلال تقديم الموافقة على المشاركة الخارجية في أكثر الأنشطة حساسية في إيران. خلال هذه الفترة، ضاعفت إدارة أحمدي نجاد في الوقت نفسه إيماءات حسن النية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أتاح الوصول إلى معلومات إضافية، شريطة أن تظل القضية النووية داخل الوكالة وأن تناقش في سياق امتثال إيران لاتفاق الضمانات الخاص بها.

وبعد تقديم طلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2009م لشراء وسادات وقود لهيئة مفاعل طهران البحثيTRR، قبلت إيران في البداية اقتراح مبادلة الوقود لمجموعة فيينا. على الرغم من أنها شككت في مبدأ التبادل، خاصة وأن اليورانيوم المنخفض التخصيب يشكل مخاطر محدودة للغاية للانتشار. ومع ذلك، فقد قبلت إيران أن تعامل بطريقة مختلفة طالما تم ضمان تسليم منصات الوقود.بالإضافة إلى ذلك، عندما أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2010م عن قرارها ببدء أنشطة تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 20٪، أكدت أنه بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها،

1- "الاتصالات المؤرخة 12 سبتمبر 2012 المستلمة من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية بشأن"حقائق بشأن السياسة النووية الإيرانية"، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 12 أيلول / سبتمبر 2012.

كانت ملزمة فقط بإعلان منشأة جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل 180 يوما من تقديمها. إلا أنه في هذه الحالة، كان يعطي الوكالة إشعارًا مدته 18 شهرًا.[1]

إن اعتراض إيران على الاستسلام للإكراه الخارجي، وقرارها بالمواجهة بشكل فعال، يترجم إلى استراتيجية ثلاثية.

أولًا، رفضت إيران الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي المتتالية، التي اعتبرتها غير شرعية، وبالتالي غير مترابطة. وبهذا أحال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إلى مجلس الأمن الدولي في 4 فبراير 2006م على أساس أن الوكالة ظلت غير قادرة على إحراز مزيد من التقدم في جهودها للتحقق من صحة واكتمال إعلانات إيران بهدف تأكيد الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي.واعتُمدت بعد ذلك ثلاثة قرارات لمجلس الأمن الدولي في غضون تسعة أشهر: وهو إطار زمني يدل على توافق في الآراء بأن برنامج إيران النووي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن السياق الدولي، ولا سيما صراع يوليو 2006م بين إسرائيل وحزب الله وأول تجربة نووية أجرتها كوريا الشمالية في أكتوبر 2006م،كانت من المحتمل أيضًا أن يزيد من الإدانات القائلة بضرورة تقييد أنشطة إيران النووية وجعلها تحت سيطرة أكثر صرامة وقد تم تبني هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وطلبت من إيران الالتزام بالبروتوكول الإضافي وتعليق أنشطتها الخاصة بالتخصيب إلى أن يتم استعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها. لذا طُلب من إيران مراعاة التزامات تتجاوز معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بها.[2]

بالنسبة للنظام، أكدت هذه المطالب غير قانونية على نية القوى الغربية الأساسية تحويل تعليق إيران الطوعي السابق لأنشطتها الخاصة بالتخصيب وإعادة المعالجة إلى التزامات ملزمة قانونيا كما زعمت إيران أنها أحيلت بشكل غير قانوني إلى مجلس الأمن. وفي حين لم تعلن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أبدا عن أدلة على تحويل المواد النووية، فقد أكدت الوكالة باستمرار أنها تمكنت من مواصلة أنشطتها للتحقق في البلد على هذا النحو، لا يمكن اعتبار برنامج إيران النووي تهديدًا للسلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى ذلك، في إعلانه في الأمم المتحدة يوم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، سلط ظريف الضوء على أن الوكالة حددت 45 دولة أخرى في نفس الفئة مثل إيران (أي الحالات التي لم تستطع فيها الوكالة أن تستنتج أن كل النووي المواد في الأنشطة السلمية)، بما في ذلك 14 دولة

1- "الاتصالات بتاريخ 1 مارس 2010"، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2 مارس 2010

2- Kaussler, *Iran's Nuclear Diplomacy*, 52.

أوروبية علاوة على ذلك، كان اعتماد القرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة غير مبرر: "على مجلس الأمن، قبل اللجوء إلى التدابير المنصوص عليها في المادتين 40 و41 من ميثاق الأمم المتحدة، أن يستنفد جميع الإجراءات المطلوبة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. من وجهة نظر إيران، لم يكن لدى مجلس الأمن الدولي أي حق قانوني للمشاركة في القضية النووية، التي أوضحت إستراتيجية عدم الامتثال الخاصة بها مع قرارات الأمم المتحدة.

كما تطرقت إيران إلى المعايير المزدوجة لمجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بفشلها في العمل على التهديد المتكرر بالقوة ضد أراضيها. كثيراً ما يذكر المسؤولون بالفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن "يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة".على سبيل المثال، لم تخف إدارة بوش وأوباما على الإطلاق الخيار العسكري ضد إيران، وأعلنت مراراً وتكراراً أن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة".[1]في أعقاب تبني قرار الأمم المتحدة ضد إيران عام 2006م، أعلن ظريف أنه لا يمكن للقرار إلا أن يذكر الشعب الإيراني بالظلم التاريخي الذي فعله مجلس الأمن بهما خلال العقود الستة الماضية. إنه يذكرنا بالمحاولة التي جرت في هذا المجلس لمعاقبة الشعب الإيراني بتأميمه لصناعة النفط، والذي وصف بأنه تهديد للسلام إنه ينعش ذاكرة العصر عندما لم يعتبر المجلس الغزو الشامل لإيران. من قبل النظام العراقي السابق باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ورفض حتى دعوة الجيش الغازي إلى الانسحاب من الأراضي الإيرانية.فهذا يعيد أهوال السنوات الطويلة عندما غض المجلس الطرف عن الاستخدام الواسع والوحشي للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والجنود الإيرانيين، وبذلك تحمل المسؤولية عن عشرات الآلاف من الإيرانيين الذين ما زالوا يعانون ويهلكون نتيجة للأسلحة الكيميائية التي جاءت مكوناتها من بعض البلدان الدائمة في هذا المجلس.[2]

ثانيًا، لم يستمر النظام الإيراني فقط في السعي لبرنامجه النووي بل وسرّع أيضًا في القيام بذلك،حيث فرض تكاليف الإنفاذ على أكاديمياتها وكانت التصريحات الرسمية عقب الإعلان العلني عن

1- I. Oren, "Why Has the United States not Bombed Iran? The Domestic Politics of America's Response to Iran's Nuclear Programme," *Cambridge Review of International Affairs* 24, no. 4 (2011): 661.

2- محمد جواد ظريف، رسالة مؤرخة 23 ديسمبر 2006 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، 23 ديسمبر 2006، http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3- CF6E4FF96FF9%7D/Iran%20S20061024.pdf.

منشأة فوردو في سبتمبر 2009 رمزًا لهذا الموقف: "هذا الموقع الجديد في فوردو لديه رسالة سياسية: نحن نقول للعالم إن حتى التهديد بالهجوم العسكري لن يوقف التخصيب لن يتم إيقاف أو تثبيط الإثراء في إيران بأي ثمن."[1]

بشكل عام، حققت الإنجازات التكنولوجية والعلمية في إيران نتائج إيجابية، ففي عام 2003م، امتلكت حوالي 164 جهاز طرد مركزي، ومرفق تخصيب واحد، ونوع واحد من أجهزة الطرد المركزي، ومخزونات المواد الانشطارية، وسعت إلى تخصيب اليورانيوم إلى 5٪. ومع نهاية فترة رئاسة أحمدي نجاد، امتلكت إيران أكثر من 18000 جهاز طرد مركزي، إثنان من تخصيب اليورانيوم. المرافق، عدة أنواع من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة كميات كبيرة من المواد الإنشطارية ترفع درجة التخصيب حوالي 5–20 بالمائة[2].

ثالثًا غالبًا ما انتقم النظام بإستراتيجية ضد المناورات الدبلوماسية القسرية في مجلس الأمن، و + P5 1 والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الأمثلة على ذلك قرار إيران في فبراير 2006م بتعليق جميع أحكام البروتوكول الإضافي وغيره من تدابير الضمانات غير الملزمة قانوناً كرد فعل على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ إيران إلى مجلس الأمن بعد نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011م، والذي أوضح ملحقه الأساس لمخاوف الوكالة بشأن "الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي"، وأوضح أن المعلومات وجدت "شاملة وموثوقة"، أعلنت إيران العديد من الإنجازات التكنولوجية في مناطق مختلفة من برنامجها النووي.على سبيل المثال، في 1 يناير 2012م، أعلن التلفزيون الإيراني الرسمي أن إيران، ولأول مرة، أنتجت قضبان وقود لاستخدام محطات الطاقة. كما بدأ التخصيب في منشأة فوردو وتم بناء أجهزة طرد مركزي جديدة لتخصيب اليورانيوم. في فبراير 2013م، كشفت إيران عن

1- Patrikarakos David, 2012, *Nuclear Iran*: the birth of an atomicstate,London and New York: I.B. Tauris, Pp 253

2- A. Vaez, "Don't Expect Miracles in Iran Nuclear Talks," CNN, 14 October 2013, accessed 27 July 2017, http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2013/10/14/dont-expect-miracles-in-iran-nuclear-talks/

منشأة جديدة لإنتاج اليورانيوم في أرداكان واثنين من مناجم استخراج الألغام في ساغاند، بعد أيام فقط من فشل المحادثات مع 1 + P5.[1]

وقد أيد المجلس هذه الاستراتيجية المتعلقة بعدم الامتثال والانتقام وأحيانًا استفزازها، على سبيل المثال ردًا على بيان يناير 2006م الذي أصدرته مجموعة الدول الخمس + 1 بأنه يجب إحالة إيران إلى مجلس الأمن، حذر المجلس من أن "الحكومة يجب ألا تسمح بحقوق غير قابلة للتصرف للأمة الإيرانية في المساومة لأي حكومة، ولا ينحني إلى البلطجة الأجنبية. بعد اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ديسمبر 2006م، وافق المجلس على مشروع قانون يدعو الحكومة إلى مراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعليق التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي والتعجيل بأنشطة إيران النووية.وبالمثل رد المجلس على قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في مارس 2007 بإقرار قانون أجبر الحكومة هذه المرة على مراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بعد ذلك، حظرت إيران العديد من مفتشي الوكالة ورفضت السماح بتركيب كاميرات المراقبة عن بعد. وبعد أن رفضت الولايات المتحدة و1 + P5 بسرعة صفقة تركيا–البرازيل وإيران في مايو 2010م وفرضت عقوبات جديدة على إيران، أقر المجلس مشروع قانون يسمح للحكومة بالاستمرار في إثراء ما يصل إلى 20٪.

ومن المثير للاهتمام أيضًا أنه بعد إلغاء اتفاقية مايو 2010م، أعلن الرئيس أحمدي نجاد أن إيران ستؤجل المحادثات النووية "لتلقين الغرب درسا": "إنه عقاب لتعليمهم درسًا لمعرفة كيفية إجراء حوار مع الدول وفقا لموسويان، حدد أيضا أربعة شروط مسبقة جديدة للمفاوضات مع .1 + P5[2] أولًا، يتعين على شريك التفاوض الإيراني توضيح موقفه من ترسانة إسرائيل النووية. ثانيًا، يجب على بلدان مجموعة الخمسة زائد واحد إعلان ما إذا كانت تدعم تنظيم مؤتمر مراجعة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار.ثالثًا، أن يوضحوا أهدافهم النهائية في المفاوضات مع إيران. رابعا، أرادت إيران إشراك المزيد من الدول في المفاوضات متعددة الأطراف حول برنامجها بتأجيل المفاوضات النووية، وتحديد قواعد جديدة للارتباط. عبّر الرئيس الإيراني عن غضب إيران بالطريقة التي عوملت بها.كلاهما رمزيًا وعمليًا، كان يشير إلى أن سلوك 1 + P5 كان غير عادل وغير مقبول. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الشروط المسبقة

1– "Iran enriching uranium at new bunker facility," Al Jazeera, 10 January 2012, accessed 18 March 2017,
http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/01/2012192284135545.html.

2– Mousavian, *The Iranian Nuclear Crisis*, 393

للرئيس أحمدي نجاد نتيجة لاستراتيجية منسقة داخل إدارته، حيث أن تأجيل المفاوضات كان يمكن أن يكون موضعًا افتراضيًا بسبب الشلل الداخلي داخل إيران. في الواقع، بقي عرض ليدي أشتون في يونيو 2010 للمفاوضات بدون إجابةمثل دعوة امانو الى إيران علاوة على ذلك، أعلن "جليلي" أن البرنامج النووي لن يتم بحثه خلال محادثات إسطنبول في يناير 2011، وأن إيران لديها شرطين أساسيين جديدين لمفاوضاتها مع 1 + P5: إزالة جميع العقوبات والتصديق الرسمي على حق إيران في تخصيب اليورانيوم. تشكك هذه الإعلانات في قدرة النظام على التفاوض والتنازلات، وهو ما أكد عليه جزئياً حقيقة أن إيران و1 + P5 لم تجر أي مفاوضات بين يناير 2011 وأبريل 2012.[1]

اتبعت إيران دبلوماسية نووية حازمة، تم تحديدها بالاعتقاد بأن القضية النووية ليست مسألة تقنية وعلمية، وإنما أزمة ذات دوافع سياسية يصنعها خصوم إيران على المدى الطويل. ولحماية المصالح الوطنية الإيرانية وحقوقها النووية المشروعة والقانونية، رفض النظام الامتثال لقرارات مجلس الأمن غير المشروعة ومطالب الوكالة غير الشرعية.واصلت إيران برنامجها النووي وشرعت في خلق حقائق جديدة على الأرض، وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بها.إن القضية النووية ساءت بلا شك خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد: تم إحالة إيران إلى مجلس الأمن، وتم تبني ستة قرارات لمجلس الأمن الدولي وتم فرض عقوبات صارمة من جانب واحد ومتعددة الأطراف ضد اقتصادها. ومع ذلك، أنتج موقف إيران من التحدي والمقاومة العديد من العواقب المحلية الإيجابية.

حققت إيران تقدمًا علميًا وتكنولوجيًا كبيرًا خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد وكان لها ثلاثة فوائد رئيسية للنظام، أولًا، سمحت الإنجازات النووية الهامة لإيران بوضع نفسها على أنها "قادرة على تلبية أعلى احتياجاتها التكنولوجية" ، حتى في مجال معقد مثل الطاقة النووية، دون دعم (خارجي) وقد عززت الإنجازات التكنولوجية والعلمية الإيرانية الشعور بالكرامة الوطنية. وتمكن المسؤولون والعلماء من إثبات أن الأمة الإيرانية قادرة على تنمية تقنية وعلمية عالية بمفردهاوهكذا تم تصوير هذه الإنجازات كدليل على كفء القيادة الإيرانية، والمبادئ الأخلاقية والاستراتيجية القوية للإيرانيين. الأهم من ذلك، أن آية الله خامنئي ساعد في إضفاء الشرعية على سياسة المقاومة الإيرانية. وجادل بأن هذه كانت إستراتيجية ضرورية (مدفوعة أخلاقياً)، والتي تستحق القتال من أجلها رغم تكاليفها المادية:

1- T. Delpech, "Negotiating with Iran: Lessons to be Drawn," in *Iran's Nuclear Programme: Strategic Implications*, ed. J. Krause (London: Routledge, 2012), 44

"من أجل تحقيق الاستقلال وتحقيق السيادة الوطنية والشرف، يتعين على أي دولة دفع ثمن معين. لكن يجب على الدول تحمل هذه النفقات وبذل كل جهد لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. يجب أن يكونوا متفائلين بالنتائج القيمة لمساعيهم، رغم كل المحاولات التي يقوم بها الأعداء لتقويض آمالهم وتطلعاتهم".[1]

ثانيا، عُرضت الإنجازات النووية الإيرانية على أنها أكثر بروزًا لأنها جاءت في سياق عدائي واجهت فيه إيران الإكراه والترهيب المستمر. وبشكل أكثر تحديداً،من وجهة نظر إدارة أحمدي نجاد، دفعت الضغوط الخارجية إيران إلى أن تصبح أكثر اعتماداً على الذات ومستقلة، حيث كان حال لسان المسؤولين الإيرانية يقول أنّه كان لدينا الأمر الواقع، واحدا تلو الآخر. أنشأنا، نجحنا، حصلنا على هذه التكنولوجيا بمفردنا لقد خلق الغرب الإرادة والتصميم لم نتمكن من السباحة ولكنهم يدفعونا إلى البركة والآن يمكننا السباحة، ليس فقط في البركة، ولكن أيضا في المحيط.

كما تحدث أكادميون عن شعور بـ "الرغبة في النمو بأسرع ما يمكن" و"الذهاب إلى أبعد ما يمكن"، كانت لعمليات التفتيش التدخلية التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فائدة غير متوقعة خاصة: الاعتراف الرسمي بالتقنية الإيرانية والقدرة الإنجازاتية. وبدون تحقيقات الوكالة، كان من الممكن رفض مطالبات إيران بالتقدم التقني. وبالتالي، عندما يصرح من الأكاديميين والمسؤولين على أن إيران سادة تكنولوجيا التخصيب النووي، فإنه يعتمد على تقارير كبار الخبراء في العالم بأننا سادة التكنولوجيا النووية.

ثالثا، سمح موقف إيران النووي الثابت، وقرارها بتحمل تكاليف المقاومة، للنظام بإظهار الفشل الموضوعي في الاستراتيجيات الدبلوماسية القسرية لبروتوكول 1 + P5 ولجنة الأمم المتحدة حينما اعتبر أن إيران لم تقدم تقريرها إزاء حقها غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن المعرفة هي تراث البشرية وليس لأحد الحق في حرمان أي أمة من الاستفادة منها لا قرارات مجالس المحافظين ولا قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تفتقر إلى الأساس القانوني، والأخيرة هي لا يمكن للعقوبات ولا التهديد بالهجمات العسكرية أن تقاطع الأنشطة النووية السلمية في إيران ولو مدة قصيرة الأجل.

كما أن الإنجازات النووية الإيرانية خلقت حقائق واقعية جديدة لا يمكن أن تكون غير قابلة للتطبيق والتراجع بالنسبة لموسويان، كان قرار إيران بتسريع برنامج التخصيب هو "طريقة لإجبار الغرب على التفاوض معهم على قدم المساواة، في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن موقف القوى الأساسية الغربية

1- Karim Sadjapour,2009, "Reading Khamenei: the world view of Iran's most powerful leader", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, Pp 21.

تطور، من المطالبة بوقف تام لبرنامج التخصيب النووي الإيراني إلى طلب الحد من التخصيب عند مستوى منخفض، وقبول إجراء تفتيش أكثر صرامة على منشآتها النووية.[1]

على سبيل المثال، خلال محادثات إسطنبول في أبريل 2012، ناقشت إيران و1 + P5 جزئيًا إطار التفاوض الخاص بهما: إشارة دلالة على أنه، بعد مرور ما يقرب من عقد من بداية المسارات الدبلوماسية الموازية، ما زال الطرفان بحاجة إلى وضع إطار عمل مقبول للطرفين لمناقشاتهم.تحولت الخطوط الحمراء لـ 1 + P5 إلى حد ما بعد أن توقف تعليق إيران لأنشطتها لتخصيب اليورانيوم شرطًا مسبقًا للتفاوض. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد قرارا لمجلس الأمن الدولي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تم تحديدها رسميًا كإطار للمناقشات المستقبلية. وكعلامة على أن النوايا الحسنة تبعث على حسن النية، ذكرت الوكالة أنه في الفترة بين مايو وأغسطس 2012، حولت إيران ما يقرب من نصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة للاستخدام الطبي، وبالتالي حافظت على مخزونها من الوقود المخصب عالي التخصيب في وقت كانت فيه كان 1 + P5 وإيران يتفاوضانعلى الرغم من أن إدارة أحمدي نجاد لم تعلق أبدا أنشطة تخصيب اليورانيوم، فإنها مع ذلك استخدمت تكنولوجياتها ذات الاستخدام المزدوج كورقة مساومة لتخفيف المخاوف الخارجية أو الانتقام من محاوريها.[2]

وأثناء محادثات فبراير 2013 في "ألماتي"، أسقطت مجموعة 1 + P5 مطالبها القديمة بأن تقوم إيران بإغلاق مصنع التخصيب تحت الأرض في فوردو، وسمحت لطهران بالاحتفاظ بجزء من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمائة لاستخدامه في مفاعل طهران البحثTRR. هذا كما يشير فارهي، كان اعترافًا فعليًا بحقوق إيران في التخصيب النووي.

المبحث الثالث: سياسة إيران النووية في عهد حسن روحاني وخطة العمل المشتركة (JCPOA)

في فيينا، النمسا 14 يوليو 2015، أعلن المفاوضون من إيران ودول مجموعة 5 + 1 إلى جانب الاتحاد الأوروبي، عن إبرام اتفاق نووي شامل مع إيران والمعروف باسم خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA).

1 Mousavian, *The Iranian Nuclear Crisis*, 5.

2 F. Farhi, "Tehran Mulls Almaty II amid Hopes for More Give and Take," Inter Press Service, 10 March 2013, accessed 17 March 2017, http://www.ipsnews.net/2013/03/tehran-mulls-almaty-ii-amid-hopes-for-more-give-and-take/.

بعد عامين تقريبًا من المفاوضات الدولية المكثفة، وقبلها 13 عامًا من كشف أنشطة إيران النووية السرية، أصبحت خطة العمل المشتركة الشاملة وثيقة مطولة ومعقدة، بما في ذلك الاتفاق الرئيسي وخمسة ملحقات.

ولإقرار وتفعيل خطة العمل المشتركة المشتركة (JCPOA)، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2231 في 20 يوليو 2015، والذي يحتوي على ملحقين والعديد من الوثائق ذات الصلة بالاتفاق العام، بما في ذلك اتفاق جانبي بين 1 + P5 حول عمل الأمم المتحدة في المستقبل خلال 10 سنوات ومحتويات "خطة البحث والتطوير لإثراء إيران"، والتي ستقدمها إيران في نهاية المطاف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA).[1]

في 14 يوليو 2015، في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن خطة العمل المشتركة، وقع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي، على "خارطة طريق لتوضيح قضايا الماضي والحاضر المعلقة" لحلها القضايا المرتبطة بالتحقيق الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بنشاط التسلح السابق والمحتمل. ومع ذلك، فإن التدابير المحددة التي تتطلبها خريطة الطريق ليست عامة.[2]

في هذا الجزء من الرسالة سيتم ذكر الموجز عن الصفقة الإيرانية مع الغرب وسنذكر وصفا موجزا للاتفاق المعقد وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231، بما في ذلك المناطق التي تبدو غامضة، لقد حاولنا توفير تقييم متوازن لنقاط القوة والضعف في الاتفاق فيما يتعلق بهدفه المركزي منع إيران من الحصول على أسلحة نووية.لم نحاول التصدي لمسائل سياسية أكبر، مثل الآثار المترتبة على الاتفاق على سلوك إيران في المنطقة والسياسات الداخلية، وانعكاسات الاتفاق على الديناميكيات الإقليمية في الشرق الأوسط، أو العلاقة بين القضية النووية قضايا الخلاف الأخرى بين الولايات المتحدة وإيران.

مع الانتهاء من الاتفاق النووي بين إيران و1 + P5، تم تجنب خطر كبير للصراع العسكري حول برنامج إيران النووي، بعض المؤيدين للاتفاق يقول إن إيران سوف تصبح أكثر تأثرًا بالتأثيرات الخارجية من خلال علاقات اقتصادية متجددة، وتتطور في نهاية المطاف في اتجاه أكثر اعتدالًا على الصعيدين

1- القرار (2231)، موق مجلس الأمن الرسمي

/ شوهد تاريخ 11/28/20017 http://www.un.org/ar/sc/2231

2- قرار «خطة العمل الشاملة المشتركة»: معالجة ردود الأطيع، وتقييم العقوبات كاثرين باور، باتريك كلاوسون، ومايكل سينغ

/ شوهد بتاريخ 28/11/2017 http://www.un.org/ar/sc/2231

الداخلي والخارجي.إن انتخاب حسن روحاني في عام 2013، والنصر الواضح للإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 يعزز هذا التفاؤل بشأن التطورات والعثور على إجابة محددة لما إذا كانت إيران سوف تتطور في اتجاه معتدل أم لا ، لكن طموح هذا التقرير هو النظر إلى ماضي إيران، وكيف أثرت السياسة المحلية على السياسة الخارجية على أمل كشف بعض الدلائل للمستقبل.

حسن روحاني، الذي فاجأ معظم المراقبين انتخب رئيسًا لإيران عامعام 2013، ينتمي إلى جزء من النخبة الإيرانية التي تعتقد أن على إيران أن تركز على كونها دولة وليست ثورة حيث تنطوي على وجود علاقة وظيفية وغير تصادمية مع العالم الخارجي. كانت انتخابات روحاني تعني انتصار التحالف اليميني / اليساري الحديث، يعني أولئك الذين يفضلون البراغماتية على التطرف. كما أنه شخصية أقل استقطاباً من أحمدي نجاد أو خاتمي.لديه أنصار داخل المحافظين وكذلك معسكرات الإصلاح.[1]

كانت انتخابات روحاني تعني أيضًا حكومة تكنوقراطية، بدلًا من حكومة الصداقة التي أسسها أحمدي نجاد، وعلى النقيض من سلفه، سلط روحاني الضوء على أهداف حساسة مثل إزالة العقوبات وتحسين الاقتصاد الإيراني وإشراك المجتمع الدولي.

كانت انتخابات روحاني جزءًا مهمًا من الأحجية في التوصل إلى حل للقضية النووية.فقد كانت المفاوضات بين إيران و1 + P5 في زمن إدارة أحمدي نجاد في بعض الأحيان مثل الدخول في "حوار مع الصم"على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس.[2]

إن مزايا روحاني السابقة بالإضافة رئاسة مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران، وهي هيئة تجمع جميع أصحاب النفوذ في السياسة الخارجية والدفاعية داخل النظام السياسي، ومفاوض رئيسي للملف النووي في عهد خاتمي، جعل منه الشخص المناسب لتنشيط مفاوضات إيران مع P5. +1 على الرغم من أن الفصائل الإيرانية كانت قادرة على حشد الوحدة من أجل تحقيق إزالة العقوبات، وهذا أدى بطبيعة الحال الى صراع القوى بين النخبة.

لقد كانت "مضاد الأمركة" نموذجًا محددًا للسياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة، ولكن مسألة المصالحة مع الولايات المتحدة قد ظهرت تدريجيا بعد المفاوضات.وقد دفع ذلك خامنئي للتأكيد على أن

1-Faghihi, Rohollah, (2016), "Iranian conservatives may be forced to embrace Rouhani", Al Monitor,June 22

2-Fabius, Laurent (2016), "Inside the Iran Deal: a French Perspective", The Washington Quarterly, 39:3, p.8.

*JCPOA (Joint Comprehensive Plan Of Action)خطة العمل الشاملة المشتركة

الاتفاق لن يؤثر على السياسة الخارجية الإيرانية بأي شكل من الأشكال، في حين أن روحاني قد أعرب عن أنه سيكون نقطة بداية للعلاقات الودية والتعاون. ومع مرور الوقت، فإن خطاب خامنئي تجاه الولايات المتحدة أصبح أكثر حدة. غالبًا ماكان يقول أن الولايات المتحدة مخادعة وغير جديرة بالثقة.و زعم أن خطة العمل المشتركة JCPOA *لم تسهم في تخفيف التهديدات ضد إيران، وسلط الضوء على القدرات العسكرية الإيرنية ومد مجهوداتها في سبيل استقرارها في وسط إقليم يعرف فيه عدم الإستقرار.[1]

هذا النوع من الكلام ليس مفاجئًا بالنظر إلى مهمة خامنئي المتمثلة في تحقيق التوازن بين الفصائل الداخلية. إن الخطاب القاسي تجاه الولايات المتحدة يهدف إلى إرضاء أشد خصوم الولايات المتحدة داخل النخبة الإيرانية، كما يخدم الغرض من الجملة التى يحتج بها النظام لتوحيد الأيدي الداخلية من أجل محاربة الأيادي الخارجية وهي بعبارة أخرى "لإدامة إدراك خطر خارجي وشيك يهدف إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية ومؤسساتها".[2]

إن وجود مثل هذا التهديد، بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة مثل الحرس الثوري الإيران، له قيمة اقتصادية كبيرة، لأنه يبرر تضاخم صناعة الدفاع المحلية الإيرانية، وتبرير بوجود الحرس الثوري الإيراني بأكمله، لهذا الأمر واجهت حكومة روحاني بعض الخلافات العلنية مع الحرس الثوري الإيراني حول دورها في الاقتصاد والقضية النووية.[3]

تصاعدت بعدها التوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية خلال إدارة روحاني، التي غذتها حوادث المعاملة بالمثل "TIT FOR TAT "حيث تنظر إيران إلى نفسها كقوة إقليمية طبيعية، لأسباب تاريخية وجيوسياسية واقتصادية،والمملكة العربية السعودية باعتبارها المنافس الرئيسي.لم يبدو على حكومة إيرن

1-Fars News, (2016), “Ayatollah Khamenei: Iran's Pessimism towards US Derives from Washington's Animosity”, October19.

2- The Canadian Security Intelligence Services (2016), “Between hope and fear – anew Iran?”, retrieved (11/16/2017) https://www.csis-scrs.gc.ca/pblctns/wrldwtch/2016/2016-09-12/20160912-en.

3- Sinkaya, Bayram (2016), “Revolutionary guards and politics under Rouhani”, ORSAM, August 15, 2016
http://www.orsam.org.tr/index.php/Content/Analiz/4826?c=orsam%7Cenglish
(retrieved November 16, 2017)

الجديدة الأكثر اعتدالًا اتجاه المنطقة ستحدث فرقاً للرياض،والتي بدورها تتصرف بحزم غير معهود تجاه إيران.[1]

تقدم الاتفاقية النووية تفسيرًا جزئيا لكل هذا، لأنه كان من المعقول أن إيران –التي تتبادل الانفصال عن العالم الخارجي للانخراط معها – أن تشكل تهديداً أكبر في المنافسة الإقليمية. إيران لديها تقليد بعدم أخذ التهديد من السعودية على محمل الجد، لكن المملكة العربية السعودية القوية عسكريا وقواتها المسلحة التى تكتسب بعض الخبرة العملية في اليمن مما يعيد حسابات إيران في هذا الجانب.[2]ومع ذلك، فإن الحرب بالوكالة وغير المباشرة بين الدول تبدو أكثر احتمالا من الصراع المباشر.

هناك الكثير من التحديات لإدارة روحاني حيث يبدو أن اعتدال السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية هو ما تريده غالبية الشعب الإيراني، لكن تحقيق ذلك سيكون صعبًا. وحتى الآن، لم يتمكن من تحقيق الكثير في الساحة الاجتماعية والثقافية، ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب قيام روحاني بتحديد الأولويات، وقد وضع الاتفاق النووي والاقتصاد أولًا ومن ثم ينتقل الى الملفات الداخلية الأخرى. كما كان الصراع بين الفصائل واضحًا خلال فترة رئاسة روحاني الأولى– خلال الانتخابات البرلمانية لعام – 2016، ونفى مجلس صيانة الدستور الكلام المتداول حول وقوف روحاني خلف المعارضين الذي كان يحوم حول القول بأن " 90 بالمائة من المرشحين الإصلاحيين المقترحين لم يدخلوا صناديق الاقتراع و حتى أنهم منعوا أحفاد الخميني من الترشح في انتخابات مجلس الخبراء* والتي عقدت في وقت واحد".[3]

وحتى مع التدقيق الصارم، الذي دافع عنه خامنئي بشدة يمكن تفسير النتيجة النهائية لهذه الحادثة على أنها رفض شعبي للبرلمان السابق المتشدد. في مجلس الخبراء، تم طرد العديد من المتطرفين، على سبيل المثال المرشد الروحي لأحمدي نجاد، آية الله مصباح يزدي، ما زال المحافظون يسيطرون على

1–Maloney, Suzanne (2016), "Hot and cold: Understanding Iran's response to the spat with Saudi Arabia", Brookings, January 13, 2016
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/01/13/hot–and–coldunderstanding–irans–response–to–the–spat–with–saudi–arabia/ (retrieved November16, 2017)

2– Ahmadian, Hassan (2016), "Why Iran needs to fight Saudi Arabia to forge peace", Almonitor, July 18, http://www.almonitor.com/pulse/originals/2016/07/iran–saudi–threat–perceptions–turki–mekconference.html (retrieved November 16, 2017)

3– The Guardian, "Reformer Hassan Khomeini barred from Iran clerical body ballot", January 26, 2016 https://www.theguardian.com/world/2016/jan/26/iranreformer– hassan–khomeini–barred–assembly–experts–ballot (retrieved November 16, 2016)

* مجلس الخبراء هي هيئة دينية تشرف على المرشد الأعلى ، كما تختار خليفته. يتم اختيار أعضائها من قبل الشعب

الجسد، وفي عرض واضح للقوة، تمكنوا من الحصول على أحد منتقدي روحاني الأشد، آية الله أحمد جنتي، الذي انتخب رئيسا جديدا للجمعية.

على الرغم من أن انتخابات عام 2016م تشير إلى وجود دعم شعبي لروحاني والمعسكر الإصلاحي، إلا أنه لا يوجد سبب ما إذا كان سيتم إعادة انتخاباته أم لا،إلا أنّ هذه المسألة تتعلق بمجموعة من العوامل. وهي أنه عددا قليلا من كان لديه ثقة خامنئي وروحاني كان يملك ثقته، وما إذا كان الناس يرون أنه حقق ما يكفي لاعادة انتخابه.

تهدف خطة العمل المشتركة (JCPOA) إلى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية،في حالة ما إذا نفذت بالكامل فإن القيود المادية وأحكام التحقق في هذا الاتفاق النووي الشامل سوف تمنع إيران بشكل فعال من إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية في منشآتها النووية المعلنة لمدة 10 إلى 15 سنوات على الأقل. خلال هذه الفترة، تزيد أحكام خطة العمل المشتركة –جنبا إلى جنب مع جهود الغربية– من احتمال كشف أي محاولات إيرانية لبناء مرافق خفية لإنتاج المواد الانشطارية كبيرة ، مما يساعد على ردع طهران من محاولة القيام بذلك.

إن الحدود النووية المركزية لـ JCPOA هي قيود مادية على قدرة إيران على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية (إما البلوتونيوم المنفصل أو اليورانيوم المخصب) في منشآتها النووية المعلنة.[1]

إن الحدود المادية لإنتاج البلوتونيوم في خطة العمل المشتركة المشتركة (JCPOA) تقترب أساسا من هذا الطريق في المستقبل المنظور. لن يتمكن مفاعل الأبحاث في المياه الثقيلة المعاد تصميمه في آراك من إنتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم، وسوف يتم ضخ الوقود المستنفد الخاص بها خارج البلاد طوال عمر المفاعل، ولا يُسمح لإيران ببناء مفاعلات إضافية من المياه الثقيلة أو إعادة المعالجة، منشأة لفصل البلوتونيوم عن الوقود المستهلك لمدة 15 سنة على الأقل، وأي محاولة إيرانية لإنتاج أو تحويل بلوتونيوم سرا من محطة بوشهر للطاقة النووية سيتم اكتشافها بسرعة حتى بعد مرور 15 سنة، عندما يصبح الحظر على بناء مفاعلات الماء الثقيل وإعادة المعالجة "طوعيًا" (أي أن إيران تعرب عن "نية" عدم بناء مثل هذه المرافق)، فإن إيران تحتاج إلى سنوات لبنائها. على الرغم من أنه لن يتم تفكيك مفاعل

1– التفاصيل التقنية لـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" والقدرات النووية الإيرانية الحالية ، المركز العربي الديموقراطي ،11 مايو 2018

https://democraticac.de/?p=53983

آراك، إلا أنه سيتطلب على الأقل بضعة سنوات لتحويل المفاعل إلى مواصفاته الأصلية، وسيتم اكتشاف الجهد بسهولة.

وأما بخصوص اليورانيوم فإن القيود المادية على تخصيب اليورانيوم في المنشآت المعلنة في خطة العمل المشتركة هي أقل بكثير، وفي حين يتطلب الاتفاق من إيران تفكيك ثلثي أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها والقضاء على 98٪ من مخزون اليورانيوم المخصب الحالي، فإنها تسمح لإيران بالاحتفاظ ببنية تحتية كبيرة لتخصيب اليورانيوم والبدء في توسيع هذه البنية التحتية بعد 10 سنوات، على مدى 10 إلى 15 سنة ستقيد إيران عدد وأنواع أجهزة الطرد المركزي المركبة وتشغيلها في ناتانز، وتوقف تخصيب اليورانيوم في فوردو، وتحد من البحث والتطوير في أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وتحافظ على مخزون صغير من اليورانيوم منخفض التخصيب، وتقيس مستوى الإثراء.في حين أن هذه التدابير يمكن عكسها على مدى بضعة أشهر إلى بضع سنواتفبالتالي أي خرق سيكتشف بسرعة.

وبموجب هذه الحدود، يمتد "وقت الاختراق" في نطنز على مدى العقد القادم إلى عام تقريبًا، من الوقت الحالي المقدر للاختراق من شهرين إلى ثلاثة أشهر.و في الفترة من 11 إلى 15 عامًا، سينخفض وقت الاختراق في ناتانز حيث يُسمح لإيران بتسريب أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول مع عدد محدود من النماذج المتقدمة، على الرغم من أن القيود المفروضة على مخزونات اليورانيوم المخصب ومستوى التخصيب تستمر حتى 15 عام. فإن تقدير وقت الاختراق خلال السنوات 11 إلى 15 أمر صعب. ثم إن عدد ونوع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي يُسمح لإيران بنشرها خلال هذه الفترة ليست عامة، وأداء نماذج الطرد المركزي المتقدمة قيد التطوير غير مؤكد.

يعتقد بعض الباحثين في وقت الاختراق بحلول العام 15 يمكن أن يكون مقارنًا لما هو عليه اليوم –بضعة أشهر– بينما يعتقد آخرون أنه يمكن تخفيضه إلى بضعة أسابيع، على أية حال، من غير المحتمل أن تحاول إيران اختراق نهر نتاناز خلال هذه الفترة لأن الكشف سيكون سهلا كما سبق ذكره، وسيكون خطر إثارة هجوم عسكري على إيران كبيرًا. وبما أن جميع عمليات التخصيب ستقتصر على ناتانز لمدة 15 عامًا بموجب خطة العمل المشتركة بين الدول لإن عرضة برنامج إيران النووي للعمليات العسكرية فسوف سيكون محتملا.

بعد 15 سنة، سيتم رفع جميع القيود المادية المفروضة على التخصيب التي فرضها الاتفاق عند هذه النقطة، يمكن لإيران بناء مصنع لتخصيب كبير بما يكفي لإنتاج يورانيوم منخفض التخصيب لتزويد مفاعل للطاقة النووية بالطاقة في غضون سنوات.ويمكن لمثل هذا المرفق أن يجعل من الاختراق خيارًا

أكثر مصداقية، وأن توفر أجهزة الطرد المركزي المتقدمة والمخزونات الكبيرة من اليورانيوم المخصب من شأنه أن يخلق خيارات إضافية لإيران لمواصلة أنشطة التخصيب السري، خاصة وأن أحكام المراقبة المتخصصة في خطة العمل الشاملة تنتهي، وبمجرد انتهاء الحد الأقصى لسعر التخصيب خلال 15 عامًا، يمكن لإيران أيضًا أن تدعي أنها بحاجة إلى البدء في إنتاج يورانيوم عالي التخصيب تحت ضمانات للاستخدامات المدنية، مثل إنتاج الوقود المفاعل أو إنتاج النظائر، وإذا تراكمت لدى إيران مخزونات من المواد التي يمكن استخدامها مباشرة لإنتاج أسلحة نووية، فإنها يمكن أن تحقق نفس وضعية العتبة النووية مثل دولة اليابان.

وبخصوص الأسئلة التى تهاطلت وشغلت بال المفكرين وصناع القرار والتي من ضمنها:هل ترد الاتفاقية فعليًا إيران من إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في منشآتها النووية المعلنة لمدة 10 إلى 15 عامًا على الأقل: هل ستعمل على ردع أو كشف الغش الإيراني للاتفاقية عن طريق إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية في منشآت غير معلن عنها؟ فقد تم الإجابة عليها حيث من ناحية، سيزيد نظام التحقق في خطة العمل المشتركة الشاملة من صعوبة قيام إيران بإخفاء الأنشطة النووية السرية، بينما تزيد الأحكام الخاصة بإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة من احتمال فرض عقوبات إذا تم ضبط إيران للغش.

إذا تم الحفاظ على القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة وحلفائها الأروبيين بهذه الدقة والتعاون الفعال فسيكون هناك احتمال كبير لكشف النشاط السري الرئيسي (على سبيل المثال، بناء محطة سرية للتحويل أو التخصيب) وتحسن أحكام خطة العمل المشتركة الشاملة من احتمالات قيام وكالات الاستخبارات والمفتشين الدوليين بالكشف عن مرافق سرية لرفع المواد النووية.

ومن ناحية أخرى، فإن أحكام خطة العمل المشتركة احتمالًا لردع أو كشف المزيد من الغش الإيراني المتزايد، مثل أبحاث الأسلحة النووية السرية أو الأبحاث المتقدمة في أجهزة الطرد المركزي.وفي حين أن هذه الأنشطة أقل أهمية من إنتاج المواد الانشطارية السرية، إلا أنها يمكن أن تعزز خيارات الأسلحة النووية الإيرانية إذا توفرت المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية وأخيرًا، يعتمد اكتشاف الأنشطة السرية اعتمادًا كبيرًا على المعلومات الاستخبارية الفعالة، كما أن بعض الأنشطة النووية، مثل التسلح، هي أهداف استخباراتية صعبة بطبيعتها لأنها تنطوي على عدد قليل من الأشخاص والبنية التحتية قليلة نسبيًا، إلى الحد الذي تحسّن فيه إيران قدرتها على إخفاء الأنشطة النووية من وكالات الاستخبارات الأمريكية والحلفاء، فإن وقتها احتمالية اكتشاف أنشطة نووية سرية ستكونأقل.

من الصعب للغاية التنبؤ والتقييم على المدى البعيد للآثار المترتبة على خطة العمل المشتركة الشاملة لبرنامج إيران النووي، تقيد خطة العمل المشتركة الشاملة الخيار النووي الإيراني لمدة لا تقل عن 10 إلى 15 سنة من خلال مجموعة من القيود المادية على أحكام إنتاج المواد الانشطارية والتحقق منها، لكنها لا تقضي على خطر سعي إيران للحصول على أسلحة نووية بعد 15 سنة، ويجادل مؤيدو JCPOA أنه يمكن للإتفاقية في النهاية أن تقوض دعاة الأسلحة النووية داخل إيران من خلال الحد من خطر الصراع العسكري مع الغرب وزيادة منافع التكامل الاقتصادي من جهة ثانية، وكلها سوف تتعرض للخطر إذا ما سعت إيران إلى امتلاك أسلحة نووية،وأيضا يجادل مؤيدو JCPOA برأي مخالف في أنه سيتم إضفاء الشرعية على برنامج إيران النووي بسبب هذه الاتفاقية ولن يغير عداء طهران تجاه الغرب بشكل جوهري، بما في ذلك الحاجة المدركة للأسلحة النووية للدفاع عن نفسها ضد "الشيطان الأكبر" وتأكيد هيمنة الجمهورية الإسلامية في المنطقة.

(7) خط زمني يبين طول الإلتزامات و القيود المفروضة ضمن خطة العمل المشتركة JCPOA

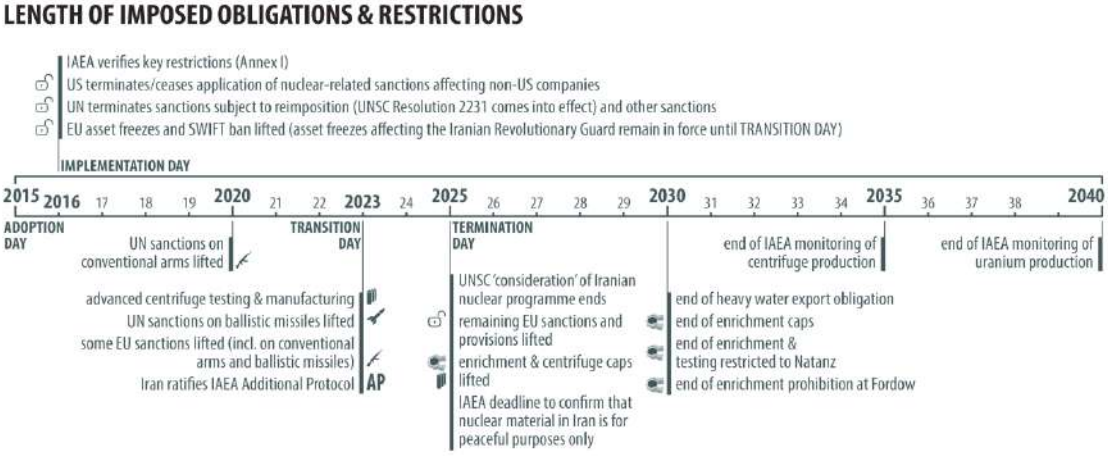

المصدر European Parliamentary Research Service Blog

وبشكل أكثر وضوحا، في 15 عامًا إذا افترضنا أن دوافع إيران لم تتغير جذريًا، فإن الخطر هو أن تنفجر إيران فجأة بحثًا عن قنبلة بعد 15 عامًا، لأن منشآت إيران النووية المعلنة ستظل عرضة للهجوم العسكري. من المحتمل أن الخطر الأكبر هو أن تبدأ إيران في توسيع قدراتها لتخصيب اليورانيوم تدريجيًا والإثراء بمستويات أعلى لخلق خيار أكثر مصداقية للخروج في وقت قصير أو بناء منشآت سرية،عند هذه النقطة، سيكون لدى الولايات المتحدة خيار اتهام إيران بالسعي إلى امتلاك أسلحة نووية تحت غطاء برنامج التخصيب الموسع، أو إنتاج مستويات أعلى من التخصيب لا لزوم لها لاحتياجاتها من الطاقة

النووية. ومع ذلك، فإن حشد الدعم الدولي لتجديد العقوبات أو العمل العسكري لعرقلة جهود إيران من المرجح أن يكون صعبًا بمجرد إزالة جميع العقوبات النووية وحتى لو بعد امتثال إيران لـ JCPOA لمدة 15 عامًا.

المطلب الأول: مراقبة المنشآت المعلنة وغير المعلنة:

يعتقد مؤيدو JCPOA أن رفض P5+1 للاتفاقية من المرجح أن يقود إيران إلى استئناف الأنشطة النووية المحدودة حاليًا بموجب الاتفاق المؤقت الصادر في نوفمبر 2013م، وبدون هذا الاتفاق يمكن لإيران أن تصنع، وتثبت، وتجلب المزيد من أجهزة الطرد المركزي على الخط (بما في ذلك أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدما)؛ تسريع البحث على أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدما، زيادة مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب وما يقرب من 20٪ من اليورانيوم المخصب؛ ويستأنف بناء مفاعل الأبحاث في الماء الثقيل Arakفي حين أن التقديرات الدقيقة لمدى السرعة وإلى أي مدى يمكن أن تذهب إيران صعبة، فإن إيران تستطيع ذلك بوضوح عن طريق تحقيق قدرة أكبر على إنتاج المواد الانشطارية بشكل أسرع بدون اتفاق مما يمكن في ظل الحدود المفروضة من قبل JCPOA على مدى 15 عاما، وبالإضافة لذلك فإن هذا التوسع سيحدث دون وجود أحكام إضافية للرصد والتحقق في خطة العمل المشتركة ، مما يزيد من احتمال قيام إيران ببناء المرافق النووية دون الكشف عنها وإنتاج أسلحة نووية قبل وقفها.[1]

بينما يجادل معارضو JCPOA بأن P5+1 يجب أن تصمد للحصول على صفقة أفضل، أولًا يدافع المعارضون عن تشديد القيود على البنية التحتية لإيران، بما في ذلك تقليل عدد أجهزة الطرد المركزي في ناتانز، والقضاء على أجهزة الطرد المركزي في فوردو، وتفكيك أجهزة الطرد المركزي المتقاعدة (بدلًا من تخزينها). ثانيًا، يدعون إلى مدة أطول للقيود المادية على برنامج إيران النووي وأحكام التفتيش المتخصصة أو ربط مدة الاتفاق بالتحقق من التغييرات في السلوك الإيراني بدلاً من مرور الوقت وأخيرًا، يطالبون بأحكام أكثر قوة للتفتيش والتحقق، بما في ذلك تعاون إيراني كامل لحل مشكلة الأبعاد العسكرية المحتملة (PMD) و"في أي زمان ومكان" تحديًا للتفتيش (أو موعد نهائي للوصول أقل من إجراء التفتيش بالتحدي في خطة العمل المشتركة).

1- ما التالي بالنسبة لإيران و «مجموعة الخمسة زائد واحد»؟ مايكل سينغ، معهد واشنطن،نوفمبر 2014
شوهد https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-next-for-iran-and-the-p51
2017/11/20

يزعم معارضو خطة العمل المشتركة أن P5+1 يمكن أن ترفض الاتفاق ولا تزال تحشد الدعم الدولي لفرض عقوبات أشد ضد إيران لأن معظم الدول ستختار حماية علاقتها الاقتصادية والسياسية مع P5+1 حول إمكانية الفرص الاقتصادية وعلاقات أفضل مع إيران.مع مرور الوقت، يقول معارضو خطة العمل المشتركة الشاملة، إن الضغط الاقتصادي ضد إيران سيكون كافيًا لإجبار إيران على تقديم تنازلات نووية أكبر من استعدادها للتفاوض في الجولة الأخيرة من المفاوضات. ويعترف معظم المعارضين لـ JCPOA بأن أي مفاوضات جديدة لن تتم على الأرجح حتى تولي الإدارة الأمريكية القادمة مهامها في عام 2017 لكنهم يجادلون بأن أي تقدم نووي تقدمه إيران في هذه الأثناء سيكون محدودا برغبة إيران في تجنب شن هجوم عسكري.

وأيضا يجادل مؤيدو خطة العمل الشاملة المشتركة بين الوكالات (JCPOA) بأن المقترحات الخاصة برفض الاتفاق الحالي واستمرار العقوبات والتفاوض على صفقة أفضل تنطوي على مخاطرة كبيرة. إذا رفضت الولايات المتحدة من جانب واحد التوصل إلى اتفاق يقضي بدعم بقية الدول الأعضاء في مجموعة 5 + 1 والقوى الاقتصادية الرائدة في العالم، فإن التحالف الذي بنته الولايات المتحدة بجهد جهيد للضغط على إيران سوف ينهار على الأرجح، والكثير من جهود العقوبات العالمية، بما يتجاوز الولايات المتحدة العقوبات سوف تنهار معها.

إن رفض P5+1 لـ JCPOA من شأنه أن يؤدي إلى تشويه سمعة القادة الإيرانيين الذين دافعوا عن حل وسط، وتمكين إيران من إلقاء اللوم على P5+1 بسبب الابتعاد عن التسوية الدبلوماسية، والجهود الأمريكية المتعثرة للحفاظ على نظام العقوبات الحالي، وتكثيفه بدرجة أقل بكثيروهكذا، فإن P5+1 سوف تترك بقدرة أقل، في حين أن إيران ستتمتع بحرية أكبر في دفع برنامجها النووي. على الرغم من التكاليف الاقتصادية للعقوبات، فإن إيران قد صمدت أمام الضغوط الدولية منذ ما يقرب من عقد من الزمان، ولا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كان يمكن لإيران أن تضطر إلى تقديم تنازلات أكبر أم لا.

كما يختلف مؤيدو معارضة الصفقة الإيرانية حول آثارها على السياسة والأمن في الشرق الأوسط. من خلال الحد من فرصة حصول إيران على أسلحة نووية، يجادل المؤيدون بأن خطة العمل المشتركة (JCPOA) تعمل على تحسين أمن إسرائيل ودول الخليج وغيرها في المنطقة، كما تعزز الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الإقليميون للتعامل مع التهديدات الأمنية التي تشكلها إيران وكذلك، يزعمون أن الاتفاق وما ينتج عنه من زيادة تكامل اقتصاد إيران مع بقية العالم من المرجح أن يعزز الفصائل السياسية المعتدلة في إيران ويمكن أن يضعف سلوك إيران العدواني أو خلق فرص متزايدة

للتعاون في المجالات الأخرى التي تتداخل فيها المصالح الغربية والإيرانية (مثل محاربة الدولة الإسلامية). وعلى النقيض، يرى النقاد أن ترك بنية أساسية لتخصيب اليورانيوم في إيران من المرجح أن تثير الدول العربية سعيًا وراء قدرات مماثلة خاصة بها، مما يؤدي إلى نشأة منافسة نووية ناشئة. كما يزعمون أن تخفيف العقوبات الذي تقدمه JCPOA، بما في ذلك الحصول على الأموال المجمدة، سوف يمنح إيران المزيد من الأموال لتمويل العدوان والإرهاب في المنطقة.[1]

ومجمل تلخيص ما سبق هو أنه إذا امتثلت إيران فإن خطة العمل المشتركة تشتري ما لا يقل عن 10 إلى 15 سنة قبل أن تتمكن طهران من توسيع قدراتها النووية بشكل ملحوظ، إذا كانت إيران تغش خلال هذه الفترة، فمن المرجح أن تكتشف مراقبة اللجنة المشتركة والمخابرات الوطنية المخالفات الكبرى، مما يعزز الخيارات الأمريكية والدولية لتكثيف العقوبات واتخاذ إجراء عسكري إذا لزم الأمر، بعد 15 سنة، ستتمكن إيران من توسيع برنامجها النووي من أجل خلق خيارات عملية وأكثر سرية للأسلحة النووية. وهناك وجهات نظر مختلفة حول ما إذا كان JCPOA سيخلق الظروف التي تساعد على الحد من الحوافز الإيرانية لملاحقة الأسلحة النووية على المدى الطويل أم لا، ففي نهاية المطاف يتلخص قرار الاتفاق الحالي باستغلال فرصة التوصل إلى اتفاق أفضل على الطريق. سيكون لهذا الخيار آثار عميقة على السياسة الخارجية الأمريكية، وسياسة الشرق الأوسط، والعلاقات بين القوى الكبرى، والاقتصاد الدولي، والجهد العالمي لوقف انتشار الأسلحة النووية.

تتألف المراقبة الدولية للبرنامج النووي الإيراني في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة من ثلاث مستويات: (1) اتفاقية الضمانات الشاملة Comprehensive Safeguards Agreement(CSA) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تنفذها حاليا؛ (2) البروتوكول الإضافي (AP) إلى (CSA)، والذي ستنفذه إيران بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)؛ و(3) تدابير تحقق إضافية في خطة العمل المشتركة، التي هي فريدة من نوعها للاتفاق. في البداية، ستنفذ إيران البروتوكل الإضافي على أساس رجعي (كما فعلت من 2003 إلى 2005).وستسعى إيران إلى المصادقة على "المجلس" (البرلمان الإيراني) عندما تصل الوكالة إلى "الاستنتاج الأوسع" بأن جميع المواد النووية الإيرانية في الاستخدامات

1- العوامل الناقصة في اتفاق الإطار المتحسس الإيراني، مايكل سينغ، أبريل /2015
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/whats-still-missing-from-the-iran-nuclear-framework2017/11/20 شوهد

السلمية، أو بعد 8 سنوات، أيهما يأتي أولًا؛ الانضمام الإيراني إلى إتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي دائمان طالما بقيت إيران طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تظل إجراءات التحقق المحددة من خطة العمل المشتركة قيد التنفيذ لمدة تتراوح بين 10 و25 عامًا.

وعمومًا فإن نظام التحقق من خطة العمل المشتركة الشاملة له هدفان أساسيان. أولا، يُقصد بها التحقق من أن الحدود المحددة يتم مراعاتها في المنشآت النووية المعلنة، مثل ناتانز، وفوردو، وأراك، وأصفهان، وأن المواد النووية في هذه المرافق لا يتم تحويلها إلى استخدامات غير معلن عنها.ثانيا، تم تصميم نظام التحقق لاستكمال جهود الاستخبارات القومية للمساعدة في ردع أو الكشف عن أي جهد إيراني للانخراط في أنشطة نووية سرية أو غير محظورة بموجب خطة العمل المشتركة (JCPOA).

مراقبة المنشآت المعلنة

1-اتفاقية الضمانات الشاملة CAS:

وبموجب اتفاقية الضمانات القائمة في إيران، يُطلب من إيران أن تعلن للوكالة الدولية للطاقة الذرية حصرًا كاملاً لكميات ومواقع جميع المواد النووية في هذا البلد والأنشطة المرتبطة بهذه المواد،كما ستقبل إيران النسخة المعدلة من الكود 3.1، الذي يتطلب من إيران إعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إشعارًا بمرفق جديد حالما تقرر إيران بنائه، بدلًا من أن تقدم قبل ذلك مادة نووية. ويعطي القانون المعدل 3.1 الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريفًا أفضل للخطط النووية للبلد ويخفف من عملية تصميم نهج الضمانات للمرافق أثناء بنائها.

2-البروتوكول الإضافي:

يتطلب البروتوكول الإضافي (AP) من إيران تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات إضافية حول برنامجها النووي وإمكانية الوصول الإضافية إلى المرافق ذات الصلة بالطاقة النووية،في إطار البروتوكول الاختياري، مطلوب من إيران تقديم معلومات إضافية عن مواقع المنشآت النووية وغيرها من المواقع التي ترتبط عادة بالمواد النووية؛ التي لا تخضع للتفتيش بشكل روتيني في إطار إتفاقية الضمانات الشاملCSA؛ الأنشطة الرئيسية المرتبطة بدورة الوقود النووي؛ والصادرات والواردات من المعدات والمواد ذات الصلة بدورة الوقود النووي، على سبيل المثال؛ تطلَّب البروتوكل الإضافي من إيران إعلان معلومات عن أنشطة الأبحاث والتطوير المتعلقة بدورة الوقود والتي لا تشتمل على مواد نووية ومعلومات عن مناجم

اليورانيوم ومحطات التركز ومعلومات حول حجم وموقع المرافق التي تشارك في تصنيع معدات للإثراء أو إعادة المعالجة[1].

كما تعزز البرتوكول الإضافي وصول الوكالة إلى المرافق ذات الصلة بالطاقة النووية، بما يتجاوز عمليات التفتيش الروتينية للمنشآت النووية، والتصميم على التحقق من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات التقليدي بموجب الوكالة، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تطلب وصولًا قصيرًا إلى أي موقع في موقع المنشآت النووية المعلنة من خلال حكم يعرف باسم "الوصول التكميلي". وقت الإخطار بنية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ النفاذ التكميلي هو ساعتان إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجودة بالفعل في موقع نووي تقوم بعملية التحقق من معلومات التصميم أو التصميم و24 ساعة في جميع الحالات الأخرى. وكما هو موضح أدناه، تمنح البروتوكل الإضافي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في الوصول إلى مواقع خارج المنشآت النووية المعلنة إذا لزم الأمر للوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالتحقق.[2]

3-خطة العمل المشتركة الشاملة

بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، سيكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطة التفتيش والمراقبة لتأكيد أن إيران تنفذ شروط خطة العمل المشتركة الشاملة، بما في ذلك مجموعة من إجراءات المراقبة التي تتجاوز ما تتطلبه CSAوAPفي المنشآت المعلنة مثل ناتانز، ستوفر إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول اليومي إلى جميع المباني ذات الصلة لمدة 15 عامًا وستسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدام التقنيات الحديثة –مثل معدات المراقبة المستمرة لمستوى تخصيب اليورانيوم والأختام الإلكترونية التي تنقل التغييرات تلقائيًا في وضعهم للمفتشين– لمدة 15 عامًا "أو أكثر"،وستتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من استخدام المعدات التي ترسل قياساتها إلكترونيا إلى المفتشين في الموقع النووي (رغم أنها لن تكون قادرة على نقل البيانات مباشرة إلى مقر الوكالة في فيينا، كما هو الحال في

1- Iran submits declaration under Additional Protocol, International Atomic Energy Agency website (22-May-2004) last seen (29/11/2017)
https://www.iaea.org/newscenter/mediaadvisories/iran-submits-declaration-under-additional-protocol

2- Iran NUCLEAR AGREEMENT The International Atomic Energy Agency's authorities, Resources, and Challenges, United States Government Accountability Office ,GAO,june 2016, P :18

بعض البلدان)، كما ستوسع إيران عدد الأشخاص المصرح لهم بإجراء عمليات تفتيش في إيران. لكنها لن تعين المفتشين إلا من البلدان التي لديها علاقات دبلوماسية مع إيران.[1]

تشمل تدابير المراقبة الإضافية ما يلي:

*لمدة 25 عاما، إعلان ورصد جميع مخزونات إيران من خام اليورانيوم المركزة، والتي يمكن تحويلها إلى سادس فلوريد اليورانيوم للتخصيب.

*لمدة 20 عاما، إعلان ورصد مخزون إيران من دوارات وأجهزة الطرد المركزي التي يمكن أن تستخدمها لصنع أجهزة طرد مركزي جديدة، إلى جانب المعدات الرئيسية لإنتاج أجهزة الطرد المركزي (مثل آلات تشكيل التدفق لأجهزة الطرد المركزي المعدنية وآلات لف الخيوط لتلك المصنوعة من ألياف كربونيه).

*لمدة 15 عاما، رصد مستمر من أجهزة الطرد المركزي الزائدة المخزنة في نطنز.

وبموجب اتفاق الضمانات الشاملة في إيران، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسعى للوصول إلى موقع غير مُعلَن عن طريق "تفتيش خاص" إذا اعتقد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوصول مطلوب للتأكد من صحة واكتمال المعلومات المقدمة من إيران. في الظروف التي قد تؤدي إلى تفتيش خاص، يُطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التشاور مع إيران، لا يوجد موعد نهائي محدد في CSA لتسوية النزاعات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بشأن عمليات تفتيش خاصة، ولكن المدير العام عادة ما يبلغ عن الوضع إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسمح البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحصول على قاعدة أوسع نطاقًا لمتابعة الأسئلة أو التناقضات في حالة وجود سؤال أو عدم اتساق، يُطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزويد إيران بفرصة لتوضيح وتسهيل حل المسألة أو عدم الاتساق قبل طلب الوصول إليها (إلا إذا اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أي تأخير في الوصول من شأنه المساس بالغرض التي يتم طلب الوصول إليها) ومنه لا يجوز للوكالة الدولية للطاقة الذرية استخلاص أي استنتاجات فيما يتعلق بالمسألة أو التضارب حتى يتم توفير مثل هذه الفرصة لإيران، إذا كانت إيران غير قادرة على توفير الوصول المطلوب، فيجب بذل كل جهد معقول لتلبية متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون إبطاء من خلال وسائل أخرى.

1 Ipid : P 19

الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة بإخطار إيران قبل 24 ساعة على الأقل من موعد الوصول من أجل توضيح سبب طلب الوصول، وإعطاء إيران فرصة لحل القضايا بطرق أخرى، إذا كانت إيران "غير قادرة" على السماح بالوصول إلى الموقع المطلوب، فلا يوجد موعد نهائي محدد في البروتوكول الإضافي لحل النزاعات حول الوصول التكميلي إلى المواقع المشبوهة. يسمح أيضًا البروتوكول الإضافي بالوصول الدائم إلى المواقع لحماية المعلومات الحساسة أو الخاصة.

وتضم خطة العمل الشاملة المشتركة بين الوكالات آلية مصممة لتعزيز قدرة الوكالة على الوصول إلى أي مرفق في غضون فترة زمنية محددة إذا كانت لدى الوكالة مخاوف بشأن المواد أو الأنشطة النووية غير المعلنة غير المتسقة مع خطة العمل المشتركة، يشمل بند "الوصول" هذا –وهو تعبير ملطف لعمليات التفتيش –إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المرافق العسكرية، مع التحذير من أن عمليات التفتيش مصممة للتحقق من الامتثال للالتزامات النووية وليس "تهدف إلى التدخل في أنشطة الجيش الإيراني أو غيرها من أنشطة الأمن القومي. "

وتنص الآلية على آلية محددة للجدول الزمني وتسوية المنازعات بناء على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى منشأة مشبوهة، لدى إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية 14 يومًا لاتخاذ الترتيبات اللازمة للوصول إلى المنشأة أو لإنشاء وسائل بديلة. حل مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.وبناء على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى مرفق مشتبه به، لدى إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية 14 يوماً لاتخاذ الترتيبات اللازمة للوصول إلى المرفق أو لإنشاء وسائل بديلة لحل مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في حالة فشل هذا الإجراء، يتم إحالة القضية إلى اللجنة المشتركة، التي لديها 7 أيام لاتخاذ قرار بشأن الإجراء المناسب إما بتوافق الآراء أو بتصويت 5 أو أكثر من أعضائها الثمانية، ولدى إيران 3 أيام لتنفيذ قرار اللجنة المشتركة. وقد يؤدي عدم الامتثال على هذا إلى إجراء لإعادة فرض العقوبات الدولية.وفي الأخير تنتهي صلاحية "آلية الوصول"في خطة العمل المشتركة بعد 15سنة.

وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه لم يتم تحويل أيًّا من المواد النووية الإيرانية المعلنة منذ عام 2005م، ولكن الوكالة لم تتلق أبدًا أي تعاون من إيران يحتاج إلى استخلاص بأن جميع المواد النووية الإيرانية قد تم إعلانها للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تحت الضمانات، ويشمل ذلك تحقيقات الوكالة الدولية في أنشطة التسلح السابقة لإيران، والمعروفة باسم "الأبعاد العسكرية المحتملة"فخطة العمل الشاملة المشتركة والبروتوكول الإضافي غيرها من وسائل التحقق الأخرى المتاحة بموجب الاتفاق،

ستمكن الوكالة في النهاية من إجراء هذا التقييم الأوسع على وجه الخصوص،ولن يتم رفع بعض العقوبات حتى عندما تصل الوكالة إلى النتيجة الأوسع أو بعد مرور 8 سنوات أيهما يأتي أولًا.

وتتسم ترتيبات التحقيق الخاصة بخطة العمل المشتركة بنقاط القوة والضعف في المنشآت المعلنة، حيث يزود نظام التحقق الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بأدوات كافية للتحقيق بثقة عالية من امتثال إيران للحدود النووية والكشف والإبلاغ في الوقت المناسب عن أي تحويل جوهري للمواد النووية أو استخدام مواد غير معلنةمن الناحية العملية، وهذه الإجراءات تمنع إيران من استخدام كميات كبيرة من المواد النووية من منشآتها المعلنة في أنشطة نووية سرية دون التعرض لخطر كبير للكشف عنها. بعبارة أخرى، من أجل صنع أسلحة نووية سراً باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب، فإن إيران ستحتاج إلى الحصول على كميات أكبر أو بناء دورة وقود منفصلة وسرية – وهي مصدر سرّي لليورانيوم الطبيعي، ومرفق تحويل سري لإنتاج اليورانيوم UF6، ومصنع تخصيب سري لإنتاج اليورانيوم المخصب، بالإضافة إلى التسهيلات السرية لإنتاج معدن اليورانيوم وفبركة مكونات الأسلحة النووية.

ولكن يبدو من غير المحتمل أن تواصل وكالات الاستخبارات الأمريكية والولايات المتحدة مراقبة برنامج إيران النووي بفعالية، إن العمليات الاستخبارية هي المفتاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية فعالة للغاية في التحقيق من الامتثال في المرافق المعلنة والمفتوحة، لكن وكالات الاستخبارات على الأرجح ستكتشف الأنشطة السرية على سبيل المثال، تم اكتشاف كل من نطنز وفوردو في الأصل من قبل وكالات الاستخبارات الغربية قبل تركيب أجهزة الطرد المركزي الأولى، دون تفتيش أو قيود موسعة في المكان. تحت خطة العمل المشتركة، وعمليات التفتيش والعمليات الاستخباراتية ستعمل جنبا إلى جنب.والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاق ستعزز عمليات جمع وتقييم وكالات الاستخبارات، وستساعد المعلومات الاستخبارية في توجيه عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. السيناريو الأكثر احتمالاً لتحريك آلية الوصول (24 ساعة) هو طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يستند إلى معلومات موثوق بها قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية أو وكالة استخبارات أخرى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعزز الأحكام الخاصة بإعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة بشكل تلقائي تحت أحكام "التفتيش الخاص" التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي ليس لها موعد نهائي للعمل أو عقوبة محددة لعدم الامتثال.

ومع ذلك، فإن التأكيد في غياب المرافق والأنشطة السرية ستكون دائمًا أقل من التأكدعلى التحقيق في المرافق المعلنة والمفتوحة، وستكون الثقة أدنى فيما يتعلق بالأنشطة النووية صغيرة النطاق التي لا تنطوي على مواد نووية، مثل الاختبار الميكانيكي لتصميم جديد للطرد المركزي أو بدرجة أعلى من ذلك اختبار المتفجرات، مع التركيز على الأنشطة السرية التى تشمل معالجة المواد النووية، ولحسن الحظ فإن أنشطة إنتاج المواد النووية هي أكثر القيود الأساسية التي تحد من قدرة إيران على صنع قنبلة نووية.

المطلب الثاني: تخفيف العقوبات وإستجابة إيران للتعاون الدولي:

بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، سيتم رفع أو تعليق جميع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والعقوبات الأكثر تضررًا من الناحية الاقتصاديةالتى فرضت من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمجرد أن تنفذ إيران تتأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التزامات إيران النووية، ستقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع العقوبات المتبقية، التي تستهدف في المقام الأول الأفراد والكيانات المحددة المرتبطة بصواريخ إيران البالستية وأنشطة الانتشار النووي وهذا يحدث بعد ثماني سنوات، أو عندما تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية "تفكيرًا عريضًا" يتحقق من الوضع السلمي. طبيعة البرنامج النووي الإيراني. وتتمثل هذه العقوبات في:

أ-تخفيف عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار 2231 في 20 يوليو 2015. ويقر القرار خطة العمل المشتركة و"يقرر" -بمجرد أن تتخذ إيران خطواتها الأساسية المتعلقة بالنشاط النووي- لإلغاء ستة قرارات سابقة. كما أنها تحافظ على القيود المفروضة على تجارة الأسلحة التقليدية لمدة 5 سنوات وعلى التكنولوجيات المتصلة بالصواريخ الباليستية لمدة 8 سنوات أو حتى تصل الوكالة إلى النتيجة الأوسع .

بالإضافة إلى ذلك، يقنن القرار آلية "snapback" الموصوفة في خطة العمل المشتركة، وبموجب هذه الآلية، يمكن لأي مشارك في خطة العمل المشتركة تقديم شكوى بعدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تحديد مهلة مدتها 30 يومًا لتمكين مجلس الأمن من تمرير قرار جديد يمدد تعليق العقوبات.وإذا قام عضو دائم في مجلس الأمن باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مثل هذا القرار، فإن العقوبات بموجب القرار السابق لمجلس الأمن سوف تستعاد تلقائيا، يبدأ سريان القرار 2231 في 18 أكتوبر 2015، بعد 90 يومًا من التصويت، للسماح لكل من الكونغرس الأمريكي والمجلس الإيراني بمراجعة كل منهما بشأن الاتفاقية النووية. بعد 10 سنوات، إذا لم تتم إعادة فرض العقوبات، سينتهي القرار ويغلق مجلس الأمن الملف النووي الإيراني، ووفقًا لمسؤولين أمريكيين فقد وافق

الخمسة زائد واحد فيما بينهم على تقديم قرار جديد بعد 10 أعوام من شأنه أن يمدد أحكام مجلس الأمن الدولي الإضافية لمدة خمس سنوات إضافية.

ب –تخفيف عقوبات الولايات المتحدة:

عند الانتهاء من الخطوات النووية الأساسية لإيران، ستوافق الولايات المتحدة على "وقف تطبيق" العقوبات الاقتصادية الكبرى ضد قطاعي المالية والطاقة الإيرانيين وستتوقف الولايات المتحدة عن "الجهود المبذولة لتقليص مبيعات النفط الخام الإيراني"، وسيتم السماح لإيران بالوصول إلى 115 مليار دولار تقريباً من عائدات النفط المجمدة في الخارج في شكل خاص من الضمان، والذي سيتم توفير نصفه تقريبًا (حوالي 58 مليار دولار مرتبط) في العقود أو (القروض غير العاملة)، ستقوم الولايات المتحدة أيضا بإلغاء العديد من العقوبات المصرفية، مما يسمح للبنوك الإيرانية بإعادة الاتصال بالنظام المالي العالمي، على الرغم من أنها ستبقى مجمدة خارج السوق الأمريكية.

إضافةً إلى ذلك سترفع الولايات المتحدة القيود المفروضة على أطراف ثالثة تعمل في مجال التجارة مع صناعات السيارات والشحن والشحن والتأمين الإيرانية وعلى التجارة في الذهب والمعادن النفيسة، ستلغي الولايات المتحدة أربعة أوامر تنفيذية (13574 و13590 و13622 و3645) وجزءًا من الخامس (13628) وإزالة 444 شركة أو فردًا و76 طائرة و227 سفينة من القائمة السوداء للعقوبات غير النووية أما فيما يتعلق بتجاوزات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب، فستظل سارية المفعول، شأنها شأن جميع القيود المفروضة على التجارة مع إيران من قبل الشركات الأمريكية، باستثناء استيراد المواد الغذائية والسجاد وتصدير الطائرات وقطع غيار الطائرات.

ج –تخفيف عقوبات الاتحاد الأوروبي:

عند الانتهاء من الخطوات النووية الأساسية لإيران، سينهي الاتحاد الأوروبي عقوباته المالية والطاقة ضد إيران، بما في ذلك رفع الحظر النفطي المفروض في عام 2012م، كما سيرفع الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة على الشحن وبناء السفن وعلى المعادن الذهبية والفضائية، ستقوم برفع تجميد الأصول على المؤسسات الإيرانية، بما في ذلك على البنك المركزي الإيراني وسيظل حظر الاتحاد الأوروبي على الأسلحة والقيود المفروضة على نقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية ساري المفعول لمدة 8 سنوات بعد تنفيذ الاتفاق أو إلى أن تصل الوكالة إلى نتيجة أوسع نطاقا، أيهما أسبق.

المطلب الثالث: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل المشتركةJCPOA:

خلال الحملة الرئاسية لعام 2016، كان دونالد ترامب من أشد منتقدي الاتفاق. وفي بعض الأحيان، تمهيد بالسعي إلى إعادة التفاوض بشأنه، وتنفيذ شروطه بشكل صارم في إيران، أو إلغائها بشكل صريح. لا يحتوي خطة العمل على حكم لكل طرف في إنهاءالاتفاق. ومع ذلك، يمكن للرئيس أن يقرر التوقف عن تنفيذ بعض أو كل التزامات الولايات المتحدة في الصفقة، ولكن ذلك يترك المجال مفتوحًا أمام إمكانية تنفيذ الاتفاق من جانب الأطراف المتبقية، بما في ذلك إيران.[1]

على مدار بعض سنواتها الأولى، أشارت إدارة ترامب إلى دعمها للاتفاقية. في 10 فبراير 2017م، بعد الاجتماعات مع الإدارة التي ركزت على خطة العمل المشتركة، ذكرت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية، فريدريكا موغيريني، أن مسئولي الإدارة "طمأنوها" بأن الإدارة تعتزم التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة[2].

ومع ذلك وبحلول بداية عام 2018م، أعرب المسؤولون الأمريكيون عن عداء متزايد تجاه خطة العمل المشتركة المشتركة (JCPOA).

ثم قال وزير الخارجية ريكس تيلرسون للصحفيين في 19 أبريل 2017م، إن الإدارة "ستراجع تمامًا خطة العمل المشتركة نفسها."[3]مؤكد أن "طموحات إيران النووية تشكل خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين"، قال تيلرسون أن " فشل JCPOA في تحقيق هدف إيران غير النووية؛ هو فقط تأخيرهدفهم لأن تصبح دولة نووية". وبخصوص عما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها الواردة في خطة العمل المشتركة صرح تيلرسو، "نحن لا نرى أن هذه هي الطريقة الحكيمة للتعامل مع إيران، وبالتأكيد ليس في سياق كل أنشطتها التخريبية الأخرى."حاور مسؤولو من إدارة ترامب بأن إيران قد تسعى للحصول على أسلحة نووية في المستقبل وصرح المسؤولون في 17 يوليو 2017م، بأن الإدارة

1- Can The Iran Deal Survive A US Withdrawal?, lobelog ,FRANÇOIS NICOULAUD,NOVEMBER 16, 2016

http://lobelog.com/can-the-iran-deal-survive-a-us-withdrawal/.

2- EU's Mogherini: U.S. says will fully implement Iran nuclear deal,Reuters ,Lesley Wroughton,FEBRUARY 10, 2017

http://www.reuters.com/article/us-usa-trump-eu-idUSKBN15P1XM.

3 An April 18 letter from Tillerson to Congress stated that this NSC-led review "will evaluate whether suspension of sanctions related to Iran pursuant to the JCPOA is vital to the national security interests of the United States."

"تحاول اتخاذ خطوات أقوى لتفسير الاتفاقية بشكل أكثر صرامة ضد إيران" لأن "القيود الحالية على خطة العمل المشتركة الدولية، في نظرنا، لم تنفذ بشكل كاف".[1]يؤكد تقرير مراجعة الوضع النووي في فبراير 2018م أن "تطوير إيران لقدرات صاروخ بالستي بعيدة المدى على نحو متزايد، واستراتيجيتها وأنشطتها العدوانية لزعزعة استقرار الحكومات المجاورة، يثير تساؤلات حول التزامها طويل الأمد بالتخلي عن قدرات الأسلحة النووية".

أعلن الرئيس ترامب في 13 أكتوبر 2017م، أن الإدارة قد أكملت مراجعة سياسة إيران المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بـ JCPOA، أعلن ترامب أن الإدارة لن تصدر شهادة امتثال محددة من (INARA قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني)، وأنه سيدير إدارته بنفسه "للعمل بشكل وثيق مع الكونجرس وحلفاء الولايات المتحدة للتعامل مع العديد من العيوب الخطيرة في الصفقة حتى يضمن عدم تمكن النظام الإيراني من تهدد العالم بالأسلحة النووية. "لم يخاطب الوزير تيلرسون الامتثال الإيراني، لكنه كتب في خطاب إلى الكونغرس في نفس اليوم أنه "غير قادر على التصديق" على أن "التعليق المستمر للعقوبات [الأمريكية]" مناسب للتدابير المحددة والتي يمكن التحقق منها" وسمح حجب الشهادة– بموجب قانون INARA– للكونغرس بالتصرف بموجب التشريع، بموجب إجراءات سريعة، وإعادة فرض العقوبات التي تم تعليقها.[2]

وفي 12 يناير 2018م صرح الرئيس ترامب أن "الولايات المتحدة لن تتخلى عن العقوبات مرة أخرى" بموجب خطة العمل المشتركة في غياب "اتفاق الحلفاء الأوروبيين" لإصلاح العيوب الرهيبة للاتفاق النووي الإيراني. وأوضح مسؤول كبير في الإدارة في نفس اليوم أن ترامب "يأمل في رؤية تعديل على قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني"[3] الذي يجب عليه:

*"مطالبة إيران بإتاحة عمليات تفتيش فورية وكافية في جميع المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

*ضمان "أن إيران لا تصبح قادرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لسلاح نووي في أقل من عام واحد.

1 “Administration Officials Background Briefing on Iran,” July 17, 2017.

2 Tillerson reiterated this finding in a January 12, 2018, letter to Congress.

3– Statement by the President on the Iran Nuclear Deal,” January 12, 2018.

*السماح للولايات المتحدة لفترة غير محددة من الزمن بإعادة فرض العقوبات النووية الأمريكية إذا لم تلتزم إيران بهذه المعايير الجديدة.

* وأن تطوير إيران واختبارها للصواريخ يجب أن يخضع لعقوبات شديدة.

وقد صرحت إدارة ترامب في 12 يناير بأنها "ستعمل مع الشركاء الأوروبيين على نوع من اتفاقية المتابعة" مع JCPOA لمعالجة برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، وقيود JCPOA التي تحتوي على تواريخ انتهاء الصلاحية، وعمليات تفتيش محسنة لبرنامج إيران النووي بعد ذلك التقى مسؤولون أمريكيون عدة مرات مع نظرائهم من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لمناقشة مطالب ترامب، لكن الجانبين لم يتوصلا إلى اتفاق كافٍ لتلبية مطالب الرئيس ترامب.[1]

في 8 مايو، أعلن الرئيس ترامب أن الجانبين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاق وأن الولايات المتحدة لم تعد تشارك في JCPOA وسيعيد فرض العقوبات التي تم تعليقها بموجب خطة العمل المشتركة.[2] أمر الرئيس ترامب وزير الخارجية، بومبيو، "باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لوقف مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل المشتركة"، وكذلك، أمر وزير الخزانة ستيفن منوشين، "البدء في اتخاذ خطوات لإعادة فرض جميع العقوبات التي رفعتها الولايات المتحدة " أبلغت الولايات المتحدة في اتصال مع الدول الأخرى P5 + 1 أن الولايات المتحدة لن تحضر اجتماعات اللجنة المشتركة، والفريق العامل المعني بمفاعل آراك، ومجموعة العمل الخاصة بالمشتريات.[3]

وصف الوزير بومبيو مقاربة أمريكية جديدة فيما يتعلق بإيران خلال خطاب ألقاه في 21 مايو 2018 بأنه "يمارس ضغطًا ماليًا غير مسبوق على النظام الإيراني"، ويعمل "مع وزارة الدفاع وحلفائنا الإقليميين لردع العدوان الإيراني"، ويدعو إلى " بلا كلل من أجل الشعب الإيراني".وأكد أنه مقابل "تغييرات كبيرة" في سلوك إيران، فإن الولايات المتحدة "مستعدة لإنهاء المكونات الرئيسية لكل واحد من عقوباتها

1- "Senior Administration Officials Hold A Background Briefing Via Teleconference on Iran," January 12, 2018; "Director For Policy Planning Brian Hook Holds A State Department News Briefing Via Teleconference on the JCPOA Joint CommissionMeeting," March 21, 2018.

2- "Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Additional Action to Counter Iran's Malign Influence and Deny Iran All Paths to a Nuclear Weapon," Presidential Memoranda, May 8, 2018

3-Ibid

ضد النظام ...، وإعادة إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة مع إيران... وتحديث الاقتصاد الإيراني وإعادة دمجه في النظام الاقتصادي الدولي."[1]

أدرج بومبيو عددا من العناصر الأساسية لأي اتفاقية جديدة في الآتي:[2]

*"أولًا، يجب على إيران أن تعلن للوكالة الدولية للطاقة الذرية روايتها الكاملة للأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، وأن تتخلى عن مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.

*ثانيًا، يجب على إيران وقف التخصيب وعدم مواصلة إعادة معالجة البلوتونيوم. وهذا يشمل إغلاق مفاعل الماء الثقيل.

*ثالثًا، يجب على إيران أيضًا تزويد الوكالة بالوصول غير المقيد إلى جميع المواقع في جميع أنحاء البلاد.

*رابعا يجب على إيران إنهاء انتشار الصواريخ البالستية ووقف المزيد من إطلاق أو تطوير أنظمة الصواريخ ذات القدرة النووية.

*خامسا يجب على إيران إطلاق سراح جميع مواطني الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مواطني شركائنا وحلفائنا، حيث تم احتجاز كل منهم بتهم زائفة.

*سادسا يجب على إيران إنهاء دعمها للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني

*سابعا يجب على إيران احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح المليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة دمجها.

*ثامنا يجب على إيران أيضا أن تنهي دعمها العسكري لميليشيا الحوثي وتعمل على التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في اليمن.

*تاسعا يجب على إيران سحب جميع القوات تحت القيادة الإيرانية في جميع أنحاء سوريا.

*عاشرا كما يجب على إيران أن توقف دعم طالبان وإرهابيين آخرين في أفغانستان والمنطقة، وأن تتوقف عن إيواء قادة كبار للقاعدة.

*احدى عشر يجب على إيران أيضاً أن تضع حدًّا لقوة فيلق القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني (IRGC) للإرهابيين والشركاء المسلحين حول العالم.

[1] Statement by Secretary of State Mike Pompeo at the Heritage Foundation. May 21, 2018.
[2] Yaakov Lappin, A Failure at State-Building, Hamas Sticks to Military Buildup in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 902, July 23, 2018 : https://besacenter.org/page/32/?lang=en%252F%2F#.XRqXb-hKjIU

*اثنى عشر وأيضًا، يجب على إيران إنهاء سلوكها المهدِّد ضد جيرانها – وكثير منهم حلفاء للولايات المتحدة، وهذا يشمل بالتأكيد تهديداته بتدمير إسرائيل وإطلاقها الصواريخ على السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويتضمن أيضًا تهديدات للشحن البحري الدولي والهجمات السيبرانية.

في 21 مايو 2018م صرح مدير إدارة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، هوك بأن "الخطة هي مواصلة العمل مع الحلفاء،مثل الأشهر القليلة الماضية لإنشاء بنية أمنية جديدة." خلال 2 يوليو 2018، أوضح هوك أنه في أعقاب إعلان ترامب في 8 مايو 2018، قرر الأمناء بومبيو وموشين إنشاء فرق مشتركة من كبار المسؤولين لزيارة كل منطقة في العالم. "تم إطلاق هذه الفرق في 4 يونيو، "الولايات المتحدة" تجلب ضغطًا اقتصاديًا شديدًا على إيران حتى يغير النظام سياساته المزعزعة للاستقرار"، كما ذكر هوك على الرغم من أن هوك أوضح أن سياسة الإدارة "لا تتعلق بتغيير النظام، إلا أنها تتعلق بتغيير سلوك القيادة في إيران"، يؤكد معظم المراقبين أنه من غير المتصور أن يقوم النظام الحالي في إيران بتغيير سلوكه ليتوافق مع المتطلبات التي حددها الوزير بومبيو.صرح بومبيو نفسه خلال مقابلة تلفزيونية في 22 يونيو 2018، أردف أنه إذا كانت إيران "تزيد من" العمل على برنامجها النووي، فإن "غضب العالم بأسره سوف يسقط" على الحكومة، موضحًا أن "الغضب" يشير إلى "الاعتراض الأخلاقي والقوة الاقتصادية، "بدلا من العمل العسكري.[1]

وقد اجتذب خروج الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة انتقادات واسعة النطاق بين الأطراف الأخرى في خطة العمل المشتركة (JCPOA). تؤكد الأطراف الأخرى في JCPOA أن إعادة فرض عقوبات الولايات المتحدة من جانب واحد يبدو أنها إنهاك لخطة العمل المشتركة. ويشترط الاتفاق أن يقترن إخطار بعدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي سيكون ضروريًا لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، بـ "وصف لجهود حسن النية التي بذلها المشارك لاستنفاد عملية حل النزاع المحددة في خطة العمل المشتركة هذه". "تنص الاتفاقية أيضًا على أن الدول الخمس زائد 1 وإيران "تلتزم بتنفيذ خطة العمل المشتركة (JCPOA) بحسن نية وفي جو بناء، مبني على الاحترام المتبادل، والامتناع عن أي عمل لا يتفق مع الحرف والروح والقصد من خطة العمل المشتركة التي من شأنها تقويض تنفيذه الناجح". وما إذا كان هذا الإجراء ينتهك قرار مجلس الأمن 2231 غير واضح. وقد جادل مسؤولون أمريكيون بأن خطة العمل المشتركة غير ملزمة قانونًا. ولكن مسؤولًا بالاتحاد الأوروبي أخبر CRS في

[1] US department of state, Press Releases : https://www.state.gov/press-releases/

30 نوفمبر 2016، بالبريد الإلكتروني "أن الالتزامات بموجب خطة العمل المشتركة قد تم منحها تأثيرًا ملزمًا قانونيًا من خلال قرار مجلس الأمن 2231 (2015)".

كررت بلدان أخرى من مجموعة الدول 5 + 1 على الفور دعمها لـ JCPOA وأعلنت أنها تنوي الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحماية العمل الجماعي وحماية شركاتها من آثار أي عقوبات فرضتها الولايات المتحدة، وفي بيان مشترك أعلنت كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة عن نيتها في البقاء طرفًا في خطة العمل المشتركة (JCPOA) و"العمل مع جميع الأطراف المتبقية" في الصفقة لضمان استمرار حصول إيران على "الفوائد الاقتصادية المستمرة ... مرتبطة بالاتفاق".[1] وصرح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي موغيريني بأنه إذا "استمرت إيران في تنفيذ التزاماتها النووية ذات الصلة ... فإن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزماً بالتنفيذ الكامل والفعال" للاتفاقية.

وقد صرح المسؤولون الإيرانيون مرارًا وتكرارًا بأن طهران ستفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة، لطالما إلتزمت بها الولايات المتحدة، ورفضت مرارًا إعادة التفاوض بشأن خطة العمل المشتركة أو التفاوض على اتفاقية جديدة مثل النوع الذي وصفه المسؤولون الأمريكيون.[2] إلّا أنّ جواد ظريف أكد "استعداد إيران التام للعودة إلى وضع ما قبل خطة العمل المشتركة (JCPOA) أو حتى [في الظروف] الأكثر قوة من ذلك إذا ما تراجعت الولايات المتحدة عن وعودها إلى الحد الذي يؤدي فيه استمرار هذه الخطة إلى الإضرار بمصالحنا الوطنية".[3] ادعى نائب وزير الخارجية سيد عباس العراقيشي أن إيران "ستتمكن من الوصول إلى مرحلة التخصيب الصناعي في أقل من عامين" وأكد مسؤولون إيرانيون آخرون أن البلاد يمكن أن تعيد بسرعة بناء قدرات إنتاج المواد الانشطارية.[4]

وصف المسؤولون الإيرانيون عددا من الردود المحتملة على قرار أمريكي بإعادة فرض العقوبات الأمريكية، بما في ذلك استئناف تخصيب اليورانيوم، وإحالة المسألة إلى اللجنة المشتركة، وتقليص التعاون

1- Joint Statement from Prime Minister Theresa May, Chancellor Angela Merkel and President Emmanuel Macron Following President Trump's Statement on Iran," May 8, 2018.

2- See, for example, "Countries that Undermine Nuclear Deal to Pay Dearly, says Iran," *Iranian Students News Agency*, April 18, 2018; and "Iran FM Says USA Will 'Regret' Dropping Nuclear Deal," *Press TV*, April 20, 2018.

3- Iranian FM Warns U.S. Against Violation of Nuclear Deal," *PressTV*, March 21, 2017.

4- "Iran Major Power in Mideast Region – Official," *Tasnim News Agency*, February 22, 2017.

مع الوكالة، والانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.[1] وقال مسؤولون إيرانيون أن هذه الردود لا تشمل التطور الإيراني المحتمل للأسلحة النووية.[2]

وعندما تساءل في 21 إبريل عما إذا كانت إيران ستستمر في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة إذا استمرت جميع الأطراف الخمسة زائد واحد فيما عدا الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها، أجاب ظريف: "أعتقد أن ذلك غير محتمل إلى حد كبير"، مضيفًا من المهم أن تحصل إيران على فوائد الاتفاقية. وليس هناك من سبيل لتنفيذ إيران من جانب واحد للاتفاق. وسيتطلب ذلك جهدًا كبيرًا لأنه في الوقت الحالي، ومع وجود الولايات المتحدة ظاهريًا في الاتفاق، فقد افتقر الكثير إلى شروط استفادة إيران من الصفقة.[3]

بعد إعلان ترامب في 8 مايو2018م، رفض المسؤولون الإيرانيون التفاوض على أي اتفاقات جديدة. في 10 مايو 2018،كتب وزير الخاردية ظريف رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أن "من أجل بقاءخطة العمل المشتركة"، يجب على المشاركين المتبقين في الشراكة بين الوكالات المشتركة والمجتمع الدولي إعطاء ضمان أن يتم تعويض إيران دون قيد أو شرط من خلال شروط وطنية مناسبة.

حيث قررت إيران اللجوء إلى آليةJCPOA بحسن نية لإيجاد حلول من أجل تصحيح حالات متعددة للولايات المتحدة من عدم الأداء الكبير وانسحابها غير القانوني، وتحديد ما إذا كان يمكن لها وللشركاء الاقتصاديين الآخرين ضمان الفوائد الكامنه[4] فإيران سوف تستمر في المشاركة في خطة العمل المشتركة فقط إذا قدمت الدول الأوروبية ضمانات ملموسة بأن تحافظ على تدفق إيرادات إيران الحالية من مبيعات النفط إلى الدول الإتحاد الأوروبي، كما طالب المرشد الأعلى خامنئي أوروبا بعدم إثارة قضايا برامج

1- Iran to Reconsider Cooperation with IAEA if U.S. Violates Deal – Nuclear Chief," *Mehr News Agency*, January 8, 2018; Robin Wright, "The Scramble to Salvage the Iran Nuclear Deal," *The New Yorker*, April 22, 2018; "Zarif in New York: Interview on Nuclear Deal, Regional Issues," *Iran Primer*, U.S. Institute for Peace, April 23, 2018, available at http://iranprimer.usip.org/blog/2018/apr/23/zarif-new-york-interview-nuclear-deal-regional-issues

2- Zarif in New York," April 23, 2018.

3-Ibid

4- Available at http://en.mfa.ir/index.aspx?siteid=3&fkeyid=&siteid=3&pageid=36409&newsview=514551.

الصواريخ الإيرانية أو التأثير الإقليمي، وأضاف أن "لإيران الحق في استئناف أنشطتها النووية".[1] وأعرب الرئيس روحاني عن وجهة نظر مماثلة في خطاب 4 يوليو.[2]

فوفقًا للمسؤولين الإيرانيين بدأت طهران الاستعدادات لتوسيع برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وإن كان ذلك ضمن معايير خطة العمل المشتركة في الوقت الحاضر. وصرح المتحدث الرسمي باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كامالاندي في 5 يونيو 2018م بأن المنظمة "ستبدأ عملية تعزيز قدرة تخصيب اليورانيوم في البلاد" من خلال زيادة قدرة إيران على إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم133 في 27 يونيو 2018، وأعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن إيران قد استأنفت عملياتها في منشأة تحويل اليورانيوم التي استخدمتها إيران لإنتاج هذه المادة.[3]

وأوضح كامالاندي أيضا أن إيران ستبدأ عملية "تصنيع وتجميع الدوارات الخاصة بالطرد المركزي"، والتي تعد مكونات أساسية لهذه الأجهزة. وأشار إلى أن إيران "ستبدأ في بناء مصنع تجميع دورات الطرد المركزي".[4]

بالإضافة إلى ذلك، صرح علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أن طهران ستبدأ باستخدام "مركز تجميع للطرد المركزي المتقدم في منشأة نطنز النووية"، وهو ما لم تكشفه إيران علانية وأشار كذلك كامالاندي إلى أن إيران ستواصل العمل في إطار القيود المفروضة على التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة، لكنها أضافت أنه في حالة انهيار خطة العمل المشتركة، فإن إيران ستنتج أجهزة طرد مركزي تتجاوز تلك القيود.[5]

وكما لوحظ تبقى إيران خاضعة لالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الدولية والقرار 2231 ويمكن أن تخضع لإعادة فرض عقوبات متعددة الأطراف إذا انتهكت طهران هذه الالتزامات.

1- To Remain in JCPOA, Imam Khamenei Announces Conditions to be Met by Europe," May 23, 2018, available at http://english.khamenei.ir/print/5696/To-remain-in-JCPOA-Imam-Khamenei-announces-conditions-to-be.

2- "JCPOA A Key Deal for Iran, EU, World/Iran to Stay in JCPOA without US if Its Interests Met/Time of Unilateralism Over; A Country Can't Decide for World, Other People," July 4, 2018. Available at: http://www.president.ir/en/105171.

3- "Iran UF6 Factory Resumes Work," *Islamic Republic News Agency*, June 27, 2018.

4- Iran to Inform IAEA of Plan to Boost Enrichment – Fuller Report," *Iranian Students News Agency*, June 4, 2018.

5-*Iranian Students News Agency*, June 4, 2018.

وبعد ردود الفعل الأولية على خروج الولايات المتحدة من الاتفاقية، بدأت إيران والأطراف الأخرى المفاوضات حول خطوات ملموسة ستواصل تزويد إيران بالمزايا الاقتصادية لخطة العمل المشتركة في 16 مايو 2018، في محاولة واضحة لتلبية مطالب إيران للبقاء في الاتفاق، أعلن الاتحاد الأوروبي "تدابير عملية" لمواصلة تنفيذ خطة العمل المشتركة، بما في ذلك: [1]

*الحفاظ وتعميق العلاقات الاقتصادية مع إيران.

*استمرار بيع المنتجات النفطية المكثفة للنفط والغاز الإيرانية والبتروكيماويات والتحويلات ذات الصلة.

*معاملات مصرفية فعالة مع إيران.

*استمرار علاقات النقل البحري والبري والجوي والسكك الحديدية مع إيران.

*توفير الائتمان التصديري والأحكام الخاصة في الأعمال المصرفية المالية لتسهيل التعاون الاقتصادي والمالي والتجارة والاستثمار.

*مزيد من مذكرات التفاهم والعقود بين الشركات الأوروبية ونظيراتها الإيرانية.

*مزيد من الاستثمارات في إيران؛ وحماية المشتغلين الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي وضمان اليقين القانوني؛ وأخيرًا تطوير بيئة تجارية شفافة قائمة على القواعد في إيران.

لم تؤد عدة اجتماعات متعددة الأطراف منذ خروج الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة إلى التزام إيراني حازم وبناء على طلب إيران، عقدت اللجنة المشتركة اجتماعات، حضرتها جميع الأطراف المشاركة في خطة العمل المشتركة باستثناء الولايات المتحدة، في 25 مايو و6 يوليو، وفي ختام ذلك الاجتماع أكد المشاركون بالاتحاد الأوروبي في اللجنة المشتركة الالتزام بالتدابير العملية "المذكورة أعلاه ومع ذلك رد الرئيس روحاني على التعهدات بالقول "لسوء الحظ، فإن مجموعة المقترحات التي وضعها الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى حل عملي."[2]

ومن المحتمل أن يعكس رد فعل روحاني انعدام الثقة في قدرة الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى على مواجهة آثار تدفق مستمر من الإعلانات من جانب الشركات الأوروبية واليابانية والكورية الجنوبية

1- Iran Nuclear Deal: EU, France, Germany, UK and Iran Meet to Discuss Way Forward," *European External Action Service*, May 16, 2018

2- Rouhani: EU's Incentive Package Disappointing." *Fars News*, July 6, 2018.

والهندية بأنهم يغادرون السوق الإيرانية بدلًا من مواجهة خطر فرض عقوبات أمريكية عليها، خاصة مع التصريحات الرسمية لإدارة ترامب التى تفيد بأن الإدارة تخطط تنفيذ فرض عقوبات من جديد بشكل كامل.

خاتمة الفصل:

تأكدت السياسة الإيرانية بما لايدع مجالا للشك أن الدول لا تسعى وراء مصالح محددة خارجيًا، وهي وظيفة حصرية لموقفها البنيوي في النظام الدولي ونظرت القيادة الإيرانية إلى البرنامج النووي باعتباره عنصرًا حاسمًا لمصالح إيران الوطنية،مما يعزز من حاجتها المؤسسية إلى الرفاهية الاقتصادية والاستقلال الذاتي واحترام الذات، ووعدت قدرات السكان الإيرانين ودورة الوقود الكاملة بفرصة مستدامة ومجزية على المدى الطويل لمزيد من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فضلا عن زيادة المكانة المحلية والدولية، على هذا النحو لا يمكن أن تقبل إدارة خاتمي ولا إدارة أحمدي نجاد لا بالتخلي ولا بالتقويض لبرنامج إيران النووي الشرعي.

وتوضح ردود إيران على خصومها وشركائها في المفاوضات أن الدول تحدد مصالحها في عملية تفسير المواقف. إن رواية إدارة أحمدي نجاد الثلاثة حول الدوافع العميقة التي أوضحت المعارضة التي يقودها الغرب لأنشطتها النووية تم بناؤها من خلال تجارب إيران السابقة (التفكير التناظري) والمعرفة الجماعية مع تلك الدول، وبالإضافة إلى ذلك أدى فشل نهج بناء الثقة الذي اتبعته إدارة خاتمي تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية الترويكا الأوروبي إلى إحياء انعدام الثقة والمعتقدات السلبية والافتراضات الخطيرة لأولئك الذين تولوا السلطة للدفاع عن تراث الثورة وإحيائه. الأسوأ من ذلك أن هذه المرحلة الأولى من القضية النووية قد أساءت إيران وأضرت باستقلالها وسمعتها.

في هذا السياق، أظهرت السياسة النووية الإيرانية في الفترة من 2005 إلى 2013م تحديد أولويات الطموحات طويلة الأجل (احتياجات الشركات ومبادئ الحقوق والكرامة) على الاعتبارات قصيرة الأجل (ضرر الرفاه الاقتصادي الإيراني والحكم الذاتي، والتهديدات لأمنها المادي)، لقد انخرطت إيران في استراتيجيات تأكيد ذاتي زعمت من خلالها أنها أثبتت تصميمها على ممارسة كامل نطاق حقوقها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وفي تحدي السياسات غير القانونية وغير الشرعية المتصورة لشركائها في المفاوضات، ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الرغم من العواقب السياسية والمادية العميقة، التي اعترف بها النظام وتبريرها، فإن استراتيجيات المقاومة الإيرانية أنتجت فوائد محلية كبيرة.

فمن وجهة نظر القيادة الإيرانية، تم تعزيز كرامة إيران الوطنية وشرفها واستقلالها من خلال التزام النظام بقيم الثورة، وإحيائها وهي؛ الاستقلال ومقاومة الظلم. وقد ساعدت استراتيجيات المقاومة في تعزيز هوية إيران، مؤكدةً على الاستقلال الإيراني المادي والاستدلالي، فضلًا عن قدراتها الفنية والسياسية الكبيرة،كانت الاستراتيجيات الدبلوماسية القسرية لـ 1 + P5 ومجلس الأمن الدولي تفوقها حسابات نظام

التكلفة والعوائد بأن من مصلحة إيران الوطنية تحمل تكاليف المقاومة وتطبيق تكاليف الإنفاذ، وعلى وجه الخصوص، أدى تسريع النظام لأنشطته النووية، وإنجازاته العلمية والتكنولوجية الكبيرة في مجال الطاقة النووية السلمية، إلى إيجاد حقائق جديدة يتعين على شركاء التفاوض مواجهتها والتكيف معها.

الفصل الرابع:

أثر البرنامج النّووي الإيراني على متغيّرات السياسة الدوليّة والإقليميّة

توطئة:

تشق إيران طريقها نحو النادي النووي بالمفهوم الذي تتصوره من بوابة الغموض القائم على تأكيد أن إيران دولة نووية بالمعنى المدني، ونفي السعي إلى حيازة السلاح النووي فالسياسة النووية الإيرانية المستندة إلى عنصر جوهري وهو الغموض، تنطلق من إستراتيجية واضحة لدى صناع القرار الإيراني تحديدا لجهة ما تريده إيران من برنامجها النووي، تتجلى براعة السياسة النووية الإيرانية من خلال فن توزيع الأدوار داخليا، إذ إن الخطاب النووي الإيراني الذي يبدو متناقضا حين يؤكد تارة على الإلتزام بالمعاهدات الدولية وينفي وجود نية لتطوير أسلحة نووية ، وتارة أخرى يلوح بالإنسحاب من معاهدة حظر الإنتشار النووي ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فالخطاب الأول يُسهِم في تخفيف الضغوط، أما الثاني فيجعل من تسول له نفسه التفكير في إجهاض التطور النووي الإيراني يحسب له ألف حساب لفعلته، وكلاهما يتيحان لإيران الوقت الذي تحتاج إليه حاليا من أجل بلوغ العتبة النووية، وهذه السياسية التي تتعامل مع المشروع النووي الإيراني الذي ترغب إيران بإنشائه في منطقة الخليج العربي، ومايمثله من تهديد لأمن المنطقة من مخاوف على الصعيدين الإقليمي والدولي ،دعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل للتأثير في إيقاف هذا المشروع أو المناورة للتغطية عليه ربما مكافأة لإيران على مساعدتها لأمريكا في حربها على أفغانستان والعراق، المهم أن سياسة إيران نتيجة لذلك تؤثر وتتأثر بالأحداث الإقليمية والدولية.

يعد التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر فتح منشآتها النووية لعمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها الوكالة، أحد أهم التأثيرات الإيجابية على السياسة الإيرانية حتى الآن، كما أنها وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPTإضافة إلى البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة الذي يلزمها بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية، والسماح للمفتشين الدوليين بالتفتيش المفاجئ لمنشآتها النووية، وكشف برامج تخصيب اليورانيوم، وتقديم قائمة بمستورداتها ذات الطابع النووي، وتسعى إيران من وراء هذا التوقيع للحصول على الغطاء القانوني لحصولها على التقنية النووية السلمية تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تنحصر الآثار الإيجابية على إيران النووية في ابتعادها عن المشكلات الداخلية في المنطقة، وذلك لإحساسها بالأمان النووي وشعورها بأنها أصبحت قوة عظمى، وأن معظم جيرانها دول إسلامية ترى من الواجب على تلك الدول أن تحقق إيران لها الأمن أو على الأقل تسعى لتحقيق ذلك.

فمن المتعارف عليه أن السلاح النووي سلاح ذو حدين، فقد يستخدم لمنع نشوب حروب جديدة، وقد يؤدي إلى دمار شامل، وبين هذا وذلك يمكن لإيران تقليص تلك المخاوف في حالة امتلاكها للسلاح النووي، فبمجرد امتلاك للسلاح النووي تشعر الدولة التي تملكه بعلو المكانة والإحساس بالاطمئنان الذي يمنحها الحرية السياسية جراء حصولها على القوة الرادعة، وفي حالة حصول إيران على السلاح النووي، سوف يعطيها الثقة في نفسها بحيث تستطيع أن تفعل الدبلوماسية أكثر مما هي عليه الآن، خصوصا في قضاياها العالقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو على الصعيد الإقليمي والذي تبحث فيه إيران نفسها عن مكانة أكبر ودور فاعل يليق بطموحها الإقليمي. فهناك عدة نقاط ستحسم لصالح إيران حين امتلاكها قوة الردع النووية منها:

1-أن الرادع النووي سيتيح لإيران القدرة على منافسة ألقوى الإقليمية الأخرى، مثل إسرائيل، الهند،باكستان، مصرو السعودية، والتى تنمو قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية نموا ملحوظا، ومن ثم فإنه سيزيح عن كاهل الإقتصاد الإيراني العبء الثقيل الذي يرهقه، والذي يقود إليه استمرار السباق في قطاع الأسلحة التقليدية، خاصة مع مصر والسعودية، اللتين تسعيان لزعامة العالم الإسلامي صاحب الأغلبية السنية.

2-إن الرادع النووي يوفر لإيران درجة عالية من الشعور بالأمن، وبصورة تجعل من السهل عليها التمدد بإتجاه الغرب، وهو الطريق السهل لها، حيث إنها محاطة بقوى نووية من الجهات الأخرى، وقد يكون التمدد دون الحاجة للدخول فيحروب تقليدية مع الدول العربية على ساهل الخليج العربي ومن الشواهد على ذلك فرض سيطرتها على الجزر الإماراتية، وقد تكون المرحلة التالية البحرين لا يستبعد أن تكون كذلك، وهناك لبنان الذي يتغلغل فيه حزب الله الموالى لإيران.

3-إن الإعلان عن امتلاك السلاح النووي سيخلق مناخًا جديدًا تصبح معه الحرب شيئا مدمرا وفضيعا لا يمكن تحمله، وهو ما سيضع حدا للنفوذ والتطرف الأمريكي في المنطقة، وبهذا تكون إيران قلصت مخاوفها من عدم القدرة على إكمال أطماعها وأجنداتها.

تمتلك إيران أسبابها الموضوعية للسّعي نحو بناء قدرة ردعية ممثلة في السلاح النووي، وذلك لغاية الحفاظ على مشروعها الثوري والأيدولوجي، وحتى تجعل ذلك سببا في صعودها الإقليمي، رغم أن البعض يعتقد أن مسألة الملف النووي الإيراني قد تسير باتجاه المقايضة مع الولايات المتحدة الأمريكة، سعيا وراء دور إقليمي معترف به من قبل الغرب، ومسألة التوقيت في إبراز المشروع النووي الإيراني تعد دافعا للإيرانين نحو السير في مشروعهم، حيث تمر الولايات المتحدة بحالة دوار إستراتيجي ناجم عن أخطائها

في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان، و ما تفعله في الصومال من دعم للحكومة الإثيوبية ضد المحاكم الشرعية، ما دفع السياسة الإيرانية نحو استغلال هذه الثغرات سيرا باتجاه إنجاز الملف النووي، وتحقيق أقصى ما يمكن توازنه مع القوى النووية في المنطقة المتمثلة في إسرائيل.

ان المسيرة النووية في المنطقة آخذة في النمو خلال مؤشرات معلنة بأن انطلاقة واسعة في اتجاه امتلاك عدة دول في المنطقة برامج نووية مدنية قوية سوف تحدث تحولا حقيقيا في شكل الإقليم، سواء فيما يتعلق بإعادة تعريف القوى المحورية فيها أو هياكل اقتصاديتها أو توجيهاتها التنموية، أو تطورها التقني وربما علاقاتها البينية وتوجهات الرأي العام داخلها. لكن الأهم أن تلك التطورات ستكون لها آثار إستراتيجية مهمة قد تفتح باب التفكير بصورة مختلفة في كيفية التعامل مع القضايا النووية المعلقة، ليس عبر ما تتضمنه تلك التطورات من احتمالات عسكرية وإنما مع ما تضغط في اتجاهه بشأن إعادة ترتيب الأوضاع النووية بين الدول على نحو يضمن استقرارًا إقليميًّا حقيقيًّا من هذه الزاوية.

المبحث الأول: النزاع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني وإنعكاسه على الساحة الدولية

إيران قوة مؤثرة للغاية في الشرق الأوسط وبوجود ثاني أكبر عدد من السكان والاقتصاد في المنطقة، تتمتع إيران بإمكانات اقتصادية كبيرة كما أن إيران هي عضو نشط في السياسة الخارجية، وتشارك حاليًا في بعض أهم النزاعات في الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق واليمن.ولن يتم حل أي منها دون مشاركة إيران إن السياسة الداخلية الإيرانية ليست مفهومة جيدًا في الغرب، ولكن الحصول على معرفة أعمق ضروري من أجل استغلال الإمكانات الاقتصادية لإيران وحل النزاعات في المنطقة أو إدارتها.

المطلب الأول: تعريفات للنزاع الدولي:

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء وتصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل.

لقد ذكر جوزيف نايJoseph Ney في كتابه المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ أن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزءا أساسيًّا يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسية

الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية[1]، ويمكن أن نستدل من كلام جوزيف ناي أن النزاعات الدولية معقدة وتتطلب فهما وجهدا كبيرين من أجل إدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات، ويمكن أن ندرك هذه الصعوبة بداية من مفهوم النزاع في حد ذاته أين نجد مفهوم واحدا يحمل دلالات عديدة تختلف حسب المدرسة التي ينتمي إليها كل باحث و متخصص في النزاعات الدولية.

ويمكن أن نعرف النزاع أنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية أو إعلامية.[2] وهذا ما حاولنا أن نوضحه في هذا الجزء من الأطروحة.

أما النزاع الدولي فالمقصود به "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"[3]من خلال هذا التعريف نجد أن الباحث يركز على أن النزاع الدولي ينشأ نتيجة تصادم دولتين من جانب قانوني بالدرجة الأولى أو لتداخل مصالح دولة مع أخرى، بحيث نستشعر أنه يركز بالدرجة الأولى على الجانب القانوني أكثر من الجوانب الأخرى.

أما ريمون أرون " Raymond A فيرى أن النزاع الدولى"بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح"[4]، ويذهب هذا التعريف إلى إظهار الدوافع الحقيقية للنزاع باعتباره تضاد في المصالح بين دولتين في المقام الأول،كما يعتبره قديما ظهر منذ ظهور الإنسان على الأرض. وفي تعريف آخر: "أن النزاع الدولي هو تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسيات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من هذا تبقى أغلبالنزاعات بعيدة على نقطة الحرب"[5] ولهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة.

1- جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، (تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل)، مصر: الجمعية المصرية، 1997، ص: 15.

2- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة والتحليل، باتنة: منشورة خير جليس، 2007، ص: 11.

3-كمال حداد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997، ص: 17.

4- Dario battistella, théories des relations internationals, 2eme édition, paris: les pressesciences po, 2006; p 496.

- حسين بوقاره، تحليل النزاعات الدولية، الجزار: دار هومة، 2008، ص: 5.7

لهذا يرى بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، وهذا ما يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة.

أماني كولا سسوانستروم niklas swanstrom فيربط النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بخيبة الأمل والإحباط لأحد أطراف النزاع، ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي، كما يدرج فيه التوجهات الاقتصادية والأمن الإنساني والبيئة والخلفيات التاريخية، ومن خلال ما سبق نجد أن النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية وهي مسالة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية، قد يأخذ أبعاد قانونية أو سياسية حسب طبيعة هذا الخلاف.[1]

ولهذا وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بشكلعملي بدلًا من وضع تعريف محدد وهذا ما قام به ماك سنايدرأين وضع جملة منالخصائص على الشكل الأتي:[2]

1-ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد.

2-يتورط في النزاع طرفان على الأقل (هنا التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاع الدولي).

3-تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة، وهنا يشير الباحث إلى مسألة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة.

4-للنزاع الدولي نتائج مهمة، وهنا المقصود ما يترتب عن هذا النزاع من آثار بمعنى هل حقق النزاع الأهداف التي كانت ترمي لها كل دولة أم لا، وفي السياق ذاته هناك من وضع أركانا أخرى للنزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما نزاعا دوليا

وهي:

أ -**الأطراف:** يشترط النزاع الدولي أن يكونبين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا.

1- Niklas Swanstrom, Mikael Weissmann, Conflict, Conflict prevention, Sweden: Central Asian Caucasian Institutes, 2005, p 07

- كمال حداد، مرجع سابق، ص: 2.12

ب – **الدولية:** يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون الأشخاص الآخرين معنويين كانوا أم كانو أطرافا في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الإتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي وليس دوليا.

ج –**المنازعة:** تعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسألة محل النزاع أو ابتكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولى. هذا فيما يخص النزاع الدولي، حيث لاحظنا عدم وجود اتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع الدولي وهذا يرجع بالأساس إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي حيث تعتقد كثير من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هدراسات حالة، فنجد على سبيل المثال النزاع الإسرائيلي، العربي يختلف عما يحدث في العراق.

ولهذا يري الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع الأول موضوعي والثاني ذاتي:

التصور الموضوعي:يعتبر النزاع بأنه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى.

التصور الذاتي: يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوّهًا وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية. بمعني أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية ومدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها، في حين يصبح ذاتيا إذا ما اعتمد في فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتيه للأطراف وليس لما هو موجود ومدرك حقيقة على أرض الواقع.[1]

وهناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرها شيئا واحدا ففي تعريف لكمال حماد يرى أن النزاع هو "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على الحدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا أما لويس كوسر فيعرف الصراع بأنه " تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخذ أشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط المورثة ، كما يعد الصراع صداما بين طرفين أو أكثر من القوي أو الأشخاص

[1] Niklas Swanstrom, Mikael Weissmann, Conflict, Conflict prevention, Ipid

الحقيقيين أو الاعتبارين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا واضحا أو غامضا. [1]

ويمكن أن نحدد طبيعة الصراع من خلال تحليل مصطلح الصراع وهو وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية تنخرط في تعارض مع مجموعة أو مجموعات كل منها تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة، بالإضافة للتعريفات السابقة فيعرف الصراع عادة بتنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق ولكن برغم ذلك يظل الصراع قابلا للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة كما أن الصراع أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف الوسائل كما أن الصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب (صراع الحضارات) والصراع الأيديولوجي،إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة أو أحيانا إلى قرون دون أن يكون له حل، وفي هذه الحالة يتحول النزاع إلى الصراع أو عند لجوء الأطراف استخدام العنف في حل النزاع.[2]

ويمكن أن نرى ذلك من خلال التطرق إلى نظرية الصراع حيث أصبح هناك توجه في بناء نظرية عامة للصراع القائمة على اعتماد منهج مشترك ومتداخل وتكمن جوهرية الاختلاف في أن النزاع قابل التسوية بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب منه في النزاع.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نقدم هنا تعريفا إجرائيا للنزاع الدولي "هو وصول دولتين أو أكثر إلى نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحهما مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى تبني موقف ضد الطرف الأخر من أجل حماية مصالحه."

المطلب الثاني: ما هية النظام الدولي؟

إن انتهاء الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي أدى إلى إنشاء ثورة جديدة ومفاهيم ودلالات على مستوى نظريات السياسة الدولية وكذلك ظهرت ثغرات التي تخص قواعد العلاقات وإداراتها بين الدول في إطار نظام دولي متغير، فالتغيرات الجوهرية في إطار النظام الدولي القائم

[1] كمال حماد ، النزاع وإدارة النزاع ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 27 كانون الثاني 1999 : https://tinyurl.com/y3ad2h48

[2] كمال حماد ، نفس المرجع

ومعاملات توزيع القوى أثر واضح في ردة الفعل العالمية التى نظرت في ضرورة تغيير الكثير من المسلمات والثوابت في أدبيات السياسة الدولية.

ظاهرة موضوع السياسة الدولية تتضح أهميتها من خلال استعراض تطور قضايا دولية، خاصة أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث حاولت تجنيب العالم ويلات وأهوال الحروب من خلال دراسة أسباب المشكلات السياسية الرئيسة التى تواجه العالم وتقديم الحلول لكي يعالجها أصحاب القرارات وماتبع ذلك من ظهور اتجاهات " الواقعية والمثالية " والجدل المثار حولهما والذي لازال يثار إلى أيامنا هذه.

إن فهم الحاظر والواقع هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من تجنب المشاكل والمخاطر ويعطينا معطيات مهمة لتجنب مستقبل كارثي أو يساعدنا على السعي لمستقبل باهر، فلهذا يصبح من الضروري التعرف على خفايا النظام الدولي وفهم تفاصيله.

يعرف النظام الدولي على أنه مجموعة من القيم السائدة والأليات المتخذه والسياسات التى تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الدولية الناتجة عنها.[1]

وفي الواقع فإن النظام الدولي يمثل أولا نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح والإستمرارية والتى تكون بمجموعها بنية النظام أو هيكله، فالنظام يحقق لنا من الناحية العلمية نموذجا سلوكيا للتفاعل بين مجموع من الوحدات أو الكيانات أو القواعد بين بعضها البعض.

فبناء على ذلك فإن النظام يقوم على عدة عوامل أساسية وأركان لابد من توافرها، حيث يشمل على فواعل actors بينها وحدات نطام units وهذه الوحدات التي تعطي النظام صفة الدينماكية من خلال التفاعل القائم بين وحدات نظم تضم دولا أو منظمات دولية، لأن النشاط السياسي لا يقتصر على الدولية القومية بل أجزاء أخرى لها علاقة بالمنظمات الدولية.

والركن الثاني للنظام الدولي هو الهيكلة structure وهو الشكل الذي يتخذه النظام من خلال ترتيب الوحدات التى يتألف منها والركن الثالث هو التفاعل interaction فالنظام الدولي لا يمثل هيكلا بنيويا مفرغا بل يضم العديد من الوحدات التى تتدخل في عملية التفاعل فيما بينها، لذا فالنظام الدولي بوحداته الفعالة يحتم وجود سلسة من الأفعال يطلق عليها التفاعل. والركن الرابع هو البيئة environment وهي

1- عبدالقادر فهمي، نظام الاقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان: دار وائل للنشر، ط 1، 1999 ص:15-16.

تعني الوسط الذي تتحرك بصدده وحدات النظام الدولي، وتضم أنواع التفاعلات القائمة بينها سواء كانت تعاونية أو صراعية أو كليهما.[1]

وبهذا يتضح لنا مفهوم النظام الدولي بأركانه وأبعاده ومضامينه الدولية التي تؤدي الى تحديد تلك العلاقات التى يمكن رصدها بين الوحدات السياسية وهي تشكل أحد أهم عناصره الرئيسية وأن هذه الوحدات زيادة على الشكل التراتبي الّذي تتخذه في ضوء إمكاناتها وقراراتها وعملية التفاعل قائمة بينها وبين الوسط الذي تتحرك فيه تشكل مجموعاتها مقومات أساسية تساعد على إدراك النظام الدولي ومن دونها يصعب الحديث عنه أو التعرف عليه.

يمكن اختصار خصائص النظام الدولي في النقاط التالية[2]:

1-النظام الدولي الحالي ظهر في ظروف سلمية وليس نتيجة حرب شاملة

2-يعد هذا النظام أحادي القطبية وذي أيدوليجية أحادية غربية رأسمالية ونظام إقتصادي شمولي.

3-يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي بسيطرة أفكار وثقافات غربية في كل جوانبه، رغم وجود التعددية الثقافية حول العالم ورغم تعدد أنواع النظم السياسية.

(8) خريطة القوى النووية في العالم 2017

- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية،ط 1، مصر 1992، ص: 1.25

2-مورتمر سيلز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب، عمان، الأردن ط1،1، 2001، ص: 9.

ومن جهة أخرى ظهرت على الساحة الدولية متغيرات ومتحولات مستمرة تخصّ قضايا النظام الدولي فظهر مصطلح سباق التسلح والذي ينتج عنه ثورة نووية وأدى إلى هدم مراكز القوى العسكرية، كذلك ظهرت ثورة في مجال علوم تكنولوجيا الاتصال ليصبح العالم في غاية التقدم والتطور وبروز مصطلح العالم الثالث وزيادة الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب وكثرة الأزمات الاقتصادية الازمات البيئية والأهم من ذلك ظهور مفاهيم ونظريات جديدة مثل النزاعات الدولية نتيجة للتعقيد والتداخل في النظام الدولي الجديد والتى أصبح نقاشها ضروريًّا وواجبًا من أجل خلق وبناء وتصور واضح حول أزمة البرنامج النووي الإيراني الذي يعتبر أحد أثقل الملفات والأكثر حيوية في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: الموقف الدولي حول البرنامج النووي الإيراني:

أ-الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية:

هناك محددان أساسيان حكما الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ولعبا بالتالي دورًا أساسيًا في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران ويتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وكذلك هناك علاقات التبادل التجاري على نطاق واسعما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها، وفي المجال النووي حيث قامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، ويبدو أن إيران تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة.

أما المحدد الثاني، فهو يتمثل في أن روسيا تظل حريصة – برغم مصالحها الوثيقة مع إيران – على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية[1]، لاسيما وإن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في

– أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسى، ملف الاهرام الاستراتيجى، عدد 145، يناير 20071
http://pw.ahram.org.eg/News/706229.aspx

منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة، ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيدًا عن إطار التعاون النووي مع روسيا. ويتأثر الموقف الروسي من هذه المسألة أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكًا بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعًا من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية.وكان ما سبق واحداً من الأسباب الرئيسية وراء رفض روسيا الشديد لوقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تخشى روسيا من أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطالبها بالإمتناع عن تزويد إيران بالمفاعلات النووية، بينما تبدي تلك الدول استعدادها لتزويد إيران بتكنولوجيا نووية في سياق إغرائها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي سوف يؤثر بالقطع على مستقبل التعاون النووي بين روسيا وإيران[1]. إلا أن الغرب يرى أن لروسيا دورًا أساسيًا في الأزمة النووية الإيرانية لأنه يفترض أن روسيا ملتزمة بتزويد إيران باحتياجاتها من الوقود النووي ، بموجب الاتفاق المبرم بينهما، مما يعني من وجهة نظر الكثير من الدول الغربية أن إيران ليست في حاجة لامتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، لأن لديها بالفعل المصدر الذي يمكن أن تحصل منه على احتياجاتها، إلا أن إيران تصر على

1– د. أحمد محمود إبراهيم: 'الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية'، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

hu#p://www.ahram.org.eg/acpss/

1– سيرغي كاراغانوف، الموقف الروسي من النووي الإيراني، شبكة فولتير، 21 فبراير 2006

http://www.voltairenet.org/article135925.html 1

أنها تحتاج لامتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيرًا من حيث التكلفة، وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي .

لكن هناك العديد من المشكلات التي ثارت بين روسيا وإيران بشأن توريد الوقود النووي، لاعتبارات تتعلق بتكلفة النقل وأسعار الوقود وآليات التعامل مع الوقود المستنفد وغير ذلك. واستغرقت هذه المشكلات سنوات طويلة من التفاوض بين الجانبين، من دون الوصول إلى نتيجة حاسمة بينهما في هذا الصدد.

وقد جاءت المبادرة الروسية بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في روسيا، في سياق هذه التطورات، وكانت روسيا تتصور أنها تقدم حلاً وسطاً لمواقف جميع الأطراف، حيث يسمح بموجبها لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم استكمال هذه العملية في روسيا، وهو ما يهدئ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران، ومجالات استخدامها، ثم إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، إلا أن الجانبين الروسي والإيراني اختلفا بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه المبادرة، لاسيما فيما يختص بالجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالمنشأة الروسية – الإيرانية التي سوف يتم إقامتها من أجل تنفيذ عملية التخصيب المشتركة، مما أدى لإجهاض هذه المبادرة.

ومع فشل كافة الجهود الرامية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية سلميًا، لاسيما التي توجت بما سمي بعرض الحوافز الدولية المقدمة لإيران من مجموعة الدول الست الكبرى، والتي تشمل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

وقد لقى مشروع القرار المقدم من دول الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين الأولى: تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي والتي تثار علامات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من

الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

الثانية: تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل . وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وهكذا فإن الدور الروسي مرشح لاكتساب دور متميز في تلك المرحلة التي تتجه فيها القوى العظمى بالعالم نحو فرض مزيد من العقوبات على إيران لاسيما في اتجاه تمكين روسيا من القيام بوساطة أكثر فعالية بين طرفي الأزمة في المستقبل القريب.

ب- الموقف الأمريكي من الأزمة النووية الإيراني:

كانت خطة العمل المشتركة (JCPOA) ناتجة عن 20 شهرًا من المفاوضات الصعبة والمفاوضات المكثفة التي أدت إلى تفاهم بين 1 + P5 وإيران، وصفت الصفقة بأنها بداية محتملة لترطيب العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. ويهدف إلى منع إيران من امتلاك القدرة على امتلاك أسلحة نووية وتمكين إيران من استئناف العلاقات الطبيعية مع العالم من خلال رفع العقوبات الثنائية والمتعددة الأطراف، وقد تم الانتهاء من خطة العمل المشتركة على الرغم من المعارضة الشديدة والاعتراضات القوية من جانب الحلفاء الأمريكيين في الشرق الأوسط بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وقد حظيت بدعم العديد من القوى العالمية والإقليمية مثل الصين وروسيا. كما أن الصفقة كان لها آثار على السياسات المحلية والخارجية للولايات المتحدة تحمل التطورات في الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية الداخلية بالإضافة إلى المعادلات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران.

الموقف الأمريكي كما عبرت عنه التصريحات الرسمية المعلنة يعتمد موقف المواجهة للمشروع النووي الإيراني، ووصل إلى التهديد بالحرب وإجهاض هذا المشروع بالقوة المسلحة سواء أكان ذلك بالطريق المباشر أي استخدام القوات الأمريكية وخاصة الموجودة بالجوار العراقي، أو التلويح بالذراع الصهيونية والتذكير بما فعله طيران العدو بالمفاعل النووي العراقي في ضربة قاصمة عام 1981.

ولكن في الوقت نفسه فإن إيران تبدو ماضية في مشروعها بالمزج بين الوسائل الدبلوماسية والسياسية، والتلويح بأوراقها المختلفة في المنطقة، ومنها الرد العسكري على أي ضربة توجه إليها؛ بينما يبدو الموقف الأمريكي في نظر البعضٍ كأنه غير مكترث بما يجري.

أوجد حدث 11 سبتمبر عام 2001م مرحلة جديدة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية اتسمت بوضوح الأهداف والأغراض وتوحيد صناع القرار للحزبين الرئيسين الجمهوري والديموقراطي في الولايات المتحدة حولها وأخذت تعتمد على استخدام القوة العسكرية الكاسحة في استراتيجيات الردع، لتصبح هذه الإستراتيجيات الجزء الحاسم في سياساتها الأمنية[1]التي تتناسب مع نوع التهديد وهوية العدو غير المعلومة، ومع نمط الخطر غير المتوقع مستقبلا والذي بات يمثله الإرهاب، ونتيجة لذلك فقد تولدت قناعة لدى الولايات المتحدة بأن الزعماء الديكتاتوريين بما في ذلك زعماء الدول المارقة أظهروا اهتماما شديدا في الحصول على الأسلحة النووية، كما أن هذه الدول لا تعتمد الشفافية في أنشطتها، بل من الممكن أن تكون متهورة للحد الذي يستخدم فيه السلاح النووي ضد شعوب أخرى وضد شعوبها[2]، بقرار من النظام الحاكم أو من خلال جماعات إرهابية يدعمها النظام، لذلك أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق بمهاجمة أية دولة أو مجموعة لديها نيات عدوانية تجاهها وأكد على ذلك وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفلد في شهادته أمام اللجنة الفرعية للمخصصات التابعة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي حيث قال: "إن الأفضلية غير المتناظرة التي يملكها الإرهابي تتجسد في قدرته على مهاجمة أي مكان في أي وقت يريد، وبواسطة أي أسلوب يمكن تصوره في حين أنه لا يمكن الدفاع عن كل مكان في كل وقت كما لا يمكن مواجهة أي تهديد يمكن تخيله، فالأسلوب الوحيد هو مطاردته حيثما يوجد؛ لذا فالمبدأ الرئيس بأن نعثر عليهم في أي مكان من العالم، وأن نمنع الأمم من منحهم ملجأ آمنا[3].

الولايات المتحدة الأمريكية سبق وأن أضافت إيران في قائمة الدول المارقة وصنفتها في خانة ما تسميه دول محور الشر، وقد تم وصفها أيضا بدولة راعية للإرهاب في زمن جورج بوش الإبن. تنوعت سياسات الإدارة الأمريكية في أدواتها لإيقاف وتعطيل البرنامج النووي الإيراني ، فبعدما نفذت الولايات المتحدة سياسة الحصار الذي طالبت جميع حلفائها من تقليص التعاون الاقتصادي وتقليل العلاقات مع

1- اليسون ج.ك.بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمودوآخرون، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003 م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص: 69

- نفس المرجع، ص: 2.72

3دونالد رامسفيلد، نص شهادته أمام اللجنة الفرعية للمخصصات التابعة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي، 2002/5/21 http://www.defenselink.mil/speech/2002/s20020521-seedef.html

إيران في سبيل حصارها وإنهاكها من الجانب الداخلي جاءت عهدة أوباما وتحولت إستراتيجيته إلى الحوار "المشترط" بعدما كانت استراتيجية بوش الإبن تعرف "بالتهديد المباشر".

نجد أن الولايات المتحدة تنظر إلى إيران بحجمها الإستراتيجي في المنظور الأمريكي كدولة موجودة على الخارطة وقوة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة يمكن أن تغض النظر عن مستوى معين في التسلح النووي الإيراني؛ وذلك من عدة منطلقات[1]:

أولاً: أن القوة الإيرانية لم تكن في يوم من الأيام حسماً من الرصيد الإستراتيجي الأمريكي، بل كانت دائماً تعزيزاً له وتكريساً لوجوده.

ثانيًا: أن المعلومات المتوفرة تدل على أن أمريكا نفسها ساهمت بشكل ما في البرنامج النووي الإيراني؛

ثالثًا: تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية لا يوحي بذلك التنافر الحقيقي.

رابعًا: أمريكا خبرت جيدًا القنبلة النووية الباكستانية، وبدلًا من أن تكون عاملًا للقوة الباكستانية تستطيع أن تلعب به في الساحة الدولية لتعزيز مكانتها أصبحت بعد 11 سبتمبر عبئاً ثقيلاً على باكستان نتيجة التهديد الأمريكي المبطن بتدميره أو المشاركة بقصفه إذا لم تتعاون باكستان ضد طالبان والقاعدة؛ وهكذا يمكن أن يكون السلاح النووي ورقة سياسية في يد الإدارة الأمريكية تبتز بها إيران، وتجبرها على ترك أوراقها في أماكن أخرى.

خامسًا: الولايات المتحدة تعلم جيدًا الأوراق التي تمتلكها حكومة الملالي في إيران؛ فهناك النفط وخطوط نقله وهناك ورقة الانتحاريين الذين يمكن إرسالهم إلى دول مختلفة وإحداث القلاقل في هذه الدول، وهناك أيضاً أفغانستان وطائفة الهزارة الشيعية، والصلة بين المخابرات الإيرانية وبعض زعماء الطاجيك، وهناك أيضاً شيعة الخليج والتأثير الإيراني عليهم، وهناك لبنان وحزب الله؛ بالإضافة إلى الورقة السورية؛ فضلًا عن الورقة الفلسطينية المتمثلة في دعم حماس بعد فوزها في الانتخابات. وأخطر هذه الورقات على الإطلاق هي الورقة العراقية وشيعة الجنوب.

المبحث الثاني: تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي

إن التصور الإيراني لأهمية العامل النووي في سياستها الإقليمية أنها دولة مستهدفة، إلا أن الحجج الإيرانية لامتلاك السلاح النووي يفوق ماهو معلن، فإيران دولة تحكم بأيدولوجية دينية وهي تعد نفسها

1- أ.د نعمان السامرائي،أمريكا وإيران تحالف أم طلاق؟، مجلة البيان،
http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?ID=2975

نموذجا للحكم للدول الإسلامية، ومن ثم فهي تسعى لتطوير نموذجها ونشر أفكاره، وليس فقط الدفاع عن نفسها في مواجهة القوى والأخطار التي تهددها، وهنا منبع الخطر الذي قد يهدد الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط، خصوصا إذا أخذنا في الإعتبار النهج النووي الذي يسير عليه صناع القرار والرغبة في تصدير الأفكار الثورية وفقا للنموذج الإيراني ومن هنا تظهر أهمية التصور الإيراني للعامل النووي، وكيف يمكن أن يحقق مطامعها الإقليمية.

من الواضح أن سعى إيران لامتلاك قدرات تصنيع السلاح النووي، مدفوعة بطموح جارف كي تصبح قوة إقليمية مهيمنة على الساحة الإقليمية، ومن ثم الارتقاء الى مستوى الندية في التعامل مع الدولية الغربية الكبرى، ولعل هذا الطموح بالذات ما يجعل الحالة الإيراني مختلفة تماما عن مثيلتها كوريا الشمالية، فبينما تسعى كوريا إلى اكتساب القدرة النووية لترسيخ عزلتها عن العالم الخارجي والاستمرار في تطبيق سياستها الداخلية المتشددة، فإيران تهدف الى التمدد إقليميا وترسيخ هيمنتها على المنطقة.

ولتحقيق تطلعتها الإستراتيجية تراهن إيران على بروز تغيرات جذرية تمس موازين القوى في الشرق الأوسط، لذا تحاول طهران الإستفادة من الصراع العربي/الإسرائيلي فضلا عن توظيفها للورقة اللبنانية والسورية، وتحريك نفوذها في الخليج العربي، والأهم من ذلك استفادتها من تدخلها في العراق، ولا شك أن تضافر هذه العوامل مجتمعة من نزوع للهيمنة ورغبة في قلب الوضع الراهن في المنطقة مصحوبا بتطوير برنامج نووي أمر يدعو الى القلق والريبة ويثير المزيد من المخاوف.

إن مشكلة المرحلة الحالية تكمن في أن الخطر الإيراني هذه المرة لا يعد مجرد تهديد لمصالح الدول أو أمنها بالمعنى المفهوم إنما أصبح حقيقة، فإيران تقوم بالإستيلاء على العراق وتدعم نفوذها داخل بعض الدول العربية كلبنان استنادا على قوى سياسية مرتبطة بها و تتوغل بقوة بالشأن الفلسطيني الداخلي وترى أن قدرتهاعلى ازعاج الدول المجاورة لها داخليا ورقة قوة وتسعى لامتلاك أسلحة نووية مقلقة بالنسبة لدول المنطقة، وتطرح نفسها قوة إقليمية عظمى.

المتابع لأحداث المنطقة يجد المدى البعيد الذي وصلت إليه التأثيرات الإيرانية داخل العراق، وتصورات أخرى بشأن الاندفاع في تدعيم الإستراتيجية بين سورية وإيران، وبيانات حول قيام إيران بتطوير قدرات حزب الله في لبنان أو إقامة علاقات مع القوى داخل اليمن، إضافة إلى ذلك فقد بدت قضية البرنامج النووي الإيرانية كأنها أزمة دولية تجري على ساحة الشرق الأوسط، فقد كانت اللقاءات والاتصالات المتعلقة بإرادتها تجرى بين إيران وأطراف غربية مختلفة، وبدا أن أدوار روسيا والصين في التعامل معاها أكثر تأثيرا من أطراف الإقليم ، كما كانت الأطر مطروحة لحلها تسند إلى حسابات متعلقة

بمصالح الدول الكبرى أوبما يسمي الأمن الدولى وبدت أطراف الإقليم في الوقت نفسه، غير معنية ظاهريا بما يدور وأنه ليس لديها اتصالات أو صيغ تستند تقديراتها الخاصة بتأثير أو انعكاسات تلك القضية على أمن الإقليم، على الرغم من أن تلك المشكلة ستفرز تأثيرات شديدة الأهمية على الأمن القومي الإقليمي سواء حلت بالوسائل السلمية أو أدت الى صدام مسلح بين قوى الغرب وإيران، فامتلاك إيران برنامجا نوويا، أو التوصل إلى صفقة عامة بينها وبين الدول الكبرى أو نشوب حرب على ساحة الإقليم، فكل ذلك سوف يغير بعض ملامح خريطة المنطقة.

ومما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار المنطقة من زاويتين:

1–تكريس الخلل القائم في موازين القوى: حيث أن الحقائق الجغرافية السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه للتوسع فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق ففي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى " الهند/باكستان/الصين" وفي الشمال روسيا، ومن ثم فإن إمكان التمدد المتاح لإيران هو الغرب.

2–إمكان نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية: تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني.

وترتكز الأخطار الناجمة عن ذلك في النقاط التالية:

1– تصاعد نفوذ إيران الإقليمي بعد سقوط نظام صدام حسين. يقول كينيث كاتزمان في تقريره الذي قدمه لهيئة خدمات البحوث بالكونجرس وهي إحدى هيئات دعم القرار بالكونجرس الأمريكي إن معظم دول الخليج تنظر بحذر إلى محاولات إيران جذب دعمهم الإقليمي لنظام أمني جديد تحت قيادة طهران، ومازالت تلك الدول تشارك الولايات المتحدة قلقها من نوايا إيران خوفًا من أن تسعى طهران في المستقبل لاستخدام برنامجها النووي أداة تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي، ويشير التقرير الى أن دول الخليج قامت بتجديد مباحثاتها مع واشنطن حول توسيع المبادرات الدفاعية المشتركة التي قل شأنها في الأعوام الماضية، كما ذكر كاتسمان العديد من الخبراء الأمريكين يتوقعون مساعدة دول الخليج لدعم أي هجوم أمريكي ضد إيران، رغم المخاوف من ردود الفعل الإيرانية ضذ الحكومات الخليجة في تلك الحالة.[1]

1–كينيث كاتزمان، أنشطة إيران ونفوذها في العراق، هيئة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي 2 فبراير 2009، تقرير من وثائق ويكيليكس، نقلا عن مصطفى العبيدي ، تقرير أمريكي عن النفوذ في العراق، 2009،ص: 3.

2-تزايد مطالب الرعايا الشيعة بالخليج نتيجة صعودهم للحكم في العراق العديد من دول الخلج العربي خصوصا المملكة العربية السعودية والبحرين تخشي تأثير صعود الأحزاب الشيعية للحكم في العراق على الاستقرار الداخلي ببلادهم، حيث أن الأنظمة بدول الخليج العربية تشعر بأن نجاح الأحزاب الشيعية بالعراق مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية شجع المجتمع الشيعي بالبحرين وبالسعودية على فرض مطالب جديدة على حكوماته سعيا لتوسيع حقوقهم السياسية ودورهم في الحياة الإقتصادية.

3-مخاوف من انتقال المعركة من العراق إلى الخليج إن هناك حالة من القلق داخل الأنظمة الخليجية بسبب العنف الدائر في العراق، خاصة من المحاولات التى تقوم بها الجماعات العراقية من التسلل داخل الأنظمة الخليجية واختراقها مما يسبب لها أزمات أمنية ويهدد أمنها القومي، وكانت الكويت من أكثر الدول الخليجية عرضه لمثل هذه الأحداث.

المطلب الأول: النظام الإقليمي كإطار تحليلي للسياسة الإقليمية

ظهرت النزعة الإقليمية كأساس للنظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أدى صعود الحرب الباردة وفقدان الثقة في الأمم المتحدة كنظام للأمن الجماعي في البداية إلى تشكيل أنظمة دفاعية إقليمية مثل الناتو في عام 1948م، وزيادة الاهتمام بالأمن الإقليمي بعد تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبيةEuropean Economic Community (EEC) في عام 1957، اقتصرت الموجة الأولى من النزعة الإقليمية على أشكال التعاون الدولي ذات الطابع المؤسسي الكبير بين الدول في العالم الصناعي. غير أن إنهاء الاستعمار مهد الطريق أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي واتفاقات الأمن الإقليمي في العالم النامي. كان التكامل الإقليمي هنا استجابة للهيمنة الاقتصادية من قبل القوى الصناعية في حين حاولت التجمعات الأمنية التعامل مع ظهور دول مستقلة حديثًا.

أصبحت مسألة الأمن الإقليمي موضوعًا رئيسيًا للمناقشة الأكاديمية بعد الحرب مباشرة، ولكن سرعان ما حل محلها بحث حول التكامل الإقليمي الذي ازدهر في الخمسينات والستينات، وقد ركزت على إصدارات مختلفة من نظرية التكامل وتقدم بها علماء مثل كارل دويتش وإرنست هاس ومع ذلك، فقد تراجعت دراسة النزعة الإقليمية في السبعينات مع تباطؤ وتيرة التكامل الأوروبي، ولم تتحقق توقعات التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم النامي.كما ساهم تضاؤل نظرية التكامل أيضًا في تأثير المقاربات الواقعية واللاحقة للواقع الواقعي في العلاقات الدولية والتي أكدت على التفاعل بين الدولة والنظام الدولي بغض النظر عن المنطقة كمستوى تحليلي. وقد عزز هذا الاتجاه

اعتبارات الحرب الباردة التي قسمت العالم في كتلتين، مما يقوض الديناميكيات الإقليمية. في السبعينات الاهتمام بالمجال الأمن الإقليمي قد انخفض أساسا بسبب الصعوبات التي نشأت في تحديد دليل تجريبي على الإقليمية[1] بدأ إحياء الزخم الاندماجي في منتصف الثمانينات ردا على زيادة الترابط الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا الذي تجلى بالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 وإلى ظهور مشاريع إقليمية في أمريكا الشمالية – مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا لعام 1988 – والتي فُسِّرت بأنها دعم التعددية من طرف الولايات المتحدة. انتشرت النزعة الإقليمية الاقتصادية مرة أخرى إلى العالم النامي من خلال إعادة تنشيط المخططات الإقليمية الراكدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

ومن جهة أخرى فالعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تكونت من أنماط مختلفة من النزعة الإقليمية التي تجري في وقت واحد وتقوم بها أقوى الدول ينظر إليها العديد من المحللين على أنها استجابة للعولمة التي تظهر في كثير من الأحيان في واجهة الشمال والجنوب.[2]

كان الاتجاه "الإقليمي الجديد" واضحًا بشكل خاص في أوروبا، والذي كان سابقًا المجال الرئيسي للمنافسة بين القطبين وقد اتخذ في المقام الأول شكلين. فمن ناحية، تمر منظمات إقليمية قائمة بالفعل مثل الاتحاد الأوروبي ومركز التميز وحلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعمليات تعميق وتوسيع ومن ناحية أخرى، ظهرت منظمات إقليمية فرعية جديدة في مناطق جغرافية مختلفة من أوروبا تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، مثل CBSS، BEAC، CEI وBSEC هدفها هو المساهمة في الأمن والثقة البناءه بين البلدان المجاورة، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، وتيسير الانتقال إلى ما بعد الشيوعية، وكذلك إعداد البلدان الأوروبية للاندماج في الاتحاد الأوروبي.[3]

وبالتالي، فقد عادت النزعة الإقليمية إلى الظهور كموضوع هام في أدبيات العلاقات الدولية وينظر إليها على أنها حل للمشاكل الأمنية والاقتصادية الرئيسية. وغالبًا ما يقال إن "الإقليمية الجديدة" هي تقدم في الإصدارات المختلفة لنظرية التكامل لأنها تؤكد الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للظاهرة،

1-Morgenthau, H. 1948 , Politics among nations: The Struggle For Power and Peace.6th Edition revised by K.Thomson. New York, Alfred Knopf. P:56

2- Wyatt-Walter, A.(1995) Regionalisation,Globelisation and World Economic Order.A.Hurrell an L.Fawcett Regionalism in World Politics. New York , Oxford University press : 74-151.

3-Cottey , A.(1999) The Visegrad Group and Beyond: Security Cooperation in central Europe. In A.Cottey, Subregional Cooperation in the new Europe: Building Security, Prosperity and solidarity .London, MacMillan Press:69-80

باستثناء الاقتصاد الذي كان تقليديًا الذي يتجه لمحور التحليل[1] كما أصبحت طبيعة الإقليمية أكثر ارتباطاً بمسائل التنمية وغالبًا ما تجسر الفجوة بين الشمال والجنوب على النقيض من "الإقليمية القديمة" التي كانت موجهة حصريا نحو الداخل، لذلك فإن المظهر الحديث لهذه الظاهرة مفتوح وكثيرًا ما يظهر من الأسفل وقد تم تصنيف الفهم السياسي للموجة الجديدة من هذه الظاهرة "نهج الإقليمية الجديدة" New Regionalism Approach(NRA) ويختلف عن الخطاب السائد بين الاقتصاديين الذين ينظرون إليه على أنه مجرد سياسة ترويج التجارة. ومع ذلك فإن النظرية والتطبيق العملي لـ "الإقليمية الجديدة" هي في حالة تغير مستمر وبالتالي يصعب وضع تصور لها.

بالنظر إلى أن الإقليمية تشير إلى المنطقة كمستوى تحليلي، فمن الضروري أولاً تحديده وتوفير المصطلحات الخاصة لفهمه، لقد اجتنبت النظرية الإقليمية في الستينيات والسبعينيات تحديد "المناطق"، وكذلك التسعينات مع الموجة الثانية لها، فالمعيار الأول المستخدم من قبل معظم العلماء في تحديد المنطقة هو الجغرافيا.حيث يعتمد المفهوم الجغرافي للمنطقة عادةً على خصائصها الفيزيائية مفصولة بالحواجز الطبيعية على الرغم من أن وجهة النظر الشائعة على نطاق واسع هي أن القرب المادي هو معيار محدد للنزعة الإقليمية، فلا توجد مناطق "طبيعية" وحدود مثل البحر يمكن رؤيتها رؤية توحد وتقسيم وبالإضافة فإنه لا يرتبط القرب في الوقت الحاضر بالتواصل فقط بل بالتكنولوجيا أيضًا.

هنالك معايير أخرى تستخدم أيضا في تحديد المنطقة قد تشمل هذه المعايير السياسية مثل العضوية في منظمات معينة تدل على المصالح السياسية المشتركة والمواقف المماثلة قد يشمل أيضًا التماسك الثقافي أو الاجتماعي والذي قد يؤكد التعريف الثقافي على تشابه التطور التاريخي في عوامل مثل العرق والدين وأسلوب الحياة واللغة وغيرها من خصائص المجتمعات[2].وهناك معيار آخر مهم هو التماسك الاقتصادي مثل التجارة الإقليمية والتكامل فوفقا لـPage، فإن أهم معيار هو العلاقة الاقتصادية الواسعة مع الإطار القانوني[3]. و لقياس الأنواع المثالية من المناطق، يمكن تطبيق عدة معايير في نفس الوقت لتشكيل تفاعل معقد بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية. وفقا لـHettne، فإن الطريقة الأكثر شمولا لرؤية منطقة مثالية هي بمثابة تشكيل تاريخي، وهو موضوع سياسي له هويته

1- Hetten,BSoderbaum,F.(1998) . 'The new Regionalism Approach'.Politeia.17(3):7-8

2-Russett, B.(1993)Grasping the Democratic Peace :Principles For a Post-cold War World. Princeton NJ. Princeton University Press:29

3-Page,S(200)Regionalism among Developing Countries . Basingstoke ,MacMillan Press Security Dialogue.23(3): P 311-320

الخاصة، أما بالنسبة للآخرين، فإن الكيفية التي يدرك بها الفاعلون السياسيون فكرة المنطقة ومفاهيم المنطقة التي تعتبر حاسمة.[1]

أصبحت بعض المناطق المحلية متحدة بسبب أكثر من مشكلة خاصة وقعت فيها. بالنسبة إلى باري بوزان، على سبيل المثال يقول أنه يتم تحديد المناطق من خلال "المجمعات الأمنية الإقليمية" regional' security complexesالتي توحدها مشكلات الأمان الشائعة فهي أنظمة فرعية دولية يمكن تمييزها عن الكل بطبيعتها الخاصة وكثافة تفاعلاتها مع بعضها البعض[2]. ووفقًا لصوفيا كليمنت "يجب تعريف المنطقة بشكل فضفاض على أنها نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة العالمية التي تظهر درجة معينة من العلاقات المنتظمة والشدة بالإضافة إلى الوعي المتبادل بين وحداتها الخاصة"[3]. فإن درجة من الترابط المتبادل هي مفتاح تحديد المناطق الدولية.

إن تحديد الإقليمية الدولية قد اجتذب مجهودا أكاديميا أقل من المناطق التي غالبا ما كان يُفترض معناها، مع تركيز المناقشة على مظاهرها أو فائدتها، فبالنظر إلى النزعة الإقليمية يمكن للمرء أن يوحي بالظاهرة العامة وكذلك بالإديولوجية الإقليمية، وهذا هو الحافز لنظام إقليمي يهدف إلى خلق الثروة وتوفير الأمن داخل المنطقة، ومع ذلك لم يتم حتى الآن إنشاء روابط سببية ملموسة بين الإقليمية باعتبارها مجموعة من الأفكار والقيم والأهداف ومظاهر التفاعل بين الأقاليم. لذلك يجب التمييز بين النظرية الإقليمية الجديدة والتقليدية.

وقد تم استخدام النظرية الإقليمية باعتبارها سمة وصفية كعلامة لمناقشة العديد من الظواهر مثل التعاون الاقتصادي، والمجالات التجارية، وإضفاء الطابع الإقليمي على السياسة العالمية، والمنظمات الإقليمية، والاهتمامات وسياسات الدول الإقليمية. إن المفهوم التصوري الإقليمي يعتمد على تحديد أنماط التفاعل داخل المنطقة. عند القيام بذلك، من المهم التمييز بين العمليات غير الموجهة للتكامل الاجتماعي والاقتصادي، أي تحديد الإقليمية كمشروع للدولة يشمل الأول التدفقات والروابط عبر الوطنية في مختلف القطاعات، ويتجلى هذا الأخير من خلال اتفاقات بين الحكومات، أو خطط إقليمية أو تكامل اقتصادي إقليمي.ويمكن أن تتخذ الإقليمية الاقتصادية عدة أشكال بما في ذلك منطقة التجارة الحرة (FTA) أو الاتحاد الجمركي (CU) أو السوق المشتركة أو الاتحاد الاقتصادي أو التكامل الكامل.)

1-Ipid: Hettne , The new Regionalism Approach, P:11

2-Buzan, B.(2000) The logic of Regional Security in the Post Cold War World.New Yourk,St.Martins Press :1-25

3- Clement ,S.(2000) Subergionalism in southeastren Europe.Aldershot,Ashgate :71

في العالم النامي تم التعامل مع التكامل الاقتصادي كنهج للتنمية وليس مجرد قضية التعريفة الجمركية، تم تصنيفها على أنها نزعة إقليمية طائفية لأنها كانت مصممة ليس فقط لتشجيع الصناعات الجديدة وإنما للمساعدة في تنويع الاقتصادات الوطنية وزيادة القدرة على المساومة مع الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة أيضًا، نشير إلى النزعة الإقليمية التنموية إلى "جهود متضافرة من الجهات الفواعل (الدولة والسوق والمجتمع المدني) ضمن منطقة جغرافية لزيادة التنمية الاقتصادية في المنطقة ككل ولتحسين وضعها في الاقتصاد العالمي"، وعلى الرغم من الاستخدام المرن للمصطلح الإقليمي لتغطية أنشطة متعددة، من الممكن تمييز معنى جوهري يتضمن التعاون بين الدول الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية لتعزيز الرفاهية. وتعتبر هذه الظاهرة بشكل عام مفيدة لجميع الأطراف على الرغم من أن زيادة الترابط قد يؤدي في النهاية إلى تضارب في المصالح. ومن ثم يمكن تعريف الإقليمية بأنها "التعاون بين الحكومات أو المنظمات غير الحكومية في ثلاثة أو أكثر من البلدان القريبة والمباشرة جغرافياً لتحقيق المكاسب المتبادلة في مجال واحد أو أكثر من القضايا".[1]

إن الغموض الذي يكتنف تعريفات المنطقة والإقليمية هو مفهوم المنطقة دون الإقليمية وشبه الإقليمية. يمكن اعتبار المنطقة الفرعية جزءًا من منطقة أو أجزاء من الدول المتقاطعة في المناطق الحدودية مثل المنطقة تعريفه يعتمد على ترسيم المرء. ويشير مصطلح المنطقة دون الإقليمية، الموجودة في طابور الإقليمية، إلى "المشاريع التي تروج لها الدول الأضعف في الاقتصاد العالمي والتي تسعى إلى تعزيز التعاون في مجال أكثر محدودية من المستوى الإقليمي، ومن هذا المنطلق تأخذ المشاريع دون الإقليمية أهميتها ضمن سياق أكثر احتضانًا للمشروعات والهويات الإقليمية التي تروج لها الدول الأكثر قوة ويثير هذا التعريف مسألة التكامل بين المنطقة دون الإقليمية والتكامل الأوسع نطاقًا، أي ارتباطه بالسياق الإقليمي الأوسع.

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي للبرنامج النووي الإيراني:

❖مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني:

أضحت دول الخليج تخشي من تنامي القوة العسكرية الإيرانية وتدرك مخاطر سيطرة إيران الفعلية الممكنة على خليج هرمز ممر النفط البحري المهم، وازدادت خشيتها بعد نجاح إيران في بناء جيشها وتخصيب اليورانيوم وعليه، فالخطر الإيراني على أمن دول الخليج قد تفاقم عقب توقيع الاتفاق النووي

1-Alagappa,M.(1995) Regionalism and Conflict Management:A framework for Analysis.Riview of Intrnational Studies,21(4):359

وذلك لعدة مبررات منها، شعور إيران بفائض قوة حيث خرجت إيران من هذا الاتفاق وهي تشعر بالزهو والفخر الوطني، لاسيما أن لحظة الانتصار تلك ترافقت مع موجة تراجع عربي غير مسبوق.

تُعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تمثل موقعًا متوسطًا بين الشرق والغرب وكذلك تُشكل منطقة التقاء بين القارات الثلاث (أسيا–أوروبا–إفريقيا)، لذلك تمثل منطقة الخليج العربي بؤرة للتنافس والصراع بين القوي الإقليمية والدولية[1]، لذلك سعت إيران لامتلاك الطاقة النووية، وقد شرعت في ذلك قبل الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكن تصاعدت وتيرته مطلع الألفية الجديدة، وهو ما أثار القلق لدي دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، خوفا من السيطرة الإيرانية على منطقة الخليج .

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلًا أو كثيرًا في مضمونها عن القراءة الغربية لبرنامج التسلح النووي الإيراني، فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران الإسلامية بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، حيث من المفترض أن تعمل إيران ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية، وعليه يمكن القول بأن موقف دول الخليج العربي من تقنية البرامج التسليحية الإيرانية وبخاصة البرنامج النووي يتسم بشيء من الغموض والتردد.

وعليه، تتسم العلاقات الخليجية–الإيرانية بالتعقيد والتشابك الشديد إلى حد التناقض حيث تشهد العلاقات بينهم حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى الآن، حيث أن دول الخليج العربي لا تود أن تصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه المقدرات في المجال العسكري، وهنا يظهر مكمن المُعضلة الأساسية لدول الخليج العربي، لذلك نجد بأن دول الخليج العربي تُحبذ الخيار الدبلوماسي عن غيره من الخيارات باعتباره أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة.[2]

يمكن تلخيص أهم مبررات القلق الخليجي تجاه سياسة التسلح النووي الإيراني[3]:

1– أمنية عبدالوهاب: السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج العربي "2010–2016"، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الدخول، (8–4–2017) http://democraticac.de/?p=34164

2– عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني علي الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، 2007م، ص: 89–91.

3– أميرة زكريا، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005–2016، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الدخول (14–4–2017)، http://democraticac.de/?p=34475

1-تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج، حيث امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلي تكريس الخلل القائم في موازين القوي، واحتمالية نشوب حرب بين الأطراف المعنية.

2-صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الخليجية الإيرانية، فإيران تُطالب بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، وهو ما يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك احتمالية قيام سباق تسلح نووي بين الأطراف المعنية.

3-زعزعة الأمن الاقتصادي، حيث امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات اقتصادية بأن تصل إلى غلق مضيق هرمز، مما يعرقل تصدير نفط دول الخليج العربي، الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفه رئيسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل.

4-الأثار البيئية المباشرة، حيث تُعد دول الخليج العربي في مقدمة الدول التي ستصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهير على بعد 280كم من مدينة الكويت، ويعتمد هذا المفاعل بصفه أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا، التي لا تمتلك عناصر الأمان النووي المضمونة.

ومن جانب الآخر نجد آثار الاتفاق النووي مع طهران سينعكس على الجانب الخليجي وسيفتح أبواب التنافس الاقتصادي خاصة في المجال النفطي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي عالميًا، وهذا ما يفسر لنا الانفتاح الغربي مباشرة على إيران بعد التوصل للاتفاق، فقد كان نائب المستشارة الألمانية أول الزائرين وتصريحاته بالتطلع إلى إبرام صفقات اقتصادية جادة وقوية مع طهران، في المقابل فإن العلاقة بين دول التعاون الخليجي – ماعدا سلطنة عمان – وبين إيران بها كثير من المشاكل والتعقيدات، ومن المعروف أن أمن الخليج مرتبط بالسياسة الأمريكية ويشكل أحد سمات نفوذها الخارجي، وبالتالى هل سيتبع هذا التقارب الأمريكي الإيراني وساطة أمريكية لتحسين العلاقات بين دول مجلس التعاون وبين إيران، مما يعني وجود سياسات مختلفة في المنطقة وخلق تحالفات جديدة وتغيير الخريطة السياسية في الشرق الأوسط بأكمله.

ويتضح مما سبق أن دول الخليج تواجهه تهديدات خطيرة من امتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من امتلاك وتصنيع السلاح النووي، وبالتالي اختلال توازن القوي في المنطقة لصالح إيران، ولذلك يحتم تضافر جهود دول الخليج لمواجهة احتمالات هذا الخطر.

إن التداعيات للاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ألية مجموعة "5+1"، غير قاصرة على أطراف التوقيع، بل تشمل مسارات التفاعل في الإقليم ككل، حيث توصلت إيران والقوى الكبرى إلى اتفاق تاريخي يجعل صنع قنبلة ذرية من قبل طهران أمراً شبه مستحيل خلال سنوات عدة، مقابل رفع العقوبات بشكل تدريجي لكن مع إعادة فرضها في حالة انتهاك الاتفاق، حيث يحد الاتفاق من طموحات إيران النووية[1].

ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج من هذا الاتفاق، بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي، فقد غلب عليها فكرة "الموافقة المشروطة" حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف.[2]

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، فلا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق وقد انقسمت المواقف الخليجية إلى ثلاث مواقف مختلفة، فنجد كُلًا من الإمارات والكويت وقطر والبحرين مرحبين بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به ولكن بدرجات متفاوتة، بينما سلطنة عمان كانت طرفًا وسيطًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في المحادثات السرية بالتوازي مع المفاوضات العلنية، الأمر الذي لم تُطلع السلطنة عليه دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما طرح إشكالية حقيقية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها، ولكن كانت السعودية قد غلب عليها التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق، ثم تحول في الخطاب الرسمي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية أنه إذ توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكل الاتفاق خطوة جديدة في حل شامل للبرنامج النووي الإيراني[3].

وعليه، فإن هذا الاختلاف بين رؤي دول الخليج حول الاتفاق النووي ما هو إلا استمرار الخلافات تجاه عدة قضايا أخرى منها الانتفاضات العربية والملفات الإقليمية، ويظهر ذلك في التنافس القطري الإماراتي خلال الانتفاضة في ليبيا، والتنافس القطري السعودي في سوريا، وخروج سلطنة عمان

1- اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة منذ 12 عاماً، الحياة الجديدة، تاريخ النشر (15-7-2015)،

2- محمد عز العرب، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني علي دول الخليج، مجلة أوراق الشرق أوسطية، ع62 يناير، 2014م: ص: 130.

3- محمد عز العرب، نفس المرجع ص: 130-132.

عن القاعدة من خلال علاقتها الوثيقة بإيران، وكذلك رفض الكويت المشاركة في درع الجزيرة أثناء تفاقم الاحتجاجات في البحرين، والعديد من القضايا الأخرى التي يُولي فيها دول الخليج المصلحة الفردية عن المصلحة المشتركة.

وعليه، يمكن التأكيد بأن هناك حزمة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي، على النحو التالي[1]:

1-اضطلاع إيران بدور الهيمنة الإقليمية، وذلك من خلال ميل ميزان القوى لصالح طهران في الشرق الأوسط في ظل الاضطرابات التي أضعفت الدول العربية الكبرى (مصر-العراق-سوريا).

2-تجنيب المنطقة من حرب خليجية جديدة، وذلك في ظل التصعيد المتبادل بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخري.

3-التوصل إلى تسوية إقليمية بشأن الأزمة السورية، حيث هذا الاتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف لها وهو الإسراع بإسقاط نظام بشار في سوريا.

وعليه، يمكن أن تتبع دول الخليج سياسات عدة خلال المرحلة المقبلة للتعامل مع تأثير الاتفاق النووي الإيراني الغربي منها:

1-استمرار دول الخليج في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية كلية تتفق مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك جليًا، من خلال إرسال درع الجزيرة إلي البحرين تحسباً لخروج الاحتجاجات البحرينية عن السيطرة وهو كان قد قوبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دعم الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة الإخوان في مصر وهو ما قابلته الرياض والإمارات بالدعم للتغيرات السياسية في 30 يونيه في مصر.[2]

2-تنويع التحالفات الدولية، حيث صارت دول الخليج العربي مقتنعة بأن اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية أصبح غير كافي ولذلك ارتفعت الأصوات بضرورة تنويع الاتصالات والعلاقات مع الصين وفرنسا وروسيا وإيطاليا والهند، وذلك كوسيلة لموازنة الدفء في العلاقات الأمريكية الإيرانية.[3]

1- محمد عز العرب ، نفس المرجع 132-135

2- ما تفسير إفراط السعودية في التعبير عن ضيقها؟، الشروق، تاريخ النشر (23-10-2013)، تاريخ الدخول (15-4-2017)، للمزيد: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23102013&id=51ba49b1-cd92-4b63-9034-7fde649e9024

- محمد عز العرب، نفس المرجع ص: 3.135

3-تطوير القدرات العسكرية الخليجية، وذلك من خلال تطوير القدرات الذاتية الخليجية بشكل تدريجي وذلك من خلال رفع الكفاءة العسكرية لقوة درع الجزيرة وتنمية قدرتها وتعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

4-السعي لامتلاك برامج نووية خليجية، وذلك في ظل سباق التسلح بين إيران ودول الخليج العربي، لذلك سوف تلجأ دول الخليج العربي إلى امتلاك برامج نووية لمواجهة نظيرها.

المبحث الثالث: سناريوهات إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب في ظل تزايد حكم المحافظون الجدد:

في 8 مايو 2018، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة تراجعت عن الاتفاق النووي الإيراني الذي تمثل في خطة العمل المشتركة الشاملة، وستبدأ عملية إعادة فرض العقوبات التي تم التنازل عنها بموجب خطة العمل المشتركة في 16 يناير 2016، في جدول زمني حددته الإدارة الأمريكة، هذا القرار الذي جاء به الرئيس ترامب أعطى الإدارة الأمريكية الفرصة لإعادة العقوبات التى ستؤدي إلى ضغوط اقتصادية خانقة على إيران. ان هذا الضغط سيعطي أيضا واشنطن نفوذاً لإعادة التفاوض على حدود الصفقة بشأن برنامج إيران النووي والضغط على طهران لكبح دعمها لحزب الله السوري وغيره من الأنشطة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.غير أن حقيقة كيفية عمل العقوبات تبدو أكثر تعقيدا بدليل أن الجهود السابقة التى إشترك فيها للكونغرس واثنين من رؤساء الولايات المتحدة – جورج دبليو بوش وباراك أوباما – اخذت ما يقرب عقد من الزمن لشل الاقتصاد الإيراني.

إن إعادة بناء الضغط الاقتصادي بعد انسحاب واشنطن من خطة العمل المشتركة سيكون تحديا أكبر[2]، نظرًا للمعارضة الدولية للانسحاب الأمريكي والدعم الدولي الضئيل لخطوة أمريكا في تجديد العقوبات.ومن جهة أخرى يمكن أن تكون النتيجة في صالح كفة إيران، حيث سيتم تحريرها من قيود خطة العمل المشتركة التى فرضت على أنشطتها النووية وتمكنها من الإبقاء –على الأقل– الجزء البسيط من العقوبات المخففة التى فرضت عليها في العقد الأخير.

المطلب الأول: التحديات القانونية والدبلوماسية التى تواجه إدارة ترامب:

1- محمد عز العرب،نفس المرجع ص: 136.

2-Borger, J. 2009. "Nuclear Talks Lead to Rare Meeting between US and Iran." The Guardian, October 1. https://www.theguardian.com/world/2009/oct/01/iran-nuclear-geneva-talks

ستواجه إدارة ترامب تحديات هائلة بعد الانسحاب من خطة العمل المشتركة، حيث أبز ما ينتظر الإدارة هو إقامة هيكل قانوني لإعادة فرض العقوبات ضد إيران. كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران قبل خطة العمل المشتركة الشاملة واحدة من أكثر القرارات تعقيدًا في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تضم عدة قوانين، وما يقرب من عشرات الأوامر التنفيذية، ومئات الصفحات من اللوائح الفيدرالية التى تخص تنفيذ خطة العمل المشتركة، والجدير بالذكر أن إدارة أوباما السابقة كانت قد أعادت صياغة اللوائح الفيدرالية، وأزالت أكثر من 400 مسؤول وشركات وكيانات حكومية إيرانية من قوائم العقوبات التى وضعتها الولايات المتحدة.[1]

على الرغم من أن التخلي عن التنازلات سيؤدي إلى إعادة فرض بعض العقوبات الأمريكية من الناحية القانونية، فإن القيام بذلك دون تعديل اللوائح الأمريكية لتجسيد العقوبات المتجددة وبدون نشر إرشادات تنفيذ مفصلة سيكون بمثابة "الفوضى"وعلى الرغم من أن البنوك والشركات متعددة الجنسيات الكبيرة والتي لها دور كبير في الإقتصاد الأمريكي قد تختار أن تلتزم طواعية بالامتثال للجزاءات الجديدة بيد أن العديد من الشركات صغيرة الحجم والتي لا ترتبط مباشرة بهياكل تنظيمية أمريكية، سوف تستمر ببساطة في التعامل مع إيران في غياب توجيه محدد وضغوطات للتوقف.

ستواجه إدارة ترامب تحديًا تنظيميًا آخر لا يقل أهمية عن التحدي السابق وهو تحديد ما إذا كان سيتم إعادة فرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين الإيرانيين والشركات والوزارات الحكومية التي تمت إزالتها فيما سبق من قوائم عقوبات الولايات المتحدة كجزء من بنود خطة العمل المشتركة، وشمل ذلك معظم البنوك وشركات الطاقة الرئيسية في إيران[2]، وبسبب الدور الذي تلعبه هذه الشركات في ربط إيران والعالم كانت ركيزة أساسية للضغط الأمريكي والدولي على طهران،لهذا فإن أي حملة جادة لفرض ضغوط اقتصادية مرة أخرى على إيران يجب أن تشمل فرض عقوبات متجددة على العديد من هذه الشركات.[3]

1-Landler, M. 2011. “United States and its Allies Expand Sanctions on Iran.” The New York Times, November 21. http://www.nytimes.com/2011/11/22/world/middleeast/iran-stays-away-fromnuclear-talks.html

2-Champion, M. 2017. “Trump’s Call to Isolate Iran Sets up a Challenge for Rouhani.” Bloomberg, May 21. https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-05-21/trump-s-call-to-isolate-iransours-Election-hopes-for-opening

3-Kaplan, F. 2016. “Donald Trump Defended Putin, Had No ISIS Plan, and Was Stunningly Ignorant on Iran.” Slate. September 27. http://www.slate.com/articles/news_and_politics

أقرت إداراة بوش وأوباما في الأصل العديد من هذه الشركات على أساس أنها لم تكن مرتبطة ببرنامج إيران النووي ولم تقدم الدعم المالي لطموحات إيران النووية.وكما يعترف مسؤولو إدارة ترامب، فإن إيران امتثلت لالتزاماتها النووية منذ أوائل 2016، مما يجعل من غير المحتمل أن تظهر واشنطن أن أيا من الشركات التي أزيلت من قوائم عقوبات الولايات المتحدة قد شاركت مؤخرًا في الأنشطة النووية الإيرانية. وبدلًا من ذلك سيتعين على ترامب تحديد أساس قانوني جديد لتحديد الشركات التي تريد الولايات المتحدة فرض عليها العقوبات. على الرغم من أن وزارة الخزانة لديها سلطة تقديرية واسعة لفرض هذه العقوبات إلا أن هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا ولن تكون بالمهمة السهلة.[1]

إن التحدي التنظيمي النهائي الذي يواجهه ترامب في فرض عقوبات على إيران هي ضمان أن لا تؤدي العقوبات الجديدة إلى قطع وصول إيران إلى معدات وخدمات الاتصالات التي تساعد المواطنين الإيرانيين على التواصل مع حكومتهم ومحاسبتها.

في أعقاب الاحتجاجات الشعبية في إيران في أواخر عام 2017م، أكد وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين أن "الولايات المتحدة ملتزمة بتمكين الإيرانيين من الانخراط مع العالم، والتعبير عن أنفسهم، ومحاسبة النظام الإيراني على أفعاله"[2]. كررت وزارة الخزانة دعمها للتراخيص الصادرة عام 2014 والتي تفوض الشركات الأمريكية والأجنبية بتوفير الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وبرامج الاتصالات وخدمات الإنترنت في إيران، على الرغم من أن الانسحاب من خطة العمل المشتركة لن يلغي هذه التراخيص من الناحية القانونية، إلا أنه سيجعل من الصعب على شركات تكنولوجيا المعلومات بيع المنتجات والخدمات في إيران في غياب الجهود التنظيمية القوية من قبل الإدارة.[3]

---

war_stories/2016/09/trump_once_again_revealed_his_stunning_ignorance_on_foreign_policy.html

Landler, M. 2016. "Obama Criticizes the 'Free Riders' among America's Allies." The New York1 Times, March 10. https://www.nytimes.com/2016/03/10/world/middleeast/obama-criticizesthe-free-riders-among-americas-allies.html

2- وزير الخزانة الأمريكي يكشف عن تفاصيل إعادة فرض العقوبات على إيران ،08/05/2018 ، موقع روسيا اليوم https://ar.rt.com/k7ic

3-Pelofsky, E. 2017. "Tillerson Lets Slip He Wants Regime Change in Iran." Newsweek. June 27. http://www.newsweek.com/tillerson-lets-slip-he-wants-regime-change-iran-629096

إن التحديات القانونية والدبلوماسية التي يواجهها ترامب في إعادة فرض العقوبات تجعل من الصعب رؤية كيف يمكن إعادة بناء الضغط الاقتصادي الدولي الفعال على إيران ومع ذلك هناك عدة خطوات يمكن أن تتخذها الإدارة لتسهيل العملية منها الآتي:

أولا؛ إذا انسحب ترامب من JCPOA، يجب عليه أن يشير إلى أنه لا يزال مفتوحًا للتفاوض مع إيران. إن احتمالات نجاح الولايات المتحدة وإيران والدول الأخرى التي انضمت إلى خطة العمل المشتركة التي توصلت إلى اتفاق جديد بعد انسحاب الولايات المتحدة تبدو بعيدة، لكن ترامب يجب ألا يخرج المفاوضات عن الطاولة.

ثانيًا؛ إذا كانت إدارة ترامب جادة بشأن فرض عقوبات على إيران من جديد، فعليها نشر لوائح جديدة مفصلة، أسئلة شائعة، وتوجيهات أخرى تفسيرية بمجرد انتهاء التنازلات الأولى. ستحتاج مثل هذه اللوائح والتوجيهات إلى وضع عقوبات محددة تعتزم الإدارة إحيائها، وجدولًا زمنيًا مفصلًا لتنفيذها، وإجابات على مجموعة من الأسئلة ذات الصلة التي ستحصل عليها الحكومات والقطاع الخاص.

ثالثا؛ يجب على ترامب أن يوضح أن إدارته ستمنح الشركات قدرًا كبيرًا من الوقت لتهدئة الأعمال الحالية في إيران قبل مواجهة العقوبات. تضمنت التزامات الولايات المتحدة بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة التزامًا بمنح الشركات فترة من الوقت للانسحاب من إيران إذا انهارت خطة العمل المشتركة الشاملة، ويجب على ترامب أن يفي بهذا الالتزام للتقليل من فوضى السوق والحد من رد الفعل الدولي على إعادة العقوبات الأمريكية.يجب على البيت الأبيض معالجة مشاكل العقوبات المحددة بطريقة مرنة عند ظهورها، بقدر ما سعى إلى معالجة النتائج غير المقصودة للجزاءات الأمريكية الأخيرة على روسيا، يجب على ترامب أيضًا أن يفكر في إعادة فرض العقوبات على مراحل، مما يمنح الشركات وقتًا إضافيًا للتكيف.

حتى أن اتخاذ كل هذه الخطوات لن يغير حقيقة أن الانسحاب من خطة العمل المشتركة سيكون خطأ استراتيجيا لواشنطن. سوف يسمح لإيران باستئناف برنامجها النووي وزيادة خطر نشوب نزاع عسكري مستقبلي مع طهران. وفي جميع الاحتمالات فإنها لن تفرض بشكل كامل حتى نوع الضغط الاقتصادي الذي أجبر إيران على الموافقة على خطة العمل المشتركة الشاملة في المقام الأول. ستكون النتيجة انتكاسة كبرى للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة:

تنظر إيران إلى النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط باعتباره التهديد الأبرز لهدف إيران في ترسيخ نفسها كقوة إقليمية مهيمنة، تلتزم إيران بزيادة نفوذها على الدول المجاورة ومواجهة النفوذ الأمريكي وهذا النفوذ يشكل تهديد مباشر لحلفاء وشركاء الولايات المتحدة، وتشير سياسة إيران الدفاعية واستراتيجيتها وهيكل قوتها إلى إستمرارها لمحاولة خلق مزايا عسكرية قابلة للاستغلال وهذه الاستمرارية تتضح أيضا في الإستثمارت الكبيرة على برنامجهاالصاروخي.كما تعمل إيران على تطوير قدرات عسكرية أخرى غير نووية، بما في ذلك أنظمة صواريخ كروز والصواريخ الباليستية وغيرها.

إن تطوير إيران لصواريخ باليستية دقيقة ومتطورة بشكل متزايد يمنحها القدرة على تهديد قوات الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في المنطقة وخارجها، إذا ما قررت إيران الحصول على أسلحة نووية، ومن جانب آخر فإن الضغوط على الدول الأخرى في المنطقة ستزداد وذلك للحصول على أسلحتها النووية سوف هي الأخرى.

تم تصميم إستراتيجية الردع من طرف الولايات المتحدة لضمان أن القيادة الإيرانية تدرك أن أي هجوم استراتيجي غير نووي ضد الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها سوف يفشل، وأن التكلفة سوف تفوق أي مصالح تعتقد، لا يوجد سيناريو معقول يمكن لإيران أن تتوقع فيه فائدة من شن هجوم استراتيجي، وبالتالي تتضمن استراتيجية الردع في الولايات المتحدة القدرات اللازمة لهزيمة القدرات الإيرانية غير النووية والاستراتيجية بما في ذلك الأنظمة الدفاعية والهجائية الأمريكية القادرة على الحيلولة دون تهديدات الصواريخ الإيرانية أو تحطيمها، ستواصل الولايات المتحدة تعزيز هذه القدرات عند الضرورة للبقاء في مقدمة التهديدات الإيرانية مع نموها، سيؤدي ذلك إلى تعزيز أمن الولايات المتحدة وأمن شركائنا الإقليميين وشركائنا، لذلك فإن السنياريوهات التى تكون نهايتها الدخول في حرب مباشرة ستكون منعدمة تماما من الطرفين.

إن أهم السناريوهات المحتملة ستكون معتمدة على الأساليب القانونية والدبلوماسية وبعيدة كل البعد عن الجوانب العسكرية، من ضمن السناريوهات المحتمله مايلي:

السيناريو الأول:هو أن تستسلم أوروبا لمطالب ترامب وتوافق على فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب أنشطتها الإقليمية وبرنامج الصواريخ الباليستية، في هذه الحالة ستستفيد إيران أقل من الصفقة

النووية، خاصة بالنظر إلى مدى التخفيف من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على العقوبات المفروضة عليها من قبل العقوبات الأمريكية وتهديد الخطابة، حتى في هذا السيناريو ليس هناك أي ضمان بأن ترامب لن يبحث عن طرق أخرى لقتل الصفقة، على سبيل المثال قد تختار إيران البقاء في الصفقة ولكنها سترد على العقوبات الإقليمية من خلال التخلي عن أي تعاون إقليمي مع الغرب. في الأشهر الأخيرة، التقى الدبلوماسيون الإيرانيون مع نظرائهم الأوروبيين لمناقشة القضايا الإقليمية، بما في ذلك في لندن وميونيخ. حميد بييدنيجاد، سفير طهران في لندن، صرح مؤخرًا "لقد اتخذت إيران وبريطانيا قرارات مهمة لاتخاذ إجراءات لإنهاء هذه الأزمة [اليمنية] وفي حال انضمت أوروبا إلى عقوبات جديدة غير نووية، فقد يتم تعليق بداية هذا المسار الدبلوماسي الحيوي.

السيناريو الثاني: المحتمل هو أن ترامب يتبع خطابه وينسحب من خطة العمل المشتركة، لكنه يختار عدم عرقلة التعاملات التجارية الأوروبية مع إيران من خلال العقوبات الثانوية أو خارج الحدود الإقليمية. في هذا السيناريو، يعتمد رد إيران على رد فعل القوى المتبقية التي تفاوضت على الصفقة، إذا كانت روسيا والصين، والأهم من ذلك فإن أوروبا تعمل بشكل استباقي لدعم خطة العمل المشتركة (JCPOA) وتعارض المزيد من الجهود الأمريكية لتقويضها، سيتم تحفيز إيران للبقاء في الاتفاق، ومع ذلك فإن ترامب سيقضي على فرص الحوار الإقليمي بين الولايات المتحدة وإيران والتعاون مع إيران وزيادة المعارضة الإيرانية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة متورطة في العديد من المستنقعات، بما في ذلك أفغانستان واليمن، يمكن لإيران – بدلًا من تسهيل حلول موفرة للوجه تسمح برحيل أمريكي – أن تسعى إلى زيادة تكلفة الوجود الأمريكي.

السيناريو الثالث: قد يستمر انسحاب ترامب من خطة العمل المشتركة (JCPOA) ويعيد فرض العقوبات الأمريكية المتعلقة بالنووي، بما في ذلك العقوبات الثانوية التي تستهدف التجارة الدولية مع إيران، في هذه الحالة، قد تنهار التجارة الأوروبية مع إيران، تاركة إيران مع ما يمكن أن يكون في واقع الأمر خطة عمل خالية من الغاز – باستثناء الولايات المتحدة.سوف تجد الدّول الأوروبية صعوبة في مقاومة الولايات المتحدة، وأي إجراءات رمزية تتخذها لاسترضاء إيران لن تحدث فرقًا وهكذا، سيُترك لإيران خيار ترك خطة العمل المشتركة (JCPOA)، لكن تبقى في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وهذا من شأنه أن ينهي إجراءات الشفافية النووية الطوعية التي وافقت عليها إيران بموجب خطة العمل المشتركة ، مثل تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقيود

المفروضة على برنامج تخصيب اليورانيوم – بما في ذلك التزامها بتقييد التخصيب إلى أقل من 5 ٪ على سبيل المثال قال علي أكبر صالحي، المدير النووي الإيراني، أنه إذا تم اتخاذ هذا القرار من قبل إيران، فإن إيران "ستحتاج فقط إلى أربعة أيام لزيادة التخصيب بنسبة 20٪" في منشأة فوردو النووية المحصنة،ستكون روسيا والصين أكثر انفتاحًا على برنامج نووي إيراني محصور في معاهدة حظر الانتشار النووي إذا كان اللوم يقع على ترمب ، وليس إيران. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تدفع باتجاه سياسات قسرية أشد قاصرة على الحرب – تقود إيران إلى مزيد من التوافق مع روسيا والصين في مواجهة الأهداف الغربية في الشرق الأوسط وما وراءه.

السيناريو الرابع: هو أن يترك ترامب خطة العمل المشتركة (JCPOA) وأن يتابع جدول أعمال لتحقيق أقصى قدر من الضغط على إيران، بما في ذلك تمهيد الطريق للحرب. وهذا سيحفز الأصوات القوية في إيران للدفع باتجاه الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي واتباع النموذج الكوري الشمالي لجلب الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات،بعبارة أخرى فإن الفهم التقليدي المتعلق بكوريا الشمالية هو أن الولايات المتحدة لن تهاجمها لأنها تمتلك أسلحة نووية، والسبب الذي يريد ترامب الآن التفاوض معه مع كوريا الشمالية في الوقت الذي يزداد فيه الضغط على إيران. قوة الدعوى الخاصة بهذا الخيار لن تكون قليلة في طهران،يمكن أن يقول أتباعها إن إيران لم تُمنح حقوقها بموجب حقوق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن المعاهدة أصبحت في الواقع سفيرًا لمعاقبة إيران، وستكون هناك فرصة أكبر أيضًا لأن يتخذ القادة العسكريون الإيرانيون خطوات للقيام بدور أكبر في سياسات البلاد لمواجهة مثيري الحرب في واشنطن وتل أبيب والرياض،سيشكل هذا السيناريو أسوأ نقطة في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، ويبشر بإمكانية حدوث صراع مدمر آخر في الشرق الأوسط من شأنه أن يكبح تكاليف حرب العراق على الولايات المتحدة.

أمّا **السيناريو الخامس:** والأكثر حكمة، فهو أن أوروبا تقنع ترامب بالتنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة (JCPOA) مقابل مشاركة القوى الأوروبية – إلى جانب الولايات المتحدة والصين وروسيا – في مفاوضات جدية حول الخلافات الإقليمية ، والحقيقة هي أن إيران قد التزمت تمامًا بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما تم التحقق منه مرارًا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن خطة العمل المشتركة الدولية هي التزام دولي تجاه الولايات المتحدة كما أقرها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يحمل هذا السيناريو احتمالية العثور على حلول سياسية للأزمات الإقليمية التي من شأنها أن تتعامل مع اتهام ترامب

القديم للتصاميم الإيرانية الخبيثة في المنطقة. كما سيسمح بإحراز تقدم في الجهود الرامية إلى البناء على خطة العمل المشتركة وإنشاء منطقة رسمية إقليمية خالية من الأسلحة النووية.

خاتمة الفصل:

إن إثارة الجدل حول البرنامج النووي الإيراني لم تقتصر على الصعيد الدولي فحسب، بل امتدت إلى الصعيد الإقليمي، فمن خلال دراسة هذا الفصل ومتابعة المشهد السياسي اتضح لنا تباين المواقف وتأرجحها وظهر الاختلاف في المصالح وأهداف الدول في النظام العالمي.

تميز البرنامج النووي بالغموض ففي حين أن الدلائل تشير إلى رغبة الجمهورية الإسلامية امتلاك سلاح نووي يعزز مكانتها كدولة قوية إقليميًّا ودوليًّا، نجد أن صناع القرار الإيراني دائما كانوا يظهرون على أن إيران دولة تهتم بمبادئها وتحترم القوانين الدولية ولا تنقض المعاهدات التى وقعتها مع وكالة الذرة ومع منظمة منع انتشار الأسلحة النووية، فهذا الغموض تجلى منذ البداية ولازال متواصلا.

إن المواقف الدولية حول البرنامج النووي الإيراني أجمعت على عدم الوقوف في صف إيران مادام برنامجها النووي يهدف إلى إنشاء صناعات عسكرية بعيدة عن الأهداف السلمية، فالموقف الروسي وعلى الرغم من تقارب المواقف مع نظيره الإيراني في قضايا سياسية عديدة إلا أنه كان من الجماعة الدولية المعارضة لامتلاك إيران للسلاح النووي ذلك لعدم حدوث خلل استراتيجي في المنطقة والذي بدوره سيؤثر على المصالح الروسية في المنطقة، وبالتأكيد فموقف روسيا مثله مثل موقف أي دولة تملك السلاح النووي، فالدول النووية دائما تسعى إلى حد من تزايد عدد الدول النووية كي لا تزاحمهم في امتلاك السلاح الردعي، ومن جهة أخرى نجد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر من أوائل الدول التي وقفت أمام امتلاك إيران لسلاح نووي، فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ستكون تحت تهديد كبير في حالة ما أصبحت إيران دولة نووية ووقتها لن تجد الولايات المتحدة الفرص لمواصلة تحكمها في أكثر المناطقة حساسية وإستراتيجية، فهي ترى أن بروز قوة إقليمية في المنطقة سيساهم بشكل كبير في تخفيض نشاطها في المنطقة التي تعتبر مركز العالم والأكثر غنى بالموارد الطبيعية، وكذلك ترى أن أمن إسرائيل سيكون تحت تهديد مباشر من الدولة الإقليمية التى ستبرزعلى الساحة.

إن آثار البرنامج النووي على إقليم الشرق الأوسط سيكون في غاية السوء بالنسبة لباقي دول الإقليم، وذلك يعود لأسباب تاريخية وإيدولوجية التي تتسم بالحساسية، فإيران تشعر أنها متفوقة عسكريا وأن فرصة تزعمها للإقليم سهلة وكبيرة خاصة مع موجة تراجع عربي غير مسبوق بينما دول الخليج التي تشهد أزمة كبيرة فيما بينها وتراجعا واضحا في مختلف المجالات، فترى التهديد الإيراني يؤثر على الاستقرار في المنطقة وسيكرس الخلل القائم في موازين القوى واحتمال نشوب حرب بين الأطراف في الإقليم، خاصة مع تسارع سباق التسلح من طرف دول الخليج الكبرى مثل السعودية والإمارات.

خاتمة الدراسة

في النهاية يتضح لنا مدى الصبر الإستراتيجي الذي تملكه إيران، فالمراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني كانت صعبة وليس بالسهل على دولة ما أن تقاوم تبعاتها الإقتصادية والسياسية، إن جدوى الإتفاق النووي الإيراني بين قوى الغرب الكبرى وإيران الذي تم الوصول إليه في يوليو 2015م كان انتصارًا مضفرا بالنسبة لإيران حيث بموجب الإتفاق الذي عقد فإن إيران ستتنفس الصعداء خلا الخمسة عشر أو العشر سنوات القادمة، وسيمكن لها من أن تحسين إقتصادها الذي أنهكته العقوبات الدولية وهذا كله سيساهم أيضا من جعل إيران دولة على "عتبة النووي".

استطاعت إيران إدارة ملفها النووي بنجاح من خلال الصبر الإستراتيجي الذي تميزت به ومن حسن استغلال ظروف والأزمات التى حدثت في الإقليم، حيث الرؤية الإستراتيجية الإيرانية كانت ناجحة في تحقيق طموح توسع نفوذها في المنطقة ، وتوج ذلك بابرام الاتفاق مع دول الغرب الكبرى.

كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 نقطة تحول بالنسبة لإيران وفي الواقع، فإن "الحرب على الإرهاب" التي قام بها الرئيس جورج دبليو بوش كانت بدون قصد ذات فائدة كبيرة لإيران، حيث كانا عدوان إيران اللدودان – حكومة طالبان السنية المؤيدة للسعودية في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق – عرضة للنيران من الولايات المتحدة، وبذلكتم تقليل مخاطر الهجمات على إيران من الحدود الشرقية والغربية وهذا التحرك كان لصالح إيران على الرغم من تهديدات إدارة بوش المستمرة لتغيير النظام في إيران التى ظهرت فيما بعد، كما شجع "احتلال العراق" الحكومة الإيرانية للمضي قدما بالبرنامج النووي.

لقد ركزت استراتيجية إيران لزيادة قوتها على تعزيز التضامن الشعبي الشيعي العابر للحدود، وتنمية ما أطلق عليه المرشد الأعلى على خامنئي استراتيجية "اقتصاد المقاومة"، وهي التي مكنت إيران من البقاء في وسط بيئة اقتصادية عالمية معادية، وهذه المقاومة مصممة للتصدي للآثار المدمرة لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأدت إلى الحد من ضعف إيران أمام الصّدمات الاقتصاديّة العالمية والإقليمية من خلال بناء القدرات المحلية، وتطوير اقتصاد قائم على المعرفة وتحسين الإنتاج الصناعي والتنافسية التكنولوجية وحققت أيضا هدفا آخر كبيرا هو تقليل الاعتماد على النفط والغاز – المصدر الرئيسي لإيرادات إيران حتى الآن .

خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، كان نظام صدام حسين الذي يهيمن عليه السنة في العراق، قد ألحق ضررا بالغا بإيران وذلك بالطبع بمساعدة من الولايات المتحدة ودول الخليج العربية.

ومنذ ذلك الحين زرع الإيرانيون علاقات سياسية واقتصادية وطائفية قوية مع الشيعة العراقيين على أمل القضاء على التهديدات العراقية المستقبلية للأمن الإيراني، هذه الاستراتيجية كانت قد جنت ثمارها في انتخابات عام 2010م حيث خرجت الأحزاب والجماعات السياسية الشيعية المدعومة من إيران منتصرة في العراق وهم الآن مسيطرون على السلطة السياسية في بغداد.

الهدف الإيراني الأسمو الذي ترغب بتحقيقه هو أن تقلّل من وجود الولايات المتحدّة الأمريكية في الشرق الأوسط على الأقل، إن لم يكن حملها على ترك المنطقة فهي ترى الوجود العسكري والبحري الأمريكي في الخليج العربي غير مقبول على الإطلاق، وهذا سبب رئيسي للقلق بالنسبة لحلفاء أميركا في الخليج الذين يعتمدون بشدة على الإمدادات العسكرية الأمريكية والتعاون من أجل أمنهم.

وبالفعل فإن نفوذ إيران المتزايد يجعل دول الإقليم متوترة للغاية، تنظر المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص إلى دور إيران كوسيط قوي في العراق وسوريا خسارة كبيرة لقوتها ونفوذها الإقليميين، كما تدين الرياض انخراط إيران في الشؤون العربية، الّتي ترى أنّ الهدف منها السّعي إلى الهيمنة الإقليمية.

إن مبررات إيران في إصرارها على إكمال والخوض في برنامجها النووي على الرغم من العقوبات الدولية التي سببت لها عدة أزمات اقتصادية تعود بسبب العزلة التي تشعر بها في المنطقة، فاختلافها الإيدولوجي مع دول المنطقة وتضارب مصالحها الإستراتيجية جعلها تسعى إلى تحقيق الحدّ الأقصى من القوة، من أجل تحقيق طموحاتها المسطرة إنّ الإستراتيجية العسكرية الإيرانية تستند إلى مبدأ الردع، فمن خلال تاريخ إيران الحديث فإنه لم يشهد لها أن قامت بأي حرب ضدّ دولة أخرى بل كان عكس ذلك حيث كانت ضحية للتدخلات الأجنبية عليها مثل "الحرب المفروضة" التى خاضتها ضد نظام صدام حسين، فالإستراتيجية الإيرانية الفريدة تستند على مبدأ الدفاع الدفاعي، فهي تهدف إلى حماية إيران من العدوان الأجنبي على عكس الكثير من القوى الإقليمية والدولية.

إن هذه الإستراتيجية كانت مزيجًا من العوامل التاريخية والسياسية، مثل الصورة النمطية التي كانت سائدة في دول الجوار والتى هي عبارة عن مقاومة التدخل الأجنبي في الإقليم والإستقلال عن الإمبرالية

الغربية، فالحرب مع العراق وفيما بعد الغزو الأمريكي على أفغانستان والعراق تحت ما سمي بالحرب على الإرهاب كانا الحدثان البارزان اللّذان ساهما في تحديد المضمون العام للعقيدة الإيرانية وكذلك ساهمَا في تطوير جذور استراتيجيتها الرّاسخة والتي تذهب إلى ربط خدمات الدفاع الوطني بالمصالح الوطنية والإقليمية، ومامدى أهمية الأمن وتحديد الأولويات الإستراتيجية.

ومع ذلك، ليست التهديدات الخارجية فقط هي التي تشكل مصدر قلق لإيران، بل مايقلقها أيضا هو مزيج من العوامل التاريخية والاستراتيجية والسياسية،حيث أن الصورة التي تأملها إيران هي الصورة الذاتية والمركزية الاستراتيجية المتصورة في الشرق الأوسط والتى هي عبارة عن المقاومة القومية الشديدة للتدخل الأجنبي والاستقلال عن السيطرة الإمبرالية من قبل الولايات المتحدة والغرب، ولا سيما في فترة ما بعد 1979م، حيث كانت القوة الدافعة وراء عقيدة إيران الدفاعية.لقد تم تحديد المضمون العام وقوة العقيدة بشكل كبير من قبل حدثين كبيرين اللذين تم ذكرهما سابقا وهما الحرب مع العراق، وغزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق تحت عنوان "الحرب على الإرهاب" في هذه العملية، طورت العقيدة جذور راسخة تربط خدمات الدفاع الوطني بالمصالح الوطنية والإقليمية، واحتياجات الأمن والأولويات الاستراتيجية.

وفي الوقت ذاته سببت هذه العقيدة قلقًا لجيران إيران في دول الخليج العربي والولايات المتحدة أيضا،إن زيادة إيران المستمرة في القدرات العسكرية والتطورات عالية الدقة في المنظومة الصّاروخية الإيرانية هي سبب رئيسي للقلق بالنسبة للمعارضين الإقليميين والدوليين، كما يبدو أن استراتيجية الردع الدفاعية الإيرانية تطورت تدريجيًّا إلى درجة إعطائها بُعدًا هجوميًّا، وهذا كما توحي التدخلات العسكرية لطهران عبر دول الجوار مثل ما هو حاصل في العراق وسوريا واليمن.

إن القلق الكبير الذي ينتاب جيران إيران هو الطريقة التي تعزز بها إيران قوتها العسكرية أي السعي الإيراني إلى تحقيق الحد الأقصى من القوة وبالطبع، فإن دول إقليم الشرق الأوسط يعانون من معضلة أمنية تدفعهم إلى الاتجاه نحو الولايات المتحد، لتأمين الالتزامات والإمدادات الدفاعية وهذا يعود على هدف إيران الأساسي بإتجاه عكسي وهو خلو المنطقة من الوجود الأجنبي والتأكيد على التفوق الإقليمي من خلال تعزيز القدرات الدفاعية دون إثارة مخاوف جيرانها.

الملاحق

ملحق (1) رسم تخطيطي للهيكل السياسي الإيراني يوضح المؤسسات المنتخبة و المؤسسات الغير منتخبة

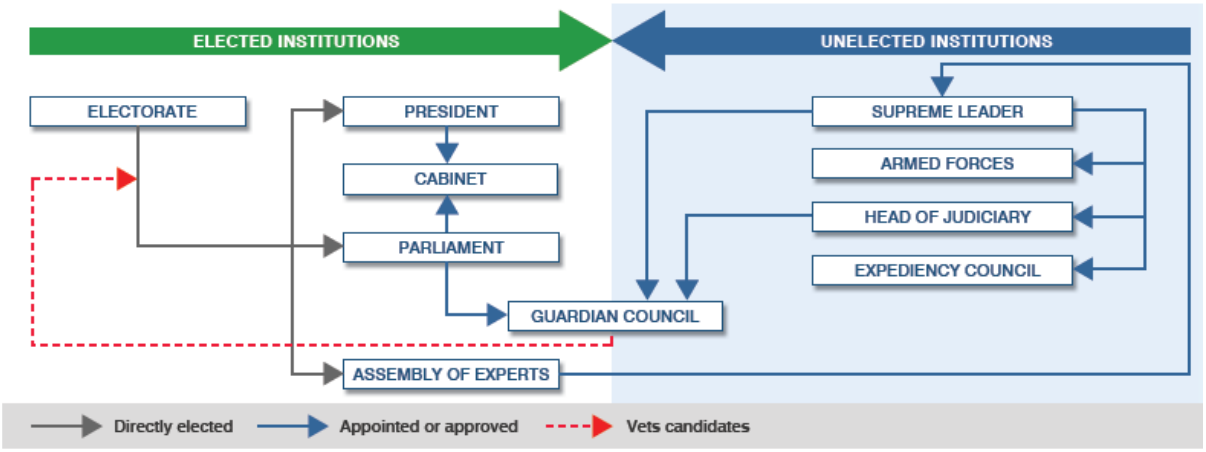

المصدر: **http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8051750.stm**

ملحق (2) الهيكل التنظيمي لقوات الباسيج

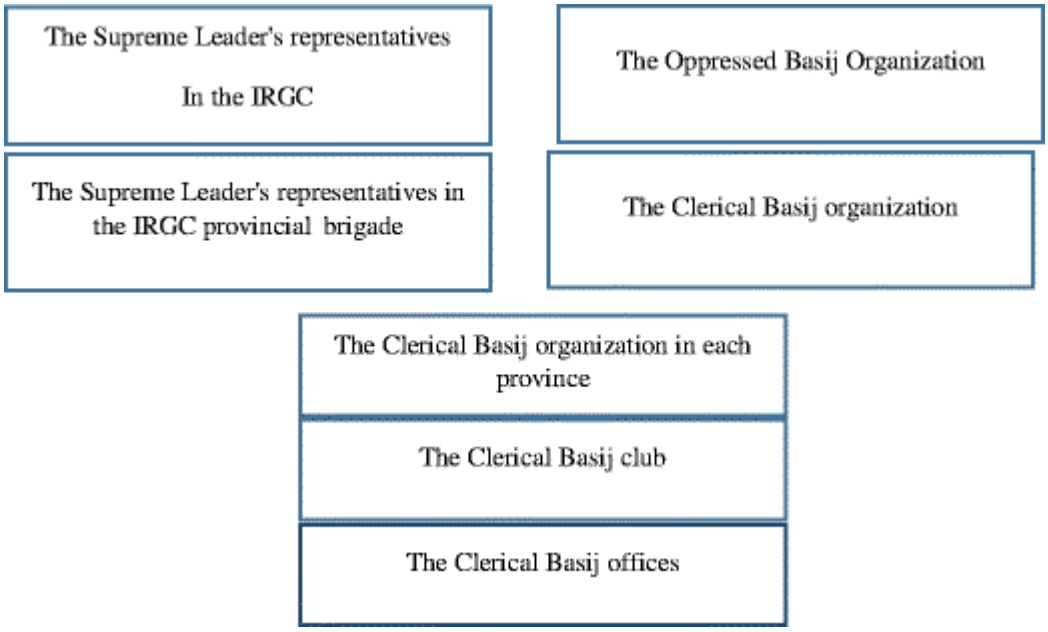

saeid Golkar, Clerical militia and securitization of seminary schools in Iran, Contemporary Islam Dynamics of Muslim LifeOctober 2017, Volume 11, Issue 3, pp 215

الملحق (3) يبين متوسط معدل النمو، التضخم، البطالة للسنوات منذ عام (1979–2011)

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
1989–1979	%3.1	%25.5	%10.9
200–1990	%3.4	%17.3	%11.3
2006–2001	%4.5	%15.5	%12.3
2011–2007	%2.5	%21	%14.6

المصدر: CIA World Fact book, Jan, 2012

ملحق (4) الخريطة السياسية لإيران مع العاصمة طهران، الحدود الوطنية، أهم المدن

المصدر: https://fr.dreamstime.com/carte-politique-de-l-iran-image103386142

ملحق (5) تبين مواقع مفاعلات البحوث النووية الإيراينة و ومناجم اليورانيم

المصدر :http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/08/100821_iran_bushahar_tc2

ملحق (6) خط زمني للدبلوماسية النووية مع إيران 2003–2013

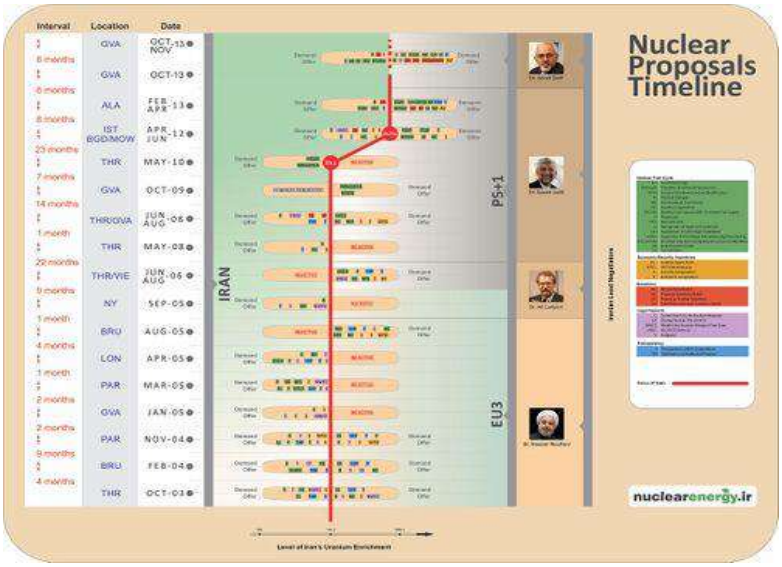

https://www.marefa.org

المصدر

ملحق (7) خط زمني يبين طول الإلتزامات والقيود المفروضة ضمن خطة العمل المشتركة JCPOA

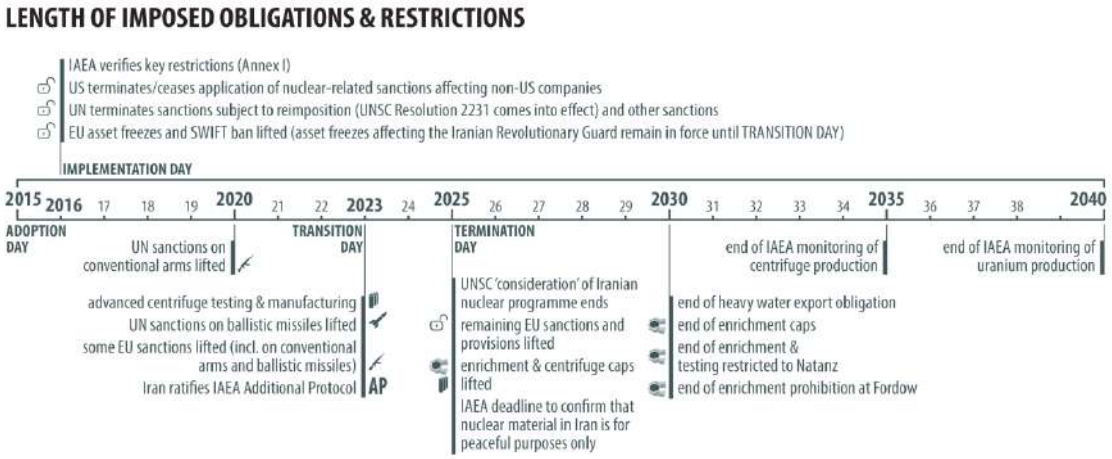

المصدر European Parliamentary Research Service Blog

ملحق (8) خريطة القوى النووية في العالم 2017

قائمة المصادر والمراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

الكتب:

1. برهان غليون، النظام السياسي في الإسلام، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، 2004
2. بهمان بختياي، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران والخليج، الطبعة الأولى: أبوظبي: مركز الإارات للبحوث الإستراتيجية، 1996
3. أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1 ، 2003.
4. توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، مجلة شؤون الأوسط، مركز. الدراسات الاستراتيجية، عمان ، العدد 114 ، ربيع 2004
5. جوزيف ناي ،المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية، 1997،
6. جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2004.
7. حسين بوقاره، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر: دار هومة، 2008.
8. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة والتحليل، باتنة: منشورة خير جليس، 2007.
9. خليفة الفهداوي فهمي،السياسة العامة صلا كليًا في البيئة والتحليل، ط 1، ب ، ن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستيشارت، بيروت، 2015.
11. دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد، عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
12. روى متحدة ، بردة النبي الدين والسياسة في إيران ،ترجمة رضوان السيد، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003
13. محمد قاسمي بطرودي، روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية ،طهران، مؤسسة الإمام الخميني للشؤون الدولية، ط3 ،2003.
14. سيرغي كاراغانوف، الموقف الروسي من النووي الإيراني، فولتير، 2006.
15. شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون،مكتبة مدبولي، 2007.

16. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، طالب ليمية، دار الساقي، بيروت، 2006.

17. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

18. عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة، 2004،

19. عبدالقادر فهمي ،نظام الاقليمي العربي: احتمالات مخاطر التحول نحو الشرق اوسطية، دار وائل للنشر، عمان 1999.

20. عباس يحيى، مقارنة تطبيقية بين الاقتصاد السياسي الايراني المعاصر والأنظمة الغربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2012.

21. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ،الإدارة الاستراتيجية، مجموعة النيل القاهرة ، ط 2، 2001.

22. كمال حداد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 19970

23. كنت تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، بيروت، مؤسسة ف اركلين المساهمة بالطباعة والنشر، 1961.

24. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية–دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1991.

25. مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.

26. محمد حسنين هيكل ، مدافع أية الله قضية إيران والثورة ، القاهرة دار الشروق ، الطبعة السادسة ، 2002

27. اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية بين النظرية والواقع، القاهرة، بدون ناشر، 2004.

28. مورتمر سيلز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب، عمان، الأردن، ط1، 2001.

29. موسى الزعبي، الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001.

30. محمود اسماعيل محمد، نحو استراتيجية سياسة مصر الخارجية ، السياسة الدولية في الثمانينات ،ع 69، 1982.

❖ **المجلات والدوريات:**

1. ابراهيم نوار، توسع الدور الايراني في المنطة، ورشة عمل، النفوذ الايراني في العراق وانعكاساته الاقليمية، وحدة الأمن الاقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، الأربعاء، 2007/8/29.

2. د.أحمد علو، الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية،مجلة الجيش،العدد 343 ، كانون الثاني 2014

3. -------،اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة منذ 12 عاماً، الحياة الجديدة، فيينا ،العدد 11 ، تاريخ النشر 15-7-2015.

4. محمد عز العرب، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني علي دول الخليج، مجلة أوراق الشرق أوسطية، ع62 يناير، 2014.

5. أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسي في برنامج إيران النووي، ملف الاهرام الاستراتيجي، عدد 145، يناير 2007.

6. أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: بين الدوافع العسكرة والتطبيقات السلمية، العدد 6، مركز الدراسات السياسية والاسترتيجية، بالأهرام، القاهرة، يناير 2001 م.

7. أحمد السيد تركي، "أربع إحالة الملف العسكري الإيراني إلى مجلس الأمن"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2016،

8. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مجلة البينة

9. أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط 1، مصر 1992م.

10. اشرف سعد اليسوي، أزمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة علي أمن المنطقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مارس2006م.

11. توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد 144، ربيع 2004 م.

12. جيورا أيلند، الملف النووي الايراني: خيار اسرائيل العسكري، مجلة واشنطن كوارتزلي الفصلية Washington Quarterly ترجمات الزيتونة، 48، يناير 2010م.

13. ------- ،الحرس الثوري الإيراني ودوره في تصدير الثورة، دورة مختارات إيرانية، العدد 54، يناير 2005م.

14. حميد الراوي، حلقة نقاش محدودة العلاقات الايرانية، رؤية مستقبيلية لمحددات بناء موقف عربي تجاه المسألة الايرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ICFS المشروع النووي الايراني، القاهرة، 2007م.

15. د. أحمد محمود إبراهيم :'الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية'، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
16. دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989م، الفصل الثامن المادة 111.
17. دستور جمهورية إيران الإسلامية، المعدل لسنة 1989م، الفصل التاسع المادة 1
18. دستور جمهورية إيران المعدل، الفصل الثامن، المادة 111.
19. دستور جمهورية إيران المعدل، الفصل التاسع، المادة 114.
20. دونالد رامسفيلد، نص شهادته أمام اللجنة الفرعية للمخصصات التابعة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي، 2002/5/21م.
21. ريتشارد هاوس، تغير النظام وحدوده، مجلة فورين أفيرز الأمريكية ،ترجمة شرين حامد فهمي، عدد أغسطس2005م.
22. ساجد أحمد عبل الركابي، رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران 1979–2005، دورية – مركز الدراسات الإيرانية، 2006م.
23. سهيلة عبد الأنيس، ملف ايران النووي (دراسة في الموقف الدولي والتطورات الأخيرة)، الحوار المتمدن، محور السياسة والعلاقات الدولية، العدد2920، 17/2/2010.
24. سيار الجميل، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب و الإيرانيين (الورقة العربية الأولى)، في العلاقات العربية – الإيرانية الاتجاهاتالراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 م.
25. طلعت الرميح، نظارات في الاستراتيجية الايرانية الجديدة، جريدة الشروق القطرية، 2009/4/25م.
26. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من قسم العلاقات الدولية، سلسلة أطواق الدكتوراه 56 .58– ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.
27. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر، 1999م.
28. عبدالمؤمن، معوقات حالة الاقتصاد السياسي في إيران، مختارات إيرانية، العدد (97)، 2007م.
29. عدنان غنام، الملف النووي الايراني... تاريخ ودوافع 2007/2/8م، مدونة الكاتب عدنان غنام
30. علي مستشاري، ايران والشرك النوي، مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة العدد 39، اكتوبر2003م.
31. فتحي حسن علقوة، السياسة الخارجية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 32، 1989م.

32. كينيث كاتزمان، أنشطة إيران ونفوذها في العراق، هيئة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي 2 فبراير 2009م، تقرير من وثائق ويكيليكس، نقلا عن مصطفى العبيدي، تقرير أمريكي عن النفوذ في العراق، 2009م.
33. مثنى علي المهداوي، واقع تدرس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة. بغداد، العدد 38، 2009م.
34. محمد أحمد المقداد ،تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، دراسات / العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2، 2013م.
35. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي الموقع العرب والإيرانين منه وموقعهم،، في العلاقات العربية – الإيرانية، الآراء العامة وآفاق المستقبل، دراسات ومناقشات الندوة ذات الصلة مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ط 2. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م.
36. محمد عباس ناجي، من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستاتيجية، القاهرة يناير 2007م.
37. محمد عبدالسلام، الأمن القومي الايراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول ايران 2007م، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الايرانية، القاهرة، الأربعاء 2008/3/26م.
38. محمد عبدالله محمد، دواعي التسلح وإعلان منظمة صواريخ شهاب، أمريكا طوقت ايران....وطهران متخوفة من تهديدات اسرائيل، صحيفة الوسط البحرينية، الثلاثاء، العدد 389، 30 سبتمبر ،2003م.
39. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ،عالم المعرفة، العدد 7 ، الكويت 1978
40. مريم جمشيدي، الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2008م.
41. مريم محمود دراز، تداعيات الملف النووي الايراني علي أمنها القومي 2005–2009م، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،مايو 2009
42. مهران كامرافا، السياسات الإيرانية الخارجية والأمنية في الخليج الفارسي"، في السياسات الدولية للخليج الفارسي، سيراكيوز: منشورات جامعة سيراكيوز، 2011م.
43. نبيل العتوم، التحديات التي تواجه إيران بعد 25 عاما من الثورة، في: إيران 25 عاما علي الثورة التحديات الخارجية والداخلية، مركز القدس للدراسات السياسية، الملف الإستراتيجي، العدد 15 – 16 مارس 2005م.

44. نجيب سامح، المشهد الإيراني من الثورة (1979–2009)، مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة، مصر ،2009

45. نزار عبدالقار، الدوافع الايرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54، 2005م.

46. نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2002م.

47. هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط، طباعة ونشر جريدة الزمان اللندنية، حزيران 2005م.

48. وهبي قطشيا، السلاح النووي في الاستراتيجية الايرانية، صحيفة الحياة ،2003/5/8م.

49. ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجت المدني ودولة القانون، مجلة شؤون الأوسط العدد 64 ، أغسطس 1997م.

50. اليسون ج.ك.بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.

51. ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجت المدني ودولة القانون، مجلة شؤون الأوسط العدد 64، أغسطس 1997م.

- **الرسائل الأكاديمية:**

1. عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني علي الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، 2007م،
2. أحمد عدنان الخالدي، التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (1991–2006)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية في الجامعة الاردنية، 2007م.
3. محمد عبدالله محمد النقبي، الصراع الداخلي في إيران وأثره على تطور سياساتها تجاه دول الخليج 1979–2011م، رسالة دكتوراه. معهد الدراسات والبحوث الآسيوية. قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2011م.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. . Volker Perthes, Ambition and Fear: Iran’s Foreign Policy and Nuclear Programme, Survival 52, no. 3 2010,

2. Adem Ogultarhan, Iran's Nuclear Program: The U.S..Misses Opportunities? Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 9, No. 1. 1 (2010
3. Administration Officials Background Briefing on Iran," July 17, 2017.
4. Alagappa,M , *Regionalism and Conflict Management:A framework for Analysis*.Riview of Intrnational Studies, . 1995 21(4)
5. Albright, An Iranian Bomb?"; Con Coughlin, "Russia set to sell 2 Nuclear Reactors to Iranian Regime," WashingtonTimes, August 28, 1995, pp. A1, A18; Martin Sieff, "Report of Reactor sale leads to Probe," Washington Times,August 29, 1995,
6. Alidad Mafinezam and Aria Mehrabi, Iran and Its Place among NationsWestport, Connecticut, London: Praeger,2008.
7. Karim Sadjapour, Reading Khamenei: the world view of Iran's most powerful leader, Carnegie Endowment for International Peace, Washington,,2009
8. Robin Wright, US Report Casts New Doubt on Russia-Iran Deal, Los Angeles Times, April 29, 1995.
9. Alizadeh , Parvin . Iran Quandary: Economic Reforms and the Structural Trap.The Brown Journal of World Affairs, Vol (IX), Issue (2), 2003.P14.
10. Amin Saikal, Islam and the West: Conflict or Cooperation?, 42–43.THE super power versus a regional power: a gametheoretical approach to the current nuclear tensionbetween the us and iran
11. An April 18 letter from Tillerson to Congress stated that this NSC-led review "will evaluate whether suspension of sanctions related to Iran pursuant to the JCPOA is vital to the national security interests of the United States
12. Anthony H. Cordesman, Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force,Center for Strategicand International studies, 1998
13. Anthony H. Cordesman,Iran and Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C.2000.
14. B. Baktiari, "Seeking International Legitimacy: Understanding the Dynamics of Nuclear Nationalism in Iran," in Nuclear Politics in Iran, ed. J. S. Yaphe, Institute for National Strategic Studies, Middle East Strategic Perspectives Series no. 1
15. B. Kaussler, Iran's Nuclear Diplomacy: Power Politics and Conflict Resolution(London: Routledge, 2013
16. B. Pirseyedi, Arms Control and Iranian Foreign Policy: Diplomacy of Discontent,Abingdon; New York: Routledge, 2013

17. Bahgat, Gawdat. "Nuclear Proliferation: The Islamic Republic of Iran," IranianStudies2006.39 (3).
18. Bill, A. James. "Iran and the United States: A Clash of Hegemonies," Middle East Report, Autumn 1999
19. Bowen, Q. Wyn and Joanna Kidd "The Iranian Nuclear Challenge,"International Affairs80.2004
20. Brend Kaussler. Iran's Nuclear Diplomacy power politics and conflicts resolution,Routledge new diplomacy studies,,2013, P 19 A. Ansari, Confronting Iran: the Failure of American Foreign Policy and the Roots of Mistrust (London: C. Hurst, 2006),
21. Buzan, B.The logic of Regional Security in the Post Cold War World.New Yourk,St.Martins Press .2000
22. C. Ahlstrom, "The EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction," in Europe and Iran: Perspectives on Non-Proliferation, ed. S. N. Kile, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Research Report no. 21, 2005, 32,
23. Caryle Murphy, "Iranian Sees No Breakthrough on U.S. Ties," The Washington Post, February 1, 1993
24. Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Additional Action to Counter Iran's Malign Influence and Deny Iran All Paths to a Nuclear Weapon," Presidential Memoranda, May 8, 2018
25. Charles C. Mayer, National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons, Naval, 2004
26. Cited in A. Ganji, "Who Is Ali Khamenei?"Foreign Affairs 92, no. 5 September-October 2013.
27. Clement ,S. Subergionalism in southeastren Europe.Aldershot,Ashgate,2005
28. Communication Dated 26 March 2008 Received from the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the Agency," IAEA, 28 March 2008, accessed 17/12/ 2017,
29. Cordesman, Anthony H.Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle, 1998
30. Cordesman, Anthony H., Iran and Iraq: The Threat from the Northern GulfBoulder: Westview,1994
31. Cottey , A. The Visegrad Group and Beyond: Security Cooperation in central Europe. In A.Cottey, Subregional Cooperation in the new Europe: Building Security, Prosperity and solidarity .London, MacMillan Press,1999

32. David Segal, "Atomic Ayatollahs: Just What the Mideast Needs—An Iranian Bomb,"The Washington Post, 12 April1987. D1
33. Dorraj, Manochehr. "Behind Iran's Nuclear Pursuit," Peace Review 18 (3): 2006
34. East Force Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic andInternational Studies, Washington, November.9.
35. Emirates Centre for Strategic Studies (ECSS), Iran's Nuclear Program (New York: Palgrave, Macmillan, 2007).
36. F. Farhi, "'Atomic Energy is our Assured Right': Nuclear Policy and the Shaping of Iranian Public Opinion," in Nuclear Politics in Iran, ed. J. S. Yaphe, Institute for National Strategic Studies, Middle East Strategic Perspectives Series no. 1,
37. Fabius, Laurent ."Inside the Iran Deal: a French Perspective", The Washington Quarterly, 2016
38. Faghihi, Rohollah, "Iranian conservatives may be forced to embrace Rouhani", Al Monitor,June 2016
39. Fariborz Mokhtari, "No One Will Scratch My Back: Iranian Security Perceptions in Historical Context,"The Middle East Journal Vol. 59, No. 2 Spring 2005
40. Fars News, "Ayatollah Khamenei: Iran's Pessimism towards US Derives from Washington's Animosity", October19.2016
41. Feerouzan,T.concerning the composition and structure of tribs and clans iniran,Agah institution Eelat va Ashyer (Tribes and clans)Tehran :agah,1362/1983.
42. Final Assessment on Past and Present Outstanding Issues regarding Iran's Nuclear Programme," IAEA, 2 December 2015, accessed 2017/12/28,
43. Fred Hiatt, "US Efforts to Block Iran Reactor Sale Cause Anger in Moscow," Washington Post, March 3, 1995.
44. Fred Hiatt, "US Efforts to Block Iran Reactor Sale Cause Anger in Moscow," Washington Post, March 3, 1995.
45. Freedman, L. A Choice of Enemies: America Confronts The Middle East. New York: Public Affairs, 2008,157.
46. Gareth Smyth, "Iran's Intellectuals Left in Cold by Populist President," The Financial Times, June 21, 2006.
47. Gilpin, Robert. War and Change in World Politics. New York: CambridgeUniversity Press,1981

48. Hermann, Charles, "Changing Course: When Governments ChooseInternational Studies Quarterly pp86".Redirect Foreign Policy,1990
49. Hetten,BSoderbaum,F.'Thenew Regionalism Approach'.Politeia.17(3)1998
50. Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran," IAEA Board of Governors, 12 September 2003,
51. International Crisis Group. "Dealing With Iran's Nuclear Program." Middle East Report, 27 October 2003: 1999.
52. Iran Asks the Energy Agency (IAEA) for help to operate center for nuclear studies," Al-Zaman (London), May 19,2000
53. Iran Major Power in Mideast Region – Official," Tasnim News Agency, February 22, 2017.
54. Iran NUCLEAR AGREEMENT The International Atomic Energy Agency's authorities, Resources, and Challenges, United States Government Accountability Office ,GAO,june 2016
55. Iran Nuclear Deal: EU, France, Germany, UK and Iran Meet to Discuss Way Forward,"European External Action Service, May 16, 2018
56. Iran to Inform IAEA of Plan to Boost Enrichment - Fuller Report," Iranian Students News Agency, June 4, 2018.
57. Iran UF6 Factory Resumes Work,"Islamic Republic News Agency, June 27, 2018.
58. Iran's Nuclear Programme,"The Guardian, April 28, 2006..
59. Iranian FM Warns U.S. Against Violation of Nuclear Deal," PressTV, March 21, 2017.
60. Jafarzadeh, Alireza, The Iran Threat: President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis (NewYork: Palgrave Macmillan, 2007).
61. Jalil Roshandel,"Iran,Nuclear Technology and International Security", The Iranian Journal ofInternational Affairs,Vol,VIII,NO.1,Spring1996.
62. James R. Grimes & Karsten Prager, "Iran:Yes to Revolution and to Moderation," Time, May 24, 1993.
63. Javed, Ali,Iran Nuclear Imports and Environmental Possibilities, The TED Case Studies, an onlineJournal, The Mandala Projects, American University.Case.No163,2 -1- 1994.
64. Joint Statement from Prime Minister Theresa May, Chancellor Angela Merkel and President Emmanuel Macron Following President Trump's Statement on Iran," May 8, 2018.
65. Kasra Naji, Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical LeaderLondon: I.B.Tauris, 2008.

66. Katz, N. Mark. “Iran and America: Is Rapprochement Finally Possible’, George Mason University , 2005
67. KAYHAN BARZEGAR, Iran, New Iraq and the Persian Gulf Political – Security Architecture, the Iranian Journal of International Affairs, Institute for Politicaland International Studies, Vol.xx, No.1: 93 – 110, winter 2007 – 08,
68. Kemp, Geoffrey. USA And Iran, The Nuclear Dilemma: Next Steps. ashington: The Nixon Center, 2004.
69. Kori N.Schake& Judith S.Yaphe,The Strategic Implications of a Nuclear Armed Iran"Mc Nair Papers (Washington D.C:National Defense University Press, First Printing), NO.64 May2001.
70. L. Rozen, “Former Obama Nuclear Advisor Samore: Iran Might Take Deal after June Polls,”The Back Channel, Al Monitor, 1 April 2013
71. M. J. Zarif, “Tackling the Iran-U.S. Crisis: The Need for a Paradigm Shift,”Journal of International Affairs 60, no. 2 (Spring-Summer 2007
72. Mark Hitchcock, The Apocalypse of Ahmadinejad: The Revelation of Iran’s Nuclear Prophet (New York: TheDoubleday Religious Publishing Group, 2007.
73. Mark J. Gasiorowski, “Iranian Politics after the 2004 Parliamentary Elections,”Strategic Insights, vol. 3, issue 6, June2004.
74. Mehran Kamrava,The Political History of Iran From Tribalisam to Theocracy, Westport,conn :prager .1992
75. Michael Eisentadt, “Living with aNuclear Iran?”Survival, August 3, 1999
76. Morgenthau, H.Politics among nations: The Struggle For Power and Peace.6th Edition revised by K.Thomson. New York, Alfred Knopf m 1948
77. Mousavian, S.The Iranian Nuclear Crisis: A Memoir. Washington, DC: Carnegie, 2012
78. Mraz, Jerry. L. "The Policy of Dual Containment in Dual Containment: U.S.. Policy in the Persian Gulf and A Recommendation for the Future, "1997 Mueller, John. 1998. “The Escalating Irrelevance of Nuclear Weapons : stability in the post-wae world.” International security vol: 13: 80-81. no. 4, 2003.
79. Page,S.Regionalism among Developing Countries. Basingstoke ,MacMillanPress Security Dialogue.23(3)2000.
80. Parsi , Rouzbeh ." Iran : A revolutionary Republic in Transition" , Institute for Security Studies , Paris, 2012
81. Patrikarakos David, Nuclear Iran: the birth of an atomicstate,London and New York: I.B. Tauris,2012

82. Peter Herby, The Chemical Weapons Convention and Arms Control in the Middle East (Oslo: International PeaceResearch Institute, 1992.
83. Pollak, Kenneth. M. The Persian Puzzle. New York: Random House, 2004
84. Roberto Dominguez, Iran's, A new Challenge to EU Foreign Policy, European Union Analysis, The Miami, Florida European Union Center of Excellence, Partnership of The University of Miami and Florida International University, Vol 4, August 2007.
85. Rouhani: EU's Incentive Package Disappointing." Fars News, July 6, 2018.
86. Russett, B.Grasping the Democratic Peace :Principles For a Post-cold War World. Princeton NJ. Princeton University Press.1993
87. Sagan, Scott D. "Why Do States Build Nuclear Weapons? Three Models inSearch of a Bomb," International Security 21 (3): 54-86.(18-17 :2000)1997
88. Sahimi,Mohammad. Iran's Nuclear Program,Part1 :Its History:Payvand.10/2. 2003
89. Ervand Abrahamain, Iran Between Two Reoolutions (Princeton,N.J.:Princeton University Press,1982 and Maravin Zonis ,' Iran : A Theory of Revolution from the Accounts of the Revolution ' world Politics (July 1983)
90. "Countries that Undermine Nuclear Deal to Pay Dearly, says Iran," Iranian Students News Agency, April 18, 2018; and "Iran FM Says USA Will 'Regret' Dropping Nuclear Deal," Press TV, April 20, 2018.
91. Shahram Chubin and Robert S. Litwak, "Debating Iran's Nuclear Aspirations," The Washington Quarterly 26,Autum 2003
92. Shahram Chubin, Iran's Nuclear Ambitions ,Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2006.
93. Statement by the President on the Iran Nuclear Deal," January 12, 2018.
94. T. Delpech, "Negotiating with Iran: Lessons to be Drawn," in Iran's Nuclear Programme:Strategic Implications, ed. J. Krause (London: Routledge, 2012).
95. Tarock, Adam. "Iran's Nuclear Program and the West," Third WorldQuarterly 27 :2006 (4): Bill, James. A. The Eagle and the Lion. New Haven: Yale University Press, 1988.306
96. Thérèse Delpech, Iran and the Bomb: The Abdication of International ResponsibilityLondon: Hurst & Company,2006
97. Tillerson reiterated this finding in a January 12, 2018, letter to Congress.

98. Trends, Strategy, Tactics and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies,Washington, November.9.1998,
99. W. P. S. Sidhu, "The Nuclear Disarmament and Non-Proliferation Regime," in Security Studies: An Introduction, ed. P. D. Williams (New York: Routledge, 2012), 421-22.
100. William S. Harrop, "Obama's Iran Policy: Mutual Respect Matters,"Iranian Review of Foreign Affairs, 1, No. 1 (2010)
101. Wyatt-Walter, A. Regionalisation,Globelisation and World Economic Order.A.Hurrell an L.Fawcett Regionalism in World Politics. New York , Oxford University press 1995
102. Zedalis, Rex. J. "The Total S.A. Case: Meaning Of "Investment" Under The ILSA. "vThe American Journal Of International Law, 92, No. 3 (1998) , 539.
103. Ziemke, Caroline F. "The National Myth and Strategic Personality of Iran: A Counterproliferation Perspective." In Victor A. Utgoff, eds., The Coming Crisis: Nuclear Proliferation, US Interests, and World Order. Cambridge: Belfer Center for Science and International Affairs,2000
104. Y.Ibrahim,'Scores dead in Tehran', New York Times, 11 February 1988.
105.Olli Heinonen, The Iranian Nuclear Programme: partical parameters for a credible long-term agreement. Special online , 2013
106. Arjomand, S.A. 1984. "Traditionalism in Twentieth Century Iran," in S.A. Arjomand, ed., From Nationalism to Revolutionary Islam, London: Macmillan and Albany: State University of New York Press.
107. Hazem Kandil , The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change, oxford press university 2016.
108. Adam Taroc , US: Iran Relations: Heading for Confrontation?, Third World Quarterly Vol. 17, No. 1 (Mar., 1996)
109. Shirin Hunter, "Gulf Security: An Iranian Perspective," in Gulf and International Security: the 1980s and Beyond (London: Palgrave Macmillan, 1989).
110. Iran's Strategic Weapons Programs: A Net Assessment (London: The International Institute for Strategic Studies, Routledge 2005).

❖ **مواقع الأنترنيت :**

1. الإسلام نشأة وتاريخ البرنامج النووي 2009/9/27م علي الرابط التالي :. www.albainah.net/index.asp?function=Item&id=30174&lang

2. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران وروسيا: علاقات إسراتيجية متميزة http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17.shtml.5.2.2007

3. إبراهيم خليل العلاف، القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، دراسات دنيا الرأي : 2006/1/7 علي الرابط التالي http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/07/34594.html

4. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرار مجلس المحافظين، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في ايران، سبتمبر،2005، وثيقة رقم (GOV/2005/7) علي الرابط : http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-77_ar.pdf,20.1.2007

5. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرار مجلس المحافظين، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران، نوفمبر، 2005م، الوثيقة رقم (GOC/2005/81) علي الرابط: http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-87_ar.pdf,21.1.2007

6. تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية : http://www.arabicnewsarchive.com/cached-version.aspx?id=jsc-325091

7. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرار مجلس المحافظين، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران، يناير، 2006م، وثيقة رقم (GOV/2006/13) علي الرابط : http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/Arabic/gov2006-14_ar.pdf,2.2.2007

8. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) 2006/11/23م http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816431

9.أرشيف الأخبار، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني، 2001/6/19
:http://www.newsarchiver.com/calendar/2/20-6/html/inde_824.htm

10.حسن نافعة ، سياسات القوي الاقليمية تجاه العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات ، تصفح تاريخ : 7/2018

http://studies.aljazeera.net/ar/events/2008/201172204352828470.html

11.دستور الجمهورية الاسلامية في إيران، موقع الكوثر، 2017/1/23

http://www.alkawthartv.com/news/68247

12.الثورة الإيرانية والإقتصاد، صراع النخب حول استقلال الإقتصاد الإيراني، إبراهيم الغرايبة 2013/6/19

http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/07/20137289112436

0119.html

13.معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، تم الإطلاع 2017/12/06

http://www.un.org/en/conf/npt/2005/npttreaty.html

الاتصالات المؤرخة 1 أغسطس 2005 المستلمة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة، "الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اخر إطلاع 2017/12/06

https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2005/infcirc648.pdf

14.ما تفسير إفراط السعودية في التعبير عن ضيقها؟ الشروق، تاريخ النشر (23-10-2013)، تاريخ الدخول (15-4-2017):

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23102013&id=51ba49b1-cd92-4b63-9034-7fde649e9024

15."الاتصالات بتاريخ 12 سبتمبر 2005 من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة"، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 15 سبتمبر 2005م، اخر إطلاع 9 مارس 2017م

https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2005/infcirc657.pdf.

16.محمد جواد ظريف، رسالة مؤرخة 23 ديسمبر 2006 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، 23 ديسمبر 2006م، http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3- CF6E4FF96FF9%7D/Iran%20S20061024.pdf

17.القرار (2231) ، موق مجلس الأمن الرسمي

http://www.un.org/ar/sc/2231/ شوهد تاريخ 20017/28/11

18.التفاصيل التقنية لـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" والقدرات النووية الإيرانية الحالية، المركز العربي الديموقراطي،11 مايو 2018

https://democraticac.de/?p=53983

19.ما التالي بالنسبة لإيران و«مجموعة الخمسة زائد واحد»؟ مايكل سينغ، معهد واشنطن،نوفمبر 2014

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-next-for-iran-and-the-p51 شوهد 2017/11/20

20.العوامل الناقصة في اتفاق الإطار المتحسس الإيراني، مايكل سينغ، أبريل /2015

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/whats-still-missing-from-the-iran-nuclear-framework شوهد 2017/11/20

21.ذات الصلة لقراري مجلس الأمن 1737 (2006) و 1747 (2007) في جمهورية إيران الإسلامية، 15 نوفمبر 2007م

https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2007-58.pdf

كمال حداد ، النزاع وإدارة النزاع ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 27 كانون الثاني 1999 : https://tinyurl.com/y3ad2h48

"سي آي إيه" تعترف بمسؤوليتها عن انقلاب إيران عام 1953، جريدة الحياة ، اميركا – يو بي اي 19 أغسطس 2013 ، تصفح بتاريخ :

http://www.alhayat.com/article/455543/

22. The Manchester Guardian, Israel seizes ship carrying weapons for Hezbollah,November/04/,2009. http://www.guardian.co.uk/world/2009/nov/04/israel-seizes-ship-weapons-hezbollah (Accessed July, 22,2018)
23. Crowley, M. 2015. "Ayatollah's Decree Complicates Iran Nuclear Talks." Politico, June. http://www.politico.com/story/2015/06/iran-nuclear-deal-ayatollah-fatwa-complication-119244
24. East." University of Miami. http://aei.pitt.edu/8198/1/Mazzucelli-IranEUMA_edi.pdf
25. British Broadcasting Cooperation. Bush Offers to Help EU Over Iran, March 04, 2008. http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4317579stm (Accessed Juan 08, 2018)
26. Davenport, K. 2015. Official Proposals on the Iranian Nuclear Issue, 2003-2013. Arms ControlAssociation. July . https://www.armscontrol.org/factsheets/Iran_Nuclear_Proposals
27. Porter, G. 2012. "U.S. Rejected 2005 Iranian Offer Ensuring No Nuclear Weapons." Inter PressService, June7 . http://www.ipsnews.net/2012/06/u-s-rejected-2005-iranian-offer-ensuring-nonuclear-weapons/
28. Parsi, T. 2013. A Single Roll of the Dice: Obama's Diplomacy with Iran. New Haven: YaleUniversity PressHerald, N. Z. 2005. "Bush Will Not Rule Out Military Action in Iran." January 18 . http://www.Nzherald.co.nz/world/news/article.cfm?c_id=2&objectid=10007131
29. Bali, "International Law and the Iran Impasse," *Middle East Report* (16 December2012),accessed16 08/2017http://www.merip.org/mero/mero121612
30. Iran enriching uranium at new bunker facility," Al Jazeera, 10 January 2012,accessed18March 2017,http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/01/201219228413 5545.html
31. The Canadian Security Intelligence Services (2016), "Between hope and fear–anewIran?",retrieved(11/16/2017) https://www.csisscrs.gc.ca/pblctns/wrldwtch/2016/2016-09-12/20160912
http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB61.pdf.
32. Ahmadian, Hassan (2016), "Why Iran needs to fight Saudi Arabia to forgepeace",Almonitor,July/18,

http://www.almonitor.com/pulse/originals/2016/07/iran-saudi-threat-perceptions-turki-mekconference.html (retrieved November 16, 2017)

33. The Guardian, "Reformer Hassan Khomeini barred from Iran clerical body https://www.theguardian.com/world/2016/jan/26/iranreformer-

34. hassan-khomeini-barred-assembly-experts-ballot (retrieved November 16, 2016)

35. Jeff Stein, "Can You Tell a Sunni From a Shiite?" The New York Times, October 17, 2006 http://www.nytimes.com/2006/10/17/opinion/17stein.html?pagewanted=all

36. Iran submits declaration under Additional Protocol, International Atomic Energy Agency website (22-May-2004) last seen (29/11/2017) https://www.iaea.org/newscenter/mediaadvisories/iran-submits-declaration-under-additional-protocol

37. Can The Iran Deal Survive A US Withdrawal?, lobelog ,FRANÇOIS NICOULAUD,NOVEMBER 16, 2016

38. Elizabeth Shakman Hurd, Iran: One Revolution , Huffpost website , 07/30/2009 https://www.huffpost.com/entry/iran-one-revolution-at-a_b_222651

39. Roham Alvandi , Nixon, Kissinger, and the Shah: The Origins of Iranian Primacy in the Persian Gulf, Diplomatic History Vol. 36, No. 2 (APRIL/2012), https://www.jstor.org/stable/44376155?seq=1#page_scan_tab_contents

40.

41. Stephen Zunes , April 2009, Iranian Revolution [1978–1979] the International Center on Nonviolent Conflict (ICNC) : https://www.nonviolent-conflict.org/iranian-revolution-1977-1979/

42. Fred Halliday, Iran and the Middle East: Foreign Policy and Domestic Change, Middle East Report No. 220(Autumn,2001),pp.42-47: https://www.jstor.org/stable/1559410?seq=1#page_scan_tab_contents

43. Kenneth Katzman, January 8, 2018, Iran: Politics, Human Rights, and U.S. Policy , Congressional Research Service , pp: 19

44. https://www.refworld.org/pdfid/5a5f83524.pdf

45. Gareth Porter, October 2014, when Ayatollah said no to nuclear weapons, Forigen Policy website.browes:2019/4 : https://foreignpolicy.com/2014/10/16/when-the-ayatollah-said-no-to-nukes/

46. Djavad Salehi-Isfahani, March / 2019 , Iran's economy 40 years after the Islamic Revolution,brookings website, seen 4/2019 : https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/03/14/irans-economy-40-years-after-the-islamic-revolution/
47. 'January 1978, first sparks of the Iranian revolution' , ,2018 , website Dunya news, seen 2/2019 : http://dunyanews.tv/en/World/422257-January-1978-first-sparks-Iranian-revolution
48. Yaakov Lappin, A Failure at State-Building, Hamas Sticks to Military Buildup in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 902, July 23, 2018 : https://besacenter.org/page/32/?lang=en%252F%2F#.XRqXb-hKjIU

49. http://lobelog.com/can-the-iran-deal-survive-a-us-withdrawal/.
50. EU's Mogherini: U.S. says will fully implement Iran nuclear deal,Reuters ,Lesley Wroughton,FEBRUARY 10, 2017
51. http://www.reuters.com/article/us-usa-trump-eu-idUSKBN15P1XM.
52. http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?ID=2975
53. https://www.iaea.org/sites/default/files/gov-2015
54. http://democraticac.de/?p=34164
55. http://www.highbeam,com/doc/1p2-1035214.html.Retrieved 2008-02-24
56. http://www.newsmax.com/archives/articles/2005/9/14/212136.shtml
57. http:// www.american.edu/TED/irannuke.htm.17.12.2006
58. http://payvand.com/news/03/oct/1015.html
59. US department of state, Press Releases : https://www.state.gov/press-releases/

الفهرس

مقدمة الدراسة ..... أ

الفصل الأول: المحددات السياسية الإيرانية على مستوى الإقليمي والدولي

المبحث الأول: المحددات الداخلية..... 02

المطلب الأول:المحددات السياسية..... 06

المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية..... 18

المبحث الثاني: المحددات الخارجية..... 24

المطلب الأول: محدات على مستوى الإقليمي..... 27

المطلب الثاني: المحددات على المستوى الدولي.....34

خاتمة الفصل 46

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني وفق المنظور الدولي بين الرفض والتأييد

المبحث الأول: بناء البرنامج النووي الإيراني 48

المبحث الثاني: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني..... 50

المطلب الأول: المرحلة الأولى من نهاية عهدة الشاه والثورة الإيرانية 1957–1989..... 50

المطلب الثاني: المرحلة الثانية مسعى النووي الإيراني في عهد رافسنجاني ومحمد خاتمي 1989–2005 62

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة في عهد أحمدي نجاد و حسن روحاني .2005–2017 75

المبحث الثالث: مبررات وأهداف البرنامج النووي الإيراني..... 80

المطلب الأول: دوافع إيران ومبرراتها النووية 81

المطلب الثاني: المعضلة الإستراتيجة التى تواجه إيران في الإقليم..... 90

خاتمة الفصل 95

الفصل الثالث: مفاوضات برنامج النووي النووي الإيراني مع قوى الغرب: الإنجازات والإخفاقات

المبحث الأول: المحادثات النووية الفاشلة والإنتخابات الرئاسية لعام 2005..... 100

المطلب الأول: إيران والترويكا الأوروبية: حل القضية النوية من خلال الحوار 108

المطلب الثاني: الضغوط الداخلية والخارجية تحت الإطار العام للضمانات الموضوعية 112

المبحث الثاني: محاولة الغرب في تقويض برنامج إيران النووي في عهد أحمدي نجاد 117

المطلب الأول: محاولة الغرب لتحويل الملف النووي الإيراني للوكالة الدولية للطاقة النووية..... 121

المطلب الثاني: نتائج الرفض الإيراني وعدم الرضوخ..... 127

المبحث الثالث: سياسة إيران في عهد حسن روحاني وخطة العمل المشتركة JCPOA 135

المطلب الأول: مراقبة المنشآت النووية المعلنة وغير المعلنة 144

المطلب الثاني: تخفيف العقوبات وإستجابة إيران للتعاون الدولي 152

المطلب الثالث: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل المشتركة JCPOA 154

خاتمة الفصل 163

الفصل الرابع: أثر البرنامج النووي الإيراني على متغيرات السياسة الدولية والإقليمية

المبحث الأول: النزاع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني وإنعكاسه على الساحة الدولية 168

المطلب الأول: تعريفات للنزاع الدولي..... 168

المطلب الثاني: ماهية النظام الدولي؟..... 172

المطلب الثالث: الموقف الدولي حول البرنامج النووي الإيراني 175

المبحث الثاني: تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي 181

المطلب الأول: النظام الإقليمي كإطار تحليلي للسياسة الإقليمية..... 183

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي للبرنامج النووي الإيراني 188

المبحث الثالث: سيناريوهات إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب في ظل تزايد حكم المحافضون الجدد 192

المطلب الأول: التحديات القانونية والدبلوماسية التى تواجه إدارة ترامب..... 193

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة 196

خاتمة الفصل 200

خاتمة عامة 203

الملاحق 207

قائمة المصادر والمراجع 212

الفهرس 229